السلطة السياسية

والطبقات الاجتماعية

نيكوس بولانتزاس

ترجمة: عادل غنيم







نيكوس بولانتزاس

السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية

ترجمة :

عادل غنيم

دار الثقافة الجديدة

❑ الجزء الثانى ❑

الباب الأول

السمات الاساسية للدولة الرأسمالية

سنحاول الآن فهم بعض الخصائص الأساسية للدولة الرأسمالية. ونكتفى هنا بإعادة صياغة بعض الملاحظات التى لا غنى عنها فيما يلى:

(أ) ان خصائص الدولة الرأسمالية متضمنة فى مفهوم هذه الدولة، وهو مفهوم يمكننا بناءه استنادا إلى ما نجده فى **رأس المال** من شرح لأسلوب الإنتاج الرأسمالى «فى صورته النقية». وأن كان **رأس المال** يتناول هذه الخصائص باعتبارها انعكاسات لما يتميز به هذا الأسلوب من استقلالية نوعية لمستوياته. وسوف نرجع إلى مؤلفات ماركس، وانجلز، وجرامشى، ولنين السياسية. فقد سبق ان أشرنا[١] إلى **الوضع** المزدوج double status لمؤلفات ماركس، وانجلز بالذات: فهى تتضمن فى آن واحد، دراسة لدول رأسمالية محددة تاريخيا، ونظرية لنمط الدولة وسوف نعتمد على دراسة بعض التكوينات التى يسودها أ. أ.د[٢] لدراسة الدولة فى التطبيق.

(ب) يشمل دور الدولة فى تحقيق تماسك وحدة الفكرين الاجتماعى - وهو دور له أهميته الخاصة فى التكوين الرأسمالى - عدة وظائف: اقتصادية، وسياسية، وايديولوجية. هذه الوظائف هى صور خاصة لدور الدولة السياسى الشامل. فهى تتركز

فى وظيفة الدولة السياسية بمعناها الدقيق، أى وظيفتها بالنسبة لميدان الصراع الطبقى السياسى، وهى محكومة بها فى نهاية المطاف. وهذه الوظيفة هى محور تحليلاتنا التالية.

(جـ) ان طبيعة علاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى هى كطبيعة علاقة الأبنية الاجتماعية بهذا الميدان. فالدولة الرأسمالية - التى يحدد ارتباطها بعلاقات الإنتاج مدى استقلاليتها النسبية- هى التى ترسم حدود علاقة ميدان الصراع الطبقى بأبنيتها الميدانية الخاصة. structures régionales .وبعبارة أخرى تنطوى أبنية الدولة على امكانية التنوع. وهذا التنوع يحدد مجال الصراع الطبقى، ويعتبر فى الوقت نفسه تجسيدا لتأثيره فى الدولة، وذلك فى الحدود المرسومة على هذا النحو. فعندما نقول ان بعض سمات الصراع الطبقى فى تكوين رأسمالى معين مردها إلى الدولة الرأسمالية. فليس معنى هذا ان هذه السمات هى مجرد ظاهرة ولّدتها أبنيتها. أو انها محكومة بتلك الأبنية وحدها. وانما معناه ان للصراع الطبقى تأثيرات أساسية فى الدولة، وذلك فى الحدود التى تمليها. أبنيتها أى بقدر تحكّمها فى تنوع أشكال الصراع الطبقى.

*

ان تحديد الخط الفاصل بين علاقة الدولة بالطبقات الحاكمة، وعلاقتها بالطبقات المحكومة هو السبيل إلى دراسة الدولة. ان ما يميز الدولة الرأسمالية هو أن السيطرة السياسية الطبقية لا تظهر فى أية مؤسسة من مؤسساتها(١) **كعلاقة** سياسية بين **طبقات** حاكمة، **وطبقات** محكومة. فالأمور تسير فى هذه المؤسسات كما لو لم يكن «للصراع» الطبقى وجود. فهذه الدولة معدة لاتكون تعبيرا عن الوحدة السياسية لمجتمع، المصالح الاقتصادية فيه، متباينة، لا باعتبارها مصالح طبقية، وانما باعتبارها مصالح «أفراد خاصين» أى مصالح أشخاص اقتصادية Sujets ecomomques : وهذا يرجع إلى علاقة الدولة بتفتت isolement العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الذى يعتبر إلى حد ما من صنعها. ومن هنا كان التناقض الذى تتميز به وظيفة الدولة السياسية فهى تختلف تبعا لما اذا كانت الدولة تتعامل مع الطبقات الحاكمة أو مع الطبقات المحكومة:

(١) فوظيفة الدولة فى مواجهة الطبقات المحكومة هى الحيلولة دون تنظيمها السياسى الذى يمكنها من التغلب على تفتتها وعزلتها الاقتصادية. وذلك بابقائها فى هذه العزلة وفى هذا التفتت الذى يعتبر إلى حد ما من صنعها هى. وهذه الوظيفة هى

التى تميز الدولة الرأسمالية بصورة جذرية عن أنماط الدولة الأخرى كالدولة العبيدية، والدولة الاقطاعية مثلا. فقد كانت هذه الأخيرة تقيد التنظيم السياسى للطبقات المحكومة عبيدا أو اقتنانا، بتقنين أوضاعها الطبقية، عن طريق «اللوائح العامة» "status public" أى تقنين تبعيتهم السياسية الطبقية، نظام الطبقات - الطوائف "états - castes"[٣] اما الدولة الرأسمالية فتبقى على التفكك السياسى desorganisation politique للطبقات المحكومة بفضل مالها من تأثير عازل ومفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية من ناحية، وباستغلالها لهذا التفتت من ناحية أخرى، بادعائها تجسيد وحدة الشعب - الأمة الذى يتألف من أشخاص سياسية - من أفراد خاصين personnes politiques - individus privés. فالدولة تؤدى إذن هذا الدور باخفائها الطبيعة الطبقية للطبقات المحكومة عن هذه الطبقات ذاتها، وباستبعادها كطبقات محكومة من مؤسساتها.

(٢) اما الطبقات الحاكمة فتعمل الدولة الرأسمالية دائما على تنظيمها على المستوى السياسى بالقضاء على تفتتها الاقتصادى الناجم عن تأثيرها وعن تأثير المستوى الإيديولوجى.

*

ويمكننا ان نصف هذا التناقض الرئيسى للدولة الرأسمالية «الشعبية - الطبقية» الذى يعتبر المظهر الفعلى لتناقضها الداخلى «الخاص - العام» - على النحو التالى: أن وظيفتها هى إشاعة التفكك فى صفوف الطبقات المحكومة مع التصدى لتنظيم الطبقات الحاكمة سياسيا. والحيلولة دون تواجد الطبقات المحكومة كطبقات داخلها بينما ندخل الطبقات الحاكمة إلى ساحتها كطبقات. وهى تصوغ علاقتها بالطبقات المحكومة على أساس أنها تمثل وحدة الشعب - الأمة فى حين أنها تحدد علاقتها بالطبقات الحاكمة باعتبارها طبقات منظمة سياسيا. وفى كلمة توجد هذه الدولة باعتبارها دولة الطبقات الحاكمة مع استبعاد «الصراع» الطبقى من داخلها ان التناقض الرئيسى لهذه الدولة لا يكمن فى «إدعائها» أنها هى الشعب كله فى حين انها دولة طبقية. وانما يكمن إذا أردنا الدقة - فى أنها تبدو حتى فى مؤسساتها ذاتها كدولة «طبقية» (دولة الطبقات الحاكمة، التى تساهم فى تنظيمها سياسيا) فى مجتمع يفيد من الناحية القانونية غير منقسم إلى طبقات. أى انها تبدو كدولة للطبقة البرجوازية، مع الايحاء بأن «الشعب» كله هو جزء من هذه الطبقة.

هوامش :

(١) البنية - المؤسسة Structure-Institution من الجزء الأول ملاحظة رقم (٢٢).

هوامش المترجم :

[١] فى الجزء الأول .

[٢] اختصار لأسلوب الإنتاج الرأسمالى.

[٣] المترجم: état : طبقة مغلقة: طبقة اجتماعية أقل جمودا من الطائفة ولكنها أكثر جمودا من الطبقة الاجتماعية. وتتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم فى الطبقة المغلقة عن طريق القانون كما تقوم عضويتها على الوراثة أساسا كما كان الحال فى المجتمع الاقطاعى الأوروبى فى العصور الوسطى الذى كان يتألف من نسق من الطبقات المغلقة.

Caote : طبقة اجتماعية مغلقة تقوم على الوراثة ولهذا تحدد المركز الاجتماعى لأعضائها ومكان إقامتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وتشكل الطوائف التى توجد فى مجتمع معين تسلسلا للسادة والتابعين كما تحدد نوع العلاقات السائدة التى تستند إلى الدين أو القانون والسحر.. (قاموس علم الاجتماع - دكتور محمد عاطف غيث).

الفصل الأول
الدولة الرأسمالية ومصالح الطبقات المحكومة

وترجع هذه السمة الأولى من سمات الدولة الرأسمالية إلى الاستقلالية النوعية التى يتميز بها - فى التكوينات الرأسمالية - الكفاح السياسى، والنضال الاقتصادى، والسلطة السياسية، والسلطة الاقتصادية، والمصالح الطبقية الاقتصادية، والمصالح الطبقية السياسية. فالدولة الرأسمالية التى تقودها الطبقة المهيمنة، لا تمثل **بشكل مباشر** المصالح الاقتصادية للطبقات المسيطرة. وانما تمثل **مصالحها السياسية**: انها مركز القوة السياسية للطبقات المسيطرة، باعتبارها العامل المنظم لنضالها السياسى. وهذا ما عبر عنه جرامشى خير تعبير بقوله:

«... ان حياة الدولة هى توازن غير مستقر، يتشكل ويجرى تجاوزه باستمرار، بين مصالح الجماعة الأساسية، ومصالح الجماعات التابعة. وهو توازن ترجح فيه كفة مصالح الجماعة المسيطرة، ولكن إلى حد معين. أى ليس إلى حد تحقيق مصالحها الاقتصادية - الطائفية الضيقة». بمعنى، أنه يوجد فى الدولة الرأسمالية، وفى أبينتها ذاتها هامش

يسمح - فى حدود النسق - بضمان تحقيق المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة. وهذا الضمان هو جزء من وظيفة الدولة ذاتها، طالما أنه يتفق مع سيطرة الطبقات الحاكمة كطبقات قائدة، أى مع ادعائها تمثيل المصلحة العامة للشعب.

صحيح ان مفهوم الدولة الرأسمالية يفترض أن للإيديولوجية السياسية وظيفة خاصة. أى يفترض قيام السلطة على «قبول» "consentement" الطبقات المحكومة وهو قبول مصنوع وموجه. غير أن هذه السمة المميزة للدولة الرأسمالية لا تقتصر على التأثير الإيديولوجى وحده conditionnement ideologique ففكرة المصلحة العامة «للشعب» هى فكرة إيديولوجية، ومع ذلك، فهى تشمل الدور الذى تلعبه الدولة الرأسمالية كمؤسسة. أى أنها تدل على **حقيقة واقعة:** ان هذه الدولة تسمح بحكم تركيبها ذاته بضمان المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة، التى قد تتعارض فى المدى القصير مع المصالح الاقتصادية للطبقات المسيطرة، ولكنها تتفق مع مصالحها السياسية، أى مع سيطرتها كطبقات قائدة domination hégemonique. هذا يقودنا إلى نتيجة بسيطة ومع ذلك قلما نذكرها، هى أنه لا يمكن تصور هذا الضمان من جانب الدولة الرأسمالية للمصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة إلا باعتبار، قيدا على السلطة السياسية للطبقات المسيطرة. صحيح **ان النضال السياسى. والاقتصادى للطبقات المحكومة** هو الذى فرض هذا الضمان على الدولة: وهذا يعنى ببساطة ان الدولة ليست مجرد أداة لطبقة وانما هى دولة مجتمع منقسم إلى طبقات. أن صراع الطبقات فى التكوينات الرأسمالية يفترض أن يكون ضمان الدولة للمصالح الاقتصادية للطبقات المحكومة - **كامكانية** - فى الحدود التى يفرضها على النضال من أجل القيادة الطبقية. غير ان هذا الضمان يستهدف بالتحديد إشاعة التفكك السياسى désorganisation politique في صفوف الطبقات المحكومة. فهو يعتبر أحيانا الوسيلة التى لا غنى عنها لتحقيق هيمنة الطبقات الحاكمة فى التكوينات التى يكون النضال السياسى الحقيقى فيها ممكنا. وبعبارة أخرى، يمكننا دائما ان نرسم - فى ضوء الظروف الملموسة **حدا فاصلا** لضمان الدولة الرأسمالية للمصالح الاقتصادية للطبقات المحكومة، اذا تجاوزه تحول إلى تهديد مباشر لعلاقة السيطرة السياسية، وإن كان بشكل عنصرا فى هذه العلاقة.

وهذه فى الواقع، خاصية مميزة للدولة الدولة الرأسمالية، ترجع إلى الاستقلالية النوعية للبنية الفوقية السياسية، وللمستوى الاقتصادى، للسلطة السياسية، وللسلطة

الاقتصادية فى التكوينات الرأسمالية. أما فى التكوينات «السابقة» على الرأسمالية، حيث لا تكون العلاقة بين مستوياتها على هذه الصورة، فإن أى مطلب «اقتصادى» للطبقات المحكومة، كإلغاء قانون، أو إلتزام أو امتياز، غالبا ما يشكل مطلبا سياسيا، يهدد مباشرة نسق «السلطة العامة». ولقد لاحظت روزا لوكسمبورج بحق، ان النضال الاقتصادى فى تلك التكوينات يعتبر نضالا سياسيا مباشرا بهذا المفهوم(١). وبهذا لم يكن ممكنا تلبية مطالب الطبقات المحكومة إلا فى أضيق الحدود، عندما تكون متفقة مع المصالح السياسية - الاقتصادية الضيقة للطبقات الحاكمة، أو عندما لا تنطوى على تهديد لسلطة الدولة. أما فى الدولة الرأسمالية، فقد تسمح إستقلالية المستوى السياسى فى التكوين الرأسمالى بتلبية المطالب الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة، بتقييد السلطة الاقتصادية للطبقات الحاكمة ذاتها، اذا اقتضى الأمر. وشل قدرتها على تحقيق مصالحها الاقتصادية العاجلة، شريطه إلا يكون فى ذلك مساس بسلطتها السياسية، أو بجهاز الدولة، الأمر الذى أصبح **ممكنا** فى حالة الدولة الرأسمالية. فأيا كانت الظروف الملموسة، هناك حدود للسلطة السياسية المستقلة autonomisé للطبقات الحاكمة - فى علاقتها بالدولة الرأسمالية - **تسمح بتقييد السلطة الاقتصادية لتلك الطبقات دون ان يؤثر ذلك فى سلطتها السياسية.**

وعلى ذلك، لا تعتبر السمة المميزة للدولة الرأسمالية - وهى تمثيل المصلحة العامة لمجموعة قومية - شعبية، مجرد اكذوبة للخداع. لأن هذه الدولة تستطيع فعلا أن تحقق فى تلك الحدود بعض المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة دون ان ينال ذلك من سلطتها السياسية. ولا يمكن بداهة رسم حدود ثابتة للهيمنة الطبقية: فهى تتوقف على علاقات القوى المتصارعة، وعلى أشكال الدولة، ونوع الترابط بين وظائفها، وعلى علاقة السلطة الاقتصادية بالسلطة السياسية وعلى نشاط جهاز الدولة.

من هذا يتضح أن السلطة السياسية تقوم فى الدولة الرأسمالية على تسوية مبنية على توازن غير مستقر equilibre instable de compremis. ولإيضاح ذلك نقول أنها:

(١) تسوية Compsomis ، طالما أن فى وسع تلك السلطة - المرتبطة بالهيمنة الطبقية - ان تراعى المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة، قد تتعارض مع مصالحها الاقتصادية العاجلة، دون أن يؤدى ذلك إلى المساس بمصالحها السياسية.

(٢) وتوازن équilibre ، طالما ان هذه «التنازلات» الاقتصادية، وأن كانت

حقيقة، وتفتح المجال لتحقيق التوازن - إلا أنها لا تهدد السلطة السياسية التى ترسم حدود هذا التوازن ذاته.

(٣) وغير مستقر instable ، طالما ان الوضع السياسى هو الذى يقرر حدود هذا التوازن.

ومن هذا يتضح ان هذا التوازن، لا يعنى بحال نوعا من **التكافؤ فى القوة** equivalence de pouvoir بين القوى الماثلة، كما لو كان توازنا بين كفتى ميزان. فلا ينبغى الخلط بين التوازن بهذا المعنى، والتوازن بمعناه المقصود عند ماركس وانجلز فى حديثهما عن استقلالية الدولة، عندما تكون الطبقات فى ميدان الصراع السياسى أو الاقتصادى، أقرب ما تكون إلى التوازن. والتوازن بمعناه المقصود هنا، يدل على تعقد علاقات السلطة وعدم تطابقها، فى الدولة الرأسمالية، وعلى علاقات القوى فى ميدان الصراع الاقتصادى التى ترسم حدودها السلطة السياسية. وفى هذا المعنى يقول جرامشى:

«لاشك أن الهيمنة (القيادة) تفترض أخذ مصالح وميول الجماعات التى سوف تمارس عليها بعين الاعتبار. وأن ينشأ نوع من التوازن تمليه التسوية. وهذا يعنى ان تقدم الجماعة الحاكمة تنازلات اقتصادية - طائفية. ولاشك أيضا فى أن هذه التسوية، وهذه التنازلات لن تكون جوهرية...»(٢).

للدولة الرأسمالية إذن **سمة مزدوجة**: فهى من ناحية، تفترض استقلاليتها بالنسبة للاقتصاد، امكانية انتهاج سياسة «اجتماعية»، أى تقديم تنازلات اقتصادية لبعض الطبقات المحكومة، حسب علاقات القوى الفعلية. من ناحية أخرى، تسمح - أحيانا - هذه الاستقالية ذاتها، التى تتمتع بها السلطة السياسية النظامية، بالنيل من السلطة الاقتصادية للطبقات المسيطرة، دون ان يؤدى ذلك بحال إلى تهديد سلطتها السياسية.

هنا، تكمن مشكلة ما يسمى «**بدولة الرفاهية**» "Welfare State"، إن وهذا التعبير ليس إلا قناعا لاخفاء وجه «السياسة الاجتماعية» التى تنتهجها الدولة الرأسمالية فى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. وتعتمد الاستراتيجية السياسية للطبقة العاملة على الفهم الصحيح لتلك الحدود، حدود التوازن فى المساومات، فى ضوء الظروف الملموسة، التى تعتبر الحد الفاصل بين السلطة الاقتصادية، والسلطة السياسية.

ونجد انعكاسا لهذه «السياسة الاجتماعية» فى **رأس المال**. لاسيما فى نصوص الكتاب الأول المتعلقة بتشريع **المصانع**. وان كانت التنازلات التى قدمها رأس المال،

فى هذه الحالة، عى فى الحقيقة تنازلات وهمية، تتفق مع مصلحته الاقتصادية الضيقة(٣). وهناك شرح أوضح لهذه السياسة، فى صراع الطبقات فى فرنسا، عند الحديث عن جمهورية فبراير، وهى مثال تاريخى للدولة الرأسمالية التى كان عليها أن تظهر بمظهر «جمهورية تحيط بها المؤسسات الاجتماعية». وكذلك فى ١٨ بروميير الذى تتناول ظاهرة «القيصرية الاجتماعية "césarisme sociale" التى تميز بها نظام لوى بونابرت(٤).

ومن الواضح انه لا علاقة لهذه «السياسة الاجتماعية»، التى تنتهجها الدولة الرأسمالية بتدخل الدولة فى علاقات الإنتاج بمعناه الدقيق. فهذه مسألة أخرى مختلفة تماما. فى نفيه هنا، هو أن نمط الدولة الرأسمالية - كما يعالجه رأس المال، أى باعتباره إنعكاسا - يفترض امكانية انتهاج «سياسة اجتماعية» فى الحدود التى تسمح بها أبنية الدولة.

ومن البديهى، أن يكون تحقيق هذه السياسة، وتنوع أشكالها رهنا بعلاقات القوى الملموسة فى ميدان الصراع الطبقى. اما اذا انطوت تلك السياسة على تنازلات حقيقية فرضها نضال الطبقات المحكومة على الطبقات الحاكمة، فلا يمكن تنفيذها بحال، فى تلك الحدود، دون تهديد أبنية الدولة الرأسمالية ذاتها.

الهوامش :

(١) R.Luxembourg, Grèves de masse, parti et syndicats, 1964, p. 61.

(٢) Analyse des situations.. in Machiavel...

(٣) فى هذا الموضوع مراجع : Sweezy: The Theory of Capitalist Development 1962, p. 239 وما بعدها

(٤) Ed. Pauvert, p. 67 et suiv.

الفصل الثانى
الدولة الرأسمالية والإيديولوجيات

١- مفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجيات

وتظهر أيضا، فى المجال الإيديولوجى، علاقة - الدولة الرأسمالية - الخاصة بالطبقات المحكومة. ويشير هنا مفهوم الهيمنة، باعتبارها شكلا مميزا من أشكال السيطرة الطبقية، إلى المركز الخاص، والوظيفة المتميزة، التى يؤديها المستوى الإيديولوجى للمستوى السياسى فى التكوينات الرأسمالية: وفى كلمة يشير هذا المفهوم إلى الوظيفة السياسية الخاصة، لما يسمى **بالإيديولوجية البرجوازية**. وهذا الطابع المميز للإيديولوجية البرجوازية، ليس فى الحقيقة إلا المظهر السياسى للدور الخاص الذى تلعبه الإيديولوجية بالنسبة للدولة، وهو ما اعتبره ماركس، فى **رأس المال**، شرطا لوجود اسلوب الانتاج الرأسمالى. وهذه المسألة تكتسب أهمية بالغة، لأنها تتعلق بإحدى القضايا الأساسية فى علم السياسة، هى قضية الشرعية la légitimeté .

وفى هذا الخصوص، تلقى تحليلات جرامشى، المتعلقة بالهيمنة الطبقية، الضوء، على أمور كثيرة، أهمها: أنه أدرك بثاقب نظره القضايا التى يطرحها الدور السياسى

الذى تلعبه الإيديولوجية البرجوازية فى التكوين الرأسمالى. وتتميز تحليلات جرامشى عن تحليلات لوكاش مثلا، التى تعتبر نموذجا لمفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجيات - إلا أنها تثبت بشكل قاطع الأخطاء والمآذق التى يؤدى إليها المذهب التاريخى عى فى الإيديولوجيات. وذلك بالنظر إلى أن اشكالية المذهب التاريخى أساسا الاشكالية الموجهة لإنتاج جرامشى الفكرى. ومن هنا كانت أهمية النقد الجذرى لمفهوم المذهب التاريخى للإيديوجيات، باعتباره المدخل إلى الطرح العلمى لتلك القضايا.

من أجل هذا، لابد أن نشير بايجاز إلى اشكالية الإيديولوجية عند ماركس الشاب: إنها تدور حول الذات (الفاعل) sujet .فقد كان تصوره للإيديولوجية وللأبنية الفوقية يستند إلى نموذج **«الذات - الواقع - الاغتراب»** "sujet - réel - aliena-tion"[١] حيث تُجرد الذات أو الشخص فى «الواقع» من ماهيته العينية essence conerete .و أساس المفهوم النظرى للواقع عنده هو التشيوء الوجودى للذات l'objectivation ontologique du sujet وهنا تشكل الإيديولوجية اسقاطا مزيفا لجوهر الذات فى عالم وهمى أى أن الإيدلوجية هى إعادة بناء الذات فى «عالم الفكر»، تَسلب الذات ماهيتها المنشيئة، المغتربة فى الواقع الاقتصادى الاجتماعى. والإيديولوجية بهذا المفهوم، هى صورة طبق الأصل من ذلك التصور الشديد التبسيط لعلاقة التجريد بالاغتراب le sehéma de abstraction - alienation، وتتطابق مع «الوعى الزائف» la "fausse conscience" ولذلك نجد فى مفهوم ماركس الشاب للإيديولوجية، ثنائيات couples إشكالية المذهب التاريخى وهى:

الدولة - المجتمع المدني، والأبنية الفوقية - الأساس، والإيديولوجية - الواقع والاغتراب - الماهية والمجرد - العينى.

هذا المفهوم للإيديولوجية، لايزال حيا، ويتمثل فى تيار النزعة التاريخية فى الماركسية، الذى تدور أشكاليته حول الذات أو الفاعل. Sujet .

ويترتب على هذا المفهوم نتائج كثيرة، فى مقدمتها القصور فى تحليل الإيديولوجيات فى التكوينات الرأسمالية، وتحولاتها الراهنة، وسواء كان المقصود بالذات أو الفاعل فى هذه الأشكالية، الطبقة الاجتماعية، أو الفرد المعين، أو العمل الاجتماعى، أو الممارسة، فهى توحِّد بين الإيديولوجية والاغتراب، وتؤدى إلى قصور فى تحديد وضع الإيديولوجيات: حيث تعتبر هذه الأخيرة «نتاجا» لوعى طبقى، أو لحرية فى الممارسة مغتربة عن الذات. وتحديد وضع الإيديولوجية على هذا النحو يفترض إغتراب «الذات»

فى «الواقع» وعدم اغترابها الكامل فى الوقت نفسه. non - totale - alienation ففى المجتمع الشيوعى مثلا، حيث نفترض استعادة الذات لماهيتها، تختفى الإيديولوجيات وتحل محلها شفافية وعى الذات «العلمى» بوجودها المتشىء.

والأهم من ذلك، هو ان هذا هو حاليا منظور بعض الايديولوجين الذين يستلهمون الماركسية، والقائلين «بنهاية الايديولوجيات»، كسمة مميزة «للمجتمعات الصناعية» المعاصرة.

أما فى حالة الاغتراب الشامل للذات alienation totale عن «الواقع»، حيث يجرف «الواقع» الإيديولوجيات ذاتها، ويعتمٌ الوعى تماما ويضيِّع الذات فيستحيل «الاغتراب»، أو «التحرر» من خلال التعبير المتسق عن ماهيه الذات فى عالم «مثالى»، وذلك باستثناء البرولتاريا باعتبارها طبقة مميزة فى هذا الواقع. إن هذه العلاقة الثابتة بين «الإيديولوجية والواقع والاغتراب» هى بالتحديد التى أوحت بفكره «نهاية الإيديولوجيات» وهى الفكرة الرئيسية التى غالبا ما نجدها مضمرة، عند كتاب كثيرين، من ماركوز(١) حتى ادورنو(٢)، وجولدمان(٣). فهؤلاء يفسرون التطورات المعاصرة، التى يشهدها التكوين الرأسمالى، استنادا إلى تصور مبسط، يتمثل فى فكره تشيوء الذات، وإغترابها الشامل فى ظل واقع المجتمع الصناعى - التكنولوجى، وهؤلاء الكتاب على اختلاف آرائهم ينتهون إلى نتيجة واحدة، هى. «إبتلاع الواقع للإيديولوجية» على حد تعبير ماركوز(٤). أى باختصار، الزعم بإنتهاء الإيديولوجية والسياسة فى التكوينات الرأسمالية المعاصرة.

*

ومع ذلك، تعتبر نظرية لوكاش فى «الوعى الطبقى» وفى «مفهوم العالم» المثل النموذجى الذى يتجلى فيه مفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجيات. ويهمنا ان نقف عنده، لأنه يطرح قضية المسلمات المعرفية présupposés épestemologiques لمنظور المذهب التاريخى، فيما يتعلق بالإيديولوجيات. فضلا عن أنه نظرا لنزعة جرامشي التاريخية التى تتجلى فى مفاهيمه المتعلقة بالمادية الجدلية لاسيما فى مفهومه «للكتلة التاريخية» "bloc historique"، فإن غالبية المنظرين الماركسيين يستخدمون مفهوم الهيمنة بمعناها فى اشكالية لوكاش. إن أهم ما فى الملاحظات التالية هو ايضاح عدم صحة العلاقة التى تقيمها تلك الاشكالية بين الطبقة السائدة سياسيا، والإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى معين، ومن ثم عدم صحة وجود علاقة بين

الإيديولوجية السائدة، والطبقات الخاضعة سياسيا. هذا هو بالتحديد المجال الذى تظهر فيه نتائج تحليلات جرامشى. وهى نتائج يثور حولها جدل كبير.

ليست الوحدة المميزة لاسلوب إنتاج، أو تكوين اجتماعى معين - فى إشكالية الذات (الفاعل) عند لوكاش - هى وحده ذلك الكل المعقد الذى يتألف من مستويات متعددة، يحكمه المستوى الاقتصادى فى نهاية المطاف. فهذه الاشكالية ترد هذه الوحدة المعقدة إلى كلية بالمفهوم الوظيفى، ذات تفاعلات جشطلتيه[٢] totalité du type fonc-tionaliste, a reactions gestaltistes . ويقدم لنا تصور هيجل للعلاقة بين العينى والكلى مثلا نموذجيا لمفهوم هذه الكلية. ونعنى تلك **الكلية ذات الدلالة** to-talité expressive. حيث ترد وحده أى تكوين اجتماعى إلى علة أساسية، هى التى تنشىء هذه الوحدة، وتضفى عليها معناها. وتتمثل هذه العلة **«المنشئة للكلية»** instance "totalisante" - عند لوكاش - فى الطبقة صانعة التاريخ - classe sujet de l'histoire . حيث تتوقف وحدة التكوين الاجتماعى على تنظيم هذه الطبقة سياسيا ويعتبر وجودها ذاته رهن بتكوين «مفهوم للعالم»، يجعل منها العلة الرئيسية لوحدة ذلك التكوين الاجتماعى. ويشمل هذا المفهوم، **الإيديولوجية والعلم** معا(٥).. ويعبر عن وحدة التكوين الاجتماعى داخل كلية دائرية وخطية to-talité circulaire et lineaire ، طالما أنه يستند إلى علة أساسية تفسر هذه الوحدة، هى الطبقة - الفاعل classe - sujet التى تشكل وفقا لمفهومها للعالم، إراده ووعى «الكل» la "totalité" إراده دوعى البشر «الذين يصنعون تاريخهم الخاص» - أى أنها تشكل الممارسة Praxis.

وهكذا تصبح الإيديولوجية - استنادا إلى مفهوم الطبقة - الفاعل classe - su-jet علة وحدة التكوين الاجتماعى. وهذا هو بالتحديد ما كان عليه موقف ماركس فى شبابه، عندما كان يرى ان الأفكار هى التى تحرك العالم، وأن استخدام سلاح النقد هو السبيل إلى تغييره.

ولهذا المفهوم لعلاقة الإيديولوجية بوحدة التكوين الاجتماعى أهمية كبيرة، باعتباره المفهوم السائد فى إشكالية التيار «الوظيفى» الراهنة فى علم الاجتماع. كما ينطوى الجانب الأكبر من تحليلات علم السياسة الحديث على هذا المفهوم. وهو ما سيتضح لنا عندما نتناول مفهوم الشرعية légtimité . ويكفى ان نشير هنا إلى العلاقة الوثيقة التى تربط فكر لوكاش بماكس فبر لنتبين، الصلة بين الكلية totalité بمفهومها الهيجلى

عند لوكانش، ومفهومها فى المذهب الوظيفى. ولقد أدرك بارسونز parsons بوضوح، أن ما يقرب ما بين نظريات فبر ونظريات المذهب الوظيفى، هو اعتبار البناء الاجتماعى ككل، فى النهاية، نتاجا للمجتمع - الفاعل société - sujet الذى يخلق فى صيرورته الغائية devenir finaliste قيما وغايات اجتماعية معينة، تشكل فى المذهب الوظيفى، الاطار الصورى **لتكامل** مختلف الأبنية المتميزة و «المتكافئة "équi valentes" «فى» الكل الاجتماعى. ويرجع هذا التكامل إلى «توازن» بين عناصر معيارية élements normatifs - كدوافع السلوك مثلا(٦) - ويعتمد هذا التوازن على عمليات متكررة ومنضبطة تحكم «الفعل» الاجتماعى[٣] - وتمثل هذه القيم الاجتماعية - باعتبارها تعبيرا عن مشاريع الفاعلين الاجتماعيين les acteurs so-ciaux - المبادىء التى تحكم تكوين أنماط فبر المثالية types ideaux (٧)، مما جعله يصنف انماط الدولة حسب أنماط الشرعية وحدها، التى تتشكل تبعا لقيم الفاعلين agents - acteurs وكثيرا ما يرجع فبر نشأة هذه القيم والغايات الاجتماعية، إلى فعل الجماعات الاجتماعية، كالجماعات النظامية groupes statutaires باعتبارها صانعة المجتمع، وصانعة التاريخ. ويفرق فبر بين هذه الجماعات النظامية، والطبقات - الأوضاع les classes - situations ، بينها وبين الطبقات فى ذاتها classcs en soi وتشكل هذه الاعتبارات أساس مفهوم فبر للبيروقراطية.

إن صلة نظرية لوكاش فى الوعى الطبقى بفكر فبر واضحة، ومعروفة، ومع ذلك، فهى تبدو كمحاولة فجه لمركسه ذلك الفكر: فهذه النظرية وان كانت تفترض وجود كلية ذات دلالة une totalité éxpressive بغير حاجة إلى افتراض وجود عامل مسيطر فى داخلها (وليس هذا هو وجه الخطأ فى تفكير فبر)(٨) - إلا أنها تنسب إلى الإيديولوجية القيام بدور العامل المسيطر فى الكل الاجتماعى(٩).

إن تأثر مفهوم جرامشى للمادية الجدلية بالنزعة التاريخية من جهة، وغموض عباراته من جهة أخرى، قد شجع الكثيرين من المنظرين على رد مفهومه للهيمنة الطبقية إلى أشكالية لوكاش(١٠) وهكذا أصبحت الطبقة المهيمنة بهذا المفهوم هى الطبقة التى تصنع التاريخ classe - sujet de l'histoire وبمفهومها للعالم، تضفى على التكوين الاجتماعى وحدته، معتمدة على قيادة الطبقات المحكومة، باستثاره «قبولها الايجابى» أكثر من اعتمادها على السيطرة. هذا التفسير لفكر جرامشى، نجده واضحا فى التيار الماركسى الذى تمثله **مجلة اليسار الجديد** New left review ، والذى إتيحت لى

فرصة نقده(١١) ويتجلى هذا التفسير فى تعريف بيرى أندرسون - هو من أبرز ممثلى هذا التيار - للطبقة المهيمنة. إذ يقول:

«يمكن تعريف الطبقة المهيمنة بأنها الطبقة التى تفرض على المجتمع كله أهدافها ومنظوراتها الخاصة. وذلك على خلاف الطبقة الطائفية classe corporative التى تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة داخل كلية اجتماعية totalité sociale تحددها عوامل خارجية»(١٢) من هذا التعريف يتضح لنا أن وحدة التكوين الاجتماعي، أى الكلية الاجتماعية، انما ترجع إلى الطبقة المهيمنة. وأن هيمنة طبقة معينة يرتبط بتكوين مفهومها للعالم الذى يجعل منها علة وحدة تكوين اجتماعى محدد «تسعى الطبقة المهيمنة إلى تغيير العالم وفقا لتصورها لتبتكر نظاما اقتصاديا جديدا، وتبتدع مؤسسات سياسة، وقيما ثقافية جديدة أى أنها تخلق كل «اسلوب إندماجها tout son "mode d'msertion dans le monde" فى العالم»(١٣).

لاجدال فى أنه قد أسيء تأويل تحليلات جرامشى، التى تتعلق بالمادية التاريخية، لاسيما تحليله لمفهوم الهيمنة، باعتبارا شكلا من أشكال السيطرة السياسية الطبقية وذلك بسبب تأثر مفهومه للمادية الجدلية بالمذهب التاريخى: وهذا يظهر فى المكانة التى يحتلها المستوى الإيديولوجى statut de l'ideologique فى مفهومه «للكتلة التاريخية» "bloc historique" ويعبر جرامشى بهذا المفهوم عن تصوره لوحدة النظرية والممارسة، عن وحدة الإيديولوجية - وتشمل العلم («المثقفون العضويون» "les intellectuels orgcniques") - والبنية structure . وفى كلمة يعبر جرامشى بهذا المفهوم عن وحدة التكوين الاجتماعى فى مجموعه، فى لحظة تاريخيه محددة. غير أن هذه الوحدة ليست إلا تلك الكلية ذات الدلالة totalité éxpres-sive، كما يعرفها المذهب التاريخى، حيث يذوب المستوى الإيديولوجى والنظرى فى مجمل البنيان الاجتماعى: فهو يتحدث عن «... ضرورة تأكيد مفهوم الكتلة التاريخية» حيث تعتبر القوى المادية المضمون، والإيديولوجيات الشكل. اما التميز بين الشكل والمضمون فليس إلا إجراء تعليميا بحتا...(١٤). والكتلة التاريخية بهذا المعنى ليست إلا تعبيرا نظريا عن «الحاضر» التاريخى بمعناه الهيجلى، حيث تكون كافة المستويات ماثلة فى الصيرورية التاريخية الخطية devinir lineaire باعتبارها وحدة ذات دلالة، وهنا تصبح الإيديولوجية مجرد تعبير عن التاريخ. والدور الرئيسى الذى تلعبه الإيديولوجية كمفهوم للعالم فى تحقيق وحدة التكوين الاجتماعى، يظهر أيضا فى

تشبيه جرامشى الإيديولوجية «بالاسمنت» بالنسبة للتكوين الاجتماعى وهو تشبيه يتسم بالغموض الشديد، فى السياق الذى استخدمه فيه. إذ يقول :

«وبعبارة أخرى ان القضية التى تطرحها الإيديولوجية، هى قضية صيانة الوحدة الإيديولوجية للكتلة الاجتماعية bloe sociale ، التى يتحقق تماسكها ووحدتها بفضل هذه الإيديولوجية ذاتها...».

بل، ويقول أيضا:

«... يمكننا ان نطلق اصطلاح «إيديولوجية» - إذا كان المقصود هو المعنى السامى لهذه الكلمة - على ذلك التصور للعالم، الذى ينطوى عليه الفن، والقانون، والنشاط الاقتصادى، وكافة مظاهر الحياة الفردية والجماعية»(١٥).

ولاشك أيضا فى أن هناك انقطاعات كثيرة، فى السياق النظرى لإنتاج جرامشى الفكرى، لاسيما فى تحليلاته المتعلقة بالمادية الجدلية، والمادية التاريخية. وعلى ذلك، فإذا قرأنا جرامشى قراءة **«تشخيصية»** lécture symptomale لا تقف عند ظاهر النصوص، بل نحاول استظهار دلالتها **الباطنة**، أمكننا بالقطع ان نتبين الملامح العلمية والأصلية لمفهومه للإيديولوجية، التى طالما أخفاها الجدل حول «نزعته التاريخية المطلقة». "historcisme absolu"

ويمكننا الآن أن نشير إلى هذه الملامح فيما يلى

(أ) فمن خلال تشبيهه للإيديولوجية «بالاسمنت» بالنسبة للمجتمع، طرح جرامشى طرحا أصيلا قضية أساسية، هى قضية العلاقة بين الإيديولوجية السائدة، ووحدة التكوين الاجتماعى.

(ب) يعتبر جرامشى أول من تخلى، فى تاريخ الفكر الماركسى، عن ذلك المفهوم الذى يعتبر الإيديولوجية نسقا من التصورات systéme conceptuel بالمعنى الدقيق لهذين اللفظين.

٢ - الإيديولوجية السائدة، والطبقة السائدة، والتكوين الاجتماعى:

فى الماركسية، الإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى معين هى إيديولوجية الطبقة السائدة فى هذا التكوين. فما هو التفسير الذى يمكن ان تقدمه اشكالية لوكاش لهذه الحقيقة؟ وبعبارة أخرى كيف تفسر هذه الشكالية واقع أن الإيديولوجية السائدة - (التى تتميز بوحدتها، ومن ثم فهى تعكس فى عالم متسق إلى حد ما، مجمل التكوين

الاجتماعى الذى يتشبع بها) - هى إيديولوجية الطبقة السائدة؟

هذا التساؤل يضعنا فى الحقيقة أمام ثلاث مجموعات من القضايا الخاصة بعلاقة الإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى بوحدة ذلك التكوين:

(١) قضية الوحدة المميزة للإيديولوجية السائدة فى التكوين الاجتماعى، باعتبارها أحد أبنيته الميدانية strueture régionale ، أى قضية الاتساق النسبى للعالم الإيديولوجى l'univers ideologique . وهو ما أطلقت عليه إشكالية لوكاش «وحدة المعن» "totalité de sens .

(٢) أن هذا العالم المتسق، هو بالتحديد، الإيديولوجية السائدة وذلك بقدر ما تتشبع بها أيضا، الطبقات المحكومة، وتصبح مفهومها للعالم. أى بقدر إرتباط إتساقها الداخلى بكل الطبقات المتصارعة فى التكوين الاجتماعى.

(٣) إن هذه الإيديولوجية السائدة هى إيديولوجية الطبقة السائدة. ومن العبث الفصل بين هذه المجموعات الثلاث من القضايا. لأن تفسير لوكاش، يكمن بالتحديد، فى وحدتها، استنادا إلى أن الطبقة هى علّة نشأه، وتطور المجتمع والتاريخ. (principe generique de la classe - sujet de la societéet et de l'histoire) . ومتى سلمتا بأن وحدة أى تكوين اجتماعى هى من صنع طبقة ما، أى من صنع «وعيها»، لأصبح مفهومها الشامل للعالم، الذى أنشأته، هو الذى يلعب الدور الرئيسى والحاكم فى المجتمع ككل. وهكذا تكمن الاجابة عى هذه الاسئلة، فى العلاقة النشوئية القائمة بين الإيديولوجية السائدة، والطبقة «لأجل ذاتها» صانع التاريخ (le rapport génétique entre lîdeologie dominente et la classe "pour soi" sujet de l'histoire..).

وكما يقول لوكاش:

«إن شعور أى طبقة بأنها مدعوة للسيادة، يعنى أنه يمكنها إستنادا إلى مصالحها الطبقية ووعيها، أن تنظيم المجتمع بأسره وفقا لمصالحها... والسؤال الذى يحسم فى نهاية المطاف أى صراع طبقى هو: أى الطبقات يملك فى اللحظة المناسبة تلك القدرة، وذلك الوعى؟ وإلى أى حد أنجزت هذه الطبقة بوعى، أو بغير وعى، أو بوعى زائف، المهام التى وضعها التاريخ على عاتقها؟»(١٦).

وتكشف الإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى معين عن وحدتها، وعن تشكيلها لتصور هذا التكوين ككل للعالم، باعتبارها إيديولوجية نابعة من الطبقة

السائدة، أو بالأحرى من الطبقة الصاعدة إنها دائما أبدا الطبقة الحاملة لمعنى التاريخ، والمجسدة لوحدة التكوين الاجتماعى، ودلالة الكلية totalité de sens ، لأنها الطبقة التى تصنع الصيرورة التاريخية، متنقلة من تركيب إلى تركيب أرقى وأرحب، حتى يتحقق فى النهاية، تطابق الموضوع، والماهية (la coincidence finale de l'objectivation etde l'essence) هذا المفهوم للإيديولوجية، يؤدى إلى سلسلة من النتائج الخاطئة نشير فيما يلى، إلى أهمها:

(أ) فهو يؤدى بصفة عامة إلى ما يمكن أن نسميه غلوا فى تسبيس الإيديولوجيات une sûrpolitisation des ideologies ، التى تصبح وفقا لهذا المفهوم، أشبه بلافتات سياسية متميزة، تحملها الطبقات الاجتماعية المختلفة: فهذا المفهوم يختزل البنية الإيديولوجية للطبقة، إلى تنظيمها السياسى، وهذا يختزل بدوره إلى مفهومها الخاص للعالم، الذى يجعل منها طبعة لأجل ذاتها، أى طبقة صانعة للتاريخ. وهذا يعنى التوحيد بين وعى الطبقة السياسى، والدور الذى يلعبه مفهومها للعالم. وبالتالى لا يتصور أن يكون للمستوى الإيديولوجى أية استقلالية خاصة. أن هذا المفهوم بالذات لا يمكننا من تفسير العلاقة الملموسة بين الإيديولوجية السائدة والطبقة أو القسم السائد سياسيا: ويؤدى إلى أخطاء كثيرة، إذا أردنا أن نحدد بدقة، الطبقة أو القسم السائد، فى ظل وضع محدد تاريخيا. ذلك أن علاقة الطبقة أو القسم السائد بأبنية الإيديولوجية السائدة هى فى الحقيقة أحد المؤشرات التى تساعدنا على هذا التحديد: غير أن اشكالية لوكاش، لا تسلم بوجود هذه العلاقة، إلا فى الحالات النادرة، التى تكون فيها علاقة الإيديولوجية السائدة بالطبقة السائدة أو القسم السائد علاقة صريحه، «شفافة» .وليست الإيديولوجية السائدة، فى الحقيقة، مجرد إنعكاس لشروط حياة الطبقة السائدة، باعتبارها فاعلا «فحسب» "sujet "pur et simple وإنما هى أيضا، إنعكاس للعلاقة السياسية الملموسة، القائمة بين الطبقات السائدة، والطبقات الخاضعة، فى تكوين اجتماعى معين. فهى غالبا ما تكون مشمبة بعناصر ترتبط «باسلوب حياة» طبقات، أو أقسام أخرى، غير الطبقات والأقسام السائدة. كما هو الحال فى تقبل الإيديولوجية البرجوازية السائدة، فى التكوينات الرأسمالية، لبعض عناصر إيديولوجية البرجوازية الصغيرة، (والنموذج الكلاسيكى لهذه الحالة «الإيديولوجية اليعقوبية»، و «النزعة الراديكالية» التى أعقبتها) بل وبعض عناصر ايديولوجية الطبقة العاملة (ومثال ذلك «الاشتراكية البرجوازية» التى تحدث عنها إنجلز: السانسيمونية فى

عهد الامبراطورية فى فرنسا مثلا) (١٧).

يضاف إلى ذلك، أن علاقة الإيديولوجية السائدة بالطبقة أو القسم السائد، هى دائما علاقة مقنَّعة masqué ؛ وذلك بحكم الاستقلالية النوعية التى يتمتع بها المستوى الإيديولوجى، وبحكم وضع الإيديولوجية ذاته بين سائر الأبنية الاجتماعية. ولما كانت الإيديولوجية السائدة تخفى عن نفسها - كأية إيديولوجية - جوهرها الحقيقى فقد تبدو من خلال عملية التكوين المعقدة للمستوى الإيديولوجى، أقرب إلى تصور الطبقات أو الأقسام الأخرى غير السائدة، لشروط وجودها. وباختصار، يمكن القول، بامكانية عدم التطابق décalages بين الإيديولوجية السائدة، والطبقة أو القسم السائد سياسيا. وذلك من عده وجوه. وهذا قد يرجع إلى عوامل كثيرة: منها الدور الملموس الذى تلعبه طائفة «المثقفين» مثلا. والتطور غير المتكافئ للأبنية الاجتماعية، على اختلاف مستوياتها لأن لكل منها إيقاعه الخاص. ومنها عدم التطابق بينها وبين المستويات المختلفة فى مجال الممارسات الطبقية. فمثلا قد تبقى الإيديولوجية السائدة مشبعة بعمق باسلوب حياة طبقة أو قسم، بالرغم من أنه لم يعد الطبقة أو القسم السائد. ولكنها لا تعتبر فى هذه الحالة مجرد «مخلفات» إذ تطرأ على دورها السياسى الملموس سلسلة من التغيرات : ولا يمكننا تفسير هذه التغيرات، إلا إذا تخلينا تماما عن مفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجية. وتعد بريطانيا العظمى المثل النموذجى لهذه الحالة الأخيرة. حيث تميز انتقال السيطرة السياسية من الارستقراطية إلى البرجوازية، باستمرار سيادة إيديولوجية ذات طابع ارستقراطى معدل. وهذا ما خفى على إشكالية لوكاش، طالما أنها تستنتج من ذلك الاستمرار وحده، استمرار سيادة الطبقة الاقطاعية(١٨).

وباختصار، لا يمكن لهذه الاشكالية، أن تحدد بدقة العلاقة بين القضايا التى أشرنا إليها، والتى تطرحها صلة الإيديولوجية السائدة بالطبقة السائدة سياسيا.

(ب) فضلا عن أن هذا المفهوم للأيديولوجية قد يؤدى إلى الخطأ فى فهم علاقة الإيديولوجية السائدة **بالطبقات المحكومة** classes dominés : وهذا هو فى الحقيقة ما تكشف عنه إحدى اطروحات جرامشى الفريدة، التى وسع فيها مفهوم الهيمنة (أو القيادة) إلى حد لايمكن قبوله، حتى أصبح يشمل استراتيجية الطبقة العاملة. وبالرغم مما قد يبدو من تعارض هذه الأطروحة، مع النتائج الواضحة لاشكالية لوكاش، فإنها تستند إلى ذات المبادىء النظرية، وقد ساهمت إلى حد كبير فى تشويه المضمون العلمى لمفهوم الهيمنة، طالما أنها لم تعد تعتبر الهيمنة، شكلا، من أشكال السيطرة

الطبقية. وهنا يفرق جرامشى نظريا بين **الهيمنة، والسيطرة** أو **القيادة** hegmo-nie et domination. ففى رأيه يمكن للطبقة، بل يجب عليها، أن تصبح طبقة قائدة، قبل أن تصبح الطبقة السائدة سياسيا. أى انها تستطيع أن تحقق هيمنتها، قبل أن تستولى على السلطة السياسية. أن مفهوم الهيمنة يدل فعلا - فى هذا السياق - على أنه يمكن لطبقة ما أن تفرض مفهومها للعالم على التكوين الاجتماعى. فيصبح بذلك الإيديولوجية السائدة وذلك قبل أن تستولى تلك الطبقة على السلطة السياسية. ولقد طبق جرامشى هذا التحليل النظرى على استراتيجية الطبقة العاملة. ويتناقض هذا التحليل مع أطروحات لنين. لقد أكد لنين مرارا، أنه فى الظروف الملموسة للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية لا يمكن للطبقة العاملة أن تحقق السيادة لإيديولوجيتها قبل أن تستولى على السلطة السياسية. وذلك على خلاف الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، فى بعض الحالات: ومثال ذلك الطبقة البرجوازية فى فرنسا. وتحليل لنين هذا، هو الاساس، فى كتاباته عن ضرورة التنظيم الإيديولوجي للطبقة العاملة بواسطة حزبها.

إن وجهه نظر جرامشى، تبدو فى الظاهر متناقضة مع أشكالية لوكاش. إذ تزعم أن الإيديولوجية السائدة ليست بالضرورة. إيديولوجية الطبقة السائدة سياسيا. فقد تكون إيديولوجية طبقة خاضعة. ولكن وجهة نظر جرامش تستند فى الحقيقة إلى ذات المبادىء التى تقوم عليها اشكالية لوكاش: التى تربط قضية التنظيم السياسى للطبقة، بتكوين مفهومها الخاص للعالم، الذى تفرضه على المجتمع بأسره.

فى هذه الحالة، لا يمكن لطبقة من الطبقات أن تصبح الطبقة السائدة سياسيا، أو حتى أن يكون لها تنظيمها السياسى الخاص بها، ما لم تصبح إيديولوجيتها هى الإيديولوجية السائدة. وذلك بقدر ما يكون تنظيمها إيديولوجيا متفقا مع تحولها إلى طبقة فاعلة فى المجتمع والتاريخ. وهنا، يمكننا أن نتبين تأثير تحليلات لوكاش للوعى الطبقى للبرولتاريا، وهو صورة طبق الأصل للفكرة الرئيسية العامة، فكرة «الطبقة الصاعدة» le théme general de la "classe dominante" الحاملة لمعنى التاريخ ومغزاه. من هذا يتضح أن وجهة نظر جرامشى، هى النتيجة المنطقية لوجهة نظر لوكاش. لقد استحدث جرامش فكرة التباين، أو عدم التطابق décalage بين الطبقة السائدة إيديولوجيا (البرولتاريا القائدة le proletariat hégemonique) والطبقة السائدة سياسيا (البرجوازية) أى فكرة عدم **التطابق التاريخى** décalage histo

rique (الذى يتخذ هنا عند جرامش مظهر عدم التطابق النظرى) بين الهيمنة hé- gemcnie ، والسيطرة domination إستعان جرامش بهذه الفكرة - التي قد تبدو متعارضة مع مفهوم لوكاش - لتفسير الحقائق. وهو تفسير يستند إلى نظرية قاصرة. وهذا يفسر لنا أيضا لماذا كان جرامش يعتقد دائما، أن لينين كان يستخدم اصطلاح الهيمنة بهذا المفهوم، فقد كان لينين يؤكد دائما، على ضرورة التنظيم الإيديولوجى المستقل للطبقة العاملة. وهو ليس إلا مظهرا من مظاهر تنظيمها السياسى. ولكن مع هذا الفارق الجوهرى، أن التنظيم الإيديولوجى للبروليتاريا شئ، وأن تصبح إيديولوجية البرولتاريا هى الإيديولوجية السائدة قبل أن تستولى على السلطة السياسية شىء آخر. وكان لنين يعتبر هذا التنظيم الإيديولوجى، تنظيما مضادا لأيديولوجية والبرجوازية الصغيرة، باعتبارها الأيديولوجية التى تظل سائدة لفترة طويلة حتى بعد الاستيلاء على السلطة.

(جـ) وأخيرا، إذا تصورنا الإيديولوجيات كما يتصورها المذهب التاريخى، مجرد لافتات تحملها الطبقات صانعة التاريخ وتحدد هويتها السياسية، لما أمكننا أن نثبت أنه توجد فى الإيديولوجية السائدة، بعض عناصر إيديولوجية طبقات أخرى غير الطبقة السائدة سياسيا. **ولما أمكننا تبرير احتمال تلوث إيديولوجية الطبقة العاملة باستمرار بالإيديولوجية السائدة، وبايدلوجية البرجوازية الصغيرة**. ولا يتصور وفقا، لهذا المفهوم وجود عالم خارجى عن إيديولوجية أية طبقة من الطبقات، فهى تؤدى وظيفتها كما لو كانت داخل إناء مغلق. ومن ثم، لا يمكننا أن نتعرف على تأثير الإيديولوجية السائدة فى الإيديولوجية الطبقة العاملة. وهذا يفضى إلى النزعة التلقائية spontaneisme، على اختلاف صورها، ومن نتائجها العملية: اعتبار إيديولوجية الطبقة العاملة، الإيديولوجية التى بيدها مفاتيح العلم الماركسى، لمجرد كونها إيديولوجية البرولتاريا - الطبقة العالمية. غير أننا نعرف، وبحق، من النصوص العديدة، لماركس، وانجلز، ولنين أن الإيديولوجية التلقائية للطبقة العاملة، كانت فى البداية الإيديولوجية النقابية - الفوضوية anarcho - syndicalisme ، ثم النقابية، فالاصلاحية وليس هذا إلا نتيجة لسيطرة الإيديولوجية البرجوازية السائدة والبرجوازية الصغيرة على إيديولوجية الطبقة العاملة باستمرار. ونحن نعرف أيضا، أن هذا المفهوم، هو الذى دعا لنين إلى قبول اطروحة كاوتسكى المشهورة. وهى ضرورة جلب الإيديولوجية الثورية إلى الطبقة العاملة من خارجها. بينما يتبنى ممثلو المفهوم

التاريخى، فى التيار اليسارى المتطرف، فى العشرينات، كلوكاش، وكورش، وغيرهما فكرة نبذ المثقفين (لأن البرولتاريا هى التى تثقف نفسها بنفسها) وينكرون الدور الإيديولوجى للحزب (روزا لوكسمبورج).. الخ. وفى كلمة، لا يمكن أن توجد الإيديولوجية الثورية للطبقة العاملة إلا على أساس نقد إيديولوجيتها التلقائية استنادا إلى علم الماركسية. ويفترض هذا النقد، التفرقة الجذرية بين **الإيديولوجية والعلم**، وهى تفرقة لا يمكن أن تقوم على أساس ذلك المفهوم التاريخى(١٩).

٣ - المفهوم الماركسى للإيديولوجيات

ولكى نكشف الدور السياسى الخاص، الذى تلعبه الإيديولوجيات، عندما تتخذ السيطرة الطبقية، شكل الهيمنة أو القيادة الطبقية domination hegemonique de classe ، لأبد أن نحدد تحديدا علميا العلاقة بين القضايا الثلاث، التى أشرنا إليها. والتى تتعلق بصلة الإيديولوجية السائدة بالطبقة السائدة سياسيا. ومن أجل هذا، لابد أن نبحث وضع المستوى الإيديولوجى le status de l'ideo logique . تعتبر الإيديولوجية أحد المستويات الموضوعية النوعية فى التكوين الاجتماعى، وهى تتألف من مجموعة **متسقة نسبيا** من التصورات، والقيم، والمعتقدات .

إن عناصر التكوين الاجتماعى les agents - شأنها شأن «البشر» - تشارك فى النشاط الاقتصادى، والسياسى، كما تساهم فى الأنشطة الدينية، والأخلاقية، والجمالية، والفلسفية(٢٠).

وتتعلق الإيديولوجية بعالم وعى البشر بعلاقاتهم بالطبيعة، بالمجتمع، وبغيرهم من البشر، وبنشاطهم، بما فى ذلك نشاطهم الاقتصادى، والسياسي. وترجع أهمية وضع المستوى الإيديولوجى، إلى أنه يعكس الطريقة التى تعى بها عناصر التكوين الاجتماعى الحاملة لأبنيته porteurs de ses structures شروط وجودها. أى «وعيها» بعلاقتها بهذه الشروط "vécu" le rapport . والإيديولوجية ماثلة فى كافة الأنشطة، ومتغلغة فيها بحيث يستحيل التمييز بينها وبين **التجربة المعاشة**. وهكذا تصوغ الإيديولوجيات علاقة البشر الحقيقية، بل وعلاقتهم الوهمية أيضا، بشروط حياتهم، وتصنع منها عالما متسقا إلى حد ما. أى أن الإيديولوجية تستند فى نهاية المطاف إلى التجربة الانسانية المعاشة. وليس معنى هذا أن تختزلها إلى إشكالية الذات - الوعى une problematique du sujet - concience .فهذه الظاهرة

الاجتماعية الخيالية، التى تلعب دورا اجتماعيا عمليا حتيتا، لا يمكن ردها إلى إشكالية الاغتراب، أى اشكالية الوعي الزائف. ويترتب على ذلك، أن تكون الإيديولوجية مزيفة بالضرورة. لأنها ترتبط بحكم تكوينها بالدور الذى يلعبه ذلك الوهم الاجتماعى. فليست وظيفة الإيديولوجية تقديم معرفة حقيقية للعناصر الفاعلة فى التكوين الاجتماعى، عن بنية المجتمع، بل تحقيق إندمجها فى الأنشطة العملية التى تقوم بها، والتى تعتمد عليها البنية الاجتماعية.

ولما كانت هذه البنية هى بالتحديد التى تحكم الكل الاجتماعى le tout sociale فإنها تبقى خافية عن الفاعلين les agents غير شفافة على صعيد التجربة المعاشة. au niveau de vecu. وهذا الخفاء أو عدم الشفافية opactié فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات يحتمه فى نهاية المطاف، الاستغلال الطبقى، وما يتخذه هذا الاستغلال من أشكال، لكى يستمر فى اداء دوره فى هذا الكل الاجتماعى. وهكذا تكشف الإيديولوجية بالضرورة وإن تضمت بعض عناصر المعرفة - عن تطابقها وعن عدم تطابقها فى الوقت نفسه مع الواقع une adéquation - inadeqnation par rappart au réel وهذا هو ما عبر عنه ماركس بـ «العكس أو القلب» "inversion".

ويترتب على ذلك، من ناحية أخرى، خفاء التنظيم الداخلى للإيديولوجية ذاتها بالنسبة للفاعلين أنفسهم les agents : فهى كأى مستوى من مستويات الواقع الاجتماعى محكومة ببنيتها الخاصة، التى تبقى خافية غير شفافة opaque على صعيد وعيهم بعلاقاتهم. les rapports vécus.

وبهذا، تقترب من قضية وحده المستوى الإيديولوجى المتميزة. أو قضية بنية الإيديولوجية، وعلاقتها بالطبقة السائدة. ولا ينبغى النظر إلى وحدة المستوى الإيديولوجى باعتبارها من صنع طبقة من الطبقات classe - sujet أو أن نردها إلى وعيها الطبقى. فالإيديولوجية على النقيض من العلم، وظيفتها إخفاء التناقضات الحقيقية، بإعادة بناء عالم خيالى متسق إلى حد ما، ليكون أفقا «لوعى» الفاعلين "vecu" des agents . إذ تصوغ تصوراتهم للعلاقات الحقيقية، وبها يتحقق اندماجهم فى وحدة علاقات ذلك التكوين. وهذا هو المعنى العميق لن تشبيه جرامشى الغامض، تشبيه الإيديولوجية «بالاسمنت» لبيان وظيفتها الاجتماعية. وتتمثل هذه الوظيفة الاجتماعية، فى تحقيق تماسك صرح المجتمع، الذى تتغلغل فى جميع طوابقه، بما تخلقه على صعيد وعى الفاعلين من علاقات بديهية - زائفة، تمكنهم من القيام

بنشاطاتهم العملية - التقسيم الاجتماعي للعمل وغيره.. وذلك فى اطار وحدة التكوين الاجتماعى. كذلك يختلف إتساق الإيديولوجية عن إتساق العلم. نظرا لاختلاف الوظيفة الاجتماعية. فالإيديولوجية هى على خلاف المفهوم العلمى للنسق systéne لا تقبل وجود تناقض داخلها. وتحاول حل التناقض باستبعاده. وهذا يعنى أن بنية الخطاب الإيديولوجى le discours idéologique تختلف اختلافا جوهريا عن بنية الخطاب العلمى(٢١).

وإذا تخلينا عن المفهوم الذى يعتبر الإيديولوجية نسقا من التصورات sys-teme conceptuel بالمعنى الدقيق لهذين اللفظين، لشملت الإيديولوجية، ما يسمى عادة «بثقافة» التكوين الاجتماعى: وهذا طبعا بشرط إلا نقع فى أخطاء النزعة الثقافية الاثنولوجية culturalisme ethnologique التى تقصد بالثقافة «التكوين الاجتماعى» ككل(٢٢).

كذلك لا تقتصر الإيديولوجية على عناصر متفرقة من المعرفة. بل تشمل أيضا - كما رأى جرامشى بحق - عملية تكوين الرموز، وخلق الاساطير، كما يدخل فيها «الذوق» و «الاسلوب» و «المودة» أى «طريقة الحياة» بوجه عام.

ومع ذلك، علينا أن نبين حدود ذلك التشبيه الغامض، تشبيه الإيديولوجية «بالأسمنت». فهذا التشبيه لا ينطبق بحال على عناصر التكوين الاجتماعى الحاملة لأبنيته، باعتبارها أصل هذه الأبنية والفاعل الأول فيها. ولا ينطبق حتى على «التجربة المعاشة» "le vécu" حيث يتصور الناس أنهم هم الذين يخلقون وحدة الإيديولوجية، إذا صح أن إتساق الخطاب إلايديولوجى ووحدته وهو أمر يفرضه التوظيف الخيالى «لوعى» الفاعلين. بل وتقتضيه وظيفة الخطاب الإيديولوجى، وهى حجب التناقضات الحقيقية عن البحث العلمى، اذا صح أن هذا الاتساق يفترض استبعاد الذات كعامل مركزى، على صعيد حوامل البناء الاجتماعى. وإذا كانت الملاحظات السابقة، قد بينت ضرورة إتساق الخطاب الإيديولوجى، الذى يرتبط بوظيفته الاجتماعية. إلا أنها لم تحدد أسباب هذا الاتساق، ولا علة، خفاء بنيته إلايديولوجية السائدة وتتشكل الإيديولوجية فى الحدود التى يميلها اسلوب الانتاج، أو التكوين الاجتماعى، باعتبارها أحد مستوياته النوعية. وذلك بما تضفيه من إتساق وهمى على الوحدة، التى تحكم التناقضات الحقيقية للتكوين الاجتماعى ككل. وتتوقف بنية المستوى الإيديولوجى على وحدة التكوين الاجتماعى التى يعبر عنها، ولا يتمثل دوره التوحيدى الخاص

والحقيقى - من هذه الزواية - فى تحقيق وحدة التكوين الاجتماعى، كما يزعم أصحاب المفهوم التاريخى. وانما يتمثل فى تعبيره عن هذه الوحدة، من خلال إعادة تشكيلها على صعيد الخيال. وهكذا تشمل الإيديولوجية السائدة التكوين اجتماعى «ككل» لا باعتبارها تمثل «الوعى الطبقى» لذات اجتماعية - تاريخية la "concience de classe" d'un sujet historico - sociale بل باعتبارها تعكس - مع كل ما تتميز به من قدرة على الاخفاء والقلب inversion معامل الترابط بين مستويات التكوين الاجتماعى المميز لوحدته indice d'articulation. والمستوى الإيديولوجى كسائر المستويات، يرسم حدوده الهيكل الكلى لاسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعى.

*

يمكننا إذن، أن نحدد بدقة جوهر العلاقة بين الإيديولوجية السائدة، والطبقة السائدة سياسيا فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات. أن العلاقات الطبقية، التى توزع على أساسها عناصر التكوين الاجتماعى (الفاعلين) بين أبنيته المختلفة، هى التى تحدد، فى نهاية المطاف، الوظيفة الأصلية للايديولوجية فى تلك المجتمعات.

ولا يرجع الاتساق الداخلى للايديولوجية السائدة، وملاءمتها للطبقة السائدة، إلى أى ارتباط بينهما من حيث النشأة التاريخية: un quelconque rapport histori-co - génetique وإنما يرجع إلى أن المستوى الإيديولوجى - أى إلى هذه الإيديولوجية أو تلك - الذى يتشكل فى إطار وحدة البناء الاجتماعى، باعتباره أحد مستوياته الميدانية. تلك الوحدة التى يعبر عنها - فى ميدان الصراع الطبقى - هذا الشكل أو ذاك من أشكال السيطرة الطبقة، أو سيادة هذه الطبقة أو تلك وتستهدف الإيديولوجية السائدة، بضمانها إندماج الفاعلين les ajents عمليا فى بنية المجتمع، المحافظة، على تلك البنية، وعلى تماسكها. أى المحافظة **أولا وقبل كل شيء**، على الاستغلال، والسيطرة الطبقية. وهذا هو بالتحديد ما نعنيه بقولنا، أن الإيديولوجية فى أى تكوين اجتماعى، تسودها مجموعة التصورات، والقيم، والأفكار، والمعتقدات.. إلخ، التى تضمن استمرار السيطرة الطبقية. انها إذن تخضع لما يسمى بإيديولوجية الطبقة السائدة.

ولهذا لا يمكننا اكتشاف أسرار بنية الإيديولوجية السائدة، أى اسرار وحدتها، إستنادا إلى علاقتها بوعى الطبقة، أى مفهومها للعالم، **بمعزل عما يحيط بها فلابد أن نستند إلى وحدة ميدان الصراع الطبقى**، أى أن ننطلق من العلاقة الملموسة بين

مختلف الطبقات المتصارعة، حيث تفعل السيطرة الطبقية فعلها. وهذا يفسر لنا أيضا لماذا يتضمن الخطاب الإيديولوجى السائد، عناصر مستمدة من أساليب حياة طبقات أخرى، غير الطبقة السائدة، فى حين أن الإيديولوجية السائدة هى بالضرورة اللغة التى تعيش من خلالها الطبقات المحكومة، علاقتها بشروط وجودها

وهذا ما عبر عنه لنين تعبيرا ناصعا بقوله:

«إن أية ثقافة قومية تتضمن بعض **عناصر** الثقافة الديمقراطية، والاشتراكية، حتى وأن لم تكن قد تطورت. ومع ذلك، توجد أيضا فى أية أمة ثقافة برجوازية.. لا مجرد «عناصر» فحسب. بل تتخذ شكل الثقافة **السائدة**»(٢٣).

ولا ينطوى تركيب الإيديولوجية السائدة على بعض «العناصر» المستمدة من إيديولوجيات أخرى غير إيديولوجية الطبقة السائدة فحسب، فمن التكوينات الرأسمالية، ما يوجد فيه أيضا، مجموعات إيديولوجية فرعية حقيقية sous - en-sembles ideologiques تؤدى دورها، فى وحدة مع الإيديولوجية السائدة، ومع قدر من الاستقلال عنها: مثال ذلك: مجموعة الإيديولوجيات الفرعية، الاقطاعية، والبرجوازية الصغيرة وغيرها... ويسود فى كل منهما إيديولوجية الطبقة التى تقابلها - الاقطاعية، والبرجوازية الصغيرة - وذلك بقدر ما تعتبر هذه الإيديولوجيات ذاتها، خاضعة للإيديولوجية السائدة. وسنرى فيما بعد على أية صورة يتحقق ذلك. كما تتضمن هذه المجموعات الإيديولوجية الفرعية، بعض عناصر إيديولوجيات أخرى، غير الإيديولوجية السائدة فيها أو الإيديولوجية السائدة فى التكوين الرأسمالى. والمثل النموذجى لهذه الحالة، الصلات الدائمة القائمة بين إيديولوجية البرجوازية الصغيرة، وإيديولوجية الطبقة العاملة.

٤ - الإيديولوجية السياسية البرجوازية وصراع الطبقات

قبل أن نمضى فى بحثنا للإيديولوجيات السياسية، فى التكوينات الرأسمالية، لابد أن نشير إلى حقيقة هامة، وهى أن الإيديولوجية ذاتها تنقسم إلى **ميادين** régions مختلفة يمكن التمييز بينها. فهناك، مثلا، الإيديولوجيات الأخلاقية، والقانونية، والسياسية، والدينية، والاقتصادية، والفلسفية، والجمالية... إلخ. ولأبد أيضا أن نشير بوجه عام - دون الدخول فى صميم القضية - إلى أنه يمكننا أن نكشف النقاب عن الميدان الغالب، فى **الإيديولوجية السائدة**، فى تكوين اجتماعى معين. وهذه

الغلبة ذاتها، أمر بالغ التعقيد، وهى تتجلى فى واقع أن الميادين الإيديولوجية المختلفة، تستعير من الميدان الإيديولوجى الغالب، مفاهيمها وتصوراتها الخاصة، اللازمة لأداء دورها. حتى العلم عند نشأته، يبدأ بإستعارات من هذا النوع. وليس صدفة، أن تكون الغلبة لميدان إيديولوجى بعينه، فى حدود الإيديولوجية السائدة. فهذا هو الذى يضمن إتساقها من هذه الناحية. ويرجع هذا الاتساق إلى أنها تعكس بمالها من القدرة على القلب والاخفاء l'inversion et l'occultation - الذى تتميز به المستوى الايديولوجى - وحدة البناء الاجتماعى أى أنها مؤشر للمستوى السائد فيه، والحاكم له فى نهاية المطاف.

son indice de domination et de surdetermination . **ويمكن القول، بأن وظيفة المستوى الإيديولوجى، تتمثل هنا، لا فى إخفاء المستوى الاقتصادى فحسب، باعتباره المستوى الحاكم دائما، بل و فى إخفاء المستوى الذى يلعب الدور المسيطر، وبصفة خاصة إخفاء حقيقية هذه السيطرة ذاتها.** والميدان السائد فى الإيديولوجية، هو بالتحديد، أصلح الميادين للقيام بهذا الدور، دور القناع، وذلك لاسباب عديدة.

ولنضرب بعض الامثلة الموجزة: ففى التكوين الاقطاعى، يلعب عادة المستوى السياسى الدور السائد. بينما يلاحظ، أن الغلبة على الصعيد الإيديولوجى، تكون للأيديولوجية الدينية. لا للإيديولوجية السياسية - القانونية. بل أكثر من هذا: كانت السيادة غالبا للمستوى الإيديولوجى ذاته كما أكد ماركس. ويمكننا القول بإن الإيديولوجية الدينية بالذات، كانت أقدر من غيرها، على إخفاء سيطرة المستوى الإيديولوجى. أى إخفاء وظيفته الطبقية المباشرة فى ذلك التكوين. فالدور «الاسطورى» ، و «الاظلامى» "obscurantist" ، و «المضلل» بنوع خاص، الذى لعبته الإيديولوجية الدينية الكاثوليكية، فى العصور الوسطى، يرجع إلى حد كبير، إلى أنها كانت تلعب الدور المسيطر فى أغلب الأحيان. ومن ثم كان عليها أن تخفى عن نفسها وظيفتها الحقيقية.

وفى أ.أ. ر ، وفى التكوين الرأسمالى حيث يلعب المستوى الاقتصادى الدور السائد عادة، نجد أن الغلبة - على الصعيد الإيديولوجى - **للميدان السياسى - القانونى.** وفى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية حيث يلعب المستوى السياسى الدور المسيطر، تتجه الإيديولوجية الاقتصادية - وما النزعة التكنوقراطية le

"Technocratisme" إلى أحد مظاهرها - إلى أن تصبح الميدان الذى له الغلبة فى الإيديولوجية السائدة.

وفى كلمة، يبدو أن الإيديولوجية السائدة توجد دائما فى مكان آخر، غير المكان الذى ينبغى أن نعرفها فيه. على حقيقتها. كما لو كانت تقوم بدورها فى التمويه بتغيير موضعها، أى دورها فى تشويه موضوع العلم.

وقبل أن نتساءل عن الأسباب، التى تجعل الإيديولوجية السياسية - القانونية، أصلح من غيرها، فى إخفاء الدور المسيطر، الذى يلعبه المستوى الاقتصادى، قد يكون من المناسب أن نضرب بعض الأمثلة، التى توضح سيطرة ذلك الميدان وهى سيطرة مباشرة بالدرجة الأولى: فقد كان الخطاب السياسى القانونى discours juridico - poli-tique [٤] الشكل السائد - لوعى الطبقة البرجوازية فى بدايات احتجاجها على النظام الاقطاعي. والذى أصبح فيما بعد الشكل الذى إتخذه وعيها بشروط وجودها، والذى أخذ يتغلغل فى كل التكوينات الرأسمالية. فالحرية، والمساواة، والحقوق، والواجبات، وسيادة القانون، ودولة القانون، والأمة، والأفراد - الاشخاص individas - per-sonnes ، والارادة العامة، وهى الشعارات التى دخل فى ظلها الاستغلال البرجوازى الطبقى التاريخ، وساد. وهى أفكار مقتبسة مباشرة من أفكار فقهاء العقد الاجتماعى، فى الجامعات الايطالية، فى أواخر العصور الوسطى، الذين كانوا أول من صاغ معناها السياسى - القانونى. ويعد ماكس فبر أفضل من بحث ظاهرة غلبة الميدان السياسى - القانونى، فى الإيديولوجية الرأسمالية، وعلاقة هذه الظاهرة بتكوين طائفة «القانونيين المتخصصين». وفيما يتعلق بأوربا الغربية، يمكننا أن نقول، أنه إذا كانت الإيديولوجية السائدة لطبقة ملاك العبيد، إيديولوجية أخلاقية وفلسفية. وأن إيديولوجية الملاك الاقطاعين كانت إيديولوجية دينية، فقد كانت إيديولوجية الطبقة البرجوازية، إيديولوجية سياسية قانونية. ولهذا فليس صدفة أن يكون هذا الميدان الإيديولوجى المرجع الأول، محور إنتقادات ماركس، وإنجلز، ولنين. على وجه الخصوص نقد ماركس فى: **الإيديولوجية الالمانية، وفقر الفلسفة، والبيان الشيوعى، و ١٨ بروميير، ورأس المال.**

إن غلبة الميدان السياسى القانونى على سائر الميدانين الإيديولوجية، لا تتجلى فحسب، فى تميزه عن الإيديولوجيات الفلسفية، والأخلاقية، والدينية، بل تتجلى أيضا

فى إستعاره هذه الأخيرة أفكار الإيديولوجية السياسية القانونية لتشكل رؤيتها، ولتكون مرجعها فى صياغة مفاهيمها. وفيما يتعلق بالإيديولوجية الفلسفية: يكفى أن نشير إلى ما «لفلسفة القانون» ، و «للفلسفة السياسية»، من مكانة خاصة، عند اسبنوزا، وكانط، وهيجل، وغيرهم...وإلى تكوين الأفكار الفلسفية، كفكرة «الطبيعة»، أو «الحرية» مثلا عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعى الفرنسيين، وكذلك عند لوك، وميلز، وبنتام، وغيرهم...(٢٤). وبالنسبة للإيديولوجية الدينية: يكفى إن نشير إلى تحليلات فبر، لتأثير الإيديولوجية السياسية القانونية فى البروتستانتيه، من حيث إتصالها بما أسماه الشرعية «القانونية - العقلانية» - legitimité rationelle légale أما الإيديولوجية الأخلاقية: فيكفى أن نشير إلى غلبة الإيديولوجية السياسية القانونية فى التحول الذى طرأ على مفهوم، «الفرد» ، و «الشخص»، و «الحق»، و «الواجب»، و«الفضيلة» عند ميكافيللى، مونتسكيو. ومفهوم «الحب» باعتباره «عقدا» حقيقيا «يقوم على العطاء المتبادل». غير أن هذا لا يعنى خضوع الأخلاق ببساطة للسياسة. وإنما يعنى بالتحديد أن المفاهيم الأخلاقية تتكون إنطلاقا من السياسة كمرجع لها. وغالبا ما يكون مرجعا عكسيا réference d'opposition. بل وأكثر من هذا: فمفاهيم العلم الناشىء، كثيرا ما صاغتها أفكار تنتمى إلى الإيديولوجية السياسية - القانونية كالمفهوم الحديث «للقانون» عند مومنتسكيو. إذ تأثرت بها بشدة. والمثل الكلاسيكى لهذه الحالة، علم الاقتصاد الذى انتقد ماركس تسميته، بالاقتصاد «السياسى». وأخيرا، يغلب على الخطاب الإيديولوجى الأثير لدى الطبقات المحكومة، والمعبر عن وعيها «التلقائى» المتمرد على الطبقة البرجوازية، يغلب عليه ، الميدان السياسى - القانونى فى الإيديولوجية السائدة: «العدالة الاجتماعية»، و «المساواة»..إلخ(٢٥). ونقصد بهذه الأمثلة البسيطة، المفرقة فى التبسيط، إيضاح القضية التى نحن بصددها.

وبالمقابل، سنقف طويلا عند أسباب غلبه الميدان السياسى القانونى فى الإيديولوجية السائدة، والذى يرتبط بخصوصية الدور الذى يلعبه فى إطار الهيمنة الطبقية باعتبارها شكلا من أشكال السيطرة الطبقية. وإذا كانت الإيديولوجية السياسية القانونية، هى الميدان السائد فى الإيديولوجية البرجوازية، فذلك، لأنها الأقدر على أداء الدور الخاص الذى تلعبه الإيديولوجية، فى أ.أ.ر ما فى التكوين الرأسمالى: وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الخاص الذى يضطلع به المستوى السياسى - القانونى الحقيقى، أى بدور

الدولة، والقانون.

والإيديولوجية، وهى أشبه ما تكون «بالاسمنت»، تتغلغل فى كل طوابق البناء الاجتماعى. أى فى كافة مستوياته، **بما فى ذلك، مستوى الممارسة الاقتصادية، ومستوى الممارسة السياسية.** وفيما يتعلق بالممارسة الاقتصادية، سبق رأينا، ما للإيديولوجية فى أ.أ.ر، وفى التكوين الرأسمالى من تأثير خاص، عازل، وفقت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية.éffet d'solement ، وهو أيضا التأثير الذى يمارسه المستوى السياسى القانونى. وهذا التأثير عى إختلاف مظاهره، شرط لا غنى عنه، لوجود وسير أ.أ.ر، وفى التكوين الرأسمالى وهذا هو بالتحديد، جوهر تحليلات ماركس لظاهره فيتشيه رأس المال fitichisme capitaliste ، التى تتميز عن فيتشيه السلع البحته[٥] فى ظل أ.أ.ر، فى «صورته النقية»، أن تعميم المبادلات، والمنافسة، وغيرها من الظواهر التى يعبر عنها إصطلاح الفتشيه fitich isme تفترض لامكان تحققها، هذا التأثير الخاص، العازل للإيديولوجية: وهو التأثير الذى اعتبره ماركس، نقيضا «للروابط الطبيعية» "liens naturels" فى التكوينات السابقة على الرأسمالية، لكى يبين طبيعته.

ويمكن القول، بأن هذا التأثير العازل، هو - فى حالة الرأسمالية - أهم نتائج الإيديولوجية السياسية - القانونية، وللإيديولوجية القانونية بوجه خاص. وأنه إذا كانت المقدسات، والدين **تربط** ما بين الفاعلين les agents . فإن الإيديولوجية السياسية القانونية.. كخطوة أولى - **تفصم** ما بينهم من روابط. وهذا هو ما يعنيه ماركس بقوله انها «تحررهم» من «الروابط الطبيعية». وهذا يعنى أمورا كثيرة. منها نشأة «الأفراد باعتبارهم أشخاصا» سياسية "individus - personnes" politiques ،وبإعتبارهم «أشخاصا قانونية» «أحرار» «متساوين» فيما بينهم.. إلخ... مما يمكن الهياكل السياسية القانونية من العمل، ويسمح بقيام «عقد العمل» أى شراء، وبيع قوة العمل، ونشأة الملكية الخاصة الرأسمالية، (فلدور هذه الإيديولوجية **أهميته الخاصة كشرط** لإمكان قيام علاقة الملكية كعلاقة قانونية)، وتعميم المبادلات، والمنافسة،.. إلخ.

كما يعتبر هذا التأثير العازل، بأشكاله المختلفة فى الواقع الاقتصادى وبماله من إنعكاسات على الإيديولوجية ذاتها علة خفاء الأبنية الاقتصادية الحقيقية، وسيادتها فى أ.أ.ر، وكذلك خفاء الأبنية الطبقية إلخ... بالنسبة للفاعلين. وهذا هو بالتحديد جوهر

تحليلات ماركس المتعلقة بظاهره الفيتشية، ودور المنافسة فى العلاقات الطبقية، وتأثير الإيديولوجية فى الاقتصاد «السياسى» الكلاسيكى... إلخ.

غير أن هذا اليس الا أحد وجهى وظيفة الإيديولوجية فى التكوين الرأسمالى: طالما أنها تلعب فى هذا التكوين أيضا، الدور الذى تلعبه الإيديولوجية عموما. وهو تحقيق تماسك وترابط التكوين الاجتماعى فضلا عما لهذا الدور هنا، من **أهمية خاصة**، على مستوى الأشخاص (الفاعلين) وترجع هذه الأهمية، أولا، إلى الاستقلالية الخاصة لمستويات أ.أ.ر، والتكوين الرأسمالى، التى تنعكس فى الاستقلالية النوعية للممارسات الاقتصادية، والسياسية، والإيديولوجية، كما ترجع إلى التأثير العازل، والمفتت éffet d'isolement للمستوى الإيديولوجى، وإلى دوره فى تحقيق تماسك التكوين الرأسمالى إستنادا إلى وجود هذا التفتت، الذى يعتبر مسئولا عنه، إلى حد كبير. (لأن المستوى السياسى - القانونى يلعب دورا فى إحداثه).

ويتمثل الدور السياسى للإيديولوجية البرجوازية السائدة - حيث الغلبة للميدان السياسى القانونى - في أنها تحاول أن تفرض على المجتمع بأسره، «طريقة فى الحياة» ينظر فيها الناس إلى الدولة، بإعتبارها الممثلة للصالح العام للمجتمع، والقابضة على ناصية كل ما هو عام، فى مواجهة «أفراد خاصين» "individus privés" ، هم من صنعها. ومع ذلك، فإنهم يبدون فى ظلها موحدين، توحدهم المشاركة «الحرة» ، و«على قدم المساواة»، فى شئون الجماعة «القومية»، تحت رعاية الطبقات الحاكمة، التى يقترض أنها تجسيد «للإرادة الشعبية».

ومن السمات المميزة للإيديولوجية البرجوازية السائدة، أسلوبها الفريد فى إخفاء الاستغلال الطبقى. **حيث تستبعد بانتظام من لغتها الخاصة أى أثر للسيطرة الطبقية.** صحيح أنه لا توجد إيديولوجية، تعتبر نفسها إيديولوجية للسيطرة الطبقية، وذلك بحكم وضع الإيديولوجية ذاته. ومع ذلك، ففى حالة الإيديولوجيات «السابقة على الرأسمالية» نجد الدور الطبقى للإيديولوجية **ماثلا فى مبادئها**. التى تبرر السيطرة الطبقية ياعتبارها «طبيعية» أو «مقدسة». والإيديولوجية الدينية الاقطاعية، هى المثل النموذجى لهذه الحالة. «فالفوارق» بين «البشر» ماثلة فى بنينها. وهى تبررها باعتبارها «مقدسة»(٢٦).

كذلك الحال فى التكوينات الاجتماعية العبيدية، حيث تبرر الإيديولوجية الأخلاقية والفلسفية، تلك «الفوارق»، إذ تعتبرها «أمرا طبيعيا». وبالمقابل، يمكننا أن نقول، أن

غلبة الميدان السياسى القانونى، فى الإيديولوجية البرجوازية السائدة، تتفق تماما، مع أسلوبها الفريد، فى إخفاء السيطرة الطبقية، وذلك باعتباره الميدان الإيديولوجى، المؤهل للقيام بهذا الدور. لاسيما اذا أخذنا أيضا بعين الاعتبار، عدم ظهور السيطرة الطبقية فى مؤسسات الدولة الرأسمالية، أو فى القانون الحديث. إن تأثير هذا الميدان، فى الميادين الإيديولوجية الأخرى فضلا عن تأثير الدور السياسى الذى تلعبه الإيديولوجية البرجوازية السائدة، لا يتمثل إذن، فى تبرير المصالح الاقتصادية للطبقات الحاكمة فحسب. وإنما يتمثل بصفة خاصة، فى أنه يفترض، ويضع، أو يملى تصورا للمساواه؛ مساواه بين «أفراد خاصين»، «متماثلين»، «متفرقين»، «منعزلين» عن بعضهم البعض، يوحدهم عمومية الطابع السياسى للدولة - الأمة l'univesalité politique de l'Etat - Nation : هنالك يمكننا إكتشاف المحتوى السياسى لإيديولوجية «المجتمع الجماهيرى» أو مجتمع الجملة "société de masse" ، و «المجتمع الاستهلاكى»، وغيرهما... وبإخفاء السيطرة الطبقية على هذا النحو الفريد و تؤدى الإيديولوجية السياسية القانونية، الدور الخاص، الذى يقع على عاتق المستوى الإيديولوجى، فى أ.أ.ر، وفى التكوين الرأسمالى. وهو تحقيق تماسكه وتلاحمه. أى باختصار تبدو الإيديولوجية هنا وهى الميدان المؤهل لإخفاء المستوى المسيطر، والحاكم فى نهاية المطاف، للبناء الاجتماعى وتبدو أيضا الميدان المؤهل، لتحقيق تماسك العلاقات الاجتماعية. وذلك بإعادة صياغة وحدتها، على أساس وهمى.

*

وإخفاء الإيديولوجية البرجوازية - التى يسودها الميدان السياسى القانونى - للسيطرة الطبقية، على هذا النحو الفريد، المقترن بدورها، فى تحقيق تماسك التكوين الرأسمالى، ينعكس، بالتحديد، فى إرتباط الإيديولوجية الوثيق بالدولة الرأسمالية. وهذا، هو ما أطلق عليه جرامشى، وظيفة الدولة «السياسية الأخلاقية» fonction ethico - politique و تتمثل فى تولى الدولة الرأسمالية مسئولية التعليم، وفى إخضاعها ميدان «الثقافة» عامة، لنسق واحد. و تدعى الدولة الرأسمالية أن دورها الخاص، بالنسبة للإيديولوجية، هو دور «تنظيمى»: وهذا ليس إلا نتيجة لاستثمار الدور التوحيدى للدولة الرأسمالية فى خطاب الإيديولوجية البرجوازية السائدة الذى صيغ ليلائم الدور الخاص لهذه الإيديولوجية.

ولهذا تظهر الفاعلية الخاصة، لهذه الإيديولوجية، دائما، فى نشاط الدولة الرأسمالية

ذاته. ولتأخذ على سبيل المثال، البروقراطية، أى جهاز الدولة، (دون الخوض فى قضية البيروقراطية ذاتها، فلنا عودة إلى هذا الموضوع)، لقد أشار ماركس فى مؤلفات مرحلة النضج، وبصفة خاصة، فى ١٨ برومير، إلى ذلك الدور، الذى تلعبه الإيديولوجية، فى الجهاز البيروقراطى الحديث. فهذا الجهاز لا يظهر بصورة مباشرة، كجهاز للسيطرة الطبقية السافرة. بل كمبدأ تنظيمى للمجتمع وكتجسيد «بصوره»، و «للصالح العام». ولهذا أيضا، إنعكاسات جوهرية، على النشاط الملموس للجهاز البيروقراطى: كحجب المعرفة، وإخفائها باستمرار داخل هذا الجهاز، استنادا إلى قواعد التسلسل الرئاسى وقواعد الاختصاص الشكليين. وهى أداة، لم تكن متاحة، قبل ظهور الإيديولوجية السياسية القانونية البرجوازية. ولم يكن «الرشد الشكلى» "rationalité formelle" للجهاز البيرقراطى ممكنا، إلا بقدر إختفاء مظاهر السيطرة السياسية الطبقية، من هذا الجهاز بالذات، لتحل محلها إيديولوجية التنظيم ideologie d'organisation(٢٧) كما يظهر هذا الدور، الذى تلعبه الإيديولوجية، فى الحركة الملموسة لميدان متميز داخل الدولة الرأسمالية هو **المسرح السياسى** la scéne poli-tique ، ميدان التمثيل السياسى، فى هذه الدولة، التى طالما اعتبرها ماركس، وأنجلز، ولنين، الدولة النيابية الحديثة: ويتمثل هذا الدور فى تصوير «البرلمان» كممثل للارادة الشعبية، و تصوير الأحزاب السياسية «كممثل» للرأى العام.. إلخ.. وهنا تتدخل الإيديولوجية فى نشاط الدولة لإلباس الممثلين الطبقيين les acteurs de classe ثوبا نيابيا حتى يمكنهم الانخراط فى مؤسسات الدولة - الشعبية - الطبقية l' Etat populaire - de classe .وهو قناع لإخفاء المفارقات، التى لا مفر منها، بين الدور الذى يمثلونه فى اطار الدولة الرأسمالية، والطبقات التى يمثلونها. ولقد أبرز ماركس، فى مرحلة نضجه، هذا الدور، الذى تلعبه الإيديولوجية، فى تحليله لعلاقة الأحزاب بالطبقات ولعلاقة الدولة ببعض الطبقات، التى تلعب دورا خاصا، فى الدولة الرأسمالية و هى «الطبقات - الركائز» "classes - appuis" ، تمييزا لها عن الطبقات الحاكمة: ونعنى دور الإيديولوجية فى ظاهرة فتشيه السلطة fetichisme du pou voir عند البرجوازية الصغيرة، وصغار الفلاحين إلخ...

وهكذا تخفى الإيديولوجيات السياسية القانونية البرجوازية، محتواها السياسى الطبقى بطريقة خاصة. ومن هنا كانت السمة الفريدة التى تميزها فى الواقع: وهى أنها تخفى مضمونها الطبقى أنها تدعى صراحة، أنها علم، وليست إيديولوجية وعلى خلاف

التحليلات السطحية، فى هذا الموضوع؛ يمكن القول أن قيمه «نهاية الإيديولوجيات» "fin des ideologies" وهو التعبير المستخدم حاليا - هى التربة النظرية، لأية إيديولوجية مماثلة. وهذا واضح فى نشأة بعض المقولات السياسية، كالرأى العام، والاجماع concensus ؛ التى ترتبط بكيفية قبول الطبقات المحكومة لتلك الإيديولوجيات. ولا تعتبر قدرة تلك الإيديولوجيات، على استثارة قبول "consentement" الطبقات المحكومة، الايجابى - بدرجة أو بأخرى - للسيطرة السياسية، بحال، سمتها المميزة، كما كان يعتقد جرامشى. فهى سمة عامة، لأية إيديولوجية سائدة.

إن ما يميز الإيديولوجيات، موضوع بحثنا، هو أنها لا تهدف إلى أن تكون نظرة الطبقات المحكومة إليها نظرة تقديس: فهى تدعى صراحة، أنها تكنيك علمى. وينظر إليها. بإعتبارها كذلك.

لقد نشأت مقولة الرأى العام(٢٨)، ومقولة الاجماع المرتبطة بها، فى التكوينات الرأسمالية. وكان الفزيوقراط، أول من تحدثوا عنها: إنهما ترتبطان بعملية صياغة تصور خطاب الإيديولوجية السائدة discours de l'ideologie dominante ، للاستقلالية النسبية، للسياسة، والاقتصاد، فى التكوين الرأسمالى. إنهما ترتبطان إذن، بثورة نظرية كاملة، فى مفهوم السياسة، الذى ظل حتى ذلك الحين، وفيا لتراث علم الأخلاق الأرسطى(٢٩).

ويجد الانقطاع، الذى ظهر، فى أعمال مكيا فيللى، وث. مورروس Th. Marus ، إمتداد له، فى ذلك التيار، الذى يبنى علم السياسة، على غرار نموذج **المعرفة اليقينية** le modèle des épistémes apodectique وهذا يتجلى فى مفهومه للرأى العام. ولقد تطور هذا المفهوم، وأصبح يشمل ميدان السياسة بمعناها الدقيق، أى الميدان العام فى مقابل الميدان الخاص، ويتطلب ضرورة أن يتوفر فى «المواطنين» «المعرفة العقلانية» بقوانين سير النظام السياسى، الذى كان يعتبره هوبز Hobbs نظاما «مصطنعا». وهذا يعنى ضرورة معرفة المواطنين لشروط «ممارستهم» الخاصة، أى معرفة ذلك **الفن** techne ، فى الممارسة السياسية بمعنى الكلمة. وتبدو الإيديولوجية السياسية، االتى تتخذ صورة الرأى العام، كما لو كانت مجموعة من القواعد العملية. أى كمعرفة تكنيكية تتمثل فى «وعى» المواطنين «المستنير» بنوع خاص من الممارسة. إن هذه الايديولوجية تقدم نفسها باعتبارها عقلا فى "raison" لهذه الممارسة. وهو

مفهوم مضمر، فى كل الحريات السياسية المتعلقة بحرية الرأى، وحرية الصحافة، وغيرها...

ولكى يؤدى الرأى العام، دوره باعتباره، عنصرا ضروريا، لسير الدولة الرأسمالية، والشكل الحديث للقبول السياسى، أى للاجماع، لأبد أن ينجح فى الظهور بمظهر التكنيك العلمى «الرشيد» ـ أن تقوم على مبادىء مناهضة لما يعتبره يوتوبيا (٣٠) واليوتوبيا، فى نظره، هى أى تصور، يظهر فيه الصراع الطبقى، أيا كانت صورته ويمكن القول بأن ايديولوجية «المجتمع الجماهيرى أو مجتمع الجملة" "societé de masse"، وإيديولوجية «تكنيك الاتصال" "techniques de la communication" وغيرها من الإيديولوجيات المعاصرة، التى خلقت اسطورة إيديولوجية، هى اسطورة «نهاية الإيديولوجيات»، تنتمى جميعها، إلى أصل واحد، فتعبير الإيديولوجية عندها يعنى «اليوتوبيا».

وتظهر الإيديولوجية البرجوازية، دائما، فى أدائها لدورها السياسى بمظهر التكنيك العلمى. أى بمظهر المعرفة. أما إذا تجاوز حدود هذه المعرفة، فتسميه يوتوبيا.

*

وقد تفسر الوظيفة الفريدة التى تؤديها الإيديولوجية البرجوازية، حيث الغلبة للميدان السياسى - القانونى ما يسمى خطأ بالطابع «الشمولى» "totalitaire" لهذه الايديولوجية. والحق، أن علم السياسة الحديث، قد أطلق هذا التعبير، على الايديولوجيات السياسية المعاصرة، التى تتناقض مع الايديولوجية السياسية «اللبرالية» وتتميز الايديولوجيات الشمولية، أولا، بأنها تهدم ما بين الفرد، والدولة من حواجز، مسلم بها فى الإيديولوجية اللبرالية، اذ تطالب بالتجنيد «الشامل» للفرد لخدمة الدولة. وتتميز، ثانيا، بأنها تغزو حاليا، كافة مستويات الممارسة الاجتماعية، وذلك على النقيض من الإيديولوجية اللبرالية التى تنطوى على حدودها الخاصة: فهى مثلا، تسلم بأن بعض الميادين، يعتبر خارجيا بالنسبة لها، كالاقتصاد. إذ تلح على عدم جواز تدخل الدولة فى الميدانين الاقتصادى، والإيديولوجى.

وسنعود إلى نقد هذه النظريات الشمولية، من حيث إتصالها بنشاط الدولة الرأسمالية فى الوقت الحاضر(٣١). ويكفى الآن، أن نشير إلى أن تصور هذه النظريات لبعض القضايا الحقيقية، التي تطرحها الايديولوجية السياسية البرجوازية، هو تصور إيديولوجى: ومع ذلك، ترتبط هذه القضايا بالوظيفة الخاصة للإيديولوجيات فى

التكوين الرأسمالى، ولا يمكننا أن تستثنى منها، الإيديولوجية السياسية اللبرالية.

(أ) لقد أدى الدور الفريد، الذى تلعبه الإيديولوجية السياسية البرجوازية، فى تفتيت وحدة التكوين الرأسمالى، وفى تحقيق تماسكه، إلى تناقضها الداخلى، وهو فى الحقيقة تناقض صارخ. يظهر فى التمييز، والربط، بين فكرتين رئيسيتين، فى نظريات العقد الاجتماعى. فكرة **ميثاق التجمع المدنى** pacte d'association civile وفكرة **ميثاق السيطرة السياسية** pacte de domination politique . وتنظر هذه الإيديولوجية إلى أعضاء التكوين الاجتماعى les agents باعتبارهم أفراد - أشخاص individus - sujets كانوا أحرارا متساوين قبل أن ينشأ المجتمع، إذ صح التعبير. وهى نظرة تحكم على العلاقات الاجتماعية بالتفتت والانعزال. isole-ment .وهذا هو أحد وجهى الإيديولوجية البرجوازية، وهو ما يسمى «بالنزعة الفردية البرجوازية» "l "individualisme bourgeois ، وهو غنى عن التعريف. أما ما يعنينا فهو الوجه الآخر للعملة. وهو أنه لا يمكن لهؤلاء الأفراد - الأشخاص les indi-vidus - personnes ، وقد تفردوا individualisés على هذا النحو، أن يتوحدوا، وفقا لمنطق هذه النظرية، وأن يعيشوا فى مجتمع، إلا إذا أصبح لهم وجود سياسى فى دولة. والنتيجة: أن حرية الفرد الخاص، تتلاشى فجأة، أمام سلطان الدولة، التى تجسد الإرادة العامة. ويمكن القول، بأن الإيديولوجية السياسية البرجوازية، لا **تعرف حدودا نظرية، أو مبدئية، لنشاط الدولة، ولافتئاتها على ما يسمى بالمجال الفردى الخاص** .l' individuel - privé

ويبدو أنه ليس لهذا المجال، من وظيفة، فى النهاية، إلا أن يكون سندا للفرد، وملاذا، من سلطة الدولة الموجودة فى كل مكان، والتى يحيط علمها بكل شىء. وإذا كان فكر هوبز Hobbs ، يعتبر إرهاصا لنظريات العقد الاجتماعى، فإن فكر هيجل يعد خاتمة المطاف. والمسألة هنا، معقدة طبعا، ولكن هذا هو الحال، فى أية مشكلة نظرية ولنذكر رأى روسو، كمثل نموذجى، إذ يقول:

«على الإنسان أن يكون مستقلا إلى أقصى حد ممكن عن غيره من البشر وأن يعتمد على الدولة إلى أقصى الحدود».

وهذا الرأى أكثر وضوحا، فى حالة الفزيوقراط، الكلاسيكية: فهم أنصار عنيدون لمبدأ حرية العمل laisser - faire فى الاقتصاد. ولكنهم أيضا أنصار عنيدون للتسلط السياسى. فهم ينادون بالملكية المطلقة باعتبارها تجسيدا للمصلحة، والارادة العامة. وهذا

هو أيضا، ما يميز الإيديولوجية السياسية اللبرالية(٣٢). ولا أدل على ذلك، من تأثير هوبز فى لوك Locke . أى تأثيره فى تيار النزعة اللبرالية السياسية الانجليزية الكلاسيكية، فى تيار «النزعة النفعية» " l' "utalitarismen أى تأثيره فى ج. بنتام J. Bentham ، و ج. مليز J. Mills ، وفى جون ستيورات مل J. st mill بصفة خاصة.

وفى كلمة، إذا أردنا أن نستخدم تعبيرين، كلاهما إيديولوجى الدلالة، لقلنا أن النزعة الفردية، فى الإيديولوجية السياسية البرجوازية، تقترن بالنزعة الشمولية(٣٣). وليس لها من قرين آخر. وهذا التناقض ليس خاصا بشكل معين من أشكال الإيديولوجية السياسية البرجوازية، هو شكلها المعاصر. بل هو تناقض خاص بنمط الإيديولوجية السياسية البرجوازية ذاته. يرجع إلى طبيعة وظيفتها الفريدة. فهذه الإيديولوجية السياسية القانونية التى خلقت التفتت isolement ، أى التفرد individulisation المميز للتكوين الرأسمالى، هى التى تبدو فى الوقت نفسه، وقد أخذت على عاتقها مهمة تحقيق تماسكه الفريد. وذلك بفضل الدور الذى تعهد به إلى السلطة السياسية.

(ب) ولا تنطوى بنية الإيديولوجية السياسية القانونية البرجوازية، على أية قيود، **مبدئية**، أو **نظرية**، على تدخل السلطة السياسية، فى الميدان الاقتصادى، أو فى الميدان الإيديولوجى. ويمكننا القول، بصفة عامة أن هذه الإيديولوجية، لا تعترف أساسا، إلا بمستوى واحد للوجود، هو الوجود السياسى existence politiqne. وميدان السياسة، يتسع عندها، ليشمل الحياة الإنسانية بأسرها. حيث يكتسب أى فكر أو عمل، دلالة سياسية. ومن ثم، يدور فى فلك العمل السياسى.

والحق أن الإيديولوجية السياسية البرجوازية، وهى الميدان الغالب فى الإيديولوجية السائدة، لا تعترف **بوجود عوالم خارجية، تعتبر من الناحية النظرية**، بمنأى عن تدخلات المستوى السياسى. الذى ينبغى التمييز بينه وبين الميدان الذى تتشكل فيه السياسة: وهذا - **ومع اختلاف الظروف** - لا يصدق بحال، على الإيديولوجية الفلسفية، أو الأخلاقية العبيدية. أو الإيديولوجية الدينية الاقطاعية. ويكفى أن نشيرها إلى تحبيذ تدخل الدولة فى الاقتصاد، لا فى مفاهيم منظرى الثورة الفرنسية فحسب، بل فى مفاهيم منظرى النزعة اللبرالية الكلاسيكية أيضا، إبتداء من لوك، حتى أصحاب مذهب المنفعة utalitarisme وينبغى، بطبيعة الحال، أن نميز بين هذا التدخل، والنشاط الحقيقى للدولة ويتعلق هذا الجانب من الإيديولوجية السياسية القانونية

البرجوازية بدور الدولة الرأسمالية المتميز باعتبارها عنصر تحقيق وحدة التكوين الرأسمالى. ويوظف هذا الدور فى خطاب الإيديولوجية السائدة.

وبالمقابل، إذا صح أن خطاب الإيديولوجية السياسية القانونية البرجوازية، يغزو كافة الأنشطة الاجتماعية، ويتغلغل فيها، بما فى ذلك النشاط الاقتصادى فهذا لا يعد سمة مميزة لهذه الإيديولوجية وحدها. فهو فى الحقيقة، سمة أى ميدان غالب، فى الإيديولوجية السائدة. فالنشاط الاقتصادى، مثلا، تغزوه، هنا، الإيديولوجية السياسية القانونية، كما سبق أن غزاه من قبل الخطاب الفلسفى والأخلاقى، فى التكوينات العبيدية. أو الخطاب الدينى، فى التكوينات الاقطاعية.

*

الخلاصة: أن مفهوم **الهيمنة**، - إذا ما طبق على القيادة الطبقية، باعتبارها شكلا من أشكال السيطرة الطبقية، فى التكوينات الرأسمالية، - يشير إلى السمات المميزة للإيديولوجية الرأسمالية السائدة، والتى تمكن طبقة من الطبقات، أو قسما من أقسامها، من الظهور بمظهر المعبر عن المصلحة العامة للشعب - الأمة le peuple - nation ، وبهذا تضمن قبول الطبقات المحكومة، سياسيا، لسيطرتها.

٥ - قضية الشرعية

كانت هذه الملاحظات، حول الإيديولوجيات، مقدمات ضرورية لطرح قضية الشرعية la légitimité ، شرعية أى نظام سياسى. وهى احدى القضايا الرئيسية، فى علم السياسة الحديث.

ونعنى بشرعية الهياكل، والمؤسسات السياسية، علاقتها بالإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى معين: ويشمل مفهوم الشرعية، التأثير السياسى للإيديولوجية السائدة بنوع خاص.

ولهذا التعريف أهميته، التى تتضح، إذا رجعنا إلى المعنى الذى يخلعه علم السياسة الحديث على هذا المفهوم. فالشرعية، أى «الثقافة السياسية» "culture pol-itique" عنده، تعنى بصفة عامة، الصيغة التى يقبل بها الفاعلون، الهياكل السياسية لنظام معين. غير أن هذا المفهوم إندمج، بعد ماكس فبر، فى إشكالية المذهب الوظيفى la problematique fonctionaliste ، التى ترتبط بمفهوم الذات صانعة التاريخ sujet de l'histoire . ولهذا فهى ترى أن الخطاب الإيديولوجى، فى أى تكوين

اجتماعى، يكشف عن غايات، أو أهداف سلوك الممثلين على مسرح المجتمع les ac-teurs sociaux . فى هذا السياق،يصبح المستوى الإيديولوجى، أى القيم، والرموز، والأساليب السائدة، فى أى تكوين اجتماعى، المستوى المركزى الذى يؤدى الوظيفة النظرية فى النسق الاجتماعى: وهنا نقع على مفهوم النزعة الانثروبولوجية الثقافية culturalisme anthropologique، حيث تشكل النماذج المعيارية السياسية les modeles mormatifs politique[٦] إطار التكامل le cadre d'integration الذى يحدد شكل العلاقات المتبادلة، بين عناصر النسق، بالمعنى الوظيفى لهذا التعبير. وهكذا أصبح المقصود بشرعية الهياكل السياسية، هو أن تكون لها وظيفة، فى النسق، الذى تحكمه أهداف، وغايات، وقيم اجتماعية. إنها تعنى قبول الفاعلين les acteurs لهذه الهياكل السياسية وبهذا يتحقق اندماجهم فى المجتمع ككل(٣٤).

وإذا لم تتوافق الهياكل السياسيةوالنماذج المعيارية les modéles normatifs فى مجتمع ما، فإنها تصبح عائقا وظيفيا dysfonctionalité[٧] يحول دون تكامله ككل. وتفقد عندئذ شرعيتها.

وإذا كنا نشير هنا إلى المفهوم الوظيفى العام للنسق السياسى، بإعتباره عاملا رئيسيا، فى تحقيق تكامل النسق الاجتماعى، فذلك لأن هذا المفهوم يعرف النسق السياسى بأنه «توزيع تحكمى autoritaire للقيم على المجتمع ككل. ويعرف تحليل السياسة، بأنه تحليل لعملية تبرير legitimation علاقات نسق اجتماعى معين(٣٥).

ليس فى نيتنا الخوض بالتفصيل فى النتائج المترتبة على هذا المفهوم، فيكفى أن نشير إلى أهمها. وهى تتفق مع النتائج التى يؤدى إلى مفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجيات وهى:

(أ) المبالغة فى تقدير أهمية المستوى الإيديولوجى. بل وفى تقدير أهمية دور الشرعية. وفى هذه الحالة، لا تجد ظاهره عدم توافق الأبنية السياسية، والإيديولوجية السائدة، تفسيرا علميا. إذ ينظر إليها. كمعوق وظيفى dysfonctionalité ، وهى مقولة لا معنى لها - بداهة فى السياق النظرى للمذهب الوظيفى(٣٦). ومع ذلك، تجد ظاهره عدم التوافق décalage ، أى إمكانية أداء الأبنية السياسية غير المشروعة، لدورها، تفسيرا علميا كاملا، فى النظرية الماركسية، بإعتبارها نظرية الوحدة ذات المستويات المتفاوتة إلى حد الانفصام unité a' niveaux décalés jusqu' au point de rupture. ذلك أن، عدم توافق المستويين الإيديولوجى، والسياسى، لا

يعكس بالضرورة عدم توافق المستويين السياسى، والاقتصادى. أو تصدع وحدة التكوين الاجتماعى، بكل ما ينطوى عليه هذا الوضع من تعقيد. ومن ناحية أخرى قد يرجع عدم التوافق إلى جهاز القوة، والقمع الذىّ تملكه الدولة.

(ب) كما يؤدى هذا المفهوم، إلى تصنيف الأبنية السياسية استنادا إلى أنماط الشرعية أساسا types de legitimité ، كما يؤدى إلى تصنيف غير عملى لتلك الأبنية. كما هو الحال، فى أنماط السلطة، عند م. فير.

(جـ) ويحول دون الفهم الدقيق، لظاهرة تعايش أنماط عديدة من الشرعية، فى أى تكوين اجتماعى، وانتماء هياكل نظامية معينة des struetures institutienelles coneretes إلى أنماط عديدة، متشابهة.

*

تبقى بعد ذلك، مسألة إختلاف الهياكل، والمؤسسات السياسية بإختلاف أنماط الشرعية، الذى تفسره النظرية الماركسية، استنادا إلى إرتباط المستوى السياسى، فى التكوين الاجتماعى، بالإيديولوجية السائدة فيه.

صحيح أن السيطرة السياسية، تقابل عادة، بنوع خاص من القبول، أو الرضا، من جانب المجتمع ككل، **بما فى ذلك الطبقات المحكومة.** وهذا ما تفسره بوضوح، العلاقة القائمة بين الإيديولوجية السائدة، ووحدة التكوين الاجتماعى التى أشرنا إليها. غير أن هذا الا يعنى، بطبيعة الحال، إندماج هذه الطبقات، فى هذا التكوين، إذا صح التعبير. أى أن هذا لا يعنى غياب الصراع الطبقى: وإنما ترجع هذه الحقيقة إلى وضع المستوى الإيديولوجى ذاته. le status méme de l'ideologique ، **وإلى الشكل المعقد، الذى تتخذه سيطرة إلايديولوجية السائدة على المجموعات الايديولوجية الفرعية sous - ensembles ideolo- giques فى تكوين إجتماعى معين.** وتتجلى سيادة هذه الإيديولوجية - كما نعلم - فى أن الطبقات المحكومة، تعى شروط حياتها السياسية، من خلال أشكال الخطاب السياسى السائد: وهذا يعنى أن الشرعية السائدة، هى التى تشكل عادة، الإطار المرجعى le cadre réferenciel لوعى الطبقات المحكومة، بتجربة تمردها، ذاتها، على نظام السيطرة القائم.

قد يكون لهذه الملاحظات، مغزى كبيرا، لا لأنها تشير إلى إحتمال إفتقار الطبقات المحكومة «للوعى الطبقى» فحسب. وإنما لأنها تعنى أيضا محاكاة الإيديولوجية

السياسية للطبقات المحكومة ذاتها، لخطاب الشرعية السائدة. وتتخذ غلبة الإيديولوجية السائدة صورا كثيرة(٣٧). تتجلى فى أنها لا تفرض عادة مضمون خطابها السياسى، على الطبقات المحكومة. وإنما يشكل هذا الخطاب السائد، **الإطار المرجعى لمعارضتها.** **référence d'opposition** وهذا يبين مع ذلك، اختلاف إيديولوجيتها عن الإيديولوجية السائدة. ويعنى إفتقارها للوعى الطبقى. فمثلا، تتخذ معارضة الطبقات المحكومة للديمقراطية السياسية، عادة، صوره المطالبة «بأشكال أخرى من الديموقراطية السياسية»، وهذا يعد - نوعا من المشاركة فى الشرعية السائدة، باعتبارها تمثل فى هذا الحالة، **النموذج المرجعى** le modéle referenciel بالنسبة لمعارضيها وقد تتجلى المعارضة، أحيانا، فى **مجرد** إتباعها **لاسلوب** مختلف، فى التعامل مع العلامات والرموز، التى تفرضها الشرعية السائدة. فليس هناك، إذن، ما يدعو للدهشة، إذا إكتشفنا أن إيديولوجية الطبقة العاملة، ليست فى بعض الأحيان، مجرد إيديولوجية اصلاحية تقليدية، تسلم صراحه بالشرعية السائدة. بل تتعايش فيها إيديولوجية ثورية، واضحة المعالم، مع إيديولوجية خاضعة للأطر الأساسية لتلك الشرعية. ولسنا فى حاجة إلى التأكيد، على واقع أنه، ما أن تمتد الإيديولوجية الثورية للطبقة العاملة، إلى الطبقات التى تعتبر أحيانا ركيزة للدولة الرأسمالية، كالطبقات التى تعتمد على الإنتاج الصغير، حتى يتأثر فهم الناس لها، بالإيديولوجية السائدة. وذلك بحكم العلاقة غير المباشرة القائمة بين الإيديولوجيتين.

من هذا يتضح أنه، كما قد ننتمى بعض هياكل الدولة، فى تكوين إجتماعى محدد، إلى إنماط أخرى، غير نمط الدولة السائد، فى هذا التكوين. كذلك قد تستمد هذه الهياكل شرعيتها من أنماط للشرعية، تختلف عن النمط الغالب(٣٨). أنها تستمدها فى هذه الحالة، من الإيديولوجيات السابقة، السائدة، المرتبطة بطبقيات، لم تعد هى الطبقات السائدة سياسيا. فمن المعروف، أن الشرعية الاقطاعية مثلا، لم تكن تشكل فحسب الطابع المميز عادة للهياكل الاقطاعية التى لاتزال قائمة فى بعض الدول الرأسمالية. فهذا أمر مفهوم. بل كانت أيضا أمر تشكل الطابع المميز لبعض هياكل الرأسمالية النموذجية: كما هو الحال فى السلطة التنفيذية الحديثة، التى كثيرا ما شاركت فى الشرعية الملكية .la legitimité monarchique ومن الطبيعى أن يُولد تعايش أنماط الهياكل، والشرعيات المختلفة، فى دولة محددة، تراكيب عديدة ومعقدة.

وأخيرا، لا ينبغى أن نقلل من أهمية وجود أشكال الشرعية، التى تستند أساسا،

إلى إيديولوجيات طبقات، كالبرجوازية الصغيرة، أو صغار الفلاحين، بالنسبة لدولة رأسمالية معينة.

هذا التحليل كان يمكن، بلاشك، تعميقه. ومع ذلك، فملاحظاتنا السابقة عن الإيديولوجيات السياسية البرجوازية، والملائمة للسيطرة الطبقية، التى تتجه إلى الهيمنة domination a direction hégemonique de classe كافية لالقاء الضوء، على ما يمكن أن نطلق عليه، نمط الشرعية البرجوازية، الذى يتميز به اسلوب الإنتاج الرأسمالى، والتكوين الذى يسود فيه هذا الاسلوب. ولابد من العودة إلى قضية التمييز بين الصور المختلفة للشرعية للبرجوازية، التى تختلف بإختلاف أشكال النمط الرأسمالى للدولة.

الهوامش :

(١) One Dimensional Man. 1964, et "Uber das Ideologie-problem in der Hochentwickelten Industriegesellschaft", in kurt Lenk, Ideologie, 1964, p. 334 et suiv.

(٢) Prismen, kultur-kritik und Gesellschaft, 1955, p. 24 et suiv.

(٣) Pour une Sociologie du roman, 1964.

(٤) المرجع السابق من ص ١٥١. تجدر الاشارة هنا إلى أن ماركوز قد أنكر صراحة أن اراءه تؤدى فى النهاية إلى القول «بنهاية الإيديولوجيات».

(٥) يستند القول بتوحد الإيديولوجية والعلم، أو بأن الإيديولوجية تشمل العلم يستند هذا القول إلى مفهوم اشكالية الذات لعلاقة الذاتى بالموضوعى، وينطوى الطابع الذاتى للإيديولوجية - باعتبارها تعبيرا عن الذات - على موضوعية العلم عندما يحيط الوعى الذاتى بالعالم «لطبقة صاعدة» بكلية تكوين إجتماعى معيّن. والحجة التى استخدمها لوكاش، وكورش، ومن إليهم عند الحديث عن البرولتاريا و «العلم البرولتارى» معروفة وهى: أنه طالما أن البرولتاريا فى جوهرها طبقة عالمية فإن وعيها الذاتى مكون عالميا، غير أن الوعى العالمى لا يمكن إلا أن يكون موضوعيا بل وعلميا. والنتيجة التى تترتب على هذا المفهوم معروفة أيضا: وهى النزعة التلقائية Le spontanéisme.

(٦) دوافع السلوك بمعناها الواسع وهذا بالتحديد الذى جعل ادرنو يوضح المقصود «بالمزاج السياسى». Adormo et Horkheimer : The Authoritarian Personnality, 1950.

(٧) عن الصلة التى لا تكاد تكون معروفة فى فرنسا بين نظرية فبر، ونظرية لوكاش فى الطبقات راجع Weber, Gesammelte politische Schriften, 1958, pp. 294-431 وبالذات النص المعنون الذى كتبه عام ١٩١٨: "Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland".

أما عن الصلة بين فبر، وبارسونز فمن المؤكد أن بارسونز قد فسر أعمال فبر تفسيرا خاطئا (راجع: The Social System, 1964 p.100 et suiv., 519 et suiv., ومع ذلك فتحديده لعلاقة فبر بالمذهب الوظيفى سليم. أما فيما يتعلق بنزعة فبر التاريخية فنشيد إلى أنه انتقد صراحة مفهوم «الكلية» التاريخى. la "totalité" historiciste, وبصفة خاصة فى تحليلاته لعمل Ed. Meyer فى Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre.

وبالرغم من تنبيهاته وتحذيراته فإنه يمكن اعتبار نظريته «نموذجا» للنزعة التاريخية.

وعن الصلة بين «النموذج المثالى» le "type - Idéal" عند فبر و «العينى - الكلى» عند هيجل راجع بصفة خاصة:

K. Larenz, Methodenlehre der Rechts wissenschaft, 1960.

(٨) كذلك تتمشى نزعة فبر التاريخية مع اعتباره الكل الاجتماعى وحدة ذات دلالة totalité expressive لا يحكمها عامل مسير. وهذا واضح فى نظريته فى «العوامل» و «المتغيرات» و فى كتاباته عن الأخلاق البروتستنتية والرأسمالية، ولاسيما فى: gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie.

(٩) وماركوز هو خير نموذج لتطبيق هذا المنطق على التحليل السياسى وأن أدى إلى نتائج مختلفة. فهو يسلم صراحة (منذ عام ١٩٣٥) بأن وحدة تكوين اجتماعى معين تكمن - على العكس من المفهوم الوظيفى البحت - فى «غلبة» عنصر معين فى هذه الوحدة على العناصر الأخرى. ويتمثل هذا العنصر فى وعى الطبقة السائدة إيديولوجيا فى ذلك التكوين، فى مفهومها للعالم.

ويرى ماركوز حاليا أن المجتمعات الصناعية تتميز بالقضاء الشامل على الإيديولوجية désidéologisation globale وهذا الرأى يؤدى إلى تصور المجتمع باعتباره «وحدة» متكاملة بالمفهوم الهجيلى الوظيفى: "Totalité" hégélienne - fonctionnaliste intégrée وذلك نظرا لغياب الطبقة السائدة إيديولوجيا - ولغياب «الوعى الطبقى» للبرولتاريا الذى «يتحدى تلك الوحدة».

(ص ٥١ وما بعدها One dimensional man).

(١٠) والمثل النموذجى L. Magri: "Problemi della teoria marxista, N° 5 - 6,

1963 p. 61 et suiv.

(١١) نقلا "Ler théorie politique marxiste en grande - Bretagne" in " les Temps modernes" , mars 1966

والمنشور فى مجلة New left Review, mai 1967 .

ولابد مع ذلك من الاشارة إلى أن المفاهيم النظرية لهذا التيار قد تطورت كثيرا منذ ذلك التاريخ.

(١٢) "Les origines de la crise présente", in les temps Modernes août -, septembre 1964, p. 425.

(١٣) Op. Cit., p. 428.

(١٤) It materialismo storico e la filosofia di B. Croce 1948 p. 49.

(١٥) Il materialismo storico e la filosofia di B. Croce 1948, p.7

(١٦) ص ٧٦ وما بعدها Histoire et conscience de classe, 1960,

(١٧) فى هذا الموضوع راجع Cl. Willard: Socialisme et communisme français, 1967, p. 18 et suiv.

(١٨) راجع فى هذا الموضوع مقالنا الذى أشرنا إليه.

(١٩) صحيح أن جرامشى كان يناضل دائما ضد «النزعة التلقائية». وهذا قد يفسره ما نجده من انقطاعات نظرية فى إنتاجه الفكرى ذاته.

(٢٠) راجع فى هذا الموضوع Althusser, "marxisme et humanisme", in Pour marx.

(٢١) فى هذا المعنى راجع macherey, " Lénine critique de Tolstoï" in pour une théorie de la production le littéraire, 1966.

(٢٢) فى هذا المعنى راجع R. Establet in Démocratie nouvelle juin 1966.

(٢٣) Notes critiques sur la question nationale, Oeuvres T. 20, pp. 16-17.

(٢٤) فى هذا الموضوع M. Villey, Cours d'histoire de la philosophie du droit, fasc. 3 et 4.

(٢٥) والحق أن غلبة الميدان السياسى القانونى فى الإيديولوجية البرجوازية السائدة تتخذ أشكالا تختلف باختلاف التكوينات الاجتماعية التى تتناولها: وهذا ما يعنيه ماركس بقوله «ان للألمان عقلية فلسفية، وللانجليز عقلية اقتصادية وللفرنسيين عقلية سياسية». غير أن ملاحظة ماركس هذه، تشير أيضا، إلى أن الميدان السياسى القانونى، هو الميدان الإيديولوجى الغالب، عادة. ولكن هذه الغلبة، قد تكون موضع شك، فى تكوين رأسمالى بعينه.

(٢٦) وينبغى فى الحقيقة إرجاع تكون الطبقات، كطوائف مغلقة "états castes" إلى أمرين معا: سيادة المستوى الإيديولوجى فى التكوين الاقطاعى، وغلبة ميدان الإيديولوجية الدينية.

فى هذا الموضوع، وفى موضوع «زوال الطابع المقدس للسياسة» فى «الدولة الحديثة» راجع: R. Balandier, Anthropotogie politique, 1967, p. 103 et suiv., 191 et suiv.

(٢٧) وهذا هو أساس تسليمنا برأى فبر فى وجود علاقة بين «الرشد» البيروقراطى ونمط السلطة «القانونى العقلانى» القائم على «المصلحة العامة» للأمة.

(٢٨) عن هذا الموضوع راجع: Habernas, Strukturwandel der öffent - lichkeit, 1965, p. 65 et suiv.

(٢٩) وفيما يتعلق بمفهوم السياسة وعلم السياسة فى تراث الفلسفة اليونانية راجع: F. chatelet, platon, 1966; et J.-P. Vernant, Mythe et pensée chez les Grecs, 1966.

(٣٠) ويصف هابر ماس Habermas العلاقة بين أداء الرأى العام لوظيفته، وهذه الإيديولوجية الخاصة، التى تتميز بعدم ظهور السيطرة الطبقية فيها، يصفها قائلا «إن المصلحة الطبقية هى أساس الرأى العام. ومع ذلك، لابد أن تكون هذه المصلحة متفقه - خلال مرحلة معينة - مع الصالح العام، حتى يمكن لهذا الرأى أن يبدو كرأى «عام». أى كرأى يعبر عن منطق الجمهور public . وبهذا يبدو رأيا رشيدا».

Op., cit., p. 100.

أنظر أيضا فى هذا الموضوع: J. Touchard, Histoire des idées politiques.

(٣١) انظرها حيث اوردنا المراجع المتعلقة «بالنزعة الشمولية» "totalitarisme"

(٣٢) فى هذا المعنى راجع : المؤلف الهام لـ C. B. Macpherson, The Political Theory of possessive individualism, 1964.

(٣٣) راجع: J. L. Talmon, Les origines de la démocratie totalitaire 1966.

وإن كانت لنا تحفظات على خطه العام وما إنتهى إليه من نتائج.

(٣٤) راجع: G. Almond, et S. Verba: The Civic Culture 1963, pp. 3 - 78

حيث تعرف الشرعية بأنها «وجهة العمل السياسى».

"Orientation de l'action politique"

وراجع أيضا مقدمة المؤلف الهام:

Almond et Coleman, The politics of Developing Areas 1960, pp . 3 - 64.
و Mitchell: The American Polity 1462
و Shils: Political development in New States 1962
و Towards a General Theory of action 1951
و Kautsky, Political Change in Underdeveloped Countries, 1962

(٣٥) وهذا ما نجده بصفة خاصة فى المؤلفين الهامين للغاية لـ D. Easton قد سبقت الاشارة إليهما وهما Aframe work for poli tieal anolysis, 1465 A. Systems Analysis of Political Life 1965.

ولقد بينت العلاقة بين مفهومى السلطة والشرعية عند ماكس فبر.

(٣٦) لقد كان Binder أكثرهم ادراكا لهذه الصعوبات فاستخدام بالاضافة إلى الشرعية le géitimité مفهوم كفاية efficacité أو فاعلية effectivité الأبنية السياسية.

(٣٧) ويكفى أن نشير هنا إلى الأهمية الكبيرة لأعمال بورديبه bourdieu المعروفة، وذلك بغض النظر عن تحفظاتنا على مفهومه للطبقات الاجتماعية التى سبق أن المحنا إليها.

(٣٨) راجع أيضا، فى هذا الموضوع:

M. Duverger, Institutions politiques. 1966 p. 32 et suiv ومن ناحية أخرى، إن عدم اتفاق نمط الدولة مع الشرعية السائدة فى التكوين الاجتماعى، وما يقابله من أشكال سياسية مختلفة، سيكون صارخا بصفة خاصة، فى البلدان التى تسير فى طريق التحرر من الاستعمار، والتنمية. فى أفريقيا مثلا، حيث تعلن الإيديولوجيات التقليدية على نشأة الدول «الحديثة».

ومن المؤلفات التى تعالج هذا الموضوع:

D. Apte: The politics of modernisation 1955.

R. Balandier, L'Anthropologie Politique, 1967, p. 186 et Suiv.

هوامش المترجم

---

[١] أى علاقة الذات بالوقع بالاغتراب.

[٢] والجشطلت gestalt تعبير معناه: «الصيغة»، وهى مركب منظم يضم مجموعة أجزاء، وعلى الرغم من تميزها، إلا أنها متداخلة ومتساندة فيما بينها، ومن ثم فهى تكتسب بعض الخصائص نتيجة لاندماجها فى الكل، كما أن الكل يكتسب خصائص جديدة تختلف عن خصائص الأجزاء المكونة له. فالصيغة إذن هى «وحدة منفصلة عما يحيط بها». والواقع أن نظرية الجشطلت هى فى جوهرها تمثل ثورة على الاتجاهات الذرية التحليلية فى دراسة السلوك الإنسانى ولعل أهم قوانينها أن

الأجزاء التى يدركها الكائن الحى تتخذ صفاتها من خلال علاقتها بالكل. ويرتبط مفهوم الصيغة أساسا بأعمال كوفكا Koffka وكوهلر وتلاميذهما الذين أكدوا على الخصائص الدينامية «للكليات» فى الخبرة الإنسانية مما دفعهم إلى الحديث عن مدرسة الجشطلت فى علم النفس. ولقد استقل مفهوم الجشتطلت من مجال الإدراك الحسى فى علم النفس إلى علم الاجتماع فطبع كوفكا على دراسة الشخصية والجماعات الاجتماعية (قاموس علم الاجتماع ص ٢٠٧، ٢٠٨.

[٣] إن نظرية الفعل الاجتماعى Social action theory هى «أهم اتجاه تفرع عن السلوكية الاجتماعية، وكانت من الناحية الموضوعية استجابة مستقلة لنفس المسائل التى أدت إلى ظهور السلوكية التعددية، والتفاعلية الرمزية ولذلك فهى تمثل من حيث الاساس حلا نظريا للمسائل العامة التى انشغلت بها السلوكية عموما. ومن بين الأعمال التى أثرت فى نظرية الفعل الاجتماعى مناقشات ماكس فبر، وكارل مانهايم، وروبرت ماكيفر، وفلوريان زنانيكى، وتولكوت بارسونز. وتقوم هذه النظرية على رفض مبكر للسلوكية المتطرفة وتأكيد المعنى الذاتى فى موقف الفاعل، والاشارة إلي ضرورة دراسته فى ضوء القيم الخاصة عنده، وتوقعاته لاستجابات الأخرين. ويدرس السلوك الإنسانى من خلال التصرفات التى يقوم بها الأشخاص فى مواقف محددة ثقافيا، وفى أنساق معينة للعلاقات الاجتماعية. وهذا هو الذى دفع أصحاب هذا الاتجاه إلى اطلاق اصطلاح نظرية الفعل على موقفهم تحاشيا لاستخدام فكرة السلوك.

وتنظر هذه النظرية إلى الفعل الاجتماعى بوصفه الوحدة الرئيسية للبحث، ويكتسب هذا الفعل صفة «الاجتماعية» حينما يتوافر القصد فى توجيه سلوك الفاعل أو مجموعة فاعلين، ومعنى ذلك أن التفاعل هو السياق الذى تنمو فيه الشخصية.

ولقد كان فبرهو أول من استخدم اصطلاح الفعل الاجتماعى فى علم الاجتماع وأكد أهميته كأساس للنظرية. ومن أهم اسهامات فبر تصنيف الفعل الاجتماعى إلى: «عقلى أو رشيد»، و «تقليدى»، و «عاطفى». ويعتبر الفعل الرشيد أهم فئات هذا التصنيف طالما أنه يشير إلى سلوك توجهه مقاصد معينة نحو تحقيق غايات أو أهداف يعرف الفاعل الوسائل المتاحة لبلوغها معرفة واضحة. - قاموس علم الاجتماع - الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١٦.

[٤] المترجم: ربما كان مصطلح «الخطاب» discours الذى تبناه (ملتقى ابن رشيق) بالجزائر فى مايو ١٩٨٠ وشاع مؤخرا فى الأدبيات العربية أفضل من «الحديث»، واشمل من المقال وأيسر من «الأقاويل» عند قدامى الفلاسفة العرب. والمصطلح تاريخيا مقولة من مقولات علم المنطق تعنى التعبير عن فكر متدرج بواسطة قضايا مترابطة. بعدها اجيز اطلاقه مع العمل البحثى بدءا من القرن السابع عشر ويعرفه بنفينيست بأنه كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو

الكاتب. وتفترض فيه التأثير على السامع أو القارئ، مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف والممارسات التى تم فيها.

[٥] (المترجم) : والمقصود بفتشية السلع تصور الناس المشوه، والزائف، والوهمى للأشياء والسلع، وعلاقات الإنتاج التى تنشأ فى ظل الإنتاج السلعى القائم على الملكية الخاصة، فى ظل النظام الرأسمالى. وترجع نشأة ظاهرة فتشية السلع فى المجتمع إلى أن الناس لا يقيمون فيما بينهم روابط الإنتاج بشكل مباشر. وإنما من خلال تبادل الأشياء فى السوق، من خلال شراء، وبيع السلع ومن ثم فهى تتخذ شكل السلع. وبالتالى تكتسب طابع العلاقات بين الأشياء. وتصبح خصائص للأشياء ذاتها أى تصبح سلعا. ويصبح الناس خاضعين للسلع التى ينتجونها وهذا الشكل المادى لعلاقات الإنتاج. أى خضوع الناس للحركة التلقائية للأشياء، والسلع هو الأساس الموضوعى لظاهرة فتشية السلع. ويتوهم الناس أن للأشياء، والسلع بطبيعتها خصائص خفية، ليست لها فى الواقع. وتخفى فتشية السلع الوضع الحقيقى: خضوع العمل لرأس المال. أى استغلال الطبقة العاملة. إذ تبدو العلاقة بين الرأسمالى، والعامل فى ظاهرها علاقة بين صاحبى سلعتين متساويين. أن كل اوهام المساواة، والحرية التى ترددها الرأسمالية تستند إلى هذا الشكل المحور لمظهر المقولات الاقتصادية، وهو أمر حتمى فى ذلك المجتمع. ويستخدم الاقتصاديون البرجوازيون المبتذلون، ظاهرة فتشية السلع، لتمويه طبيعة رأس المال الحقيقية، ولاخفاء السبب الحقيقى لاستغلال الطبقة العاملة. وكان ماركس أول من كشف النقاب عن سر فتشية السلع، عن جذورها، وأساسها الموضوعى. وفتشية السلع هى ظاهرة تاريخية بطبيعتها تختفى باختفاء اسلوب الإنتاج الرأسمالى.

(المرجع: A. Dictionary of philosophy Ed. By m. Rosental and P.Yudin mosco, 1967 p. 160).

[٦] : أى نماذج القيم السياسية.

[٧] Dysfunction : معوق وظيفى: «نتيجة تترتب على وجود (أو عمل) أحد جوانب النسق الاجتماعى. وينظر إليها باعتبارها مهددة أو معوقة لتكامله، أو توافقه، أو استقراره. ويلاحظ أن ما يحكم عليه بأنه معوق وظيفى لجزء معين من أجزاء النسق. قد ينظر إليه على أنه وظيفى بالنسبة لجزء آخر.

مثال ذلك أنه قد ينظر إلى وجود بعض المتغيرات فى أحد الانساق الطبقية الاجتماعية على أنها وظيفية بالنسبة للطبقة العليا ولكنها تكون معوقة وظيفيا بالنسبة للطبقة الدنيا» (قاموس علم الاجتماع ص ١٤٢).

الفصل الثالث
الدولة الرأسمالية والقوة

إن فهمنا لوضع الدولة الرأسمالية، ولوظيفتها الخاصة، يمكننا أيضا، من تحديد الدور الذى تلعبه «القوة» "la "foree ، أى «القمع» "la "repression أو «العنف» "la "violence"، فى إطار تلك الدولة. وفى الحقيقة، لا يمكن إختزال الدولة، لتصبح مجرد جهاز، أو اداة من أدوات القوة، فى يد الطبقة الحاكمة. أن عنصر القوة يبدو كسمة عامة لنشاط الدولة الطبقية. ومع ذلك، فلسنا فى حاجة، إلى التأكيد على واقع أن مؤسسات السيطرة الطبقية، هى التى تحدد لهذه القوة القمعية، دورها الملموس، فى أى تكوين إجتماعى محدد. ولا يتصور أن تكون تلك المؤسسات نابعة من علاقات قوى ذات طابع نفسى - اجتماعى أيا كانت.

فما هو المقصود إذن، بقوة القمع، وهو مفهوم غامض، كمفهوم العنف؟ لابد من تحديده، حتى يمكننا استخدامه. إنه يشير فى الحقيقة، **إلى نشاط مؤسسات معينة، للقمع المادى المنظم، كالجيش، والبوليس، ونظام السجون، وغيرها**. ويعتبر هذا القمع المنظم اجتماعيا، أحد السمات المميزة لأية **علاقة من**

علاقات السلطة. فلا يمكننا إذن أن نفصل - من الناحية النظرية مفهوم القوة، عن علاقات السلطة. إذا كان المقصود بالقوة، **القدرة** مثلا puissance .كذلك لا ينبغى أن يتسع مفهوم القوة إذا كان المقصود به العنف مثلا violence ليشمل، بصفة عامة، مواقع السيطرة، والتبعية، التى تحتلها الطبقات الاجتماعية المختلفة فى مجال علاقات السيطرة الطبقية.

ولهذا يهمنا أن نفهم الدور الملموس، الذى يلعبه القمع المادى المنظم، فى حالة الدولة، الرأسمالية والملائم للهيمنة الطبقية، باعتبارها شكلا من أشكال السيطرة الطبقية un domination hegemonique de classe لقد لفت جرامشى الانظار، إلى هذه القضية، عندما اعتبر ذلك الدور، بمثابة «قبول مدرع بالاكراه» "un consentement cuirassé de coercition" و رأى فى الهيمنة hégemonie - أى قبول قيادة الدولة le conseu tement a la "direetion" de l' Etat - الوجه الآخر، المكمل للدولة - القوة un "complement" de l'Etat - force علما بأن مفهوم جرامشى للهيمنة، يشمل تجاوزا هياكل الدولة. هذه الملاحظات، تحدد موضع الأشكال، ولكنها أبعد ما تكون عن تقديم حل له. فهذا «القبول المدرع بالكراه» هو فى الحقيقة سمة عامة لعلاقات السلطة، وعلاقات السيطرة السياسية وتبدو علاقات مشروعة، بفضل الدور الذى تلعبه الدولة فى التكوين الاجتماعى - وظيفة الدولة الإيديولوجية وغيرها... مما يسمح للقمع المادى المنظم، بإداء دوره. فما يسمى عادة **بالدولة البوليسية**، أى النشاط المكثف، بنوع خاص، لمؤسسات القمع، فى ظل ظروف بعينه، لا يمثل فى الواقع نمطا مميزا من السيطرة الطبقية عن النمط الملائم للهيمنة الطبقية: ففى هذه الحالة يرجع القمع بهذه الصورة المكثفة، إلى دوره المحدد تاريخيا.

وترجع ملاحظات جرامشى هذه، إلى عدم استقرار المفاهيم، الشائع فى تحليللاته. فالهيمنة (القيادة)، لا تشكل فى تلك التحليلات، مفهومها محددا - حتى فى التطبيق - لموضوع نظرى معين، فى وحدته. ولا حتى مفهوما لنمط من أنماط السيطرة السياسية الطبقية. بل يستخدم تعبير الهيمنة ليفصل «لحظة» القبول "moment" de con-sentement لحظة القيادة الفكرية، والأخلاقية، أى لحظة «التنظيم» عن لحظة «القوة» "moment de la "force" ، و «الاكراه». وهى مفاهيم ظلت دائما، غامضة، وغير محددة. **والتكامل** complementarité هو اللفظ الذى إختاره جرامشى للتعبير عن العلاقة بين هاتين اللحظتين وهو تعبير له مغزاه. ومن هنا كان الخلط الشائع عند

جرامشى. بين مجالين لممارسة الهيمنة: فالقوة تستخدمها الدولة فى «المجتمع السياسى» la "societé piolitique" . أما الهيمنة (القيادة) فتمارس فى «المجتمع المدنى» la "société cevile"، من خلال منظمات تعتبر فى العادة، منظمات «خاصة» كالكنيسة، والمؤسسات الثقافية، وغيرها..

بيد أن التمييز بين الهيمنة، والقوة، باعتبارهما مفهومان ينطبقان على مجالين مختلفين، هما الاقتصاد، والسياسة، يستند إلى تصور المذهب التاريخى للعلاقة بين هذين الميدانين.

ويمكننا أن نستخلص من هذا التمييز، تصور المذهب التاريخى لنمط العلاقة بين الاقتصاد، والسياسة. حيث تبدو السياسة، أى الصراع الطبقى، القوة المحركة، «للقوانين الاقتصادية»، التى ينظر إليها نظرة ميكانيكية: وبعبارة أخرى تعتبر السياسة محركا «للتلقائية الاقتصادية» l'automatisme" économique التى يعبر عنها هنا «بلحظة القبول».

*

يمكننا إستنادا إلى التحليل العلمى للدولة الرأسمالية، أن نحدد المكان الذى يحتله عنصر «القوة» بإعتباره القمع المادى المنظم. أن ما يميز الدولة الرأسمالية، فى هذا الخصوص، هو إحتكارها للقمع المادى المنظم. وذلك، على خلاف الحال، فى التكوينات الاجتماعية الأخرى. حيث تتمتع بعض المؤسسات كالكنيسة، وسلطة السيد الاقطاعى le pouvoer seigeurial وغيرها.. إلى جانب الدولة بامتياز ممارسته. هكذا يكتسب القمع المادى المنظم، هنا، طابعا سياسيا. إذ أصبح إستخدامه، وقفا على السلطة السياسية وحدها، ويشارك الدولة فى شرعيتها. فيبدو «كعنف يستند إلى الدستور» "violenec constitutionnalisée" . ويخضع للقواعد المنظمة «لدولة القانون» l' "Etat de droit" . وبهذا المعنى، تحتكر الدولة الرأسمالية، استخدام القوة المشروعة، مع مراعاة ما يطرأ على الشرعية من تحولات(١).

إن تركز القوة فى يد الدولة، على هذا النحو، يتفق إذن، مع إستقلالية مستويات أ.أ.ر، ومع إضفاء الطابع العام على مؤسسات الدولة السياسية، ومع قيام الدولة ذاتها، فى التكوينات الاجتماعية الأخرى، بإضفاء الطابع الخاص، على المؤسسات التى تمارس هذه القوة. لقد أصبحت ممارسة القمع المادى، أمرا مشروعا، عندما يبدو متفقا مع المصلحة العامة للشعب - الأمة: والشرعية هنا ترجع للدولة وحدها. والمفروض أن التنظيم القمعى l' organisation repressive خاضع لرقابة الرأى العام، مثال ذلك، نظام المحلفين l' instituition de tribunaux de jurés وليس صدفة أن باكورة المؤلفات النظرية فى تنظيم البوليس، هى التى صاغت مفهوم «دولة القانون»(٢).

وفى كلمة، يبدو القمع المادى المنظم في الدولة الرأسمالية «عاريا» "nu" ، على حد تعبير ماركس. فهو من ناحية، مجرد من أية مبررات غير سياسية. وهو من ناحية أخرى متغلغل فى مؤسسات الدولة – الشعبية الطبقية inserée dans les institutions de l'Etat - populaire - de - classe .(٣)

كما يرتبط إحتكار الدولة للقمع المادى المنظم بما يتميز به التكوين الاجتماعى، الذى يسود فيه أ.أ.ر امن إستقلالية نوعية لمستوياته، تحدد للدولة دورها. فضلا عن أن سير اسلوب الإنتاج الرأسمالى ذاته، كما وصفه ماركس، فى رأس المال يفترض هذه السمة المميزة للدولة الرأسمالية. ونقول أنه يفترضها لأنها تظهر فيه أيضا كإنعكاس. dessinée en creux فلابد لسير هذا الاسلوب الإنتاجى، «فى صورته النقية»، من إستبعاد الاستخدام المباشر للقمع المادى المنظم، من مجال علاقات الإنتاج الاجتماعية، وأن يترك للدولة. وهذا هو ما تعنيه أساسا، تحليلات ماركس لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، وخاصة فيما يتعلق «بغياب العنف» فى الميدان الاقتصادى، فى هذا الاسلوب، وهذا لا يعنى كما يعتقد الكثيرون، عدم تدخل الدولة، بإستخدام القمع، فى مجال علاقات الإنتاج الاجتماعية. فهذا يحصل دائما. ولكن، لا ينبغى أن نخلط، بين هذا النوع من التدخل، وتدخل الدولة أو عدم تدخلها فى هيكل علاقات الإنتاج. هذه السمة المميزة للدولة الرأسمالية، لا تدل إذن فى ذاتها، على التقليل من أهمية دور القمع. وانما تدل على شيء حقيقى، وهام، هو أن الدولة، فى ممارستها لاحتكارها للقمع، تحاول دائما، تصويره على أنه للصالح للعام للشعب؛ طالما أنها تمارسه عادة – فى الحدود الدستورية والقانونية بالمعنى الحديث لهذا التعبير.

الهوامش :

(١) ولهذا نؤيد كل التأييد، رأى فبر، القائل بأن احتكار العنف المشروع هو أحد السمات المميزة للدولة بشرط أن ينصرف إلى الدولة الرأسمالية.

(٢) انظر بصفة خاصة، مؤلف د. مول R. Mohl الذى ظهر عام ١٨٣٢ Polizeiwissenschaft nach den Grundsätzen des Rechtsstaates.

(٣) لقد أوضح المفهوم الماركسى للسياسة بجلاء علاقة البنى السياسية بالقوة فلن أطيل الحديث عنها. فالأهم فى رأيى هو نقد مفهوم «سوريل» المشوه للقوة. فالقوة عنده تعنى العنف. وهو مفهوم غامض. وتعتبرها العامل الخالق للبنى السياسية. وتجدر الاشارة مع ذلك إلى أن علماء السياسة المعاصرين يسلمون فى غالبتهم بأن القمع المادى المنظم، والمشروع يعتبر بصفة عامة أحد السمات التكوينية للبنى السياسية constitutif des structures politiques فى هذا المعنى، راجع: M. Weber, R. Dahl:
Modern Political analysis, 1963, p. et suiv .
وكذلك Easton, Coleman, Apter, Balandier, op. cit. p. 32 et suiv., 144 et suiv., etc.

الفصل الرابع
الدولة الرأسمالية والطبقات السائدة

---

١ - الكتلة الحاكمة

تتميز الدولة الرأسمالية، أيضا، عن أنماط الدولة الأخرى، بسمة خاصة، وذلك بحكم بنيتها الفريدة، وعلاقاتها بالطبقات، والأجنحة السائدة. ونعنى قضية «الكتلة الحاكمة» "bloc au pouvoir" : وقد يفيدنا هنا مفهوم الهيمنة، فى دراسة سير الممارسات السياسية، للطبقات، أو الأقسام السائدة فى الكتلة الحاكمة، وفى تحديد علاقة الدولة بهذه الكتلة.

وفى هذا النمط من الدولة يلاحظ وجود علاقة خاصة، بين الطبقات والأجنحة fractions التى تخدم هذه الدولة مصالحها السياسية. وتساعدنا هذه الملاحظة على التحديد الدقيق للعلاقة بين الأشكال التى تتخذها الدولة الرأسمالية، فى مرحلة محددة من مراحل تطور تكوين رأسمالى معين، والتركيبة النموذجية configuration typique للعلاقة بين الطبقات، والأجنحة السائدة فى تلك المرحلة.

ولابد أولا، من التنبيه إلى أنه، لا يمكن رسم خط سياسى، فاصل بين السيطرة

والتبعية، كما يريد أصحاب المفهوم الوسلي، والتاريخي للدولة conception instru-mentaliste et historiciste de l' Etat الذين يرون أن الصراع الطبقي، هو صراع «ثنائي» "duliste" بين طبقات حاكمة، وطبقات محكومة. إستنادا الى وجود علاقة بين الدولة والطبقة السائدة. ومن المعروف، أن أى تكوين إجتماعي يتألف من إساليب إنتاج متعددة، ومتداخلة، ومتشابكة. وهذا يستتبع وجود طبقات، وأقسام طبقية عديدة، فى ساحة الصراع الطبقى. ومن ثم إمكانية وجود عدة طبقات، أو أقسام سائدة.

غير أن هذه السمة، لا تكفى وحدها، لتفسير ظاهره «الكتلة الحاكمة bloc au pouvoir بإعتبارها ظاهرة خاصة بالتكوينات الرأسمالية. ذلك أن، تعايش عدة طبقات حاكمة، هو سمة عامة، لكل التكوينات الاجتماعية. ولكنها تتخذ أشكالا خاصة، هي التكوينات الرأسمالية. ويمكن القول بإن هناك إرتباط بين الدور الذى تلعبه مؤسسات الدولة الرأسمالية فى تلك التكوينات من ناحية - وهو دور تمليه بنية الدولة الرأسمالية، ويضمن وحدة سلطة الدولة السياسية بنوع خاص - وبين التركيبة الخاصة للعلاقات بين الطبقات السائدة من ناحية أخرى: فهذه الطبقات تمارس علاقتها بالدولة، فى إطار وحدة سياسية، من نوع خاص. ويعبر مفهوم الكتلة الحاكمة من هذه الوحدة.

(أ) وترجع أسباب ظهور الكتلة الحاكمة، إلى بنية الدولة الرأسمالية، التى تكشف عن هذه الخصوصية: إن من شأن هذه البنية أن تتواجد عدة طبقات، وأقسام طبقية مسيطرة سياسيا. وبعبارة أدق، يسمح التركيب الداخلى لمؤسسات الدولة الرأسمالية، بتكوين الكتلة الحياكمة، فى مجال علاقة هذه الدولة بميدان الصراع الطبقى السياسى. فهذا التركيب هو الذى يرسم حدود هذا الصراع.

وهذا هو ما كان ماركس يشير إليه دائما: ولنأخذ الاقتراع العام، كمثال، لتلك المؤسسات، إنه نموذج لمؤسسات دولة تتمتع بإستقلالية، بالنسبة للاقتصاد، وتدعى أنها تمثل المصلحة العامة للشعب..

يقول ماركس:

«لم يكن من الممكن أن يحل محل نظام لوى فيليب، الملكى البرجوازى، غير **الجمهورية البرجوازية**. أى أنه بعد أن كان **قسما محدودا** من البرجوازية هو الذى يحكم، أصبح على البرجوازية ككل أن تحكم **بأسم الشعب**»(١).

فالاقتراع العام، فى رأى ماركس، مؤسسة من شأنها توسيع علاقة الدولة الرأسمالية

بالطبقات والأقسام العديدة المسيطرة، وهو ما يميز هذه الدولة.

ويقول ماركس:

«كان على الجمهورية أن **تستكمل أولا سيطرة** البرجوازية إستنادا إلى الاقتراع العام. وذلك بإدخال **كل الطبقات المالكة** إلى دائرة السيطرة السياسية إلى جانب الأرستقراطية العقارية. فكان لابد من إنتشال غالبية كبار الملاك من العدم السياسى، الذى كان محكوما عليها به، فى ظل ملكية يوليو»(٢).

إن وظيفة الاقتراع العام، فى رأى ماركس، هى أيضا، تحديد ذلك المجال الخاص، الذى أسماه المسرح السياسى scéne politique ، أو الميدان، أو الفلك السياسى. وظهور طبقة من الطبقات على المسرح السياسى، لا يعنى إشتراكها فى الكتلة الحاكمة. وكان ماركس يرى دائما أن الاقتراع العام، يصوغ أيضا علاقة خاصة بين الدولة من ناحية، والصلات القائمة بين الطبقات والأقسام الطبقية التى فى السلطة من ناحية أخرى. تلك العلاقة التى عبر عنها ماركس «بالمشاركة» "participation" فى السلطة السياسية أو «حيازتها» "possesion". وذلك تمييزا لهذه الدولة، عن أنماط الدولة الأخرى، التى «تكرس السيطرة المنفردة» لطبقة من الطبقات، أو لقسم من أقسامها . والاقتراع العام، بهذا المعنى، ليس إلا مثلا، من الأمثلة العديدة التى توضح بجلاء، السمات المميزة للدولة الرأسمالية، والتى تسمح بوجود ظاهرة الكتلة الحاكمة.

(ب) هذه الظاهرة، ترتبط إذن، بميدان الممارسات السياسية للطبقات السائدة، فى التكوين الرأسمالى: إنها رهن «بتعدد» الطبقات والأقسام fractions، السائدة، المميز لهذا التكوين. وهذا يرجع بدوره إلى الواقع العام للتكوينات الاجتماعية. وهو تواجد أو تعايش co - existeuce أساليب إنتاج عديدة ومن ثم تعدد الطبقات (والأقسام). غير أن هذا الواقع العام يتخذ فى التكوينات الرأسمالية التى تعنينا **شكلا فريدا** تماما، يرجع إلى الطريقة الخاصة التى تحققت بها سيطرة اسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الزراعة: يتعلق الأمر بقضية **كبار الملاك، الذين يعتمدون على الريع العقارى.**

لقد كان ماركس، فى **رأس المال**، يعتبر أحيانا، كبار الملاك، الذين يعتمدون على الريع العقارى، طبقة متميزة، من طبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى « صورته النقية». والحق، أن هذا النظر، أن دل على شىء، فإنما يدل على موضع الأشكال، وهو أشكال فريد: ولكنه نظر غير صائب. فلقد أثبت لنين، بما لا يدع مجلا للشك، أن الملكية

الخاصة لا تنتمى إلى العلاقات المكونة لتركيبه أ.أ.ر «الخالص» "pur" .

فهو يقول:

«إن إفتراض وجود تنظيم رأسمالى للزراعة، يعنى بالضرورة، أن تكون كل الأرض مشغولة بمزارع متميزة. ولكنه لا يعنى بجال إفتراض أن تكون كل الأرض مملوكة ملكية خاصة لأصحاب هذه المزارع أو لغيرهم من الأشخاص. أو أنها بصفة عامة مملوكة ملكية خاصة»(٣).

ومع ذلك، يلاحظ أن عملية بسط سيطرة أ.أ.ر فى الزراعة - سواء تمت تحت القيادة السياسية لطبقة «النبلاء»، أو «البرجوازية» - قد إتسمت بالسمتين الآتيتين:

أ - أنها تحققت فعلا - ولأسباب سياسية **وإيديولوجية** فى الاساس - عن طريق الملكية الخاصة للأرض.

ب - أنها تحققت من خلال تركز الملكية فى يد كبار الملاك العقاريين وهنا، يميز لنين بين طريقين: ففى حالة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية - وبصرف النظر عن وجود إختلافات كبيرة - تتدخل طبقة كبار الملاك العقاريين، فى بداية عملية تحول الزراعة إلى الرأسمالية - وذلك لأسباب سياسية، تتعلق بطبقة الملاك العقاريين الاقطاعية - فى اسلوب الإنتاج الاقطاعى، وعلاقاتها بالبرجوازية. أما فى الحالة التى لم يسبق فيها وجود للاقطاع، فيسود «الطريق الأمريكى»: حيث تنطلق العملية، إستنادا إلى متوسطى وصغار ملاك الاراضى المستقلين. ولكنها تفضى أيضا، فى النهاية، إلى الملكية العقارية الكبيرة(٤).

فماذا عن طبقة كبار الملاك، التى تعتمد على الريع العقارى، والتى إعتبرها ماركس - تعسفا - طبقة متميزة بين طبقاته اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى صورته النقية؟ هنا تظهر الأهمية الحاسمة للمحددات السياسية - الأيديولوجية.les determinations politico - ideologiques . لقد كانت تلك الطبقة، تتحرك فى مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، إما بإعتبارها طبقة متميزة، من طبقات اسلوب الإنتاج الاقطاعى، الذى أخذ يتحول، نتيجة لسيادة اسلوب الإنتاج الرأسمالى: كما هو الحال فى بروسيا. أو بإعتبارها قسما من طبقة النبلاء: كما هو الحال فى بريطانيا العظمى. غير أنه مع إستمرار هذه العملية، ومع تحول الريع العقارى إلى رأسمال capitalisation de la rente fonciere ذابت تلك الطبقة فى البرجوازية. وأصبحت جزءا منها وبقيت لزمن طويل كقسم مستقل من أقسامها fraction autonome وهذا يرجع، فى هذه

الحالة إلى: أ - أسباب سياسية - إيديولوجية، تمتد جذورها إلى تراث إنتمائها إلى طبقة النبلاء الاقطاعية. ب - أسباب إقتصادية، ترتبط بالريع العقارى، بإعتباره صورة خاصة، من صور توزيع الناتج الاجتماعى، وفائض القيمة. وكان هذا السبب الأخير ، هو الغالب، فى نشأة الملكية العقارية الكبيرة على يد البرجوازية، التى نزعت ملكية طبقة النبلاء، كما هو الحال فى فرنسا.

هذا الانتقال الضرورى الذى تحقق، سواء تحت القيادة السياسية، والإيديولوجية للنبلاء، أو البرجوازية، إنما تحقق بواسطة طبقة كبار الملاك العقاريين بإعتبارهم قسما مستقلا من أقسام البرجوازية، التى إنخرطوا فى صفوفها. وهذا هو السبب الرئيسى الذى جعل ماركس يعتبر كبار الملاك العقاريين ، طبقة من طبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى صورته النقية.

ولقد سبق أن أشرنا إلى الأهمية الحاسمة لطبقة الملاك التى تعتمد على الريع العقارى فى التكوينات الرأسمالية، وذلك سواء بإعتبارهم طبقة مستقلة عن البرجوازية، أو بإعتبارهم قسما من أقسامها (ترجع هذه الأهمية إلى الشكل الخاص الذى يتخذه التعايش المعقد بين أساليب إنتاج عديدة، فى التكوين الرأسمالى. ذلك التعايش، الذى يعتبر واقعا عاما، فى كافة التكوينات الاجتماعية) إن هذه الأهمية ترجع إذن، إلى تعدد الطبقات، أو الأقسام الحاكمة، الذى يعتبر أحد العناصر المميزة لظاهرة الكتلة الحاكمة. وهذا التعدد يتفق مع طبيعة هياكل الدولة الرأسمالية، التى تتميز بأنها تسمح «بالمشاركة فى السلطة» "participation" سواء للطبقات السائدة فى أساليب إنتاج تابعة، أو لاقسام مستقلة من الطبقة البرجوازية، ترجع إستقلاليتها إلى علاقتها بتلك الأساليب.

(جـ) أضف إلى ذلك، أن الطبقة البرجوازية فى أ.أ.ر تنقسم من حيث التكوين، إلى أقسام طبقية. وقضية أقسام الطبقة، عند ماركس، هى فى الحقيقة، قضية معقدة، بما فيه الكفاية: ويهمنا أن نشير هنا إلى أن بعض أقسام الطبقة البرجوازية كأقسامها التجارية، والصناعية، والمالية ليست كأقسام الطبقة فى أى تكوين اجتماعى آخر. فهى لا ترجع إلى التركيبة الملموسة لأساليب إنتاج مختلفة فحسب. وهى ليست مجرد نتاج خاص للميدان، السياسى وحده. ففى هذه الحالة الأخيرة، قد تولّد انعكاسات المستوى السياسى، أقساما طبقية، فى مجال الممارسة السياسية الطبقية وحده. (فالطبقات هى نتاج لإنعكاسات مستويات التكوين الاجتماعى ككل، على العلاقات

الاجتماعية). وفى ١٨ بروميير، مثلا، يقول ماركس، عن القسم الجمهورى من البرجوازية.

«إنه لم يكن قسما من البرجوازية تجمعه مصالح مشتركة، ويتميز عن غيره، بشروط إنتاج خاصة. فهو ليس إلا زمره برجوازية من الكتاب، والمحامين. تستمد نفوذها من كراهية البلاد للوى فيليب، ومن ذكريات الجمهورية السابقة..، ومن النزعة القومية الفرنسية بصفة خاصة...»(٥).

أما الأقسام التجارية، والصناعية، والمالية، فترجع إلى تركيب رأس المال ذاته، بإعتباره علاقة إنتاج، أثناء عملية إعادة الإنتاج على نطاق أوسع. le proces de réproduction élargie . صحيح أن ماركس فى رأس المال لم يستخدم لفظ قسم صراحة، للدلالة على رأس المال التجارى، أو الصناعى، أو المالى. فقد كان يعتبرها «أشكالا لوجود» "formes existence" ذات رأس المال، وإن كانت أشكالا منفصلة».

فهو يقول:

« إن وجود رأس المال كرأسمال سلعى capital marchandise (رأس المال التجارى)... يعتبر مرحلة من مراحل عملية إعادة إنتاج رأس المال الصناعى. وبالتالى مرحلة من مراحل عملية إنتاجه الكلية.. أى أننا بصدد شكلين منفصلين، ومختلفين لوجود ذات رأس المال»(٦).

فرأس المال التجارى الذى يولد فائض – القيمة – الفائدة plus - value - interet ليس إذن شكلا «مستقلا» لرأس المال الصناعى الذى يولد فائض القيمة – الربح - plus value - profit .ومع ذلك، «وسواء استخدم الرأسمالى الصناعى رأسماله الخاص، ورأسمال مقترض، فهذا لا يغير من واقع تناقضه مع طبقة الرأسماليين الماليين، بإعتبارهما فئة خاصة من الرأسماليين، و تناقضه مع رأس المال المالى بإعتباره صورة مستقلة لرأس المال، وأخيرا تناقضه مع الفائدة، بإعتبارها صورة مستقلة من صور فائض القيمة، يرتبط بهذا الشكل الخاص لرأس المال»(٧).

وفى كلمة يرجع إنقسام الطبقة البرجوازية على هذا النحو إلى المكان الذى يحتله كل قسم منها فى عملية الإنتاج: شأنها فى ذلك شأن كبار الملاك العقاريين بعد أن صاروا قسما من أقسام الطبقة البرجوازية.

«إن ما يقسمها (الملكية العقارية الكبيرة، ورأس المال). هو شروط وجودها المادية،

وليست المبادىء المزعومة... ذلك التناقض القديم بين الحضر والريف، والتنافس بين رأس المال، والملكية العقارية»(٨).

*

إن تواجد كبار الملاك العقاريين، وأقسام عديدة من البرجوازية على هذا النحو فى تكوين يسوده اسلوب الإنتاج الرأسمالى، هو أحد الأسباب الهامة لظاهرة الكتلة الحاكمة. ونتيجة لطبيعة هياكل الدولة الرأسمالية ولوجود الطبقات والأقسام التى أشرنا إليها. **أى أنه نتيجة لاشتراك طبقات، وأقسام عديدة فى السيطرة السياسية الطبقية، على هذا النحو الفريد،** توجد علاقة بين هذه الدولة وتنظيم تلك الطبقات، والأقسام سياسيا، فى كتلة حاكمة. bloc au pouvoir (٩).

٢ - الكتلة الحاكمة، والهيمنة، وتحقيب تطور تكوين اجتماعى معين. تحليلات ماركس السياسية

هذا المفهوم للكتلة الحاكمة، الذى لم يستخدمه ماركس أو انجلز صراحة، يعنى إذن **تلك الوحدة الفريدة، والمتناقضة للطبقات، وأقسام الطبقات السائدة سياسيا، والتى ترتبط بشكل معين من أشكال الدولة الرأسمالية.** وترتبط الكتلة الحاكمة بالمراحل المتميزة لتطور التكوين الرأسمالى(١٠). فيشمل مفهوم الكتلة الحاكمة، التركيبة الملموسة لوحدة هذه الطبقات، والأقسام، فى كل مرحلة، من هذه المراحل، التى يتميز كل منها بنمط خاص لتمفصل مستويات هذا التكوين ككل un mode spécifique d'articulation كما تتميز بأن لكل منها إيقاعه الخاص. ومفهوم الكتلة الحاكمة بهذا المعنى، يرتبط بالمستوى السياسى. فهو يشمل ميدان الممارسات السياسية. باعتباره الميدان الذى يبلور ويعكس تمفصل مستويات الصراع ككل فى مرحلة محددة. وهنا يلعب مفهوم الكتلة الحاكمة، دورا مماثلا لدور مفهوم شكل الدولة، فيما يتعلق بالبنية الفوقية السياسية - القانونية.

غير أن تحقيب periodisation[1] تطور التكوين الاجتماعى، يختلف عن تحقيب التطور السياسى الذى يتميز بإيقاعه الخاص. وهو إيقاع يتوقف على محددات التمثيل الطبقى للأحزاب السياسية (coordonnées de la répresentation des classes par les parties politiques). ويعكس هذا التمثيل الحزبى، بدرجة أو بأخرى، التحولات التى تطرأ على التناقضات الطبقية - الرئيسية والثانوية، وأوجه هذه

التناقضات.. إلخ. وهى تحولات تجرى ضمن حدود الكتلة الحاكمة المميزة لمرحلة معينة من مراحل التطور السياسى.

إن مفهوم شكل النظام، هو المفهوم الملائم لإجراء هذا التحقيب، فيما يتعلق بالدولة أما فيما يتعلق بالصراع السياسى، فهناك مجموعة من المفاهيم التى تعبر عن العلاقات الحزبية الطبقية. وتشغل حيزا خاصا هو ما سماه ماركس بالمسرح السياسى، أو النشاط المباشر للطبقات action directe des classes هذا هو بالتحديد الميدان، الذى يمكننا فيه، تحديد مدى التباين والتفاوت décalage بين مجال الممارسات السياسية الطبقية champ de pratiques politique de classe" - الكتلة الحاكمة - فى ظل شكل معين من أشكال الدولة من جهة. وتمثيل الأحزاب لها، فى ظل شكل معين من أشكال النظم السياسية، من جهة أخرى.

لقد بحث ماركس، وإنجلز هذه القضايا، فى مؤلفاتهما السياسية، وخاصة ماركس، فى كتابه: **صراع الطبقات فى فرنسا**. وفى **١٨ بروميير** عن لوى بونابرت. صحيح أن الفترة التى تناولتها هذه الأعمال، كانت محدودة. ولهذا لم تكن مشاكل تحقيب التطور، والمناهج الت تضمنتها واضحة دائما. غير أن هذا لا ينبغى أن يبرر إغفال الطابع الفريد للفترة التى حللها ماركس، والذى أبرزه لنين: فهى تمثل بصورة مركزه كل مراحل تحول التكوين الرأسمالى.

يقول لنين:

«لاشك فى أننا نجد فيها[٢] الملامح العامة لكل مراحل التطور الحديث للدول الرأسمالية بصفة عامة. ففى فرنسا كشفت ثلاث سنوات، من ١٨٤٨ إلى ١٨٥١، بصورة واضحة ومركزه عن تعاقب العمليات ذاتها، المميزة لتطور العالم الرأسمالى كله»(١١).

وعلى هذا الاساس بالتحديد، يمكننا أن نستخلص من تلك الأعمال بعض المؤشرات العامة، والمفاهيم العلمية التى لاغنى عنها لدراسة هذه القضايا.

وتشير تحليلات ماركس فيما يتعلق بالتحقيب **الأول** للتطور[٣] إلى وجود الثابت constante الآتى:

الوحدة الفريدة المتناقضة، لطبقات، أو أقسام عديدة حاكمة. وهى وحدة تتفق فى كل مرحلة من مراحل التطور مع شكل معين من أشكال الدولة الرأسمالية. غير أن ما كان ينقص ماركس، لكى يتصور نظريا هذه الوحدة، هو بالتحديد مفهوم الكتلة

الحاكمة، وتطبيق مفهوم الهيمنة على هذه الكتلة. ولهذا نجده يتحدث عن «السيطرة المنفردة» لطبقة من الطبقات، أو لقسم من أقسامها. أو «إحتكارها للسلطة». بينما تثبت تحليلاته دائما تعدد الطبقات، أو الأقسام المسيطرة سياسيا.

ولنضرب بعض الأمثلة: كعودة أسرة البوربون المالكة إلى الحكم، والملكية الدستورية فى عهد لوى، فيليب، والجمهورية البرلمانية - والانقلاب البونابرتى الذى أطاح بلوى فيليب، وهى - مع كل التحفظات - تمثل فى رأى ماركس، صورا مختلفة للدولة الرأسمالية. فهو يرى فى عودة الملكية «السيطرة المنفردة» لكبار الملاك العقاريين(١٢)، و«إحتكارهم للسلطة». وتمثل الملكية الدستورية «السيطرة المنفردة» للارستقراطية المالية(١٣). غير أن ماركس، يقول فى موضع آخر، أن هذه الملكية تمثل «السيطرة المنفردة» **لقسمين معا من البرجوازية** و «احتكارهما للسلطة» وهما: البرجوازية المالية، والبرجوازية الصناعية(١٤): هذه الوحدة الفريدة التى تجمعها، تنسجم فى الحقيقة مع النظام الملكى الدستورى الذى يعتبر هنا شكلا من أشكال الدولة.. وهذا يقودنا إلى الحديث عن الجمهورية البرلمانية: إنها شكل الدولة الملائم، للوحدة السياسية المتميزة لأقسام البرجوازية: كبار ملاك الأراضى أنصار عودة البربون légitimistes والبرجوازية المالية، والبرجوازية الصناعية.

يقول ماركس:

«لقد وجدوا فى الجمهورية البرجوازية، شكل الدولة الذى يسمح لهم بالحكم معا...»(١٥).

«لم تكن الجمهورية البرلمانية، مجرد أرض محايدة، بالنسبة لجناحى البرجوازية الفرنسية: أنصار البوربون، وأنصار الأورليان orlianistes ، كبار الملاك العقاريين، (الجناح الصناعى والجناحى المالى) يمكنهما أن يتعايشا عليها، وأن يتمتعا فيها بحقوق متساوية. بل كانت الشرط الذى لا غنى عنه، لتحقيق سيطرتهما المشتركة، وشكل الدولة الوحيد، الذى يمكن فى إطاره، إخضاع دعاوى هذين الجناحين المختلفين، وكافة طبقات المجتمع، لمصلحتهما الطبقية العامة»(١٦).

هنا، نجد القضايا مطروحة. فقد وضع ماركس يده، فى الحقيقة، على العلاقة بين شكل الدولة، والشكل الملموس، لوحدة الأقسام الحاكمة المتعددة. وهو وإن كان لم يعرف مفهوم الكتلة الحاكمة، حتى يمكنه أن يتصور هذه الوحدة نظريا، الا أنه قد أفرد لها مكانا خاصا: فبدلا من تعبير «تحالف» "Alliance" إستخدم تعبير «إئتلاف»

"coalition" و «إتحاد» "union" بل كان يستخدم تعبير «إندماج» بالذات "fusion" . والحق أن غياب مفهوم الكتلة الحاكمة، قد حال من ناحية دون اكتشاف تعدد الأقسام الطبقية المسيطرة سياسيا، مما جعل أحدها، يبدو «منفردا بالسيطرة» السياسية. فى حين أنه يوجد فى الواقع، عدة أقسام مسيطرة. ومن ناحية أخرى، عندما أراد ماركس أن يحدد مفهوم هذه الوحدة، سماها «إندماجا» "fusions" وهو تعبير قاصر تماما. هذا التعبير الشائع فى أعمال ماركس، وانجلز هو إستعارة صريحة من علم الكيمياء الفزيائية. وقد يوحى - إذا لم نتحفظ فى استخدامه - بوجود كلية ذات دلالة، تتألف من عناصر «متكافئة».

une totalité expressive composée d'elements "équivalents"

إن هذا التعبير ما ينطوى إذن، على تصور **إقتسام** partage هذه العناصر، لسلطة الدولة. وهذا يعنى، نفى وحدة سلطة الدولة الرأسمالية كما أنه ينطوى فى الوقت نفسه، على مفهوم دائرى circulaire لهذه الوحدة، حيث لا يوجد من بين عناصرها، عنصر مسيطر، وحيث تفقد هذه العناصر ذاتيتها، واستقلاليتها النوعية áutonomie spécifique

يقول ماركس:

«... إن حكم الجمهورية هو الوحيد، الذى يمكن أن يحظى فى ظله قسما البرجوازية **بسلطة متساوية** á pouvoir égales ، للمحافظة على مصالحهما المشتركة دون التخلى عن تصارعهما. وإذا كانت الجمهورية البرجوازية لا تعنى شيئا آخر غير السيطرة الكاملة والصريحة للطبقة البرجوازية ككل. فهل كان فى الامكان أن تكون شيئا آخر غير سيطرة أنصار الملكية الشرعية التى تكملها سيطرة أنصار بيت أورليان المالك، أى سيطرة تركيبة تجمع ما بين عودة الملكية الشرعية، وملكية يوليو... لم يدرك هذان الجناحان، أنه وان كانا ملكيين، إذا نظرنا إلى كل منهما على حدة، الا أن ناتج مركبهما الكيمائى، لابد وأن يكون جمهوريا...(١٧) وهنا نلاحظ، إستخدام تعبير تكامل conplémentarité وتعبير مركب synthése ، الميزان لاشكالية الكلية ذات الدلالة typiques de la problématique d'une totalité expressive(١٧) لكن فكرة الاندماج fusion لا تساعدنا على فهم ظاهرة الكتلة الحاكمة. فهذه الأخيرة، ليست فى الحقيقة، كلية ذات دلالة tolalté expressive تتألف من عناصر متكافئة، بل وحدة متناقضة، ومركبة، فيها عنصر مهيمن، عندئذ، يمكن تطبيق مفهوم الهيمنة،

على طبقة، أو قسم، فى الكتلة الحاكمة. بإعتبار أن الطبقة أو القسم المهيمن، هو فى الحقيقة العنصر الحاكم dominant للوحدة المتناقضة للطبقات، أو الأقسام «السائدة» سياسيا. ويعتبر جزءا من الكتلة الحاكمة.

وعندما حدثنا ماركس عن «إنفراد» أحد أجنحة الطبقة «بالسيطرة»، مع تسليمه بتعدد الأجنحة الطبقية السائدة سياسيا، إنما كان يحاول تحديد الجناح المهيمن فى الكتلة الحاكمة. ولهذا فإنه، بعد أن قال لنا، أن إعادة الملكية Restoration ، والنظام الملكى فى عهد لوى فيليب، قد مكن قسما من البرجوازية من «إحتكار السلطة» أردف قائلا:

«كان البوربون الاسم الملكى، الذى يخفى غلبه نفوذ مصالح أحد هذين الجناحين، وكان الاورليان، الاسم الملكى، يخفى غلبه نفوذ مصالح الجناح الآخر. أما الحكم الجمهورى المجهول الهوية le régne amonyme de la republique فهو الحكم الوحيد، الذى كان يعتقد هذان الجناحان أنه يمكنهما من المحافظة على مصالحهما الطبقية المشتركة، إستنادا إلى اقتسامهما السلطة بالتساوى(١٩).

إن كلا من عودة الملكية ونظام لويس فيليب الملكى يعتبر ملائما لكتلة حاكمة تضم الأجنحة الثلاث، التى نحن بصددها: كبار ملاك الأرض، والبرجوازية المالية، والبرجوازية الصناعية. وتشكلت الكتلة الحاكمة، فى ظل عودة الملكية، تحت رعاية البرجوازية المالية، باعتبارها الجناح المهيمن.

وتعتبر الكتلة الحاكمة، فى ظل الجمهورية البرلمانية، مثلا نموذجيا، من هذه الناحية فهل تمثل هذه الكتلة سيطرة هذه الأجنحة، على أساس المساواة فى السلطة a pouvoir égal هل تمثل «إندماج» هذه الأجنحة "Fusion"، وهو ما توحى به تحليلات ماركس، من أولها إلى آخرها؟

هذا غير صحيح. فهو يقول:

«إن شرحنا كله، يبين أن الجمهورية، منذ اليوم الأول لوجودها، لم تطح بالارستقراطية المالية. بل هى التى أنشأتها... وقد يتساءل المرء، كيف أمكن أن تحتمل البرجوازية المؤتلفة coalisée ، سيطرة رأس المال المالى وأن نتساهل معه (راجع منهوم الهيمنة)؛ تلك السيطرة التى قامت فى عهد لوى فيليب، على إستبعاد أقسام البرجوازية الأخرى، واخضاعها (راجع مفهوم الكتلة الحاكمة)؟ الاجابة على ذلك بسيطة. فقد كانت الارستقراطية المالية ذاتها، تشكل - قبل كل شيء - (جناحا) له الأهمية الغالبة، فى التحالف الملكى، الذى أطلق على سلطة حكمه

المشتركة، اسم الجمهورية...»(٢٠). من هذا يتضح لنا بجلاء، ان الكتلة الحاكمة، فى ظل الجمهورية لا تمثل بحال، تقسيما للسلطة، بالتساوى بين أقسام (أجنحة) البرجوازية المكونة لها. وإنما ترتكز هذه الكتلة، على هيمنة القسم (الجناح) المالى من البرجوازية. وتختلف صورة هيمنة هذا القسم (الجناح) من من البرجوازية، داخل الكتلة الحاكمة، فى ظل الشكل الجمهورى للدولة، عن صورتها فى ظل الملكية الدستورية(٢١).

نخلص من هذا إلى أن: الكتلة الحاكمة، هى وحدة متناقضة من الطبقات، وأقسام الطبقات السائدة سياسيا **تحت رعاية القسم المهيمن منها**. فالصراع الطبقى، وتناحر مصالح هذه القوى الاجتماعية ماثل فيها دائما. مع احتفاظ هذه المصالح بخصوصيتها التناحرية specificté antaganique . وهناك سببان، لقصور مفهوم «الاندماج»، عن تفسير هذه الوحدة: أن هيمنة طبقة، أو قسم من طبقة داخل هذه الكتلة ليس وليد المصادفة. فهذه الهيمنة أصبحت ممكنة - كما سنرى - بفضل الوحدة المميزة لسلطة الدولة الرأسمالية، متجسدة فى مؤسساتها.

ولما كانت وحدة هذه السلطة ترتبط بالوحدة الفريدة للطبقات، والأقسام السائدة أى بظاهرة الكتلة الحاكمة. فإن وحدة السلطة هى بالتحديد، التى تحول دون قيام العلاقة بين طبقات وأقسام الكتلة الحاكمة على أساس «**إقتسام**» "partage" «سلطة الدولة **بالتساوى**» فيما بينها، كما هو الحال فى أنماط الدولة الأخرى وإن علاقة الدولة الرأسمالية بالطبقات، أو أقسام الطبقات السائدة، **تستهدف تحقيق وحدتها السياسية، تحت رعاية الطبقة أو القسم المهمن**، الذى يستقطب المصالح الخاصة المتناقضة لمختلف طبقات، أو أقسام الكتلة الحاكمة، بأن يجعل من مصالحها الاقتصادية، مصالح سياسية، تمثل مصلحتها العامة المشتركة: التى تتمثل فى الاستغلال الاقتصادى، والسيطرة السياسية.

ويشرح لنا ماركس، نشأة هذه الهيمنة، فى هذه الفقرة الرائعة عن هيمنة القسم المالى من البرجوازية، فى ظل الجمهورية البرلمانية فيقول:

«فى بلد كفرنسا... لابد أن يساهم جمهور لا يحصى ولا يعد من كافة الطبقات البرجوازية... فى الدين العام، فى نشاط البورصة، أى فى النشاط المالى، أفلا يجد هؤلاء المساهمون الصغار سندهم، وقادتهم الطبيعين، فى ذلك الجناح الذى يمثل الجانب الأعظم من تلك المصالح، أى الذى يمثلها ككل؟»(٢٢).

ولابد من الإشارة أيضا إلى حقيقة هامة، هى أن نشأة هيمنة طبقة أو قسم من أقسام

الطبقة، عملية تختلف باختلاف ما إذا كانت هذه الهيمنة تقتصر على الطبقات، والأقسام السائدة (الكتلة الحاكمة)، أم تشمل التكوين الاجتماعي ككل، بما في ذلك الطبقات المحكومة. وهذا الاختلاف، يتفق مع وجود خط فاصل، بين مواقع السيطرة، ومواقع التبعية، التي تحتلها الطبقات المختلفة، في التكوين الاجتماعي. والمصلحة العامة التي يمثلها القسم المهيمن، بالنسبة للطبقات الحاكمة، تستند، في نهاية المطاف، إلى وضع هذه الطبقات، الاستغلالي، في عملية الإنتاج. أما المصلحة العامة التي يمثلها هذا القسم المهيمن، بالنسبة للمجتمع ككل، وبالتالي بالنسبة للطبقات المحكومة، فيرتبط بوظيفته الإيديولوجية. ومع ذلك، يلاحظ أن وظيفة الهيمنة (القيادة) داخل الكتلة الحاكمة، وبالنسبة للطبقات المحكومة، **تتركز في أغلب الأحيان، في يد ذات الطبقة أو القسم**. وتتبوأ هذه الأخيرة موقع الهيمنة (القيادة) داخل الكتلة الحاكمة، عندما ينعقد لها لواء الهيمنة السياسية على المجتمع بأسره. وعن هيمنة الارستقراطية المالية داخل الكتلة الحاكمة، يقول ماركس، أن الجمهورية البرلمانية هي شكل الدولة الوحيد... «الذي يمكن في ظله إخضاع دعاوى هذه الأقسام المختلفة، **وكافة طبقات المجتمع الأخرى لمصلحتها الطبقية العامة**»(٢٣).

ويقول أيضا:

«**تجمعت القوى الاجتماعية القديمة واجتمعت لتتدبر الأمر، فوجدت تأييدا غير متوقع، من أكثرية الأمة الساحقة**: أي من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة...»(٢٤).

لقد قدم لنا ماركس، مجموعة كاملة من التحليلات العينية، بين لنا فيها كيف أصبحت البرجوازية المالية، القسم المهيمن (القائد)، من البرجوازية، سواء داخل الكتلة الحاكمة، أو في المجتمع ككل.

إن تركز هذا الدور المزدوج للهيمنة la double fonction d'hégemonie في يد طبقة أو قسم، وإن كان أمرا تمليه - كقاعدة عامة - طبيعة لعبة مؤسسات الدولة الرأسمالية إلا أنه يتوقف مع ذلك على الظرف الذي تكون فيه القوى الاجتماعية. la conjoncture des forces sociales فهناك احتمالات عدم تطابق décalage وظيفتي الهيمنة، وإنفصامهما، وتغير الطبقة أو الجناح المهيمن - كأن تمثل إحداها، الجناح المهيمن على المجتمع ككل، والأخرى الجناح المهيمن داخل الكتلة الحاكمة. ولهذا الوضع نتائج بالغة الأهمية على المستوى السياسي.

٣ - الكتلة الحاكمة - التحالفات - الطبقات المساندة

يختلف مفهوم الكتلة الحاكمة عن مفهوم التحالف(٢٥)، الذى يفترض هو أيضا، وحدة و تناقض مصالح الطبقات أو أقسام الطبقات المتحالفة. ويرجع هذا الاختلاف إلى:

١ - إختلاف طبيعة هذا التناقض، بإختلاف «شكل» الدولة الرأسمالية، فى كل مرحلة من مراحل التطور. ففى حالة الكتلة الحاكمة، هناك حدا أو عتبة معينة seuil يمكن عندها التمييز بوضوح بين تناقضات أقسام الطبقات التى تتكون منها الكتلة الحاكمة، فى ظل شكل معين للدولة فى مرحلة معينة من ناحية، والتناقضات القائمة بين هذه الكتلة، والطبقات أو أقسام الطبقات المتحالفة معها، من ناحية أخرى. وقد يقوم التحالف بين طبقات، أو أقسام من طبقات الكتلة الحاكمة أو إحداها وبين طبقة أخرى أو قسم آخر: والمثال الشائع للتحالف فى هذه الحالة: ارتباط البرجوازية الصغيرة بالكتلة الحاكمة.

٢ - كما أن إختلاف طبيعة التناقضات بين أعضاء الكتلة الحاكمة عن طبيعة التناقضات بين أعضاء التحالف، يحتم اختلاف طبيعة ووحدة كل منها: فالتحالف لا يتحقق - كقاعدة عامة - إلا فى مستوى معين من ميدان الصراع الطبقى، وغالبا ما يقترن بصراع حاد فى المستويات الأخرى. فالتحالف السياسى بين الكتلة الحاكمة، والبرجوازية الصغيرة، مثلا، يقترن فى أغلب الأحيان، بنضال اقتصادى حاد ضدها. كما يقترن تحالفها الاقتصادى معها، بنضال سياسى لا هوادة فيه، ضد تمثيل الكتلة الحاكمة، لها سياسيا(٢٦).

أما فى حالة الكتلة الحاكمة، فيلاحظ الاتساع النسبى للوحدة، ليشمل كافة مستويات الصراع الطبقى، وبالتالى تقديم تنازلات متبادلة: فهناك وحدة اقتصادية، ووحدة سياسية، فضلا عن الوحدة الإيديولوجية التى تتحقق فى أغلب الأحيان. وهذا لا يمنع، طبعا، التناقضات بين أعضاء الكتلة الحاكمة. إننا ببساطة، نجد تجانسا نسبيا فى علاقاتهم، على كافة المستويات. كما تتضح أوجه الاختلاف بين الكتلة الحاكمة، والتحالف في حالة حدوث انقلاب خطير فى علاقات القوى. أو إنحلال الكتلة الحاكمة من جهة، والتحالف من جهة أخرى: هذه الظواهر التى تطرأ على هيكل الكتلة الحاكمة، ترتبط - بصفة عامة - بحدوث تحول فى شكل الدولة. ولقد أوضح لنا ماركس، فى هذا الصدد - ارتباط التحولات التى طرأت على الكتلة الحاكمة، فى الجمهورية

البرلمانية، بتولى لوى بونابرت الحكم(٢٧).

وبالمقابل، لا ترتبط هذه الظواهر، فى إطار التحالفات، بتغير شكل الدولة. وفى هذا الخصوص، أوضح لنا ماركس، أن إنحلال التحالف مع البرجوازية الصغيرة التى إنتقلت من وضع **الحليف**، إلى وضع **التابع**، فى نهاية الحقبة الأولى، من حياة الجمهورية البرلمانية لم يؤد اطلاقا، إلى استبدال هذا الشكل من أشكال الدولة، بشكل آخر. بل أدى فى هذه الحالة بالتحديد، إلى تغيير شكل النظام(٢٨).

كذلك لا ينبغى أن نخلط بين هذا التمييز بين الكتلة الحاكمة، والتحالف والتمييز الزمنى بينهما على أساس طول، وقصر الأجل، فنعتبر الكتلة الحاكمة تحالفا طويل الأجل. فالواقع، أن هناك تحالفات طبقية، استمرت بالرغم من التحولات التى طرأت على الكتلة الحاكمة: والمثال النموذجى لهذه الحالة، هو ذلك التحالف الدائم الذى شهدته ألمانيا، بين البرجوازية الصغيرة - الحليف - والبرجوازية المالية - الكتلة الحاكمة - والذى كان موجها ضد البرجوازية الصناعية - الكتلة الحاكمة - والذى لفت إليه إنجلز الأنظار، فى كتابه: **الثورة والثورة المضادة فى ألمانيا**.

ويمكننا أن نخلص من هذه الملاحظات، إلى أن التركيبة المميزة. configuration typique للكتلة الحاكمة، التى تتفق مع شكل معين للدولة، فى مرحلة معينة، من مراحل التطور، إنما تتوقف على التوليفة العينية combinaison concréte ، لثلاث عوامل رئيسية:

١ - الطبقة أو القسم المهيمن داخل الكتلة الحاكمة. ٢ - الطبقات أو أقسام المشاركة فيها ٣ - الأشكال التى تتخذها هذه الهيمنة أى أنها تتوقف على طبيعة التناقضات، وعلاقات القوى الملموسة داخل الكتلة الحاكمة. فانتقال مؤشر الهيمنة indice d'hegemonie من طبقة أو قسم إلى آخر داخل الكتلة الحاكمة. أو حدوث تغير هام فى تركيبها، كخروج أو دخول طبقة أو قسم منها. أو تغير التناقض الطبقى الرئيسى، أو الجانب الرئيسى فى التناقض بين الكتلة الحاكمة من جانب، والطبقات والأقسام الطبقية الأخرى من جانب آخر. أو داخل الكتلة الحاكمة ذاتها. هذه العوامل، قد تؤدى إلى تغيير شكل الدولة، تبعا للتأثير الملموس لتوليفة هذه العوامل. وتتوقف **الملامح المميزة** لكتلة حاكمة ما، على الظروف القائمة conjoncture أى على التوليفة العينية للعوامل المذكورة. وتهيئ لنا تلك الملامح فى جميع الأحوال الإطار اللازم لفهم العلاقات الطبقية المميزة لمرحلة معينة من مراحل تطور تكوين اجتماعى معين، وترسم لنا حدود

هذا التميز. وداخل هذه الحدود، نجد تشكيلة واسعة، من العلاقات الطبقية، ومن التغيرات التى تطرأ على الكتلة الحاكمة، والتى لا تنال مع ذلك، من التركيبة المميزة للكتلة الحاكمة، أو من شكل الدولة الملائم لها (٢٩).

بهذا المفهوم المركب للكتلة الحاكمة يمكننا أن نحدد على نحو أفضل علاقتها بالتحالف فالتركيبة المميزة للكتلة الحاكمة، التى تلائم شكلا معينا، من أشكال الدولة، تتسع لتنوعات عديدة، تتجلى فى أمور كثيرة، منها تغير **العتبة** أو **الحد الفاصل** بين التحالف، والكتلة الحاكمة ضمن حدود التركيبة المميزة لهذه الكتلة.

فمثلا، قد تتجاوز إحدى الطبقات الحليفة هذا الحد الفاصل، فتصبح جزءا من الكتلة الحاكمة. أو العكس، أن يتغير وضع أحد أعضاء الكتلة الحاكمة، فيصبح طبقة، أو قسما من طبقة حليفة. وطالما أن تحرك تلك العتبة هو فى تلك الحدوده، فلا يترتب عليه بصفة عامة - تحولا فى شكل الدولة. وبالمقابل، يحدث هذا التحول فى شكل الدولة، إذا كان تحرك تلك العتبة، راجعا إلى تغير عناصر الكتلة الحاكمة **مجتمعة** transforma-tion combinée.

*

وعند ماركس مفهوم آخر يكمل مفهوما الكتلة الحاكمة والتحالف وينطبق هذا المفهوم على نوع متميز من العلاقات بين الكتلة الحاكمة، وطبقات أخرى: ونعنى تلك الطبقات التى يستند إليها شكل معين من أشكال الدولة الرأسمالية. والأمثلة النموذجية لتلك **الطبقات - السند (أو المساندة)** classes - appuis : صغار الفلاحين فى ظل البونابرتية، والبرجوازية الصغيرة فى نهاية الحقبة الأولى من حياة الجمهورية البرلمانية، و«**البرولتاريا الرثة**» "Lumpenproletariat" فى النظام البونابرتى.

ويتميز السند (الطبقى) ذاته appui عن الكتلة الحاكمة، من حيث طبيعة التناقضات بين الكتلة الحاكمة، والطبقات المتحالفة معها من جهة، وبينها وبين الطبقات المساندة من جهة أخرى، وبالتالى اختلاف طبيعة وحدة الكتلة الحاكمة، والطبقات المتحالفة معها، عن طبيعة وحدتها مع الطبقات المساندة لها.

ويمكن القول. بأن الوضع الخاص للطبقات، أو أقسام الطبقات المساندة يتميز بما يلى:

(١) أن تأييدها لسيطرة طبقة معينة، لا يرجع، بصفة عامة، إلى أية **تضحية سياسية حقيقية**، بمصالح الكتلة الحاكمة، والطبقات المتحالفة معها، لصالحها. وإنما يرجع هذا التأييد، الذى لا غنى عنه، لتحقيق هذه السيطرة الطبقية - إلى **مفعول**

الأوهام الإيديولوجية. وهذا ما أثبته ماركس، فى حالة صغار الفلاحين، الذين كان تأييدهم - الذى لا غنى عنه للدولة البونابرتية - يرجع إلى سياق إيديولوجى حافل، إلى «التراث» وإلى أصل لوى بونابرت. فالدولة البونابرتية التى كانت تعتمد على دعم اولئك الفلاحين، لم تتخذ فى الحقيقة، أى إجراء، له قيمة سياسية، يراعى مصالحهم الخاصة. وإنما إقتصرت على بعض الإجراءات التى تتسم بطابع التسوية Compomis، حتى يمكنها الاستمرار فى تغذية الوهم الإيديولوجى، الذى يشكل أساس ذلك الدعم السياسى.

(٢) إن الدعم الخاص، الذى تقدمه الطبقات المساندة، يرجع إلى **الخوف المبرر، أو الوهمى** من قوة الطبقة العاملة. فالتأييد فى هذه الحالة، لا يبرره بداهة، وحدة المصالح، على أساس تقديم تضحيات حقيقية متبادلة، ولا الأوهام الإيديولوجية عن هذه التضحيات. وإنما يرجع هذا التأييد، إلى عامل سياسى، هو نضال الطبقة العاملة. وإذا كان هذا العامل، يعد عنصرا جوهريا، فى تحقيق وحدة الكتلة الحاكمة، أو التحالفات الطبقية المسيطرة، فإنه يصبح فى حالة الطبقات - المساندة، العامل **الوحيد**، الدافع لتأييدها لطبقات، قد تضر بمصالحها، ولو بدرجة أقل فى الواقع، أو فى تصورها، مما يحتمل أن تفعله الطبقة العاملة. فالوهم الإيديولوجى فى هذه الحالة، لا ينصب أساسا على موقف الدولة، أو الطبقات الحاكمة منها، بل على موقف البرولتاريا إزاءها. والمثل النموذجى لهذه الحالة: مكانه status التى تحتلها البرجوازية الصغيرة فى ظل ظروف معينة.

وتنعكس عوامل تأييد الطبقات - الركائز، وطبيعة التناقضات، التى تفصلها عن طبقات الكتلة الحاكمة، والطبقات الحليفة، ينعكس ذلك كله، على طبيعة وحدتها مع تلك الطبقات. فلا تظهر - بصفة عامة - هذه الوحدة فى العلاقات الطبقية المباشرة، **بل تتحقق من خلال الدولة وبواسطتها.** فعلاقة الطبقات - الركائز بالكتلة الحاكمة، وبالطبقات الحليفة، لا تظهر فى شكل وحدة سياسية طبقية، بقدر ما تتجلى فى تأييدها، لشكل محدد من أشكال الدولة. والوهم الإيديولوجى - وهو فى حالة الطبقات - المساندة وهم كبير، يتخذ شكلا سياسيا خاصا، هو **تقديس السلطة وعبادتها** FETICHISME DU POUVOIR الذى تحدث عنه لينين: أى الاعتقاد فى وجود دولة تعلو على صراع الطبقات، ويمكنها أن تخدم مصالحها، وان تعارضت مع مصالح الكتلة الحاكمة، والطبقات الحليفة فى الحالة الأولى. والايمان بدولة - حارسة **للوضع القائم**

Etat guardien du statut - quo تحول دون إستيلاء الطبقة العاملة على السلطة فى الحالة الثانية. وفى الحالتين، يرجع إخفاء الإيديولوجية لطبيعة ووظيفة الدولة، ودورها كوسيط بين الطبقات المساندة من جهة، والكتلة الحاكمة والطبقات الحليفة من جهة أخرى، إلى ما **تتميز به الطبقات المساندة من نقص فى درجة تحددها السياسى** degré de sous - détermination poli tique، أى أنه يرجع إلى عجزها عن إقامة تنظيمها السياسى المستقل، نظرا لوضعها الخاص فى عملية الإنتاج. إن تنظيمها السياسى يتحقق من خلال الدولة مباشرة، وبواسطتها. والمثال الكلاسيكى لهذه الحالة: صغار الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، فى أغلب الأحيان. وبعبارة أخرى، يتجلى أيضا، الخط الفاصل بين الكتلة الحاكمة والتحالف، والتأييد أو المساندة، فى عجز الطبقات - الركائز عن تنظيم صفوفها فى تنظيم سياسى مستقل. وهذا ما لاحظه ماركس، بالنسبة لطبقات الإنتاج الصغير، التى تجد صعوبة، فى تمثيل نفسها، بنفسها، فتترك لغيرها، مهمة تمثيلها، فيصبح ممثلوها فى نظرها كما لو كانوا أسيادها، أى سلطة حكومية مطلقة، تحميها من الطبقات الأخرى، وتجلب لها الغيث من السماء، وتعيد الأيام الخوالى».

*

هناك إذن مجموعة كاملة من العلاقات المركبة بين طبقات وأقسام الكتلة الحاكمة، والطبقات والأقسام المتحالفة معها أو المؤيدة لها تتوقف على الظرف الملموس. غير أن تغير التحالفات، أو التأييد، لا يقابله عادة، تغير فى شكل الدولة - ضمن إطار تحقيب التطور السياسى إلى مراحل - إلا إذا إقترن بتغير العناصر التى تشكل تركيبة الكتلة الحاكمة.

٤ - التحقيب السياسى Politique péreodistion

المسرح السياسى - الطبقات الحاكمة - الطبقات الحائزة للدولة classes ténant de l'Etat

وبديهى، أن تكون لايضاحات ماركس، هذه، أهمية بالغة، فى أية دراسة عينية لعلاقات البنية الفوقية السياسية بميدان الصراع الطبقى ومع ذلك، لابد من تكملة مفاهيم ماركس، التى شرحناها، بطائفة أخرى من المفاهيم، الى تنتمى إلى تحقيب، ومجال مختلفين: عندئذ تبرز بوضوح أهمية مفهوم الكتلة الحاكمة. والحق أن هذا المفهوم،

يرتبط بالتحقيب العام لتطور التكوين الاجتماعى إلى مراحل. فهو كمفهوم شكل الدولة يغطى المستوى السياسى، فى علاقاته بكافة مستويات التكوين الاجتماعى، فى مرحلة محددة، من مراحل تطوره، تتميز بتمفصل خاص لتلك المستويات. une articulation particuliere de ces instances ويُقطّع هذا التحقيب العام تطور التكوين الاجتماعى، الذى تقطعه إلى مراحل، إستنادا إلى العلاقة بين الأزمنة الخاصة بكل مستوى، من مستوياته scamdée par le rapport des temporalité propre de chaque niveau. ، وهو يختلف عن تحقيب تطور المستوى السياسى، الذى له زمنه الخاص وإذا كان التحقيب الأول يرسم حدود كل مرحلة، بالنسبة لكل مستوى من مستويات الأبنية، والممارسات، فإن التحقيب الثانى يقطّع الايقاع الخاص لهذا المستوى ضمن تلك الحدود. بيد أن الزمن الخاص بمستوى ما، يتوقف على أبنيته الخاصة. فهذا التحقيب الثانى، الخاص بالمستوى السياسى، يتوقف على أبنيته النوعية فى تكوين اجتماعى معين.

ولقد أوضح ماركس نفسه، بجلاء، الفارق بين هذين التحقيبين فى ١٨ برومير. فعن التحقيب الأول يقول:

«لابد من التمييز بين ثلاث حقب رئيسية:

(١)حقبة فبراير (٢) من ٤ مايو ١٨٤٨ حتى ٢٩ مايو ١٨٤٩، أى حقبة دستور الجمهورية، أو حقبة الجمعية الوطنية التأسيسية.

(٣) من ٢٩ مايو ١٨٤٩ حتى ٢ ديسمبر ١٨٥١، أى حقبة الجمهورية الدستورية، أو حقبة الجمعية الوطنية التشريعية»(٣٠). وهذا هو بالتحديد التحقيب الملائم لمفهوم شكل الدولة، على مستوى الأبنية، ولمفهوم الكتلة الحاكمة، فى مجال ممارسات الطبقات المسيطرة.

غير أن هذا التحقيب العام، يختلف عن تحقيب آخر، شرحه ماركس، فى حديثه عن حقبة الجمهورية الدستورية: «فهى ذاتها تنقسم إلى ثلاث حقب رئيسية: من ٢٩ مايو إلى ١٣ يونيو ١٨٤٩، الصراع بين الديمقراطية والبرجوازية، وهزيمة الحزب البرجوازى الصغير أو الديمقراطى. ومن ١٣ يونيو ١٨٤٩ إلى ٣١ نايو. ١٨٥٠، الدكتاتورية البرلمانية للبرجوازية، أى دكتاتورية تحالف الاورليانست، وأنصار البوربون، أو حزب النظام parti de, ordre، التى توجت عملها بإلغاء الاقتراع العام. ومن ٣١ مايو ١٨٥٠ حتى ديسمبر ١٨٥١، الصراع بين البرجوازية وبونابرت، والاطاحة بسيطرة

البرجوازية وسقوط الجمهورية الدستورية أو البرلمانية»(٣١).

إن مفهوم أشكال النظام، هو المفهوم الملائم لهذا التحقيب، على صعيد الأبنية، فالتحولات التى تطرأ على أشكال النظم (السياسية)[٤]، لا يمكن ردها مباشرة إلى تغيرات فى العلاقة بين السياسة والاقتصاد. والتى تفضى إلى تغيرات فى أشكال الدولة: فهى ترجع إلى أبنية الدولة الرأسمالية ذاتها، إلى محددات التمثيل الحزبى، أى نظام الاقتراع.. إلخ.

غير أن ما يعنينا هنا، هو تلك المفاهيم التى استخدمها ماركس فى دراسة التحقيب السياسى، وخاصة فى، فى مجال ممارسات الطبقات المسيطرة. لاحظ أن ماركس قد حدد **الحيز الخاص** بهذا التحقيب الثانى: واطلق على هذا الحيز، تعبير **المسرح السياسى** وهو يشغل حيزا خاصا، فى ميدان الممارسات السياسية الطبقية، فى التكوينات التى درسها ماركس: ومن دراستنا لمجمل كتاباته السياسية، يتضح بجلاء أن هذا الحيز يضم على وجه التحديد، **صراع القوى الاجتماعية المنظمة فى أحزاب سياسية.** والتعبيرات المجازية التى استخدمها ماركس كتواجد طبقة ما على المسرح السياسى، ووضعها على هذا المسرح: فى مقدمته، أو فى مؤخرته، **الذى يتوقف دائما على صيغ التمثيل الحزبى الطبقى** (modali tés de la represention parti-sane de class) **وعلى العلاقات بين الأحزاب السياسية.** إن دخول طبقة من الطبقات إلى المسرح السياسى، أو خروجها منه، رهن بالظرف الملموس، الذى يحكم **تنظيم قوتها**، وعلاقاتها بالأحزاب. وهذا هو الاطار الصحيح، الذى ينبغي أن توضع فيه العلاقة بين المسرح السياسى، والاقتراع العام، كما حددها ماركس. وكان هذا الاقتراع يدفع بطبقات عديدة إلى المسرح السياسى، لأنه كان يشكل فى ظل الظروف الملموسة التى حللها ماركس - أحد العوامل التى جعلت بعض الطبقات تنظم صفوفها فى أحزاب سياسية.

ويطرح تحديد هذا الحيز الجديد للمسرح السياسى، بعض القضايا النظرية، وخاصة قضية علاقته بمجال الممارسات السياسية بصفة عامة فوجود طبقة ما، كطبقة متميزة، أو وجود أحد أقسامها كقسم مستقل يفترض أن يكون لها وجود فى الميدان السياسى، يتمثل فيما لها فيه من «انعكاسات مؤثرة» "effets pertinents" بيد أن حضورها فى ميدان الممارسات السياسية، يختلف عن حضورها على المسرح السياسى: فهذا الأخير يفترض تنظيم قوة الطبقة، وهو أمر آخر، غير ممارستها السياسية. ونجد هذا

التمييز، عند لينين، متمثلا فى مفهومه للعمل الصريح، أو العمل العلنى oction de clarée وهذا المفهوم موجود عند ماركس، فى صورته العملية، وهو ما عبر عنه، بالعمل الحقيقى action véritable وبغض النظر عن عدم التطابق بين مفهوم العمل العلنى، ومفهوم الممارسة السياسية، فأنه يمكن اعتبار المسرح السياسى فى التكوينات الرأسمالية، الميدان المفضل للنشاط العلنى، للقوى الاجتماعية، من خلال الأحزاب التى تمثلها.

فللحيز الذى يشغله المسرح السياسى، عند ماركس، إذن، وظيفة محددة بدقة فهو الميدان الذى يمكننا أن نحدد فيه معا لم **التباين أو عدم التطابق، بين المصالح السياسية للطبقات، وممارساتها السياسية من جهة، وتمثيلها الحزبي، أى تمثيل الأحزاب السياسية ذاتها لها، من جهة أخرى**. وكثيرا ما يتخلف المسرح السياسى، كميدان خاص لنشاط الأحزاب السياسية. بالنسبة للممارسات السياسية للطبقات، ولأرضية المصالح السياسية التى تمثلها هذه الأحزاب على المسرح السياسى: وتعبر اشكالية «التمثيل» "problématique de la répresentation - عند ماركس - عن تصوره لهذا التخلف أو هذا التفاوت.

وللتحديد الدقيق لحدود المسرح السياسى - الذى يشكل مجال التحقيب الثانى - نتائج عديدة. فهو مثلا، يمكننا من تحديد العلاقات الجوهرية بين أشكال النظم، ميدان النشاط الحزبى. فالعنصر الاساسى، فى تصنيف أشكال النظم السياسية هو - كما سنرى - العلاقة بين أشكالها، والنشاط الملموس للأحزاب السياسية، على المسرح البسياسى، على ما أوضحه بعض المنظرين المعاصرين(٣٢).

وكما ترتبط أشكال الدولة، بالكتلة الحاكمة، ترتبط أشكال النظم السياسية (وهو مفهوم ملائم للتحقيب الخاص بالهياكل السياسية) بالتركيبة الملموسة، للصلات القائمة بين أحزاب الطبقات المسيطرة على السمرح السياسى، وهو مفهوم ملائم للتحقيب الخاص بالصراع الطبقى السياسى(٣٣).

هنا تتضح لنا - كما سبق أن لاحظنا - فائدة مفهوم الكتلة الحاكمة، فى فهم علاقات الطبقات المسيطرة، بنشاط أحزابها على المسرح السياسى، فالكتلة الحاكمة فى مرحلة معينة، تضع حدودا، لمختلف العلاقات الحزبية، تطبع بطابعها، ايقاع تلك المرحلة، على المسرح السياسى. وهى العلاقات التى تناسب شكلا معينا من أشكال النظم السياسية، يتحدد هو ذاته، بشكل الدولة الملائم للكتلة الحاكمة. وهكذا، يفيدنا مفهوم الكتلة الحاكمة - وما يحتمه من علاقات بين الطبقات، والأقسام المسيطرة - فى كشف، وتحديد

الدلالة الحقيقية (الطبقية) للعلاقات الحزبية بمعناها الدقيق، فى ظل مرحلة معينة. وعندئذ نكتشف أنها لا تتطابق مع العلاقات السياسية الطبقية.

والحق، أننا إذا اقتصرنا على مجال المسرح السياسى للكشف عن العلاقات الطبقية، فأننا بهذا نختزلها إلى علاقات حزبية. وهذا يؤدى حتما إلى الخطأ لتجاهلنا عدم التطابق بينهما. وعلى سبيل المثال كثيرا ما نواجه أوضاعا، تختفى فيها طبقة سياسية، من المسرح السياسى بالرغم من استمرار بقائها، فى الكتلة الحاكمة، وهذا قد يحدث نتيجة لهزيمة حزبها، في الانتخابات، أو تفككه لأسباب عديدة أو انهياره على المسرح السياسى، أو استبعاد هذا الحزب من دائرة العلاقات ذات الطابع الحزبى مع سائر أحزاب الطبقات المسيطرة. فهناك أمثلة كثيرة، لاختفاء طبقة، أو قسم من طبقة من التحقيب المتعلق بتطور المسرح السياسى بالرغم من استمرار بقائها فى التحقيب المتعلق بتطور الكتلة الحاكمة ومؤلفات ماركس السياسية، حافلة بالأمثلة. ويكفى هنا أن نشير، إلي حالة البرجوازية الصناعية، فى عهد لوى فيليب كمثال نموذجى. وهذا المثال، له من الأهمية، ما جعل ماركس يحرص على إبرازه. ولهذا نجده يميز بوضوح بين الطبقات، أو أقسام الطبقات المسيطرة سياسيا التى تعتبر جزءا من الكتلة الحاكمة، والطبقات أو الأقسام **الحاكمة** التى توجد أحزابها السياسية، فى مواقع السيطرة، على المسرح السياسى. هذا التباين، أو عدم التطابق، بين موقع طبقة أو قسم من طبقة، فى ميدان الممارسات السياسية، وموقعها على المسرح السياسى يصاحبه، بطبيعة الحال سلسلة من المتغيرات، فى التمثيل الحزبى: ترجع إلى تركيب الأحزاب، والعلاقات القائمة بينها، وإلى دلالة تمثيلها - (فتمثيل المصالح السياسية لتلك الطبقة أو القسم، لا يظهر قطعا، إذا يحجبه تمثيل أحزاب الطبقات أو الأقسام الأخرى الحاكمة، إلخ..). - وهذا لا يمكن إكتشافه، إلا إذا فسرنا التباين وعدم التطابق، بين الممارسة السياسية، والمسرح السياسى. وهنا يظهر الدور الحاسم، للعامل الإيديولوجى، فى وجود هذا التابين.

ومن ناحية أخرى، لا تتطابق **النقلات** déplacements التى تحدث فى مجال الممارسات السياسية، مع النقلات التى يشهدها المسرح السياسى، فانتقال إمارات الهيمنة indice d'hegemonie ، داخل الكتلة الحاكمة، من طبقة إلى أخرى، أو من قسم إلى آخر، لا يتطابق بالضرورة، مع التغيرات التى تطرأ على تمثيلها الحزبى على المسرح السياسى، كانتقالها من مؤخرة المسرح السياسى إلى مقدمته. بل وأكثر من هذا، فأحيانا تكون الطبقة أو القسم **المهيمن** فى الكتلة الحاكمة، **غائبا** عن المسرح السياسى. ويجد

. عدم التطابق بين الطبقات، والأقسام المسيطرة سياسيا، والطبقات والأقسام الحاكمة، تعتبره هنا، فى التفرقة بين الطبقة، أو القسم المهيمن ذاته، والطبقة أو القسم الحاكم: مثال ذلك: حالة البرجوازية فى نهاية عهد النظام البسماركى.

*

كذلك لا ينبغى الخلط بين الطبقة أو القسم المهيمن (القائد) الذى بيده السلطة السياسية، فى نهاية الأمر، وبين الطبقة أو القسم «الحائز» **لجهاز الدولة** le "tenant" de l'appareil d'Etat، وهى فى رأى ماركس، تلك الطبقة، أو القسم، الذى تجند منه الكوادر السياسية، والبيروقراطية، والعسكرية وغيرها...، التى تحتل «قمم» الدولة de L'Etat ونجد هذا التحليل، بصورة مقتضبة، فى كتابات ماركس عن الارستقراطية العقارية. وفى هذا المعنى يقول ماركس:

«الويجز[٥] Les Whigs هم الممثلون الارستقراطيون للبرجوازية التجارية، والصناعية. فقد تنازلت البرجوازية، لاوليجاركية من العائلات الارستقراطية، عن احتكار الحكومة، وتولى الوظائف، شريطة أن تساعدها فى الحصول على الامتيازات، التى تبدو ملحة ولا غنى عنها لعملية التطور الاجتماعى، والسياسى... فالمصالح، والمبادىء، التى يدافعون عنها، حينئذ، هنا، وهناك، ليست فى الحقيقة مصالحهم، ولا مباديء هم. وإنما أملاها عليهم تطور البرجوازية»(٣٤).

ونكتفى الآن بالاشارة إلى أن الطبقات أو الأقسام المهيمنة hégemoniques، والحاكمة régnantes، والحائزة للدولة tenants قد تتوحد حينا، وتتمايز حينا آخر. فالطبقة، أو القسم المهيمن، قد يكون أيضا، هو الحاكم، والحائز للدولة. أما الطبقة أو القسم الحاكم فقد يكون حائز للدولة، دون أن تصبح لهذا السبب، الطبقة أو القسم المهيمن. كما هو الحال فى الارستقراطية العقارية، فى بريطانيا العظمى، بعد عام ١٨٣٢. اذ كانت تحتل المسرح السياسى، وتقدم الكوادر البيروقراطية - العسكرية العليا، فى الوقت الذى كانت فيه البرجوازية، هى الطبقة المهيمنة. وفى هذه الحالة بالتحديد كانت الارستقراطية العقارية الطبقة الحاكمة فى صورة «حزب المحافظين» "Tories" ولهذا، استخدم ماركس فى هذا السياق، تعبير الطبقة «الحاكمة» "Classe gouvernante" بدلا من تعبير الطبقة السائدة: «الطبقة التى تحكم وهى فى إنجلترا لا تتطابق اطلاقا مع الطبقة القائدة "classe derigeante" (٣٥). وهى أيضا الطبقة الحائزة للدولة، فى صورة حزب المحافظين القديم whigs والواقع، أن ما يقصده

ماركس هنا، هو أن هناك أقساما مختلفة، للارستقراطية العقارية.

وقد تفقد التوليفة العينية combinaison concrete لتلك المواقع الثلاث - وهى ليست مجرد مزيج بسيط simple combinatoire - قد تفقد تمركزها تماما une décentration compléte de trois plaecs فيحتل كل موقع منها طبقة أو قسم مختلف. فلا تكون الطبقة أو القسم الحاكم، هى الطبقة أو القسم المهيمن **بل إنها أحيانا، لا تشكل حتى جزءا من الكتلة التى بيدها السلطة.** وهذا ما يصدق أيضا، بل ويصدق أكثر، على الطبقة أو القسم الحائز للدولة ténant : فقد تصبح احدى الطبقات - التى لا تعدو أن تكون مجرد حليف لتلك الكتلة - الطبقة الحاكمة لفترة قصيرة. وهذه الحالة، تتجلى بصفة خاصة فى فرنسا، فى عهد الحكومات الراديكالية، التى شهدتها الجمهورية الثالثة، قبل حرب ١٩١٤: فقد كان الجناح المالى، هو الجناح المهيمن، وشارك الجناح الصناعى موقع الحائز (للدولة). بينما ظهرت البرجوازية الصغيرة - من خلال تحالفها المعقد مع البرجوازية المتوسطة - بمظهر الطبقة الحاكمة(٣٦). وهذا ما نصادفه أحيانا - والحديث هنا دائما عن **البرجوازية الصغيرة** - فى حالة **الحكومات الاشتراكية الديمقراطية**، وخاصة فى فرنسا. وهذه الحالة، تتميز بصفة عامة، بعدم التطابق بين تللك الطبقة، وتمثيلها الحزبى. فحزبها يلعب دور «الخادم» "Commis" ، للطبقة أو الجناح المهيمن، أو لغيرهما من الطبقات أو الأجنحة الأخرى فى الكتلة الحاكمة. وهذا يصدق أيضا على الطبقة الحائزة للدولة.

وسنعود لنتناول، بمزيد من التعمق، القضايا العديدة، التى يثيرها هذا التفاوت (عدم التطابق) décalage ، بين الممارسة السياسية، والمسرح السياسى. ونكتفى هنا بتخليص التحليلات السابقة، مشيرين إلى ما هو ضرورى منها لبيان حدود الممارسات السياسية الطبقية، وحدود الممارسات عى المسرح السياسى، فى مواجهة ذلك **الخلط المزدوج**، والمستمر فى علم السياسة المعاصرة. حيث تختزل العلاقات الطبقية، إلى علاقات حزبية؛ والعلاقات الحزبية إلى علاقات طبقية. **ولهذا**، ينبغى أن نحدد دائما، المفاهيم التى نستخدمها للدلالة على العلاقات بين عناصر كل من هذين الميدانين. فمفهوم الكتلة الحاكمة كمفهوم الهيمنة، موضوعه ميدان الممارسات السياسية الطبقية، ويستخدم أيضا فى تفسير الصلات بين الطبقات المسيطرة، والتى تكمن وراء العلاقات الحزبية وتحددها، وتعتبر هذه الأخيرة، انعكاسا لها على المسرح السياسى. وتحجب المتغيرات، التى تطرأ على العلاقات الحزبية عادة - تلك العلاقات الطبقية.

صحيح أننا نملك أحيانا، مفاهيم محددة، ملائمة لكل من هذين الميدانين: كمفهوم الطبقة أو الجناح الحاكم وهو يشمل أيضا - وإن كان ذلك بصفة عامة فقط - دور الطبقة، أو الجناح المهيمن، على المسرح السياسى. هناك أيضا **مفهوم كتلة الأحزاب** Bloc des partis ويشمل عادة العلاقات بين أحزاب طبقات، وأجنحة الكتلة الحاكمة على المسرح السياسى. غير أننا نجد أنفسنا أحيانا أمام مفاهيم غير محددة، كمفهوم **التحالف** alliance . ولهذا، فمن المفيد عند استخدامنا له، أن نحدد ما إذا كان المقصود، تحالف طبقى، أم تحالف حزبى. طالما أننا لم نتفق على استخدام تعبيرين مختلفين: كأن نقصر استخدامنا لتعبير تحالف على العلاقات بين الطبقات، وتعبير **«اتفاق»** "entente" على العلاقات بين الأحزاب. وإذا صح أن هناك تفاوتا بين هذين الميدانين، فإنه يظهر دائما فى عدم التطابق بين كافة العلاقات التى تربط بين عناصر كل منهما. فمثلا قد تتيح الكتلة الحاكمة الفرصة لظهور كتلة حزبية، أو تحالف بين أحزاب، بل وإلى صراع حزبى صريح، وعلنى على المسرح السياسى. ويكفى ىن نذكر حالة شائعة، هي حالة حزب من أحزاب **المعارضة البرلمانية**، خلال طور من أطوار حياة المسرح السياسى، يمثل فى الواقع طبقة أو قسما من الكتلة الحاكمة، خلال مرحلة من مراحل تطور التكوين الاجتماعى. وفى المقابل، قد يخفى إتفاق حزبى éntente partisane، صراعا حادا، فى ميدان الممارسات السياسية، كما هو الحال، فى بعض الاتفاقات الانتخابية المحضة. وهى حالة شائعة.

بقيت ملاحظة أخيرة - هى هذه المرة - عن العلاقة بين تحقيب التطور السياسى، وتحقيب تطور المسرح السياسى، هى إن التمييز بين هذين التحقيبين، لا يمكن أن يستند إلى اعتبار الزمن. كأن نعتبر تحقيب التطور السياسى تحقيبا طويل المدى، وتحقيب تطور المسرح السياسى تحقيبا قصير المدى. وإنما يستند هذا التمييز إلى اختلاف مجاليهما. فالتفرقة النظرية بينهما، هى فى الحقيقة، أساس تفسير التفاوت الزمنى بينهما les écarts chronologiques فالاتفاق الحزبى مثلا، قد يدوم لفترة أطول، من التحالف الطبقى، إذا إستمر الاتفاق بين طبقتين أو أكثر، على العمل على المسرح السياسى من خلال أحزابها، بالرغم من انفصام عرى التحالف بينها، فعلا، فى ميدان الصراع الطبقى. وهذا التفاوت، يظهر أيضا، بوضوح فى الهياكل السياسية: فقد يبقى شكل من أشكال النظم (السياسية) من الناحية الفعلية، لفترة أطول، من شكل الدولة. مثال ذلك نظام الحزبين فى بريطانيا العظمى.

الهوامش :

(١) 18 Brumaire, p. 229 Ed. Pauvert.

(٢) المرجع السابق ص ٦٦

(٣) La question agraire et les critiques de Marx

(٤) programme agraire de la social-démocratie dans la première révolution russe de 1905 - 1907.

(٥) Br. 134

(٦) Capital, 3, II, 280

(٧) Ibid. 3, II, 42.

(٨) Br. 226

(٩) ويصف لنا انجلز النتائج الملموسة لهذا الوضع على النحو التالي: «ان عدم تمكن البرجوازية من الانفراد بالسلطة السياسية، لفترة طويلة في أي بلد أوربي، كما فعلت الارستقراطية الاقطاعية في العصر الوسيط، يبدو كما لو كان قانون للتطور التاريخي. (الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية - مقدمة الطبعة الانجليزية ١٨٩٢).

بل ويقول في مقدمة حرب الفلاحين (١٨٥٠).

«إن ما يميز البرجوازية عن كافة الطبقات التي حكمت حتى الآن، هو هذه الخصوصية: أنها بلغت في تطورها نقطة تحول. أصبح بعدها أي زيادة في أسباب قوتها، لا تزيدها إلا عجزا عن تحقيق سيطرتها السياسية. وعندئذ تفقد القدرة على الاحتفاظ بسيطرتها السياسية المنفردة. فتبحث عن الحلفاء الذين تقاسمهم سلطتها. أو الذين تنزل لهم كلية عنها حسب الأحوال».

ومع ذلك، سيتضح لنا قصور لفظ التحالف، عن تحديد معالم هذه السمة الخاصة بالبرجوازية (فقد كانت الطبقة الاقطاعية تعقد هي أيضا التحالفات وهو ما كان انجلز يؤكده دائما. وأننا بالتحديد، بصدد كتلة حاكمة لا «تقتسم» فيها البرجوازية السلطة، أو «تتنازل كلية عنها لغيرها».

(١٠) انظر ما قبله

(١١) L'Etat et la Révolution, œuvres en trois volumes, vol. II, éd. Moscou, p. 358.

(١٢) Lt, 131

(١٣) Lt, 56

(١٤) Br., 244

(١٥) Br., 244

(١٦) Br., 315

(١٧) Lt., 131 - 132

(١٨) وثمة ملاحظة بهذا الخصوص: تحدثنا فى الفصل الخامس بالطبقات الاجتماعية (فى الجزء الأول). عن عدم تحدد أو نقص تحدد sous-détermination طبقات أساليب الإنتاج غير السائدة. وذوبانها، واندماجها فى طبقات اسلوب الإنتاج السائد. غير أن تعبير اندماج Fusion ماالمستخدم فى ذلك الفصل يشير بالتحديد إلى واقع أن بعض الطبقات أو الاقسام فى التكوين الاجتماعى، لا تتعرف باعتبارها «طبقات مميزة أو «أقسام مستقلة» لها وجود مؤثر فى الميدان السياسى أى أنها باختصار، لا تتحرك «كقوى اجتماعية»، أما هنا فالمطلوب هو فهم نمط الوحدة بين قوى اجتماعية.

(١٩) Lt., 131.

(٢٠) Lt., 160.

(٢١) ونجد نتائج استخدام مفهوم الاندماج fusion، وما ينطوى عليه من مضامين ماثلة أيضا، فى كثير من مؤلفات علم السياسة الماركسى المعاصر. ولقد افتقدنا استخدام بعض الكتاب لهذا المفهوم مثل ب. اندرسون P. Anderson م ، وت. نيرن T. Nairn فى تحليلاتهما لتطور الرأسمالية فى بريطانيا العظمى. وذلك؛ فى مقالنا «النظرية السياسية الماركسية فى بريطانيا العظمى». الذى سبقت الاشارة إليه.

وفى هذا المقال أشرنا إلى تحليلات ماركس، والجلز الملموسة «للكتلة الحاكمة» فى بريطانيا العظمى، والتى انتهجت ذات الخط النظرى لتحليلاتهما لحالة فرنسا. ومع ذلك تجدر الاشارة إلى أن الخصوصية التاريخية المميزة لفرنسا أن هذه الناحية، تتمثل فى الهيمنة التى تكاد أن تكون دائمة لرأس المال المالى منذ عهد لوى فيليب: أما فى بريطانيا العظمى وألمانيا فقد كانت هذه المكانة من نصيب رأس المال التجارى، والصناعى فى أغلب الأحيان.

وفى أسباب ذلك راجع: 1960, 1964,G. Dupeux, La Société française, 1789 p. et suiv., 132. et suiv.

(٢٢) Lt., 161,

(٢٣) Br., 315

(٢٤) Br., 228

(٢٥) عن مفهوم التحالف راجع أيضا لينارت Linhart "la Nep. Quelques caractéristiques de la transition soviétique" op. cit وأشير هنا إلى أن لينين، وكذلك ماوتسى تونج كثيرا ما أبرزا حدود مفهوم التحالف ساعين إلى تمييزه عن مفاهيم نوعية أخرى كمفهوم الجبهة المتحدة. وإذا كنت لم أرجعه إلى تحليلاتهما فى هذا الخصوص فذلك لأنهاء تتعلق بدكتاتورية البرولتاريا، وبالانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ولا يمكن تطبيقها بشكل مباشر على التكوين الرأسمالى. ومع ذلك فأن الضرورة التى الجأتهما إلى استخدام مفهوم الجبهة المتحدة بدلا من مفهوم التحالف هى التى تبرر لجوئى إلى مفهوم الكتلة الحاكمة.

(٢٦) Lt., 93.

(٢٧) Br., 316 et suiv.

(٢٨) Lt., 93. Br.250.

(٢٩) وسنتناول، فيما بعد بعد أمثلة ملموسة لذلك.

(٣٠) Br., 227

(٣١) Br., 250

(٣٢) وخاصة دوفيرجيه .Duverger

(٣٣) وسنتناول بمزيد من التفصيل، تحليلات عينية لعلاقة المسرح السياسى - ميدان التشيل الحزبى - بتصنيف أشكال النظم السياسية. تلك العلاقة، التى بينها ماركس، وأبرزها جرامشى، فى تحليلاته الخاصة بـ ١٨ برومير، ولا سيما فى مؤلفه : «ملاحظات حول بعض مظاهر تركيب الأحزاب السياسية فى مرحلة الأزمة العضوية» حيث استخدم تعبير الساحة الحزبية terrain des partis بدلا من تعبير المسرح السياسى: يقول جرامشى «عند نقطة معينة، فى حياتها التاريخية تنسلخ الجماعات الاجتماعية عن أحزابها التقليدية أى أن الأحزاب التقليدية بشكلها الذى تعرف به، وبرجالها المحددين الذين يشكلونها، ويمثلونها، ويقودونها - هذه الأحزاب التقليدية.. لم تفقد الاعتراف بها، كتعبير عن طبقتها أو عن قسم من أقسامها...

كيف تنشأ هذه الأوضاع ، أى هذا التعارض بين «الممثلّين، والممثلين» الذى ينعكس من الساحة الحزبية على جهاز الدولة بأسره؟...».

مع ملاحظة، أن جرامشى، لا يبحث هنا، إلا حالة أزمة فى المسرح السياسى، وما يعنينا هنا، هو العلاقة التى أشار إليها، بين «جهاز الدولة»، والأداء العينى للتمثيل الحزبى (اقتبست نص جرامشى فى ترجمته الفرنسية المنشورة فى .éd sociales ص ٢٤٦ وما بعدها)

(٣٤) OEuvres politiques, t II, p.p. 10-11, et les textes sur palmerston t . I et Vi.

ونجد تحليلات لانجلز، بالغة الأهمية، فى هذا الموضوع، فى مقدمة الطبعة الانجليزية الأولى ١٨٩٢ لكتاب «الاشتراكية الطوبوية والاشتراكية العلمية».

وفيها أيضا ملاحظات ثاقبة، عن تحقيب تطور «الكتلة الحاكمة» فى بريطانيا العظمى.

(٣٥) OEuvres politiques, op. cit., t. VI, p. 19 et suiv.

(٣٦) انظر فى هذا الموضوع

G. Dupeux, la Société française 1789 - 1960, 1964 p. 182 et suiv.

غير أنه يلاحظ أن ديبيه Dupeux لا يعمل التمييز أو التفرقة التى أشرنا إليها، ولهذا تصور أن البرجوازية الكبيرة «تفقد» فى هذا الوضع، «سلطتها السياسية».

هوامش المترجم :

---

[١] والمقصود بالتحقيب، تقسيم أو تحديد مراحل التطور. [٢] فى هذه الفترة.

[٣] تقسيم تطور التكوين الرأسمالى إلى مراحل نموذجية typiques [٤] المترجم

[٥] وهو الحزب الذى كان يمثل الارستقراطية العقارية البريطانية وأصبح يعرف فيما بعد باسم حزب الأحرار.

الباب الثانى

وحدة السلطة والاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية

الفصل الأول

القضية، وطرح الماركسيين الكلاسيكيين النظرى لها

سنعنى فى هذا الباب، بتناول سمة، هى من أهم سمات نمط الدولة الرأسمالية، أثارت الكثير من المجادلات، والتأويلات الخاطئة. ونعنى، تلك **الوحدة** المميزة للسلطة السياسية النظامية (ذات التنظيم القانونى) l'unité propre du pouvoir poli-tique institutionalisé ، **واستقلاليتها النسبية**. ونبادر إلى القول بأن هذين المفهومين : مفهوم الوحدة المميزة، ومفهوم الاستقلالية النسبية، لا تتوافر فيهما، بحالتهما الراهنة، الدقة المطلوبة، للتحليل العلمى للمشاكلات: فقد جرت العادة، على استخدامهما فى النظرية الماركسية، كبديل عن التحليل العلمى لتلك للمشكلات. والحق، أنه لا يجوز لنا أن استخدامها، إلا إذا حددنا معناهما بدقة. وهذا ما سنحاول أن نفعله فى هذا الفصل. غير أن تحديد المفاهيم يقتضى تقديم بعض الايضاحات. وهذا ما فعلناه، مبينين بصفة خاصة، المشاكلات التى تنطوى عليها، فى النظرية الماركسية(١).

(أ) ونعنى **بالوحدة المميزة** للسلطة السياسية النظامية، ذلك الطابع الخاص،

للدولة الرأسمالية، الذى يضفى على مؤسسات سلطة الدولة المستقلة نسبيا عن الاقتصاد - تماسكا داخليا نوعيا: يمكننا أن ندرك حقيقته، إذا ما نظرنا إلى نتائجه. وبداية، يمكننا أن نقول، أن هذا التماسك النوعى، يحول دون قيام العلاقات بين طبقات أو أقسام الكتلة الحاكمة. ومن باب أولى، علاقاتها بالطبقات أو الأقسام المتحالفة معها، أو المؤيدة لها - على أساس **تجزئة** سلطة الدولة النظامية، أو **تفتيتها** أو **اقتسامها**. ويبدو أن هذه السمة، خاصة بالدولة الرأسمالية: فأنماط الدولة «السابقة»، تختلف عن الدولة الرأسمالية اختلافا جذريا، من حيث علاقاتها بالاقتصاد، ولا تتسم فى الحقيقة، بذلك التماسك المميز لبنية سياسية - قانونية لها استقلاليتها. - une superstructure Juridico politique autonomisée: : إذا كانت مؤسساتها تتألف من مراكز متعددة للقوة، ومنفصلة بعضها عن البعض، وذات طابع سياسى - اقتصادى، حيث تقوم العلاقات الطبقية عادة على اقتسام تلك المراكز.

(ب) ولا نقصد **بالاستقلالية النسبية** لهذا النمط من الدولة، صلة أبنيتها بعلاقات الإنتاج.وإنما نعنى بهذه **الاستقلالية النسبية**، صلة الدولة بميدان الصراع الطبقى، لا سيما استقلاليتها النسبية، إزاء طبقات أو أقسام الكتلة الحاكمة، بل وإزاء حلفائها أو مؤيديها. وتعبير الاستقلالية النسبية موجود فى الأعمال الماركسية الكلاسيكية: ويعنى بصفة عامة نشاط الدولة فى الحالة التى تكون فيها القوى السياسية الماثلة «مهيأة للتوازن» "prètes à s'equilibrer" . أما نحن فنستخدم هنا هذا التعبير بمعنى أوسع من هذا المعنى، وأضيق منه فى الوقت نفسه. فنعنى به الأداء أو النشاط المميز للدولة الرأسمالية le fonctionnement spécifique de l'Etat capitaliste ونرجو أن نكون بهذا، قد حددنا بوضوح، الفرق بين هذا المفهوم للدولة، وذلك المفهوم المبتذل الممعن فى التبسيط، الذى يرى فى الدولة آلة، أو أداة للطبقة المسيطرة. فالمطلوب إذن هو إدراك ما يميز نشاط نمط الدولة الرأسمالية، عن نشاط أنماط الدولة السابقة عليها. واثبات أن تصور الدولة بصفة عامة على أنها مجرد آلة، أو اداة للطبقة المسيطرة - وهو تصور خاطىء فى عموميته ذاتها - غير ملائم لفهم نشاط الدولة الرأسمالية بصفة خاصة.

ونود أيضا، أن نضف إلى ما تقدم - وهذا أمر له أهميته - أننا سنلاحظ، فيما يلى ارتباطا بين السمتين المميزتين للدولة الرأسمالية. وإذا كانت الدولة الرأسمالية تكشف عن استقلالية نسبية، إزاء الطبقات والأقسام المسيطرة فهذا إنما يكون بالدقة، بمقدار ما

تتمتع به هذه الدولة من وحدة مميزة، وحدة السلطة الطبقية، وذلك باعتبارها أحد المستويات النوعية فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الاجتماعى الرأسمالى. كما تملك الدولة الرأسمالية هذه الوحدة المؤسسية unité institutionelle بقدر استقلاليتها النسبية، عن تلك الطبقات والأقسام. أى أنها فى التحليل الأخير، تتمتعه بهذه الوحدة، بحكم الوظيفة المنوطة بها، إزاءهات.

ولهذه الملاحظات أهميتها، لاسيما أن كل تيار المذهب التاريخى فى الماركسية بنزعته «الإرادية - الاقتصادية» الثابتة volontarisme - économismse قد سلم بوجود ارتباط بين وحدة السلطة السياسية النظامية، ووظيفة هذه السلطة إزاء الطبقات، والأقسام المسيطرة. وإن إخطأ فى فهم دلالته. فهذا التيار يعتبر الدولة فى النهاية نتاج لفعل فاعل، هو غالبا، الطبقة المسيطرة، والدولة بالنسبة لها، هى مجرد إداة للسيطرة، تستخدمها كيفما تشاء. ويُرجع هذا التيار، وحدة الدولة، إلى وحدة مفترضة «لإرادة» الطبقة المسيطرة، التى لا تبدى الدولة إزاءها، أى قدر من الاستقلالية فالدولة التى توحدها وحدة إرادة السيطرة، ليست بالنسبة للطبقة المسيطرة سوى مجرد أداة خاملة. وهذا يستتبع على الفور النتيجة التالية: إن الذين يسلمون على مضض باستقلالية نسبية للدولة إزاء الطبقة المسيبطرة، يفهمون هذه الاستقلالية، على أنها إنفصام لوحدة السلطة السياسية النظامية Rupture de l'unité du pouvoir politique in-stitutionalisé أى تجزئها وتفتتيها، فيمكن للطبقة العاملة أن تستولى على «جزء» مستقل منها "partie" autonome . فضلا عن أنهم يعتبرون الدولة مجرد «خادم» "Commis" للطبقة المسيطرة، وهى فى نفس الوقت، فتات. وفريسة سهلة للطبقة العاملة. وهو قول ينطوى على تناقض نظرى صارخ.

بقيت ملاحظة اضافية: لقد سبق أن بينا علاقة الدولة بمجمل مستويات أبنية اسلوب الإنتاج الرأسمالى، مشيرين إلى الوظيفة الخاصة المنوطة بها باعتبارها عامل وحدة التكوين الرأسمالى، الذى يتألف من مستويات نوعية، لكل منها أستقاليته النسبية. غير أننا لن نتناول هنا هذه المسألة بصورة مباشرة، فنبحث علاقة الدولة بغيرها من مستويات التكوين الاجتماعى. وإنما سنبحث علاقتها **بميدان الصراع الطبقى، وبميدان الصراع الطبقى السياسى بصفة خاصة**. فعلينا إذن، أن نضع دائما فى إعتبارنا، أن هذه العلاقة تعكس فى الحقيقة، العلاقة بين مستويات التكوين الاجتماعى لأنها نتاج لها. وإن علاقة الدولة بالصراع الطبقى السياسى، هى التعبير

المكثف عن العلاقة بين مستويات الأبنية المختلفة، وميدان الممارسات الطبقية. وبعبارة أخرى، يرجع طابع وحدة سلطة الدولة، إلى دورها فى الصراع الطبقى، وهو إنعكاس لوظيفتها فى تحقيق وحدة مستويات التكوين الرأسمالى. واستقلالية الدولة النسبية إزاء الطبقات، والأقسام المسيطرة سياسيا، هي انعكاس للاستقلالية النسبية لمستوياته. وباختصار، ترجع هذه الوحدة، وتلك الاستقلالية، المميزة لنمط الدولة الرأسمالية، إلى خصوصية علاقة هياكلها - المستقلة نسبيا عن الاقتصاد. بالصراع الطبقى السياسى، المستقل نسبيا عن الصراع الطبقى الاقتصادى.

*

لقد تناول ماركس، وكذلك انجلز، سمات الدولة الرأسمالية - موضوع البحث - بالدراسة والتحليل فى مؤلفاتهما السياسية. ومع ذلك، لابد هنا من إبداء الملاحظتين الآتيتين:

(أ) أن تلك النصوص، لم تكن واضحة دائما، على الأقل بالنسبة لهذه المسائل كما هو الحال بالنسبة للكتلة الحاكمة. فكثيرا ما كان ماركس وانجلز يلجأن فى تحليلهما للوقائع التاريخية، إلى مفاهيم لا تصلح لتفسيرها. وتتضمن هذه التصوص ملاحظات قيمة. ولكنها فى حاجة إلى الكشف عن المفاهيم العلمية اللأزمة للافادة منها. وهذه المفاهيم، أما أنها غير موجودة أصلا، فى تلك النصوص، أو موجودة فى صورتها العملية، أى فى التطبيق á l'etat pratique ، وهذا هو الغالب.

(ب) وهنا لابد من التذكير باللبس الذى تنطوى عليه هذه النصوص: فهى على خلاف الظاهر، ليست مجرد تحليلات تاريخية للمظاهر الملموسة لتكوين اجتماعى معين. بل لها وجه آخر، علينا أن نكتشفه، ويتمثل فيما تنطوى عليه من تأمل نظرى فى الأشكال السياسية لاسلوب الإنتاج الرأسمالى. لنرجع مثلا إلى كتابات ماركس عن فرنسا فى الفترة ١٨٤٢ - ١٨٥٢. فهى تقدم، فى رأى لنين، عرضا مركزا للتحولات التى أصابت الدولة الرأسمالية، وهو بهذا يعنى، أنها تمثل جهدا نظريا لبناء مفهوم الدولة الرأسمالية. وإذا قرأنا تلك النصوص من هذه الزاوية، أمكننا اكتشاف السمات المكونة لمفهوم الدولة الرأسمالية الكامنة خلف الأشكال التاريخية الملموسة، و «المراحل» المختلفة لتحول الأشكال السياسية للتكوين الاجتماعى الفرنسى، التى درسها ماركس.

إننا لا نقصد إذن بهذه القراءة، بناء نمط للدولة بتعميم يستند إلى المعطيات التاريخية، أى إلى الأشكال السياسية العينية، التى وصفها ماركس. وإنما المقصود، هو

الرجوع إلى مفهوم الدولة الرأسمالية، عند قراءة تلك النصوص وهو أمر مختلف تماما. فهذا المفهوم، هو الذى يمكننا من فهم التحولات التاريخية، التى حللها ماركس بشكل «مركز». ومع ذلك، لا ينبغى أن نغفل. الطابع المجزء والشديد التبسيط، لتلك التحليلات، التى لم تترك لنا سوى مؤشرات نظرية des indicadtions théo- riques.

وباختصار، إذا كان رأس المال لا يتيح لنا التعرف على السمات المفهومية للدولة الرأسمالية فإن مؤلفات ماركس السياسية، تتيح لنا التعرف على السمات المفهومية لوحدة نمط الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية.

وبناء على ما تقدم، يمكننا أن نعالج قضية البونابرتية، التى تعتبر فى هذا السياق، قضية بالغة الأهمية. إن أول ما تقع عليه فى كتابات ماركس وانجلز عن البونابرتية، هو تحليل لظاهرة سياسية ملموسة فى تكوين اجتماعى محدد. غير أنها كانت أيضا، موضع **تفكيرهما المنظم**، لا باعتبارها أحد الأشكال العينية للدولة الرأسمالية فحسب، **وانما باعتبارها أيضا إحدى السمات النظرية المكونة لنمط الدولة الرأسمالية ذاته.** وهذا ما عبر عنه انجلز فى خطابه إلى ماركس المؤرخ ١٣ / ٤/ ١٨٦٦ إذ يقول: «... **البونابرتية هى العقيدة الحقيقية للبرجوازية الحديثة** la vrais religion de la bourgeoisie moderne لقد أصبحت ادرك أكثر من أى وقت مضى، أن البرجوازية غير مهيأة بطبيعتها لأن تحكم مباشرة. ومن ثم.. أصبح الشكل العادى للحكم هو شبه دكتاتورية بونابرتية un semi - dicta- ture bonapartiste، تتولى.. حماية المصالح الجوهرية للبرجوازية (ضد البرجوازية أن اقتضى الأمر) ولكنها لا تترك لها أى نصيب من السيطرة».

وعاد إنجلز لتناول هذه المسألة فى مقدمته الشهيرة للطبْقة الثالثة من **١٨ برومير**، حيث اعتبر فرنسا نموذجا للأشكال السياسية لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، بقدر ما تعتبر بريطانيا نموذجه الاقتصادى. والحاصل، أن هذا المفهوم، قد جاء ضمنا فى مقدمة ماركس لطبعة ١٨٦٩ لكتاب **١٨ برومير**، التى قارن فيها، بين البونابرتية، باعتبارها **شكلا سياسيا للصراع الطبقى الحديث عامة**، وبين الأشكال السياسية، فى التكوينات الاجتماعية، التى تسودها أساليب أخرى، غير اسلوب الإنتاج الرأسمالى: إذ يقول «وفى النهاية آمل أن يساهم هذا الكتاب فى استبعاد تعبير القيصرية، الذى يشيع اليوم استخدامه، وخاصة فى المانيا. ففى هذه المماثلة التاريخية السطحية ننسي ما هو

جوهرى. وهو أن الصراع الطبقى فى روما القديمة لم يكن يجرى إلا بين أقلية مميزة من المواطنين الأحرار، بين الأغنياء منهم، والفقراء. بينما كان العبيد، وهم الغالبية الساحقة، المنتجة، من السكان مجرد ساحة، يتقاتل عليها المتقاتلون. ونظرا لاختلاف العصر القديم، كل الاختلاف، عن العصر الحديث، من حيث الظروف الاقتصادية، والمادية، للصراع الطبقى. فلا يمكن أن تتشابه الأشكال السياسية النابعة من كل منهما. إلا إذا قلنا أن أسقف كانتر برى يشبه صمويل كاهن روما الأعظم».

من هذا يتضح أنه لابد أن نميز دائما، عند الرجوع إلى تلك النصوص، بين قراءتين محتملتين لها، أحداهما تتعلق بالبونابرتية، باعتبارها ظاهرة تاريخية عينية فى فرنسا، والأخرى تتعلق بالبونابرتية باعتبارها أحد الخصائص التكوينية لنمط الدولة الرأسمالية.

بيد أن أحد السمات الجوهرية بالبونابرتية بمعناها الأخير، هو **استقلالية الدولة النسبية، إزاء الطبقات، والأقسام المسيطرة.** هذه هى بالتحديد، الزاوية، التى كان ماركس وانجلز، ينظران منها إلى البونابرتية.

فماذا كان تصورهما، لتفسير ظاهرة البونابرتية؟ لقد لجأ، فى أغلب الأحيان، إلى **التفسير العام** القائل بالاستقلالية النسبية للدولة عندما تصبح الطبقات المتصارعة «ميهأة للتوازن».

وفى هذا المعنى يقول ماركس : فى كتابه **الحرب الأهلية فى فرنسا**، أن البونابرتية تجد تفسيرها فى تلك اللحظة التى تكون فيها «البرجوازية قد فقدت فعلا قدرتها على الحكم، فى حين أن الطبقة العاملة، لم تكن قد اكتسبت بعد القدرة على حكم الأمة».

وهذا المعنى نجده أكثر وضوحا عند انجلز: فقد لجأ هو نفسه إلى التفسير العام للبونابرتية، الذى تقره الماركسية. وهو استقلالية الدولة النسبية، فى حالة توازن القوى الاجتماعية الماثلة. ولهذا كان إنجلز يميل إلى **المماثلة** بين الدولة الاستبدادية، والبسماركيه، والبونابرتية. وهى ظواهر مختلفة كل الاختلاف. ومع ذلك يهمنا، أن نشير إلى أن البونابرتية كظاهرة تاريخية، هى ظاهرة خاصة بدولة فى تكوين اجتماعى، رسخت فيه، سيطرة اسلوب الإنتاج الرأسمالى. إننا إذن، بصدد شكل سياسى، ينتمى إلى مرحلة إعادة الإنتاج الموسع لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، ويقابل الدولة الاستبدادية، دولة مرحلة الانتقال. أى البسماركيه، التى تمثل ظاهرة مختلفة تماما. وهذا الاختلاف هو الذى جعل ماركس يشرع فى التفكير فى نمط الدولة الرأسمالية، عند دراسته العينية

للبونابرتية.

من هذا يتضح أن تفسير الاستقلالية النسبية للدولة البونابرتية «كعقيدة للبرجوازية»، وكسمة تكوينية لنمط الدولة الرأسمالية، إستنادا إلى وضع التوازن بين القوى الاجتماعية المتصارعة، **لا يمكن اعتباره تفسيرا كافيا**. فضلا عن أنه لا يكفى، حتى لتفسير البونابرتية، كظاهرة عينية فى فرنسا. وبدا كما لو كان ماركس، وانجلز قد اقتصرا على مفهوم الاستقلالية النسبية الذى **صاغاه نظريا** لتفسير وقائع، تبين أنه غير كاف لتفسيرها. والحق، أننا لو قرأنا بتعمق نصوص ماركس عن البونابرتية فى فرنسا لرأينا أنه لا يسلم اطلاقا، بوجود توازن بين البرجوازية، والطبقة العاملة، بالمعنى المقصود عند الحديث عن التوازن بين الطبقة الاقطاعية، والبرجوازية، الذى شهدته الحقبة الأخيرة وحدها، من حياة النظام القديم، فى فرنسا Ancien Régime : فلم تكن الطبقة العاملة التى تفككت تنظيميا، نتيجة لأحداث عام ١٨٤٨، فى حالة توازن مع البرجوازية، بل أنها «اختفت حتى من المسرح السياسى».

وتغير موضع التناقض الرئيسى، وأصبح يتركز بين البرجوازية من جهة، والبرجوازية الصغيرة، والفلاحين من جهة أخرى، دون أن يعنى هذا، وجود توازن بين هاتين القوتين.

*

وتبنى لنين أيضا فى نصوصه عن البونابرتية الفرنسية، ذات الصيغة المبسطة لتفسير ظاهرة البونابرتية(٢). والموقف الوحيد، الأكثر تقدما، فى هذه المسألة، هو موقف جرامشى، وأن لم يصل إلى لب القضية. فقد حاول فى نصه الهام: «القيصرية»، فهم هذه الظاهرة السياسية، فوضعها فى مكانها الصحيح **بين مختلف أنماط الدولة**. وكان جرامشى يرى فى البونابرتية الفرنسية، فى عهد نابليون الثالث، صورة خاصة من صور القيصرية، تندرج فى اطار الدولة الرأسمالية. ولكنه لم يحاول النظر إلى البونابرتية، من الزواية النظرية، باعتبارها أحد سمات نمط الدولة الرأسمالية: ونسبة البونابرتية، إلى هذه الدولة، إنما كان لتجسيد هذه الظاهرة، باعتبارها صورة خاصة، من صور القيصرية. غير أن جرامشى، لم يرجع القيصرية، كظاهرة سياسية نوعية، إلى توازن القوى الاجتماعية ، أيا كان هذا التوازن. بل أرجعها **إلى توازن من نوع خاص** عبر عنه مفهومه: **«للتوازن المأساوى** "équilibre catastro-phique" الذى يخلق الأزمة السياسية: وهو توازن «بحيث لا يكون لاستمرار الصراع إلا نتيجة واحدة هى التدمير المتبادل... ويفتح الباب لوقوع كارثة».(٣) إنها ملاحظات

بالغة الأهمية. وهى قريبة من ملاحظات ماركس، التى ترجع البونابرتية إلى ذلك التوازن الفريد فى القوى. équililibre de force particulier ، حيث تكون الطبقة البرجوازية، قد فقدت فعلا قدرتها، على قيادة الأمة فى حين أن الطبقة العاملة، لم تكن قد اكتسبت بعد القدرة على قيادتها».

غير أنه، إذا صح أن هذا التوازن المأساوى، هو توازن من نوع خاص يؤدى إلى ظاهرة نوعية، هى القيصرية، فلابد من التمييز بينه، وبين التوازن العام - الذى يتجلى فى حالة الدولة الاستبدادية - كما فعل جرامشى. والصحيح أيضا، أنه أيا من هذين التوازنين، لا يصلح تفسيرا لظاهرة البونابرتية الفرنسية كظاهرة تاريخية عينية، وهذا ما كان جرامشى يدركه تماما، ويتضح من تحفظاته، فى تفسيره للبونابرتية الفرنسية، التى لا يمكن إختزالها إلى تلك الأزمة السياسية، التى تتمثل فى التوازن المأساوى crise politique d'équilibre catastrophique

يقول جرامشى:

«... قد يظهر الطور المأساوى la phase catastrophique نتيجة عجز سياسى «مؤقت» للقوة الحاكمة التقليدية la force dominante traditionelle ، وليس بالضرورة نتيجة عجز عضوى، لا يمكن التغلب عليه. وهذا ما حدث فى حالة نابليون الثالث... فالتكوين الاجتماعى القائم لم يكن قد استنفذ بعد امكانيات تطوره، وهو ما أثبته بوضوح تسلسل الأحداث، فكأن نابليون الثالث يمثل.. تلك الامكانيات الأصلية الكامنة: لقد كان لقيصريته إذن لونا خاصا... وفى حالة قيصرية نابليون، لم يحدث انتقال من نمط من أنماط الدولة إلى نمط آخر. وإنما كان كل ما هناك، «تطورا» لذات النمط، يسير فى خط لا ينقطع..».

غير أنه، لا يمكننا أن نفهم هذه الاستقلالية النسبية للدولة البونابرتية الفرنسية ذاتها، عن الطبقات، والأقسام المسيطرة، إلا إذا نسبنا هذا الشكل العينى، للدولة، إلى نمط الدولة الرأسمالية. فهذه الدولة تكشف فى الواقع عن هذه الاستقلالية النسبية، باعتبارها احدى السمات المكونة لمفهومها.

هذه السمة ترجع إذن، إلى علاقة الدولة بالخصائص النوعية لصراع الطبقات فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الرأسمالى. وتضع هذه العلاقة حدودا للتأثير الملموس للصراع الطبقى، فى الدولة الرأسمالية. وتوجد هذه الاستقلالية، حتى فى حالة عدم التوازن بين القوى الاجتماعية، سواء كان توازن بالمعنى العام، أو توازن مأساوى،

حيث يوجد التناقض الرئيسى.

وهذا يعنى، أن هذه الاستقلالية - كامكانية ينطوى عليها النشاط المؤسسى للدولة الرأسمالية، ويتوقف تنوعها، وكيفية تحقيقها على الظروف الملموسة للقوى الاجتماعية - هذه الاستقلالية، لا يمكن إختزالها إلى صيغة مبسطة سواء كانت صيغة التوازن العام، أو التوازن المأساوى للقوى، الذى تكمن خلف ظاهرة القيصرية الفريدة.

بحثنا فى هذا الفصل، استقلالية نمط الدولة الرأسمالية، التى قدم لنا ماركس عنها إيضاحات عديدة، فى مؤلفاته السياسية. فحددنا بدقة معناها، وبينا أسبابها. غير أن الاستقلالية بهذا المعنى، لا تستبعد تلك الاستقلالية الناشئة عن توازن القوى المائلة، فى ظل شكل تاريخى معين لذلك النمط، سواء كان توازنا بمعناه العام، أو توازنا مأساويا. ولا يخفى أنهما نوعان مختلفان من استقلالية الدولة، بالنسبة لميدان الصراع الطبقى: ففى حالة توازن القوى المائلة، تستطيع الدولة أن تقوم موضوعيا بدور الحكم بينها arbitrage كما قال إنجلز. وبالمقابل لا يمكننا إستنادا إلى فكرة التحكيم، فهم الاستقلالية المكونة لنمط الدولة الرأسمالية، من حيث صلتها بالخصائص النوعية للصراع الطبقى فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، أى من حيث هى حدود لهذا الصراع وكما قد تجتمع هاتان الصورتان المتباينتان للاستقلالية، فى شكل عينى واحد للدولة الرأسمالية، فأنهما أيضا قد تتناقضان. وفى ظل شكل معين من أشكال الدولة الرأسمالية، قد تهدد الاستقلالية النسبية الناشئة عن توازن القوى الاجتماعية المائلة - كما سنرى - وظيفة الدولة بالنسبة للطبقات، والأقسام المسيطرة.

الهوامش :

---

(١)وإذا كنا نستخدم هذين التعبيرين، فذلك لأنهما قد أصبحا مستقرين وعلينا أن نأخذ هذا فى الاعتبار. ولا يسعنا فى هذا الخصوص، أن نتجاهل إغراء الاستشهاد برد لنين على بارفوس Par-vus ، الذى أخذ عليه استخدامه لتعبير «المقاطعة الايجابية» "boycottage actif" .

قال لنين: «من حق بارفوس أن يعترض، بأنه لا يعتبر استخدام التعبيرات المجازية ملزما. وهذا

الاعتراض وجيه من حيث الشكل، ولكنه لا يساوى شيئا من حيث المضمون. إذ يتعين علينا معرفة الشيء الذى نتحدث عنه. لنتجنب مناقشة الألفاظ ذاتها. ونقول ببساطة أن التعبيرات السياسية المتعارف عليها فى روسيا، والمتعلقة بمسرح العمليات Théâtre des opérations تنتمى إلى مجال الحقائق التى يتعين علينا أن نأخذها بعين الاعتبار»...

OEuvres, t. IX, p. 275.

(٢) لاسيما فى: OEuvres, t. 25, pp. 93-96 et, 240 - 244:

"Les débuts du bonapartisme"

(٣) والاستشهاد هنا نقلا عن ترجمة: ed. Sociales op, cit., pp 256 et†258 .

الفصل الثانى
بعض التأويلات الخاطئة والنتائج المترتبة عليها

(١) النظرية العامة

قبل الدخول فى صميم قضية وحدة الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية، وحتى نبرز أهميتها، قد يكون من المفيد الإشارة إلى الالتباسات التى قد تنشأ عن بعض المفاهيم الحديثة للدولة، والسلطة السياسية.

لقد تشكلت هذه المفاهيم، والتيارات، خارج الفكر الماركسى بصفة خاصة، وعلى هامشه. وكانت تسيطر فى أغلب الأحيان على الاستراتيجية العمالية فى البلدان الأوروبية، عن طريق الاشتراكية الديمقراطية. كما كانت لها انعكاسات ضمنية، فى النظرية الماركسية للدولة.

وسنشير من ناحية أخرى، إلى بعض الاتجاهات، التى كانت تعارض تلك التيارات بالرغم من تسليمها بذات المبادىء النظرية التى تستند إليها، وهى تشوه النظرية الماركسية فى الدولة، وتنأى عن مضمونها العلمى، فيما يتعلق بقضية وحدة الدولة

الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية.

وإذا تعذر التصنيف المنهجى لنظريات قد تبدو مختلفة كل الاختلاف، وتتسم فعلا بطابع تلفيقى نموذجى. فأنه يمكننا على الأقل تحديد الفكرة الرئيسية المشتركة التى تجمعها. ويكفى لهذا الغرض استخلاص ما بينها من إرتباطات، أو تضايقات corrélations[١]. ويبدو أنها تشترك فيما يلى:

(أ) الغض من شأن المستوى السياسى:

إذ يفقد خصوصيته، باعتباره مستوى مستقل نسبيا، من الأبنية، والممارسات الاجتماعية. وبعبارة أخرى، يلاحظ غياب المفهوم العلمى، للعلاقة بين المستويين الاقتصادى، والسياسى باعتبارها مصفوفة ثابتة matrice invareante لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، وللتكوين الرأسمالى، تحكم التنويعات المختلفة لتلك العلاقة، فى مختلف اطوار ومراحل، ذلك التكوين، ويتخذ إنكار وجود هذه العلاقة على الصعيد النظرى صورتين: ذوبان السياسة فى الاقتصاد من جهة. وإبتلاع السياسة للاقتصاد من جهة أخرى.

(ب) غياب مفهوم وحدة سلطة الدولة. ووحدة السلطة السياسية عموما: فهناك طائفة من المفاهيم التى تجزء السلطة السياسية النظامية، وتفتتها لصالح «تعدد» السلطات "pluralisme" de pouvoir والسلطات المضادة contr pou- voir ، الجماعات التى لها سلطة الاعتراض veto - groups ، ومراكز اتخاذ القرارات centres de decisions ..إلخ..

(جـ) غياب مفهوم الاستقلالية النسبية للساحة السياسية، حيث تعتبر السلطة السياسية غنيمة يقتسمها «العديدون» من الحائزين لسلطة مفتتة: الجماعات والمجموعات... إلخ. أو التأويل الخاطىء لهذه الاستقلالية. ويتمثل فى مفهوم الدولة القوية - الحكم L' Etat fort - arbitre . أو مفهوم الدولة التى يمكن استخدامها فى ثوره من أعلى لتحقيق الاشتراكية.

(د) غياب مفهوم الصراع الطبقى، أو التأويل الخاطىء لنظرية الصراع الطبقى السياسى.

ومن جهة ثانية، إذا بحثنا عن المبادىء الابستمولوجية لتلك النظرية التى يبدو أنها ذات أصول مختلفة، لوجدنا أن صياغتها فى صورتها الحديثة، ترجع إلى مفاهيم «النزعة المؤسسية» L'institutionalisme . عند فبلن Veblen ، وأعضاء مجلس

العموم البريطانى Commons ، وإلى المفاهيم النقابية المحدثة "neo - corpora-tistes" للدولة التى طبقت فى ألمانيا بعد جمهورية فيمر. و،إن كانت هذه المفاهيم قد اتخذت فيما بعد، أشكالا غاية فى التنوع، والحداثة، عندما تشعبت إلى تيارات شتى، نظرية، وسياسية. وكثيرا ما نجدها، داخله فى مختلف التصورات الراهنة، لما يسمى بتحولات المجتمع الرأسمالى. وهكذا اختفت بمضى الزمن أصولها وجذورها. وسنشير هنا إلى هذه الأصول المحددة إلى حد ما لسببين: الأول، أنها فى صورتها «الحديثة» فيما يسمى بالتحولات الراهنة للمجتمع الرأسمالى، إنما تخفى وظيفة إيديولوجية قديمة: كقناع لإخفاء الملامح الطبقية للسلطة السياسية النظامية[٢] pouvoir politique inslitutionalisé فليس من قبيل الصدفة إذن، إتفاق هذه الأشكال النظرية والسياسية «المعاصرة» مع المبادىء، والنتائج المترتبة على أصولها البالية. فانعكاسات الأشكال النظرية والسياسية. المعاصرة، داخل تيار الاشتراكية الديمقراطية الحديثة هى ذات الانعكاسات التى كانت للأشكال النظرية والسياسية القديمة داخل تيار الاشتراكية الديمقراطية الأوربية قبل الحرب العالمية الثانية. والسبب الثانى ولاختيارنا هنا لتلك الأصول المحددة، هو أنها تطرح قضيتى الوحدة، والاستقلالية المميزتين للدولة الرأسمالية بوضوح فريد.

*

ويمكننا أن نتتبع وحدة تلك المبادىء النظرية، إبتداء من **الأصل الهيجلى** للمفاهيم النقابية الألمانية المحدثة الذى يعتبر التيار النقابى المعاصر امتدادا لها، حتى النزعة المؤسسية الأمريكية، وانعكاساتها العميقة على تيار «الوظيفية». وهذا يظهر بوضوح فى معظم النظريات الحالية **لدولة الرفاهية** Welfare State (١). لن نستطرد هنا، ونكتفى بالتذكير بالعلاقة بين اشكالية المذهب التاريخى، والوظيفية. ولما كانت هذه التيارات تستند فى النهاية - فيما يتعلق بقضية وحدة الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية - إلى اشكالية الفاعل الرئيسى sujet central فلا يمكنها التسليم بأن الكل الاجتماعى يتألف من مستويات نوعية، لكل منها فاعليته الخاصة. فهى تُرجع أية وحدة، سواء كانت وحدة النسق الاجتماعى الكلى، أو وحدة أحد مستوياته، إلى كلية من النوع الجشطلتى Totalité de type gestaltiste . أى أنها تردها إلى وحدة بسيطة ودائرية Simple et cerculaire ، مكونة من عناصر متجانسة، ومتكافئة. وتستند هذه الوحدة، والعلاقة التى تربط ما بين عناصرها إلى فاعل أصلى، هو مركز

توحيدها centre de totalisation. ولهذا، فإننا نجد مرة أخرى، فى هذه الاشكالية، أيا كانت الصور الى تتخذها تلك النظريات، سلسلة التضايقات التى ذكرناها وهى:

(أ) غياب مفهوم علمى لصراع الطبقات: والمقصود هنا، علاقات «التكامل» بين بعض «الجماعات» أو «جماعات المصالح» .وغيرها. فى نسق اجتماعى - فاعل -sys téme - sociale - sujet .

(ب) فى هذا السياق، لا يمكن إعتبار سلطة الدولة السياسية النظامية مستوى نوعى، فى النسق الاجتماعى: وهذا يتضح بجلاء من مفهوم المؤسسة، المعترف به فى تلك التيارات. فضلا عن البلبلة التى تثيرها هذا المفهوم. فهى تستخدمه دون تمييز، بدلا من مصطلحات البنية، والتنظيم، والجمعية، والشركة، وهو يغطى الميدان الاقتصادى ونعنى «الجماعات» أو «المجموعات» الاقتصادية، كالمشروعات الكبرى، والنفايات واللوبى lobies ، وجماعات الضغط - كما يغطى فى الوقت نفسه، هياكل السلطة السياسية ذاتها، حيث تعتبر الدولة - المؤسسة l' Etat - institution . عنصرا مماثلا، ومناظرا. لسائر عناصر النسق الاجتماعى االكلى، ونتاجا لفاعل أصلى sujet origenaire وهو جزء لا يتجزأ من توازنه الدائرى integré dans son equiblre circulaire. وتساهم الدولة فى القيام بوظيفة تحقيق تماسك الكل الاجتماعى، وهى وظيفة شائعة، وغير محددة، يتعين على كافة أجزائه الاضطلاع بها.

وقد وسبق أن رأينا، فى هذا الخصوص، مفهوم ت. بارسونز T. parsons النموذجى للسياسة.

(جـ) لا تنطوى الدولة ذاتها - باعتبارها عنصرا متميزا فى النسق الاجتماعى الكلى - على وحدة داخلية بالمعنى الحقيقى: إذ ينظر إلى السلطة السياسية النظامية باعتبارها «وحده» "Totalité"، من «السلطات، والسلطات المضادة» - "pouvoirs contre pouvoirs" من «السلطات الموازنة» "pouvoirs compensateurs" والجماعات التى لها حق الاعتراض» "veto groups" أى باختصار، باعتبارها وحدة مكونة من أجزاء متناظرة تقتسمها مختلف الجماعات، والمجموعات، التى يوازن بعضها بعضا فى هذا النسق الدائرى: إن التوازن الذى يحكم فى آن واحد، الكل الاجتماعى، وكافة عناصره المفرده، سواء فى ذلك المستوى الاقتصادى، أو المستوى السياسى، هو إذن توازن دائرى. equilibre cireulaire وهنا يصبح التوازن، وإقتسام السلطة السياسية، صورة طبق الأصل، من التوازن المتوقع فى الميدان الاقتصادى بين

«المجموعات - الجماعات» "ensembles - groups" التي تشكل هذا الميدان: أى أن هذه المجموعات تقتسم السلطة السياسية فيما بينها، حيث، يغيب بطبيعة الحال الصراع الطبقى.

*

وسوف تتضح هذه الاتجاهات البالغة العمومية إذا تأملنا، النتيجتين المترتبتين على غياب خصوصية المستوى السياسى - فى صورتهما الراهنة - وهما: ذوبان السياسة فى الاقتصاد من جهة، وذوبان الاقتصاد فى السياسة من جهة أخرى.

(أ) الاتجاه الأول ويتجلى حاليا فى «اللبرالية الجديدة». "neo - liberalisme" التى تتمسك بالمفاهيم الكلاسيكية للمذهب اللبرالى «كالتوازن» و «التعددية»(٢). وفي هذا السياق تعتبر الدولة «مؤسسة» "institution" ، ومن ثم لا تشكل مستوى نوعيا مستقلا، أي سلطة سياسية نظامية لها وحدتها، وخصوصيتها. إذ تذوب هذه السلطة السياسية فى «تعددية» المراكز الجديدة لاتخاذ القرار، والتى يتحقق التوازن بينها «تلقائيا»، عن طريق «التشاور والاتفاق» "concertation" بين مختلف «تجمعات القوى»، أو «جماعات الضغط»، أو «القوى الفعلية» "pouvoirs de fait" كالمشروعات، والنقابات، ومنظمات المستهلكين التى تمثل «القوى الاقتصادية» فى مجتمع متكامل(٣). وهكذا تبدو وحدة السلطة السياسية النظامية وقد تفتت لصالح تلك المؤسسات، وبهتت خصوصيتها، وسط مختلف «العناصر»، وسط السلطات والسلطات المضادة، والسلطات الموازنة pouvoirs contre pouvoirs والجماعات التى لها سلطة الاعتراض، وغيرها.. والتى يتحقق التوازن بينها عن طريق «القيود المتبادلة»، و «الرقابة المتبادلة» فى العملية الاجتماعية الإجمالية(٤). و ووفقا لهذا التيار، وعلى خلاف المذهب اللبرالى، فى صورته الكلاسكية، يحل التوازن «المخطط» بين القوى «المختلطة» "pouvoirs "mixtes فى المجتمع «الصناعى - التكنولوجى» محل التوازن «التلقائى» الطبيعى للسوق. ويتحقق هذا التوازن «المخطط»، بالتفاهم بين القوى السياسية - الاقتصادية، التى تتقاسم السلطة السياسية النظامية(٥)، باعتبارها «القوى صاحبة القرار».

فى هذا السياق، لا يمكن أن تثور قضية وحدة السلطة واستقلاليتها بالنسبة «للجماعات - القوى» "groupes - forces" طالما أنه ليس لهذه السلطة، خصوصية تميزها. فهى تقوم بوظيفة «تكنيكية» «تنظيمية»، هى تهيئة الاطار الرسمى لتماسك

ذلك المجتمع «التعددى»، المتكامل، القائم على المؤسسات . إن دور السلطة، كما يحدده مبدأ التبعية "principe de "subsidiarité يقتصر على مجرد تنفيذ القرارات التى تتفق عليها مختلف «القوى» الاقتصادية - السياسية، التى تتقاسم سلطة الدولة.

أما التوازن بين هذه القوى، فيجد تفسيره فى ميدان العملية الاقتصادية. ولا يسلم هذا التيار باستقلالية الدولة، إلا إستثناء، باعتباره خللا فى أداء الدولة - المؤسسة لوظيفتها dysfonction de l' Etat - institution إزاء المجتمع - الفاعل la soeieté - suijet. ومع ذلك، لنطرح جانبا التحولات التى يفترض هذا التيار المعاصر حدوثها فى الإنتاج الرأسمالى، ولنتذكر فقط، غياب خصوصية المستوى السياسى، التى أذابها فى الاقتصاد،

(ب) الاتجاه المضاد، وهو امتداد لمفهوم النزعة المؤسسية «النقابية الجديدة» للدولة conception institutionaliste "corporatiste" del'Etat وهو يفترض من الناحية النظرية، وجود نفس علاقة التكامل، بين مختلف «جماعات» ، أو «مجموعات المصالح». على الصعيد الاقتصادى، ومع ذلك يسلم بوجود تناقضات مقلقة بينها. ولكنه، بطبيعة الحال، لا يذهب إلى حد القول بوجود صراع طبقى. فلابد إذن من سلطة سياسية نظامية، لتلعب دورها فى عملية التفاهم «الدينامية» بين تلك الجماعات، باعتبارها العنصر الاساسى فى نظام «التوجيه الاقتصادى المستنير» "dirigisme éclaire" (٦). وهذا لا يعنى مجال التخلى عن مفاهيم النزعة المؤسسية الوظيفية institutionalisme fonctionaliste، فالتعددية القائمة على التفاهم بين عناصر متكافئة، لأزمة دائما. وإذا كانت مختلف السلطات، والسلطات المضادة - pouvoirs contre powier .. إلخ. تظهر فى هذا التيار، كسلطات نظامية، فهذا لا لأنها تشكل مؤسسات « اقتصادية - اجتماعية»، خارج الدولة - الشبح -l'Etat - fan tome، بل لأن الدولة القوية L'Etat - fort هى التى تتصدى مباشرة لتنظيمها. فالمفروض أن الدولة، هى التى تضفى على جماعات المصالح، وجماعات الضغط المختلفة، المكانة العامة status public التى تتمتع بها، وهى التى تمنحها اعترافها الرسمى، وتقوم بتعبئتها، وتحقق وحدتها. وهكذا تعود سلطة الدولة - المؤسسة L'instance de l'Etat - institution للظهور: ونعنى خلق مراكز قوى سياسية، أى إنشاء مختلف اللجان، أو الهيئات العامة، التى تصطبغ بصبغة الدولة، والتى يتحقق من خلالها التعاون بين تلك الجماعات «النظامية»، فى ظل توجيه الإدارة البيروقراطية -

الفنية، باعتبارها حكما محايدا، من أجل «الاتفاق على توجيه» المجتمع. هذا التصور فى صوررته الحديثة، هو ما يعبر عنه «بالتنظيم المؤسسى للصراع الطبقى»(٧). "institutionalisation de la lutte des classes"

هذا المفهوم النقابى - الجديد، للدولة، يطرح بداهة، قضية الوحدة المميزة للسلطة السياسية، واستقلاليتها. فهذه الوحدة بالتحديد، تبدو وفقا لهذا المفوم، وقد تفتت، لصالح تلك القوى المنظمة تنظيما قانونيا، pouvoirs institulionalisés . وهنا يتخذ التنظير صورة عكسية لتنظير النزعة اللبرالية الجديدة neo - liberalisme ، للذوبان الشامل للمستوى السياسى، لصالح تعددية «القوى الاقتصادية الفعلية»؛ أى باختصار تنظير ذوبان المستوى السياسى النوعى، فى مجتمع مدار ذاتيا، من الناحية الفعلية. وهذا يعنى انتشار السلطة السياسية المتعددة المراكز فى الدولة المؤسسة لصالح مختلف جماعات المصالح المتعددة المنظمة سياسيا. وهنا يتمخض ذوبان السلطة السياسية فى الميدان الاقتصادى عن ابتلاع الاقتصاد للسياسة.

غير أن هذين التيارين يتفقان فى النتيجة.. وهى غياب التحديد الدقيق لميدانى الاقتصاد، والسياسة. وتمثل استقلالية الدولة مشكلة حقيقية، بالنسبة للتيار الثانى، النقابى، طالما أنه يعترف بالمستوى السياسى باعتباره ضرورة يمليها دوره فى التحكيم «الموجه» arbitrage "dirigé" . غير أنه يرجع هذه الاستقلالية إلى البيروقراطية بمفهومها الكلاسيكى: ونظرية النخبة، والطبقة الحاكمة هى آخر ما ابتدعه هذا التيار.

٢ - النظرية السياسية الماركسية

ولهذين التيارين النظريين انعكاسات ضمنية فى النظرية المعاصرة للطبقة العاملة. ولا نجد تفسيرا كافيا، لتلوث النظرية الماركسية فى السلطة السياسية، بمفاهيم هذين التيارين الإيديولوجية. وهنا، لابد من الالحاح على أن هذه المفاهيم، العصرية من حيث الشكل، القديمة من حيث دورها الإيديولوجى، تستند إلى ما يسمى بالتحولات التى طرأت اسلوب الإنتاج الرأسمالى «الكلاسيكى». ونظرا لاضطراب النظرية الماركسية لرأسمالية الدولة الاحتكارية، وغياب نظرية علمية لتلك التحولات، أصبحنا نشعر بمدى جسامة تأثير تلك المفاهيم.

ويكفى أن ندرك، على سبيل المثال، الأهمية التى يعلقها التيار الاشتراكى الديمقراطى المعاصر على مفاهيم السلطات المضادة (المقابلة) contre - pouvoirs ،

والسلطات الموازنة des pouvoirs compensateurs ، وغيرها.. وهو بهذا، يلتقى مع الاتجاه المميز لأية نزعة إصلاحية: وبالتحديد، فى موقفه من قضية الوحدة الطبقية لسلطة الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية(٨).

وقد يكون من المفيد أن نتذكر ما كان لتلك النظريات من تأثير فى تاريخ الحركة العمالية، لنتبين استمرارية وظيفتها الإيديولوجية. ولنأخذ المثلين النموذجيين التاليين:

(أ) التأثير المشئوم للمفهوم المؤسسى - النقابى. للدولة "conception institu-tionaliste - corporatiste de L'Etat" ، فى تيار الاشتراكية الديمقراطية الألمانية(٩). ولقد تبلورت النظريات التى تعبر عن هذا المفهوم، بعد تأسيس جمهورية فايمر، التى أسرف المنظرون السياسيون فى ذلك العصر، فى الكتابة عن طابعها «التعددى» "pluraliste" (١٠): وكان لتلك النظريات صدا مباشرا فى كتابات كاوتسكى، وبرتشتين(١١)، التى بدت فيها سلطة الدولة السياسية الموحدة، باهتة، بالمقارنة بقوة التجمعات «الطائفية» "corporatifs" ensembles المنظمة تنظيما قانونيا داخل الدولة ذاتها. وقد ظهر هذا التأثير فى النظرية السياسية الايديولوجية، وذلك من خلال نقد للنظريات اللبرالية الكلاسيكية فى وحدة الدولة وسيادتها، استنادا إلى أن للدولة «شخصية معنوية» ، و «إرادة عليا». وهو ما يعتبر فى الحقيقة، تفسيرا إيديولوجيا مباشرا لوحدة الدولة الطبقية. وتستند سيادة الدولة وفقا لهذا المفهوم إلى «مجموعة من المصالح»، إلى الطوائف المنظمة تنظيما قانونيا، يتحقق التفاهم والتوازن بينها تحت رعاية الدولة حيث يختلط الاقتصاد بالسياسة. وقد احتلت هذه الفكرة المكان الثانى، من حيث الأهمية، بعد فكرة دولة رأسمالية الحرب L' Etat du capita-lisme de geure. وهكذا تبدو سلطة الدولة وفقا لهذا المفهوم، مشتتة مقسمة، بين تلك المجموعات الطائفية (الفئوية) ensembles corporatistes : ويسهل التنبؤ بالنتائج التى تترتب على هذا المفهوم: فيبدو أنه فى إمكان الطبقة العاملة أن تصبح واحدة من تلك المجموعات، وأن تحصل باندمجها فى مؤسسة الدولة على «جزء صغير» متميز من سلطتها السياسية التعددية. وباقى القصة معروف: فهذه النظريات «التعددية» التى طالما أشاد بها المنظرون اللبراليون، والاشتراكيون الديموقراطيون فى ذلك الحين، هى التى طورها س. شميت، و ك. لارنز فى اتجاه المفهوم «الطائفى - المؤسسى» للدولة النازية (وفى هذا الخصوص أحيل القارئ إلى تحليلات د. جيران .D guérin الممتازة لقضية «الدولة الطائفية» ككل، والتى ضمنها كتابه «الفاشية ورأس

المال الكبير» لقد شهدت الدولة النازية فعلا «التنظيم المؤسسى» "institutionalisation" للطبقة العاملة. أما أنها قد شاركت الطبقات الحاكمة فى السلطة، فهذا ما نشك فيه. أن المثل الذى الذى نعرضه هنا، واضح، ونموذجى من الناحية النظرية: فهو يظهر فى الحقيقة، الصلة، التى تبدو لأول وهلة، مقلقة بين بعض المفاهيم الاشتراكية الديمقراطية، والمفاهيم الطائفية للدولة الفاشية. فضلا عن امتداد تأثير هذا التيار إلى التطورات التى طرأت على النظرية الفابية للعماليين الانجليز فى العشرينات.

(ب) ولم تكن قضية الاستقلالية النسبية لنمط الدولة الرأسمالية أقل أهمية فى تلك النظريات، فى صورتها المعاصرة، ولاسيما التيار الذى يلح علي «التدخل المستنير» للدولة، وعلى الدور الذى تلعبه الإدارة. فقد كان لها تأثير حاسم، فى الأشكال الحديثة، لتيار الثورة من أعلى، القديم، المرتبط «باللاسالية» "lassalisme" (١٢). صحيح أن هذا التيار المعاصر كسلفه لايدافع صراحة عن تصور الدولة كحكم محايد يوفق بين الطبقات. غير أن المسألة هنا أكثر تعقيدا، لأنه يستند بصفة خاصة إلى تحليلات ماركس، وانجلز للبسماركية. وهذا التيار لا يعنينا إلا بقدر تعمقه فى قضية الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية.

والقضية هى: هل يمكن أن يكون للدولة من الاستقلالية إزاء الطبقات السائدة، ما يجعلها قادرة، على انجاز الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، دون تحطيم جهاز الدولة بإستيلاء الطبقة العاملة على سلطة طبقية؟ لنتذكر السمات المميزة للبسماركية: لقد اكتسبت الدولة البسماركية فى بروسيا استقلالية فريدة، خلال مرحلة الانتقال المتميزة، من اسلوب الإنتاج الاقطاعى إلى اسلوب الإنتاج الرأسمالى. وترجع هذه الاستقلالية إلى التفاوت بين décalages مستويات التكوين الاجتماعى من جهة، وبينها وبين مجال الصراع الطبقى من جهة أخرى. ويرجع هذا التفاوت إلى التداخل المعقد، بين هذين الاسلوبين، فى ذلك التكوين. فتمكن أ.أ.ر بفضل استقلالية هياكله، من انجاز الانتقال، من الاقطاع إلى الرأسمالية، ضد الطبقة الاقطاعية المسيطرة سياسيا، وذلك بدعم السيطرة الاقتصادية المطبقة البرجوازية الناشئة، وجعلها الطبقة السائدة سياسيا. أنها إذن، استقلالية للدولة البروسية، إزاء الطبقة الاقطاعية المسيطرة سياسيا، ولكنها استقلالية لا يمكن اختزالها إلى توازن القوى بين النبلاء ملاك الأراضى، والبرجوازية.

فما هى المسلمات التى تستند إليها نظرية الثورة من أعلى فى صورتها الحالية؟ لقد

اكتشفت هذه النظرية أن هناك **تشابها تاريخيا بين الوضع الراهن**، والظاهرة البسماركية. فهى ترى أننا الآن فى مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، تتمثل فى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. وتتميز بعدم التوافق النوعى بين البنية العلوية السياسية - القانونية للدولة، والاقتصاد (كما هو الحال فى الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية) حيث تعتبر البنية العلوية السياسية - القانونية (التأميمات والتخطيط.. إلخ). أكثر تقدما - إن جاز التعبير - عن الاقتصاد، وتكشف فعلا، عن ملامح دولة اشتراكية. ويلاحظ أصحاب هذه النظرية أن الدولة المعاصرة أصبحت تتمتع بحكم هذه السمة الجوهرية باستقلالية خاصة عن الاقتصاد، وهذا ينعكس فى الاستقلالية المميزة لجهاز الدولة إزاء البرجوازية الاحتكارية - حيث تلعب الفئة التكنو - بيروقراطية المعاصرة دورا مماثلا لدور البيروقراطية البسماركية.

ويضاف إلى ذلك عادة، افتراض توازن القوى، فى الوقت الحاضر، بين البرجوازية، والطبقة العاملة. ويعكس هذا الافتراض تأثير التصورات التى تدعى وجود توازن بين السلطات الرسمية، والسلطات المضادة التى تحوزها الطبقة العاملة، ويمثل هذا التوازن المزعوم بين القوى الاجتماعية الماثلة، وجه شبه اضافى مع الظاهرة البسماركية، التى يفسرونها بالتوازن المفترض بين النبلاء الاقطاعيين والبرجوازية.

لاشك فى خطأ هذه التصورات من أساسها، سواء فى ذلك، تحليلات أصحابها للظاهرة البسماركية، أو تفسيرهم للتحولات التى طرأت على أسلوب الإنتاج الرأسمالى بإعتبارها نموذجا للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. **وهذا التفسير ليس فى الحقيقة إلا ترديدا لفكرة «اشتراكية الدولة» "socialisme d'Etat"، وهى صورة نموذجية للتحريفية، تظهر دائما، كلما تدخلت الدولة على نطاق واسع لتكييف النسق، وضبطه، لمواجهة الطابع الجماعى للقوى الإنتاجية.** فنجد: اللاسالية "Lassalisme" فى عهد بسمارك، وبرودون، و «القيصرية الاجتماعية» "cesarisme sociale" فى عهد لوى بونابرت، و «الرأسمالية الاجتماعية» "capitalisme saciale" أي «السياسة الجديدة» "New Deal" التى وضعها روزفيليت **«دولة الرفاهية»** "welfare state"، أى رأسمالية الدولة فى ظل النظام الامبريالى غير أننا لا نريد أن ندخل فى جدل حول هذا الموضوع. فثمة قضية أخرى، أولى بأن تحظى هنا باهتمامنا، فهى **القضية الحقيقية**، قضية الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية إزاء الطبقات، والأجنحة السائدة، كما

يطرحها أصحاب تلك التصورات المعاصرة. إنهم يسلمون فعلا، بهذه الاستقلالية، ولكنهم لا يجدون لها تفسيرا إلا توازن القوى الاجتماعية الناتج عن استقلالية الأبنية الاجتماعية وعدم توافقها فى مرحلة الانتقال بمعناها الدقيق(١٣) ويؤدى هذا التصور إلى عدم فهم معنى استقلالية الدولة فى ظل النظام الامبريالى. وهذه الأخيرة، ليست إلا الصورة العينية المعاصرة للاستقلالية باعتبارها أحد مقومات نمط الدولة الرأسمالية. وتختلف هذه الصورة المحددة للاستقلالية كل الاختلاف عن استقلالية الأبنية العلوية لتكوين انتقالى. بل وتختلف أيضا، عن الاستقلالية الناجمة عن التوازن بين القوى الاجتماعية الماثلة، ومن ثم لا يمكن التعويل عليها فى القيام بثورة من أعلى.

*

وتواجه النظرية الماركسية عادة هذه المفاهيم الإيديولوجية - التى تستلم لها أحيانا - بترديد مفهوم الدولة أداة الطبقة السائدة وعدتها. وهو مفهوم شديد التبسيط، يبدو فى ظاهره مناهضا لتلك المفاهيم، بينما هو يستند فى معارضتها إلى ذات الأسس النظرية. فلا غرو إذن، أن تسمح هذه الصيغة التخطيطية، للإيديولوجية بإفساد النظرية الماركسية، وإن بدت راديكالية. ويعد مفهوم **الدولة خادمة الاحتكارات** الامتداد النظرى لهذه الصيغة التخطيطية فى ظل **رأسمالية الدولة الاحتكارية**.

إن التحولات التى طرأت على أسلوب الإنتاج الرأسمالى نتيجة لتطور الامبريالية، تعنى بلاشك، تمفصلا نوعيا، ومعقدا للاقتصاد، والسياسة.

غير أن التصور التخطيطى، للدولة، كخادم للاحتكارات، ينطوى على خطأ الخلط بين الاقتصاد، والسياسة. وهو بهذا الخلط، يقترب من تصور الإيديولوجيات المعاصرة، للدولة، التى أشرنا إليها. فضلا عن أنه ليس إلا تعبيرا يخفى افتقار ميدان السياسة إلى نظرية علمية.

وهذا يتجلى فى تناقضات عديدة: فلو أننا تأملنا تلك الصيغة التخطيطية لمفهوم الدولة، نيجدنا أنها مطعمة - دون تمحيص بمفهوم للاستقلالية مشابه لمفهوم أصحاب نظرية الثورة من أعلى. حيث ينظر إلى علاقة القسم الاحتكارى بالدولة «الخادم - الأداة» نظرة تآمرية. فالدولة قادرة على قيادة الثورة من أعلى، ومع ذلك، يمكن عن طريق الصلات الشخصية، تسليمها إلى حفنة من الاحتكاريين. ويكفى أن يطرد الشعب هؤلاء الغاصبين، لكى تنجز الدولة ما تبقى من مهام(١٤). غير أن المسألة لا تزال أكثر تعقيدا مما تبدو. فإذا كان هذا المفهوم قد يؤدى إلى انتهازية يمينية، فقد أدى بأشكال

مختلفة إلى تطرف يساري، يظهر فى تحليلات الدولية الثالثة المتعلقة بدولة الديمقراطيات - الاجتماعية. social - democraties- أى الفاشية - الاجتماعية social - fascisme وقد صححت الدولية هذه النزعة المتطرفة، فيما بعد، فى مؤتمرها السابع(١٥).

ولن نعالج هنا النتائج المترتبة على هذا المفهوم للدولة. فيكفى أن نشير إلى أن الاستقلالية النسبية للدولة المعاصرة إزاء الطبقات، والأجنحة السائدة ليس إلا الشكل العينى لمفهوم الاستقلالية النسبية باعتبارها أحد مقومات نمط الدولة الرأسمالية. وذلك بقدر ما يعكس هذا المفهوم العينى، التمفصل الجديد للسياسة، والاقتصاد، سواء فى مجال العلاقات بين الأبنية الاجتماعية، أو فى ميدان الصراع الطبقى. وإن كان هذا التمفصل، **يفترض ذلك النمط من العلاقات** بين السياسة والاقتصاد، المميز لأسلوب الإنتاج الرأسمالى: أى أنه **يمثل متغيرا فمن حدود ثابتة لا تتغير.** والاستقلالية النسبية بهذا المفهوم، لا علاقة لها البتة بالاستقلالية النسبية لدولة الانتقال أو بالاستقلالية الناجمة عن توازن القوى. وبعبارة أخرى، لا تهدد الاستقلالية النسبية بهذا المفهوم، الصلات العميقة التى تربط ما بين الدولة المعاصرة والقسم المهيمن من الاحتكارات، بل بالعكس، تفترض وجودها.

الهوامش :

---

(١) عن المسلمات الوظيفية، التى تستند إليها مفاهيم نظرية دولة الرفاهية، وتأثيرها الحاسم فى تصور أعضاء حزب العمال الإنجليز، إنظر مقال "Faets and Theories of D. Weddeburn, the Welfare State", in The Socialist Register, 1965, p. 127 et suiv.

(٢) وهناك كتابات كثيرة فى هذا الموضوع وبالرغم من إنفاق التيارين النظرين اللذين يقدان فى أغلب الأحيان الخلط بين السياسة والاقتصاد، غير أن الغلبة للتيار اللبرالى الجديد كما هو الحال عند أ.أ. بيرك A.A. Berle

(the 20 th Century Capitalist Révoluition, 1961; "Corporations and the Modern State", in the future of Democratic Capitalism, éd. par Arnold, 1961; et, en collaboration avec G. Means, The Modern Corporation and private property).

ومن الكتاب المعبرين عن هذا التيار فى بدايته: J. M. Clark Trend of Economics

وجاليريث و خاصة كتابه .The Affluent Society
وهوفر .The Economy, Liberty, and the State

(٣) وفى هذا المعنى راجع:

H. Laski: "The pluralistic State", in Foundations of Sovereignty, 1931. A Grammar of Politics 1948.

ولابد أن ندرك أن مفهوم «التعددية» لا يستخدم فقط للدلالة على النظام السياسى القائم على تعدد الأحزاب، الذى يقابل نظام الحزب الواحد، بل يتسع ليشمل تصورا «تكامليا» للنسق الاجتماعى ككل.

(٤) وتكمن مفاهيم «الرقابة» ، و «التوازن»، و«التعددية» فى صورتها الليبرالية الجديدة خلف تحليلات شوميتر فى كتابه "Capitalisme, Socialisme and Démocratie" الذى نعرف تأثيره فى الاشتراكية الديمقراطية الأوربية.

(٥) انظر نقد هذا الرأى: Macpherson مؤلف الكتاب الممتاز The political Theory of possessive individualism

وكذلك فى مقاله:

Post-liberal democracy ? in New lef Review, Sept. - oct 1963.

(٦) لقد كان المنظرون الألمان أمثال K. Larentz, O. Spann, C. Schmitt ومن قبلهم O. Gierke هم رواد الخلط بين السياسة والاقتصاد، رواد والمفهوم النقابى - الجديد للدولة. وكان هذا الخلط أيضا سمة مميزة للمذهب الكاثوليكى كما عبرت عنه رسائل البابا بيوس الحادى عشر "Ouadragesino anno" و "Mater et Magistra" وفى نقد هذه الرسالة الأخيرة انظر .u Cerroni, politica ed Economia, août sept ويظهر تحول النظرية الأمريكية الليبرالية الجديدة إلى مفهوم النزعة النقابية الجديدة بوضوح فى فى المؤتمر السادس والستين للجمعية الاقتصادية الأمريكية فى ١٩٥٣. كما نجد أيضا ذلك الخلط وذلك المفهوم حاليا عند Esnenberg, . Ehrmann: Interestogroups on four Continents, 1959 W. Weber,

(٧) وهذا ما جعله دارندورف R. Dahrendorf موضوعا لكتابه الذى سبق الاشارة إليه. وهذا ما نجده أيضا فى .T.Parsons social. System. Opcité p. rof et suiv

(٨) ونجد نموذجا لاضطراب هذه الأفكار، التى تعبر عن التصور الاشتراكى الديمقراطى للسلطة، فى كتابات كثير من الاشتراكيين الفرنسيين. انظر على سبيل المثال: مقدمة ل. بلوم للطبعة الفرنسية من كتاب بيرنهام:

. la revolution des techniciens وكتاب ل. لورا L. Laurat Problémes actuels du socialisme, 1955 ومقدمة ج موليه لكتاب Déclin et succession du capitalisme: Weille - Roynal التى استغل فيها ج. موليه الأفكار الرئيسية لشرميتر وانظر أيضا نقد A. Gorz لهذه المفاهيم فى كتابة: Stratégie ouvriere et néocapitalisme 1954, p.5 et suiv.

(٩) وهو ما أشار إليه فى ذلك الحين Fr. Neuman فى مقال اعيد نشره فى كتاب The Demo-

H. Marcuse وأشار إليه أيضا . cratic and Authoritarian state p 65, et suiv
في مقالة: Der Kampf gegen den Liberalismus

(١٠) وهي حالة بالغة الدلالة، فقد أضفى التوازن النسبي للقوى بين الرأسمالية والطبقة العاملة في ظل دستور جمهورية فايمر - على الجمهورية طابعا تعدديا. انظر في هذا الموضوع P. Sweezy :
Theory of Capitalist Development, op. cit., p. 329 et suiv.

(١١) وهذا واضح بصفة خاصة في كتاب برنشتين:
"La Théorie marxiste de l'évolution sociale"
المترجم في: Etudes de marxologie, Paris, n° 6, 1962.

(١٢) أشرنا هنا إلى لاسال، لأنه أول من صاغ نظريا هذا التيار بلغة ماركسية. ومع ذلك، يجب إلا ننسى أن للعبقرية الاجتماعية césarisme social تقاليد راسخة، في الحركة العمالية الفرنسية، اتخذت أشكالا فريدة: فهي ترجع إلى ل. بلان وبرودون [ولنتذكر موقف هذا الأخير من لوى بونابرت] وتمتد جذورها، بلاشك، إلى تيار اليعاقبة.

(١٣) ونجد هذه القضية واضحة كل الوضوح في مقال ل. باركا L. Barca Sviluppo dell' anali-si teorica sul capitalismo monopolistico di stato (in Critica Marxis-ta, septembre-décembre, 1966, pp. 55 et 62).
وهو مقال ينم عن فكر ثاقب. وهو يستند إلى هذا التفسير بالتحديد، لنقد التطور التخطيطي للدولة - خادم للاحتكارات رلتصور الدولة والاحتكارات باعتبارهما ميكانزما واحدا.

(١٤) هذه هي في الحقيقة النتيجة التي يمكن استخلاصها من النظرية القائلة باتحاد قوة الاحتكارات بقوة الدولة في «آلية واحدة» "mécanisme unique" لانقاذ المجتمع الرأسمالي. وهي النظرية التي سادت في ندوة "choisy-le-roi" حول «رأسمالية الدولة الاحتكارية». وهذه النظرية التي تبدو متطرفة في ثوريتها، تسلم مع ذلك، بأنه ليس لهذه الآلية الواحدة» أي تأثير في هياكل الدولة. وهذا واضح في تقرير ف. لازار F. Lazard المقدم إلى هذه الندوة. ووفقا لهذا التوتر، لا تؤثر هذه «الآلية الواحدة» «إلا في مضمون تدخل الدولة، وفي الأشكال التي يتجلى فيها..»..
والمعنى الضمني هنا، هو تصور أن الدولة التي «تستخدم» لأغراض مغايرة، يمكنها اجتياز الانتقال إلى الاشتراكية.

(١٥) في هذا الموضوع راجع بصفة خاصة تقرير ج. ديميتروف للمؤتمر السابع للدولية - الأعمال المختارة . Éd. Sociales

هوامش المترجم

---

[١] التضايف كون الشيئين بحيث يكون تعلق كل واحد منهما سببا لتعلق الآخر به كالأمرة والبنوة.
التضايف هو كون تصور كل واحد من الأمرين موقوفا على تصور (تعريفات الجرجاني): المعجم الفلسفي. [د. مراد وهبة].

[٢] حيث ينظر إلى السلطة السياسية باعتبارها مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات.

الفصل الثالث
الدولة الرأسمالية
وميدان الصراع الطبقى

١ - القضية العامة

ترجع الوحدة المميزة لنمط الدولة الرأسمالية واستقلاليتها النسبية عن الطبقات والأقسام السائدة، إلى الموقع الذى تحتله الدولة الرأسمالية بين هياكل اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وإلى علاقاتها الخاصة بميدان الصراع الطبقى فى هذا الاسلوب. وهنا لابد من كلمة للتذكير بتحليلاتنا السابقة فى هذا الخصوص:

(١) لقد أضفت علاقات الإنتاج الرأسمالية (انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج، فى إطار علاقة التملك الفعلى، على البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة استقلالية خاصة إزاء علاقات الإنتاج وهذه الاستقلالية تنعكس على ميدان الصراع الطبقى. وهذا يظهر فى استقلالية الصراع الطبقى الاقتصادى (العلاقات الاجتماعية الاقتصادية) عن الصراع الطبقى السياسى (العلاقات الاجتماعية الاقتصادية) عن

الصراع الطبقى السياسى (العلاقات الاجتماعية السياسية). ويتمثل تأثير البنى القانونية للدولة الرأسمالية، وما يقترن به من تأثير الإيديولوجية القانونية، والإيديولوجية عامة فى الصراع الطبقى الاقتصادى، فى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، يتمثل هذا **التأثير فى عزل** isolement عوامل agents هذا الاسلوب الإنتاجى بعضها عن بعض، بالرغم من أن بنية علاقاته الإنتاجية تؤدى إلى **جماعية** socialisation مذهلة لعملية العمل. وهذه العزلة isolement هى فى نهاية المطاف نتاج للاقتصاد ولكنها عزله حقيقية تعيشها عوامل الإنتاج، وتتخذ صورة التنافس فيما بينها، مما يخفى عنها الطبيعة الطبقية لعلاقاتها. وتصدق هذه العزلة على الرأسماليين أصحاب الملكية الخاصة مثلما تصدق على العمال الأجراء. وإن كان مظهر هذه العزلة يختلف قطعا باختلاف العلاقات الاجتماعية الاقتصادية لهاتين الطبقتين.

ولقد سبق أن أشرنا إلى الأهمية التى أضفاها ماركس ولنين على تلك السمات التى يتسم بها النضال الاقتصادى للطبقة العاملة، عندما بينا ضرورة الحزب السياسى: ومن بين وظائفه تحقيق **الوحدة السياسية** الثورية لتلك الطبقة، التى تعانى دائما من الكفاح الاقتصادى «الفردى»، و «المحلى» ، و «الجزئى» و «المنعزل»، "isolé" .

(٢) علينا أن نأخذ فى اعتبارنا هذه المرة العزلة (التفتت) isolement في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية لطبقات تنتمى إلى أساليب إنتاج أخرى، تتعايش مع اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى **تكوين رأسمالى** يسوده ذلك الاسلوب. كما هو الحال فى **البرجوازية الصغيرة، وصغار الفلاحين**. أن عزلتهم التى كثيرا ما أبرزها ماركس وإنجلز ولنين - لا تماثل العزلة فى طبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، لأنها ترجع إلى علاقات إنتاج تلك الطبقات ذاتها. وهى علاقات تتميز بالتحديد بعدم انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج. وطالما أن تلك الطبقات موجودة فى تكوين رأسمالى فأن العزلة الحقيقية التى تميزها هى تلك التى **يحتمها** فى نهاية **المطاف** التأثير العازل éffet d'isolement الذى يفرضه اسلوب الإنتاج الرأسمالى.

(٣) إن علاقة الدولة الرأسمالية بميدان الصراع الطبقى هى علاقة مزدوجة: فهى تشمل الصراع الطبقى الاقتصادى، كما تشمل الصراع الطبقى السياسى. ولقد سبق أن لاحظنا - فى هذا الخصوص - صلة الدولة الرأسمالية بالعلاقات الاجتماعية الاقتصادية كما تتجلى فيما للدولة ذاتها، وللإيديولوجية من تأثير عازل أو مفتت لتلك العلاقات. هذه الدولة ما تلك مؤسسات تبدو خالية من الوجود الاقتصادى للطبقات، ومن الصراع

الطبقى السياسى. وهى تعتمد على هذا التأثير العازل المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية لتبدو كتجسيد للوحدة السياسية الحقيقية، للتناقضات الاقتصادية الفردية «الخاصة» "privé" ، أى كتجسيد للوحدة العامة «للمجتمع» ككل. وتكشف السلطة النظامية للدولة الرأسمالية عن وحدتها المتميزة فى صلاتها بالعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية (بالصراع الطبقى الاقتصادى)، وذلك بقدر تمثيلها لوحدة الشعب - الأمة، المكون من عناصر (فواعل) agents، صنعت منها الدولة «أفرادا» - أشخاصا سياسية "individus - personnes politiques"، أى بقدر تمثيل الدولة لوحدتهم السياسية، فى حين أنها هى المسئولة عن تفتهتهم الاقتصادى.

(٤) وترجع هذه السمة المميزة للدولة الرأسمالية، فى الحقيقة، إلى وظيفتها الإيديولوجية المحددة الدولة، التى لا ينبغى أن نقلل من أهميتها نظرا للفاعلية الخاصة للمستوى الإيديولوجى، وللدور الذى يلعبه فى ظل الدولة الرأسمالية. وتتصل هذه الوظيفة فى الواقع بقضية شرعية هذه الدولة، وهى قضية معقدة. كذلك لا ينبغى أن نخلط بين هذه الوظيفة الإيديولوجية للدولة، وتدخل العامل الإيديولوجى فى تنظيم الدولة ذاتها؛ أى تدخله ليجعل من الفواعل agents أشخاصا سياسية - قانونية su-jets Juridico - politiques ليخلق كيانا شعبيا - قوميا "Corps populaire - nationale".

ومع ذلك فثمة ملاحظة تفرض نفسها وهى: أنه إذا كانت البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة ترتبط بوظيفة الدولة الإيديولوجية، فهذا لا يعنى إختزالها إلى العامل الإيديولوجى. وبإختصار، ينعكس «تمثيل» الدولة للوحدة السياسية للشعب - الأمة فى إطار مؤسسى كامل وحقيقى يعمل بفاعلية على تحقيق وحدة سلطة الدولة، واستقلاليتها النسبية إزاء الطبقات السائدة، حسب الوضع الملموس للقوى الماثلة.

صحيح، لا يجوز المبالغة فى تقدير أهمية هذا الإطار المؤسسى، أو إغفال حقيقة ما يخفيه. ولكن، لا يجوز أيضا، إغفال فاعليته الخاصة - التى ترتبط بالوظيفة الإيديولوجية لشرعية الدولة - لتحقيق وحدتها واستقلاليتها النسبية.

والحق أنه، يفترض أن الدولة تمثل المصلحة العامة، والإرادة العامة، والوحدة السياسية للشعب والأمة. وهكذا نجد أنفسنا أمام السمات المميزة للتمثيل النيابى، أمام الصالح العام، والرأى العام، والاقتراع العام، والحريات العامة. أى باختصار أمام مجموعة

القواعد المنظمة **للديموقراطية السياسية.** غير أن بحثنا لقضية وحدة الدولة سوف يقتضى منا الرجوع، بصفة خاصة، إلى مفهوم سيادة الشعب، وإلى نشأة مفهوم الشعب.

يرتبط مفهوم السيادة الشعبية - الملائم للدولة الرأسمالية - فى النظرية الـ[illegible]، بقضية **الوحدة الـ[illegible]ـزة** السلطة السياسية النظامية pouvoir politique-institionalisé.

إن مفهوم السيادة souveraintè الذى صيغ أصلا ليلائم الدولة الاستبدادية، لايزال غامضا فى الدلالة على وحدة هيكل السلطة السياسية المتميزة عن الاقتصاد. أما مفهوم السيادة الشعبية كمصدر **لشرعية** الدولة فيعنى وجود مجموعة من المواطنين، أى مجموعة من الأفراد الأحرار والمتساوين من الناحية الشكلية المجردة، وأصبحوا أشخاصا سياسية personnes politiqnes.

وتعتبر هذه الجماعة الجسد السياسى للمجتمع Corps politique de la societé، أى الشعب. غير أن أكثر ما يعنينا هنا **هو اختلاط سيادة الدولة بسيادة الشعب:** فهذا الشعب الذى يتألف من المواطنين، لا يتصور أن يكون له كيان، كهيئة سياسة للمجتمع، أى كمصدر للشرعية، إلا إذا كانت له حدة، تتجسد مباشرة فى وحدة سلطة الدولة. وهو ما تعبر عنه الرابطة الغامضة، التى ينطوى عليها **ميثاق التعاون المدنى** **pacte d'association civile**، **وميثاق الحكم** **Pacte de gouvernvermement** فى النظريات السياسية للعقد الاجتماعى، والديمقراطية السياسية: وإذا إستبعدنا روسو، الذى نسفت استنتاجاته إطار الديمقراطية السياسية، لبدا لنا أن هوبز Hobbs هو الممثل الحقيقى لنظريات العقد الاجتماعى. ويكفى أن نشير إلى قضية الإرادة العامة، والتمثيل النيابى فى مؤسسات الدولة الذى تمخضت عنه الثورة الفرنسية. **فتمثيل** الجمعيات المنتخبة المختلفة للشعب، لا يعنى أنها مجرد تعبير عن كيان سياسى موحد سلفا. وإنما يعنى خلق هذه الوحدة، بل خلق هذا الكيان السياسى ذاته. وتتوحد سيادة الشعب، وسيادة الدولة طالما أنه لا يكون للشعب وجودا محددا فى الدولة، إلا إذا كان **ممثلا:** فليس دور ممثلى الشعب التعبير عن إرادة الأمة، وإنما هم **يريدون للأمة** وهو التعبير الذى يتردد دائما فى كتابات منظرى الديمقراطية الليبرالية. أى أن دورهم هو خلق كيان سياسى، هو الشعب وذلك بإضفاء طابع الوحدة على أعضاء «المجتمع»(١).

ويمكننا أن نلاحظ تأثير هذا الارتباط بين سيادة الدولة وسيادة الشعب - إستنادا إلى

مفهوم التمثيل النيابى - فى مؤسسات الدولة. ولسلطة الدولة وحدة متميزة، فمؤسساتها منظمة باعتبارها تشكل وحدة الشعب والأمة والدولة، وتعد مجالا لكل ما هو «عام» lieu de l'universel، للإدارة العامة، والمصلحة العامة، والجمهور، فلايتصور أنها تمثل هذه المصالح الخاصة أو تلك، أو أنها تمثل هذه الجماعات الاجتماعية الاقتصادية أو تلك، أو أنها تمثلها جميعا، وإنما هى تمثل الشعب - الأمة فى مجموعة كوحدة سياسية. وهكذا تبدو سيادة الدولة مرتبطة بالدولة «كشخص معنوى» واحد لا يتجزأ.

ويعتبر أى «جزء» من سلطة الدولة، وأية هيئة من هيئاتها، **بحكم القانون، ممثلا لوحدة سلطة الدولة، ولوحدة الهيئة السياسية unité du corps politique فى آن واحد:** ولهذا يفترض أن النائب فى الجمعيات المنتخبة، يمثل كل هيئة الناخبين، ولا يمثل المصالح الخاصة لناخبيه. وذلك على خلاف «مجلس الطبقات» "Les états generaux"[1] ولهذا، **لا محل للوكالة الالزامية mendat imperatif** فى ظل الديمقراطية السياسية. وأجهزة الإدارة ذاتها تمثل وحدة سلطة الدولة، وهذه هى إحدى خصائص البيروقراطية الحديثة، التى تعمل كتنظيم هرمى، تتدرج فيه الاختصاصات بالتفويض من السلطة المركزية. أما ما يعتبر «فصلا» "séparation" بين سلطات الدولة النظامية الثلاث، فليس فى الحقيقة إلا توزيعا للسلطة فى الدولة الرأسمالية، على أساس أن سيادة الدولة وحدة لا تتجزأ: هكذا كان ينظر مونتسكيو أيضا للعلاقة بين السلطات(٢) وهذه الوحدة التى تتميز بها الدولة الرأسمالية، تحكم تنظيمها المركزى: فإضمحلال السلطات المحلية، يرجع مباشرة إلى وحدة تنظيم الدولة الذى يستند إلى السيادة الشعبية، التى تعتبر مؤسسة بالغة الأهمية.

كما تتخذ وحدة الدولة أشكالا أخرى، تتمثل فى **النظام القانونى الحديث** بمعناه الضيق: أى تلك المجموعة النوعية من القواعد التى توضع استنادا إلى وجود «أشخاص قانونية» "sujets du droit" وتكشف عن أعلى درجات الوحدة المنظمة. حيث يستخدم القانون لتنظيم وحدة هؤلاء «الأشخاص» (٣).

ولا نريد هنا أن نضرب المزيد من الأمثلة، ففيما ذكرناه الكفاية لايضاح ما نقصده. ويكفى أن نشير هنا إلي أن المجال السياسى - القانونى فى الدولة الرأسمالية منظم بالفعل باعتباره الوحدة النظامية unite institutionnelle للسلطة السياسية

(العامة) بمعناها الحقيقى. وذلك بقدر ما يشكل وحدة مجموعة من العناصر (المواطنين)، ويستبعد بانتظام هو يتهم الاقتصادية، ومن ثم انتماءهم الطبقى من مؤسسات الدولة.

*

يمكننا الآن الانتقال إلى المرحلة الثانية من البحث: فنبين كيف يتيح هذا الإطار المؤسسى الموحد للدولة - المرتبط بوظيفتها الايديولوجية المتميزة - العمل فى مجال علاقاتها بالصراع الطبقي، باعتبارها السلطة السياسية المعبرة عن الطبقات والأجنحة السائدة وحدها pouvoir politique univoque كما نحدد بدقة، ماذا نعنى بقولنا أن نشاط هذه الدولة الوحيد الدلالة (الطبقية) le fonctionnement univoque يقتضى استقلاليتها النسبية إزاء تلك الطبقات أو الأجنحة الاسائدة. وسنقف عند هذه المسألة لنعرض ما قاله ماركس عنها فى مؤلفاته السياسية.

٢ - تحليلات ماركس

والحق، أننا إذا نظرنا إلى مؤلفات ماركس السياسية باعتبارها معينة بالنموذج النظرى للدولة الرأسمالية، فإن أول ما يثير دهشتنا، هو تصوره لسماتها المتميزة، من زاوية «التناقض بين الدولة والمجتمع المدنى» فهو يقول لنا مثلا:

«إن الدولة لم تبدو مستقلة تماما إلا فى عهد بونابرت الثانى عندما تدعم جهاز الدولة، وأصبح قوة فى مواجهة المجتمع البرجوازى...»(٤).

ويقول أيضا:

«لقد كانت مهزلة محاكاة الامبراطورية (عبادة الامبراطور le culte de l'empereur)، تجربة لأزمة، لكى تتحرر أغلبية الأمة الفرنسية من نير التراث، ولكى يبرز التناقض القائم بين الدولة والمجتمع فى أنقى صوره»(٥).

وهو يصف أيضا هذا التناقض قائلا:

«إن أية مصلحة مشتركة، لابد أن تنفصل فورا عن المجتمع، وأن توضع فى مقابله، باعتبارها مصلحة أسمى، مصلحة عامة، تستبعد من دائرة مبادرة أعضاء المجتمع، لتصبح موضوعا للنشاط الحكومى...»(٦) كان ماركس ينظر إلى الدولة إذن باعتبارها: «تحرر المجتمع البرجوازى تماما من الانشغال بحكم نفسه بنفسه» أى من الانشغال «بالحكم الذاتى "seff - gouverment" (٧).

ففى عهد المبراطورية الثانية «تنازلت الأمة عن كل ما تملك من إرادة، لتخضع للأوامر الصادرة عن إرادة غريبة عنها، عن السلطة "l'autorité" فالدولة البونابرتية هى «تعبير عن تبعية الأمة التى تقابل إستقلاليتها»(٨).

هذه الملاحظات الجوهرية التى تضمنتها تحليلات ماركس لنموذج الدولة الرأسمالية، قد تبدو غريبة لأول وهلة. وقد أدت إلى خطأ كثير من المفسرين لها، الذين رأوا فيها عودة ماركس المتأخرة، إلى مؤلفات شبابه.. أى عودته إلى مفهوم الدولة كاغتراب للمجتمع المدنى وذلك بالمعنى الذى كان لهذا المفهوم عنده فى شبابه: (أفراد محددون - الأنسان كنوع) (individus concertes - homme générique) . **وبالتالى** سوف تبدو هذه التحليلات، متعارضة مع تصور ماركس فى مرحلة نضجه للدولة الطبقية. ولهذا كتب ب. نورا P. Nora يقول: «غير أن ماركس حكم على جهاز الدولة المركزى هذا **بحكمين متناقضين.** فهو من جهة، يؤكد أنه أداة الطبقة الحاكمة فى القهر، وهو من جهة أخرى يشعر بأن هذا الجهاز المركزى، الذى تتزايد استقلاليته عن المجتمع، بتحسين آلياته، هو ميدان المصلحة العامة»(٩) ويقول م. روبل M. Rubel : «يبدو لأول وهلة أن البونابرتية لا تتفق مع تصور ماركس للدولة، باعتبارها أداة سلطة وسيطرة الطبقة المستغلة... فهو ينظر إلى البونابرتية من منظور مثالى، باعتبارها علاقة قوى» بين طرفين متجابهين، فى تناقض مطلق، هما الدولة والمجتمع»(١٠).

وحتى لو كانت هذه التأويلات خاطئة، فإنها تبرز مع ذلك، أهمية القضية التى تشغلنا. والحق، أن ماركس قد أثبت دائما، **وبشكل منهجى** فى مؤلفات مرحلة النضج. أى من منظور علمى دقيق - العلاقة بين الدولة الرأسمالية والأشكال المحددة للنضال السياسى للطبقات المسيطرة، فى تكوين يسوده اسلوب الإنتاج الرأسمالى. ونعنى «سيطرة البرجوازية كتعبير ونتيجة للاقتراع العام، أى كتعبير عن سيادة الشعب.. »(١١). بل ويقول أن «الأمة تسمو بإرادتها العامة إلى مرتبة القانون» أى أنها تصنع من قانون الطبقة المسيطرة إرادتها العامة»(١٢). كيف يمكن إذن تنظيم سلطة الدولة فى وحدة متميزة فى هذا السياق المعقد؟ أى كيف يمكنها تحقيق **وحدتها الطبقية،** بينما هى تكشف عن استقلالية تسببه عن الطبقة أو الطبقات الحاكمة، وبالتحديد بقدر ما تتمتع الدولة بهذه الاستقلالية ؟ ان غياب الإجابة الواضحة عن هذا السؤال ، هى التى سمحت باثبات التناقض فى تحليلات ماركس.

لنرى ما الذى كان يقصده ماركس فى نصوصه «بتناقض الدولة والمجتمع». من الواضح، بداية، أنه لم يكن يقصد عدم التطابق Décalage بين الدولة والاقتصاد الناجم عن تناقضهما. أى ذلك التفاوت الخاص decalage particulier بين الأساس، والبنية الفوقية السياسية - القانونية، بل كان يقصد العكس تماما. فالبونابرتية كنمط للدولة، و«عقيدة للبرجوازية» "réligion de la bourgeoisie" تعتبر فى نظره، صورة فريدة للتوافق بين البنية الفوقية السياسية - القانونية، وعلاقات الإنتاج فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، أو فى تكوين يسوده اسلوب الإنتاج الرأسمالى. وإذا رجعنا إلى مجمل تحليلاتنا السابقة، لتبين لنا أن ما يعنيه ماركس هنا بالتناقض بين الدولة والمجتمع، بين العام الخاص... إلخ، ليس إلا مفهومهُ لانعكاس إستقلالية مستويات اسلوب الإنتاج الرأسمالى فى ميدان الصراع الطبقى ويتمثل هذا الانعكاس فى عدم التطابق النوعى décalage specifiaque بين الدولة، والصراع الطبقى الاقتصادى. ويتجلى عدم التطابق فى علاقة الدولة (التى تمثل «الوحدة» - إستنادا إلى سيادة الشعب، وإلى الكيان السياسى «للشعب - المواطنين» corps politique du "peuple - citoyens") - بتفتت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية. فالتناقض بين الدولة والمجتمع، يعنى هنا، عدم التطابق بين الاقتصاد والسياسة، واستقلاليتهما، كما يعنى عدم التطابق بين الدولة والصراع الطبقى الاقتصادى «المفتت المنعزل» "isolé" .

وعبارة «تناقض الدولة والمجتمع» تعنى أيضا استقلالية الدولة النسبية عن الطبقات السائدة سياسيا. فإرتباط الدولة بالمصالح السياسية لتلك الطبقات - التى كان ماركس يميز بينها وبين مصالحها «الخاصة» «الاقتصادية» «الأنانية» الخ... - لا يتحقق إلا بهذه الاستقلالية، التى تكشف لنا البونابرتية أسرارها. ذلك أن اسمه الأساسية للبونابرتية، هى الاستقلالية المميزة للدولة الرأسمالية إزاء الطبقات السائدة. فالدولة الرأسمالية لا ترتبط إرتباطا مباشرا بالمصالح الاقتصادية للطبقات السائدة. وإنما ترتبط بمصالحها السياسية - بمعناها الدقيق، وذلك بأن تكون مستقلة نسبيا عنها. بمعنى أن الصراع الاقتصادى لا يظهر فى مؤسساتها، بينما تظهر فيها عوامل الإنتاج agents de productiou المقسمة إلى طبقات، باعتبارها «الشعب - المواطنين» peuple - citoyens .

يمكننا إذن أن نقول، أن تعبير «تناقض الدولة والمجتمع» عند ماركس الناضج، يشير فى المقام الأول، إلى انعكاس استقلالية الأبنية السياسية والاقتصادية على علاقة الدولة

بالطبقات المسيطرة سياسيا. إنه يعنى ارتباط هاتين الظاهرتين. مع ملاحظة أنه ليس لتعبير «الاستقلالية» هذا، معنى واحدا فى استخداماته المختلفة. وأننا نستخدمه هنا بصفة خاصة، لتحديد معالم القضايا التى نحن بصددها

لقد كان ماركس إذن، يدرك - فى هذا السياق - ادراكا تاما، الارتباط بين الوحدة التى تتميز بها السلطة الطبقية للدولة الرأسمالية، وحقيقة أنها تمثل الوحدة السياسية للفاعلين agents الذين يتجلى تأثيرها المفتت - L'éffet d'isolement فى علاقاتهم الاقتصادية: **تلك الوحدة، التى تعتبر هنا، شرطا لامكانية تحقيق الاستقلالية النسبية للدولة إزاء الطبقات السائدة.**

أن هذه الدولة تعتبر وظيفتها «خلق» » الوحدة البرجوازية للأمة»(١٣).

ويقول لنا ماركس فى كتابه **الحرب الأهلية فى فرنسا** عن كوميون باريس:

«لا ينبغى تقويض وحدة الأمة، بل بالعكس ينبغى تنظيمها بدستور الكوميون. ولكى تصبح هذه الوحدة حقيقة واقعة، لابد من تحطيم سلطة الدولة، التى تدعى أنها تجسيد لهذه الوحدة، بينما هى تريدا أن تكون مستقلة عن الأمة ذاتها، وأن تسمو عليها، فى حين أنها ليست إلا زائدة طفيلية لها». إنها وحدة سياسية حقيقية، تلك التى تمثلها الدولة بالنسبة «للفاعلين المنعزلين بعضهم عن بعض» "agents isolés" فى الصراع الطبقى الاقتصادى. فالدولة تدعى أنها تجسيد للوحدة السياسية لهؤلاء الفاعلين، الذين اعتبرهم ماركس فى هذا النص ذاته، مظهرا «لتشوه جسد المجتمع وتفكك أوصاله».

ولقد قدم لنا ماركس، فى تحليلاته للبونابرتية، بعض **الايضاحات**، عن إرتباط هذه الظاهرة بالوحدة المميزة للسلطة السياسية المنظمة تنظيما قانونيا (النظامية). وتتعلق هذه الايضاحات **بالطابع المركزى** Centraliste للدولة الرأسمالية. ولا يستخدم ماركس مفهوم المركزية هنا بمعناه الإدارى البسيط، وإنما يستخدمه فى الحقيقة للدلالة على طابع الوحدة المميز لسلطة الدولة الرأسمالية. كما استخدمه إنجلز بهذا المعنى فى ملاحظاته حول «الدولة الموحدة»، و «الجمهورية الموحدة» فى نقد برنامج ايرفورت.

*

هذه الوحدة، التى تتسم بها بها السلطة النظامية، تتفق **بالتحديد مع** حقيقة كونها دائما سلطة الطبقات أو الأجنحة السائدة وحدها. وهذا ما كان ماركس يؤكده دائما. فالدولة الرأسمالية ترتبط إذن بالمصالح السياسية للطبقات أو الأجنحة السائدة، أى

بتنظيمها سياسيا، فى صراعها الطبقى مع الطبقات المحكومة.

والحق أن البونابرتية التى تعتبر هنا نموذجا للدولة الرأسمالية، و «عقيدة للبرجوازية» - تلائم المصالح السياسية للبرجوازية، وتتفق مع انفرادها بالسلطة السياسية الطبقية. وهذا يصدق أيضا على حالة البونابرتية الفرنسية، كظاهرة **تاريخية**. فقد كانت فى خدمة المصالح السياسية للبرجوازية **وحدها**، بينما لم يكن صغار الفلاحين الذين كان يمثلهم لوى بونابرت، فى الحقيقة، سوى ركيزة طبقية للبرجوازية Classe - appui، ولا وزن لها فى السلطة السياسية. هناك إذن ارتباط بين الدولة الرأسمالية، والمصالح السياسية للطبقات أو الأجنحة السائدة.

وفى التكوين الرأسمالى حيث للصراع الاقتصادى ذاتيته واستقلاليته عن الصراع السياسى لا يمكن للطبقة أو الجناح المهيمن Hégemonique - التى بيدها فى النهاية السلطة السياسية - أن تحقق سيطرتها الفعلية إلا إذا جعلت من مصالحا الاقتصادية مصالح سياسية. ولا يمكنها أن تضمن بقاء العلاقات الاجتماعية القائمة، استنادا إلى حيازتها للسلطة السياسية وحدها. فلابد أن تقدم سلسلة من التنازلات، لكى تحافظ على التوازن غير المستقر بين الطبقات الماثلة. وأن تقوم بتنظيم سياسى كامل، ونشاط إيديولوجى خاص، لكى تظهر كممثل للمصلحة العامة للشعب، وكتجسيد لوحدة الأمة. هذا هو دور الدولة الرأسمالية تجاه الطبقات المحكومة، وهو أيضا أساس ارتباطها النوعى بالطبقات والأجنحة السائدة.

ولكن لماذا لا يتحقق هذا **الارتباط**، أى تلك الوحدة المميزة للسلطة النظامية، باعتبارها سلطة الطبقات السائدة وحدها، إلا إذا أستندت إلى الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية إزاءها، تلك الاستقلالية الي تقدم لنا البونابرتية - عقيدة البرجوازية مفتاح فهمها؟

قدم لنا ماركس وانجلز الاجابة عن هذا السؤال، وهى:

أن البرجوازية تبدو عاجزة بحكم تكوينها وموقعها فى الصراع الطبقى عن الإرتفاع بأحزابها السياسية إلى مستوى القيادة التنظيمية niveau hégemonique d' or- ganisation إلا فيما ندر وكثيرا ما حدثنا ماركس، عن «هذه البرجوازية، التى كانت تضحى دائما بمصالحها الطبقية العامة، أى بمصالحها السياسية، فى سبيل أضيق، وأحط مصالحها الخاصة...»(١٤). تلك البرجوازية الى أثبتت أن النضال دفاعا عن مصالحها العامة، عن مصالحها الطبقية، عن سلطتها السياسية، لا يجلب لها سوى الازعاج بلا

داع، فهو يعطل أعمالها الخاصة..»(١٥).

ومع ذلك، هناك ملاحظتان لأبد منهما:

(أ) ترجع عدم قدرة البرجوازية على بناء نفسها، على الصعيد السياسى بمعناه الدقيق، إلى عجزها عن تحقيق وحدتها الداخلية: فهى تستسلم للغرق فى الصراع بين أقسامها المختلفة، دون أن تكون قادرة على تحقيق وحدتها السياسية، آستنادا إلى مصلحتها السياسية المشتركة.

(ب) غير أن ما يعنينا هنا، هو أن هذا العجز يرجع أيضا إلى الصعوبة الخاصة التى تجدها البرجوازية فى بسط هيمنتها على الطبقات المحكومة التى تصارعها. والحق أن ماركس، قد بين لنا أن الجمهورية البرلمانية، كانت بالنسبة لأقسام البرجوازية، الشرط الذى لا غنى عنه، لتحقيق سيطرتها المشتركة، وأنها شكل الدولة الوحيد، **الذى يمكن فى ظله، إخضاع مطالب أقسامها المختلفة، ومطالب كافة طبقات المجتمع الأخرى لمصلحتها الطبقية العامة»(١٦).** ومع ذلك، «أصبحت فرنسا المعاصرة - البونابرتية - تعيش بأسرها فى ظل الجمهورية البرلمانية»(١٧).

كذلك بين لنا ماركس وإنجلز أسباب الصعوبة التى تواجهها البرجوازية فى تحقيق هيمنتها على الطبقات المحكومة وهى: التشرذم الداخلى للطبقة البرجوازية، واستمرار وجود الطبقات التى تنتمى إلى اسلوب الإنتاج الصغير فى التكوين الرأسمالى، وماله من انعكاسات معقدة على الصعيد السياسى. و تصاعد النضال السياسى المنظم للطبقة العاملة. ووجود مؤسسات الدولة الرأسمالية ومن بينها الاقتراع العام. الذى يدفع بكافة أقسام المجتمع وطبقاته إلى المسرح السياسى... إلخ. **وفى كلمة، يبدو كما لو كانت المحددات النوعية لنضال الطبقات السائدة، هى المسئولة، مجتمعة، عن عجزها عن تنظيم نفسها سياسيا.**

فما هو الدور الذى يتعين على الدولة الرأسمالية القيام به فى هذا السياق؟ يمكننا أن نقول، أن الدولة قد أخذت على عاتقها مسئولية تولى المصلحة السياسية للبرجوازية، إذا جاز التعبير. فهى تقوم بالنيابة عنها بوظيفة الهيمنة أو القيادة السياسية التى لا تستطيع القيام بها.. **ولكى تؤدى الدولة الرأسمالية هذا الدور لابد أن تتمتع باستقلالية نسبية إزاء البرجوازية:** وهنا يكمن المغزى العميق لتحليلات ماركس فيما يتعلق بالبونابرتية، باعتبارها نموذجا للدولة الرأسمالية. فهذه الاستقلالية النسبية، تسمح للدولة الرأسمالية بالتدخل ليس فقط لتقديم تنازلات

للطبقات المحكومة، وهى تنازلات ثبت أنها مفيدة حتى للمصالح الاقتصادية للطبقات والأقسام السائدة على المدى البعيد، بل تتدخل أيضا، حسب الظروف الملموسة، ضد المصالح الاقتصادية البعيدة المدى لهذا القسم أو ذاك من أقسام الطبقة السائدة: وهى تنازلات وتضحيات تكون أحيانا ضرورية لتحقيق مصلحتها السياسية الطبقية. ويكفى هنا، أن نأخذ على سبيل المثال، ما يسمى «بالوظائف الاجتماعية» للدولة، التى تكتسب حاليا، أهمية متزايدة. صحيح أنها تتفق مع سياسة الدولة الاستثمارية، التى تستهدف امتصاص فائض الإنتاج الاحتكارى، ومن ثم تتفق مع المصالح الاقتصادية للاحتكارات، غير أن الدولة هى التى تفرضها على الطبقات السائدة، تحت ضغط نضال الطبقات المحكومة.

وكثيرا ما يؤدى هذا إلى العداء بين الدولة والطبقات السائدة. وإذا كانت بعض الحكومات **الاشتراكية الديمقراطية** قد فرضت على الطبقات السائدة تقديم تلك التنازلات، فهذا لا يغير من الأمر شيئا. لأنها تعتمد فى ذلك على الدولة، أى على استقلاليتها النسبية باعتبارها المنظم السياسى للطبقات السائدة.

*

ولكى تتمتع الدولة، بشكل ملموس، بتلك الاستقلالية، التى تطبع مؤسساتها، واللازمة لتحقيق سيطرتها القيادية الطبقية، لابد أن تستند إلى بعض الطبقات المحكومة فى المجتمع. فتدعى أنها تمثلها مستخدمه فى ذلك أساليب ايديولوجية معقدة.

فالدولة تستخدم تلك الطبقات، ضد الطبقة أو الطبقات السائدة. ولكنها تفعل ذلك فى سبيل مصلحتها السياسية. كما أنها نجحت فى أن **تجعلها تقبل** تقديم كل تلك التنازلات للطبقات المحكومة باعتبارها تتفق مع مصلحتها السياسية. ولقد بين لنا ماركس، الدور المعقد الذى لعبته الدولة الرأسمالية بالنسبة لصغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، فى حالة البونابرتية الفرنسية باعتبارها ظاهرة تاريخية عينية، إذا يقول:

«وفى الوقت نفسه، عارض بونابرت البرجوازية، باعتباره ممثلا للفلاحين، وللشعب عامة. فهو يريد أن يحقق - فى حدود المجتمع البرجوازى - السعادة للطبقات الدنيا. ولهذا أصدر مواسيم جديدة، أفقدت «الاشتراكيين الحقيقيين» «صوابهم كرجال دولة»(١٨).

فبالرغم من أوجه الاختلاف - التى حددها ماركس - بين السلطة البرلمانية فى النظام

الجمهورى، والسلطة التنفيذية فى الدولة البونابرتية، والتى ترجع إلى تباين الأشكال التاريخية للدولة الرأسمالية، نجحت البونابرتية - كنموذج للدولة الرأسمالية - فى إدعاء تجسيدها للصالح العام، وتمثيلها لوحدة الشعب - الأمة. ففى البونابرتية الفرنسية كحالة عينية، كان بونابرت المنتخب بالاقتراع العام، الذى إعاده إلى الحكم، أكثر «تمثيلا» للشعب، من الجمهورية التى كانت قد ألغته. يقول ماركس:

«وإذا كانت السلطة التنفيذية قد استعانت بالشعب على الجمعية الوطنية فى اقتراحتها إعادة الاقتراع العام. فقد استعانت السلطة التشريعية بالجيش على الشعب فى اقتراحها تعيين «مراقبين ماليين» "des questeurs" (١٩).

مما تقدم، يتضح لنا أنه لكى تؤدى الدولة الرأسمالية وظيفتها السياسية، لابد أن تعتمد على الطبقات المحكومة، التى تستخدمها أحيانا ضد الطبقات السائدة. وبهذا تحقق بشكل ملموس استقلاليتها النسبية إزاء الطبقات السائدة، وهذه الاستقلالية المتأصلة فى مؤسساتها هى التى تتيح لها الارتباط الدائم بالمصلحة السياسية لتلك الطبقات. فلا ينبغى أن ننسى أن الدولة الرأسمالية لا تحيد قيد أنمله عن المصالح السياسية للبرجوازية: ولقد أوضح لنا ماركس بجلاء، فى حالة البونابرتية الفرنسية، كيف أن لوى بونابرت وهو الممثل «الرسمى» للبرجوازية الصغيرة، وصغار الفلاحين، لم يتخذ أى إجراء سياسى لصالحهم.

*

وتتنوع الاستقلالية النسبية للدولة، تبعا لكيفية أداء الدولة لدورها تجاه الطبقات السائدة، وتبعا للتوازن الملموس بين القوى الماثلة، وذلك فى **الحدود** التى يمليها ارتباط الأبنية الاجتماعية بميدان الصراع الطبقى.

فالدولة قد تقوم مثلا، بدور عامل **التنظيم السياسى** للطبقات السائدة ويتجلى هذا الدور فى علاقة الدولة المعقدة بأحزاب تلك الطبقات.

ولهذا، سوف تكون هذه العلاقة مفتاح فهمنا لهذه الاستقلالية النسبية. وقد **تحل** الدولة أيضا **محل** تلك الأحزاب، مع استمرارها فى اداء وظيفتها كعامل منظم لهيمنة الطبقات السائدة facteur d'organisation hégemoniqne وقد **تتولى** الدولة فى حالات معينة، **المسئولية الكاملة عن المصلحة السياسية لتلك الطبقات:** وتعنى حالة البونابرتية الفرنسية، كظاهرة تاريخية عينية. حيث كان للدولة من الاستقلالية النسبية ما جعل الطبقات أو الأجنحة السائدة تبدو وقد تخلت عن

سلطتها السياسية، على ما وصفه لنا ماركس، فى تحليلاته للامبراطورية الثانية.

غير أن هذه كلها تنوعات، في حدود الاستقلالية النسبية المكونة لنمط الدولة الرأسمالية. وهى حدود ترجع إلى الخصائص المميزة للصراع الطبقى فى التكوينات الرأسمالية: **إنها تختلف بوضوح عن حالات استقلالية الدولة الناجمة عن التوازن بين القوى الماثلة فى ساحة الصراع الطبقى.** ويتمثل هذا الاختلاف أساسا فى أننا فى هذه الحالة الأخيرة، نكون أما بصدد قوى «متكافئة» منظمة سياسيا. وأما بصدد قوى «متكافئة» ولكنها غير منظمة سياسيا. غير أن ما يميز هاتين الحالتين هو صعوبة إكتشاف وجود علاقة مباشرة بين الدولة والمصالح السياسية للطبقات السائدة، في ميدان الصراع الطبقى.

ولما كانت الدولة تضرب القوى الماثلة بعضها ببعض، فلا يمكنها أن تساعد طبقات بعينها على تحقيق سيطرتها الفعلية، إلا من خلال دورها فى تحقيق تماسك أبنية التكوين الرأسمالى وفى المحافظة عليها. فالدولة الرأسمالية، لم تكن محايدة فى أي وقت من الأوقات. ويكشف هذا التكوين عن تفاوت نوعى décalage particulier بين أبنيته، ومجال ممارساته الطبقية.

أما فيما يتعلق بالاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية، فإنه يمكننا دائما أن نثبت فى كل مرحلة من مراحل التطور السياسى إرتباط الدولة المباشر بالمصالح السياسية للطبقات السائدة. سواء فى دورها السياسى لتلك الطبقات، أو فى توليها المسئولية المباشرة عن مصالحها.

*

هذه الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية، تنبع أذن من وظيفة الدولة السياسية، بمعناها الدقيق، تجاه مختلف الطبقات فى التكوين الذى يسوده اسلوب الإنتاج الرأسمالى. إنها بالتحديد تنبع من:

(أ) وظيفة الدولة الرأسمالية باعتبارها عامل **التنظيم السياسى** الطبقات السائدة، التى غالبا ما تعجز وسائلها الخاصة عن تحقيق هيمنها وقيادتها للطبقات المحكومة فى أغلب الأحيان، نتيجة لتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وتشرذم الطبقة البرجوازية. هكذا ينبغي أن يكون فهمنا لعبارات ماركس، وإنجلز، ولنين الشائعة عن الدولة الرأسمالية، التى رءوا فيها «**تنظيم** الطبقة السائدة». بل «**تنظم** السيطرة الطبقية».

(ب) وظيفتها كعامل مناهض للتنظيم السياسى-facteur de desorganisation politique، أى كعامل مانع لتنظيم الطبقة العاملة فى حزب سياسى «مستقل». فتنظيم الطبقة العاملة سياسيا، ونضالها السياسى يفرضان ضرورة تنظيم قيادة، وهيمنة الطبقات السائدة سياسيا، وهما وفى الوقت نفسه يعوقانه.

ولهذا تقوم الدولة بالتنظيم السياسى للطبقات السائدة، فى الوقت نفسه تجعل همها منع الطبقة العاملة من تنظيم نفسها سياسيا. إن الانعزال والتفتت الذى تتجلى آثاره فى النضال الاقتصادى للطبقة العاملة يفرض ضرورة تنظيمها فى حزب سياسى مستقل يحقق وحدتها. بيد أن وظيفة الدولة هى الابقاء على هذا التفتت، الذى يعتبر نتاجا لها، وذلك بادعائها تمثيل الوحدة السياسية للشعب - الأمة: مما يساعدها على تحقيق استقلاليتها النسبية إزاء الطبقات السائدة.

(جـ) وظيفتها الخاصة - التى تكتسى عادة أهمية بالغة - تجاه بعض طبقات أساليب الإنتاج غير السائدة فى التكوين الرأسمالى، والتى تخضع فى النهاية للتأثير المفتت لاسلوب الإنتاج الرأسمالى السائد. كما هو الحال بالنسبة للفلاحين لاسيما صغار الملاك، والبرجوازية الصغيرة، أى ذلك المحيط من الإنتاج الصغير على حد تعبير لينين وتدفع مؤسسات الدولة الرأسمالية بهذه الطبقات إلى المسرح السياسى ومنها تتشكل عادة «الركائز الطبقية» "classes - appuis" للدولة الرأسمالية. وتستخدم الدولة أساليب الايديولوجية معقدة لاستغلال عجز تلك الطبقات عن اثبات وجودها السياسى، وهو عجز ناشىء عن موقعها فى عملية الإنتاج. وذلك على العكس من الطبقة العاملة، الذى تعتبر الطابع الجماعى لعملية العمل، ظرفا مواتيا لتنظيم صفوفها. فالدولة تدعى عادة أنها الممثل السياسى لمصالح الإنتاج الصغير.

بهذا يمكننا أن نفسر العلاقة بين الطابع الوحدوى unitaire للسلطة النظامية فى الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية إزاء الطبقات السائدة. وتكمن المفارقة التى تتسم بها تلك العلاقة، فى أن الدولة لا تتمتع بهذه الاستقلالية النسبية إلا بقدر ما تكون سلطتها خالصة للطبقات السائدة **وحدها**: وبعبارة أخرى، إن تأصل هذه الاستقلالية النسبية فى عمل مؤسسات الدولة الرأسمالية، لا يعنى بحال، أنها تسمح للطبقات المحكومة **بالمشاركة الفعلية** فى السلطة السياسية، أو التنازل لها عن «فتات» من السلطة النظامية. والسلطة ليست آله، أو اداة، أو مجرد شىء، تطمع الطبقات المختلفة فى الاستئثار به إذا «حازه» البعض حرم منه البعض الآخر تلقائيا.

وإذا كنا نلحظ أحيانا، نوعا من **توزيع** السلطة السياسية النظامية، فى ظل استقلالية الدولة الناشئة عن توازن القوى الماثلة، فليس له وجود فى إطار الاستقلالية النسبية المكونة لنمط الدولة الرأسمالية. أن الوحدة السياسية للدولة الرأسمالية كممثل لوحدة الشعب - الأمة، ليست فى نهاية المطاف، إلا وحدة السلطة السياسية للطبقات السائدة وحدها. أما استقلاليتها النسبية - وهى دالة لطابعها الوحدوى، باعتبارها دولة شعبية - قومية - فهى فى النهاية الاستقلالية اللازمة لتنظيم هيمنة وقيادة الطبقات السائدة، وإنفرادها بالسلطة.

*

تستند إذن، هذه الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية عن مجال الصراع الطبقى، إلى الخصائص المميزة للصراع الطبقى، الاقتصادى والسياسى، فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الرأسمالى. وينبغى هنا أن ننظر إلى علاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى، بمعناها العام، أى باعتبارها علاقة بين أبنيته الاجتماعية، ومجال الصراع الطبقى. وبهذا المعنى، تضع الدولة **حدودا** لتأثير الصراع الطبقى فيها: **فالدور الذى تلعبه مؤسساتها، يسمح** لها بهذه الاستقلالية النسبية، إزاء الطبقات، والأجنحة السائدة، ويجعلها أمرا **ممكنا تتوقف تنوعات وصيغ** هذه الاستقلالية على التوازن الملموس بين القوى الاجتماعية فى ميدان الصراع الطبقى السياسى، وهى تتوقف وبصفة خاصة، **على النضال السياسى للطبقات المحكومة**. وهنا تتدخل بفاعلية مسألة **توازن القوى الاجتماعية** المتواجدة فى ساحة الصراع السياسى. وليس هذا التوازن شرطا ضروريا، للاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية، إزاء الطبقات والأقسام السائدة. بمعنى أنها تستند - فى هذه الحدود - إلى الخصائص المميزة للصراع الطبقى فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الرأسمالى. وإن كان من الواضح، أن هذا التوازن، يلعب دورا حاسما فى صياغة هذه الاستقلالية وفى تنوع صورها وتدل هذه الاعتبارات على أمرين:

(أ) أن هذا التوازن، سواء بمعناه العام، أو بمعناه المأساوى équilibre catastrophiqué ليس - كما هو الحال فى أنماط الدولة الأخرى - الشكل الوحيد للصراع، الذى يسمح لنضال الطبقات المحكومة، بالتأثير فى الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية. فطالما أن هذه الاستقلالية متأصلة فى عمل مؤسسات الدولة الرأسمالية فإنه يمكن لنضال الطبقات المحكومة، أن يتجلى فيها، حتى ولو لم يبلغ حد التوازن بين القوى

الاجتماعية.

(ب) وإذا كانت هذه الاستقلالية، تبدو هنا، كنتيجة للنضال السياسي للطبقات المحكومة، فهذا لا يعنى اعتبارها نتاجا لتوازن القوى. خاصة، وأنها، وإن كانت استقلالية حقيقية تنطوى عليها الحدود الموضوعة لعمل مؤسسات الدولة، إلا أن اسلوب عملها يختلف كل الاختلاف عن اسلوب عمل الاستقلالية الناشئة عن توازن القوى المتواجدة فى الساحة(٢٠).

٣ - ما يسمى بظاهرة الشمولية

لقد طمست النظرية السياسية المعاصرة هذه السمات المميزة للدولة الرأسمالية إذ عالجتها تحت اسم «الشمولية» "totalitarisme" ، وهو موضوع ذو طابع ايديولوجى. ونظرا لاتساع هذا الموضوع وتشعبه، فلا يسعنا هنا إلا إبداء بعض الملاحظات الموجزة(٢١). وإذا كان البعض قد حاول أن يذيب ما يسمى بظاهرة الشمولية فى نظرية عامة للدكتاتورية؛ فقد فضل البعض الآخر، اعتبارها - بصفة عامة - شكلا ساسيا خاصا للدولة الرأسمالية، يلائم التحولات المعاصرة التى طرأت عليها، ويتناقض تناقضا جذريا مع شكلها اللبرالى. ولما كانت الاشكالية الشمولية problématique totali-taire ترتبط أيضا، ارتباطا وثيقا، بالنظر إلى «الأفراد» باعتبارهم صانعوا المجتمع، وخالقو الدولة فإنها تعتبر الدولة الشمولية شكلا من أشكال الدولة المنظمة تنظيما قانونيا، يستمد شرعيته من المجتمع «الجماهيرى» (مجتمع «الجملة») societé de masse"[١] ففى المجتمع الصناعى المعاصر «المفتت إلى ذرات» "atomes mas-sifiés" يتجلى التناقض الصارخ بين الدولة، باعتبارها جوهر اغتراب الأفراد، والمجتمع. أما فى المجتمع اللبرالى، وفى الدولة اللبرالية، فهناك مجال يتمتع فيه الأفراء بذاتيتهم، واستقلاليتهم الخاصة، التى ترجع من حيث المبدأ إلى مشاركتهم السياسية، وتعززها الفوارق الطبقية، التى تحول دون هذا التفتت الشامل. يقابل ذلك، ما نشهده حاليا من تحولات جذرية: ضياع كامل لجوهر الفرد فى العملية التكنولوجية، وإختفاء الصراع الطبقى ليحل محله مجتمع متجانس، يتألف من ذرات متشيئة des atomes reiftés ، متماثلة، متنافرة هى ما يسمى بالجملة la masse أننا نشهد ميلاد إغتراب من نوع جديد، يتمثل فى الدولة الشمولية، التى تتناقض تناقضا عدائيا مع المجتمع، إذ تسلب الفرد جوهره. أى أننا نواجه استيلاء سلطة الدولة الشاملة على كافة ميادين

النشاط الفردى، حيث تبتلع الدولة - ذلك الغول الهائل - ميدان النشاط الخاص، وتغيب مشاركة الأفراد فى السياسة، بعد أن تحولوا إلى تروس ميكانيكية، فى هذا الوحش الجديد. ولن نستطرد فى الحديث من هذه الرؤيا الاسطورية المروعة، التي ندين، لها مع ذلك، بوصفها المثير للاهتمام، للميدان السياسى - القانونى الحديث.

ولئن كانت إشكالية الأفراد - الفاعلين idividus - sujets التى تحكم هذه التحليلات، هى اشكالية ايديولوجية، وتوقعاتها للتحولات المعاصرة هى أقرب للخيال منها إلى العلم، فإنه يمكننا مع ذلك، اكتشاف المشاكل الحقيقية التى تختفى فى تحليلاتها وراء قناع الايديولوجية.

وتستمد الدولة الرأسمالية بالذات مبدأ شرعيتها principe de légitimité من ادعائها تجسيد وحدة الشعب - الأمة باعتباره مجموعة من الكيانات المتجانسة، المتماثلة، المتنافرة، تعتبرها الدولة أفرادا - مواطنين سياسيين Individus - citoy-ens politiques . وفى هذا تختلف سلطة الدولة الرأسمالية عن أشكال «الاستبداد» الأخرى، كما لاحظ بحق بعض نظرى الظاهرة الشمولية. فهى تختلف مثلا عن السلطة «المطلقة»، التى تشبهها من الناحية الشكلية؛ والتى تمارس صورا من الطغيان الذى يستند إلى الشرعية - الالهية المقدسة(٢٢).

غير أن للسلطة حدودا صارمة تضبطها حتى فى ظل الطغيان، الذى يتمثل فى أشكال الدولة العبيدية أو الاقطاعية. وبعبارة أخرى، أن نمط شرعية الدول الرأسمالية التى تمثل وحدة الشعب - الآن، هو بالتحديد، الذى يتيح لها آلية خاصة فى عملها.

هى ما يعبر عنه اصطلاح الشمولية. والشعب هنا، ليس إلا تعبيرا سياسيا ايديولوجيا عن عزلة الفاعلين وتفرقهم، نتيجة لتأثير الأبنية الايديولوجية السياسية فى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية . وبهذا يمكننا أن نفهم بسهولة، الظواهر الحقيقية، التى يعبر عنها ايديولوجيا اصطلاح الجملة masse (٢٧).

كما أن نشاط الدولة الرأسمالية - كما يعبر عنه اصطلاح الشمولية - فى مجال علاقتها بالطبقات، قد أصبح ممكنا بفضل إرتباط مبدأ شرعيتها principe de légi-timité بالتفتت الاقتصادى isolement de léconomique الذى يخفى عن الفاعلين الطبيعة الطبقية لعلاقاتهم من ناحية، ويسمح من ناحية أخرى بغياب التعبير المباشر عن الصراع الطبقى عن مؤسساتها. وهذا هو بالتحديد ما جعل أصحاب النظريات الشمولية يسلمون بوجود ارتباط بين الشكل السياسى الشمولى و مايسمونه غياب أو

هبوط حدّة الصراع الطبقى. وهو أمر بالغ الدلالة، فالمجتمع الذى يوجد فيه صراع طبقى، وتنظيم سياسى للمصالح المتعارضة «يتوسط» بين الفرد والسلطة السياسية، هو - كما يقولون - مجتمع ينطوى على شكل سياسى «تعددى» للسلطة Pluraliste . أما الدولة الشمولية، فلا تظهر إلا فى مجتمع الجملة societé de masse حيث لم يعد للانتماء الطبقى أية فاعلية ويصبح الفرد تحت رحمة السلطة السياسية(٢٤).

وهذا يعتبر حلا ايديولوجيا للمشكلة الحقيقية التى يخفيها: فما يعتبر نشاط «شموليا» للدولة الرأسمالية، لا يرتبط فى الحقيقة بغياب المصالح الطبقية المتعارضة، والجماعات «الوسيطة» "associations "médiatriees بين «الفرد» و «الدولة». وإنما يرتبط هذا النشاط بغياب التعبير المباشر عن المصالح الطبقية فى مؤسسات السلطة. فما كان مستحيلا عندما كانت الطبقات تعتبر طرائف castes أو مراتب états فى التنظيم المؤسسى، أصبح ممكنا فى الدولة - الشعبية - الطبقية - l' Etat populaire - de classe أى فى تلك الدولة التى تعمل كدولة طبقية، طالما أن الصراع الطبقى غائب عن مؤسساتها، وطالما أنها تظهر بمظهر المعبر عن وحدة الشعب - الأمة. وبعبارة أوضح، لم تتدعم السلطة السياسية الطبقية، وتتركز إلى هذا الحد - أى أنها لم تصبح شمولية - إلا عندما نجحت فى استبعاد الطبيعة الطبقية لمؤسساتها كأساس ايديولوجى لشرعيتها.

ويكتسب هذا الأمر أهمية أكبر، إذا أخذنا فى الاعتبار مالتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية من تأثير فى مختلف مستويات الصراع الطبقى فى التكوينات الرأسمالية. فالارتباط الذى تتصور تلك النظريات وجوده بين الظاهرة الشمولية وغياب الصراع الطبقى، يتعلق هو أيضا فى الحقيقة بتأثير تفتت النضال الطبقى الاقتصادى فى التنظيم السياسى الطبقى.

والحق، أن هناك علاقة بين الدولة النازية، أو الفاشية، التى تعتبر عادة صورة مركزة للنظام الشمولى، وافتقار طبقات معينة للتنظيم السياسى الخاص بها لأسباب عديدة، منها إنعكاس تفتت الصراع الاقتصادى على ساحة الصراع السياسى. وهذا لا يعنى اطلاقا أن الصراع الطبقى بين الأفراد قد اختفى بعد أن «تحولوا إلى جملة» "massifiés" وإنما يعنى غياب التنظيم السياسى نتيجة لتفتت الكفاح الاقتصادى. وهذا يصدق بصفة خاصة، على تلك الطبقات التى تعرضت للتفت والعزلة التى يفرضها اسلوب الإنتاج الرأسمالى على أساليب الإنتاج الأخرى، فضلا عن عزلتها وتفتتها الناشئة

عن ظروف حياتها الاقتصادية الخاصة. ونعنى البرجوازية الصغيرة، وبعض أقسام الفلاحين، كصغار الملاك. فقد اقترنت الدولة النازية فى المانيا مثلا، بافتقار تلك الطبقات، لتنظيمها السياسى الخاص بها، وبما قدمته لها من تأييد، من خلال الآليات الايديولوجية لعبادة السلطة méchanisne ideologique du fitichisme de pouvoir إذا كانت تلك الطبقات تعتبر الدولة، **ممثلها** السياسى، باعتبارها تجسيدا لوحدة الشعب - الأمة.

ومن ناحية أخرى، لا ينبغى أن ننسى أن الدولة النازية، التى كانت فى خدمة الاحتكارات، كانت أيضا الدولة الملائمة **لمرحلة تميزت بحدة أزمة التنظيم السياسى للطبقة البرجوازية. ذاتها**(٢٥).

ومع ذلك، سنضع جانبا قضية الدولة الفاشية، إنها ظاهرة بالغة التعقيد، وتشك فى أنه يمكن إدماجها فى المصطلح العام للشمولية. ولابد لدراستها من تحليل توازن القوى الاجتماعية فى الظرف العينى(٢٦).

*

أن تعبير الشمولية لا يشير إلى ظاهرة سياسية محددة: إنه يعنى ببساطة إتسام سلطة الدولة بطابع «القوة»، وإن كان البعض قد حاول أن يميز الشمولية عن «التسلطية "autoritarisme" إنهم ينسبون إلى النظام الشمولى ظواهر ترجع فى الحقيقة إلى سمتى الوحدة، والاستقلالية النسبية اللتان تميزان الدولة الرأسمالية عامة. وهم بهذا، يحرمون أنفسهم من امكانية التحليل العلمى لهاتين الظاهرتين. فما يعتبرونه طابعا «شموليا» للدولة فى مواجهة الجماهير، هو فى الحقيقة تصور ايديولوجى لتركز السلطة السياسية ووحدتها النوعية، أى تدعيم قوة **السلطة السياسية الطبقية «الواحدة» "univoque"** ، **و«المتفردة» "exclusif" فى الدولة الرأسمالية بصفة** خاصة، أي الدولة الشعبية - الطبقية التى تمثل وحدة الشعب - الأمة. كذلك، ما يوصف بأنه تناقض عدائى بين الدولة الشمولية والمجتمع، ليس فى النهاية سوى الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية إزاء الطبقات السائدة.

وأخيرا، فإن الارتباط الذى يتصورون وجوده بين الظاهرة الشمولية، وغياب الصراع الطبقى، ليس فى الحقيقة سوى تلك العلاقات الخاصة الى تربط الدولة بالتنظيم السياسى الطبقى فى التكوينات الرأسمالية.

ومع ذلك، لابد أن نسلم فى النهاية، بإن نظريات الشمولية هى التى كان لها الفضل

فى إبراز الارتباط بين المؤسسات السياسية باعتبارها تمثل الوحدة السياسية للفاعلين الذين تتجلى فى علاقاتهم أثار التفتت والعزلة من جانب، طابع الوحدة المميز للسلطة السياسية والذى يستتبع استقلاليتها النسبية من جانب آخر: غير أنه لا يمكن تفسير هذا الارتباط إلا فى ضوء التحليل الماركسى للسلطة السياسية.

ولاشك فى أن المتغيرات الى طرأت على الدولة الرأسمالية فى شكلها الراهن تتفق مع التحولات المعاصرة فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، ولاشك أيضا، فى أنه لا يمكن تفسير هذه التغيرات فى إطار الاشكالية الشمولية، فتعبير الشمولية مثلا، لا يحدد كنهها. والحق أن السمات الحقيقية للدولة الرأسمالية، التى يتضمنها هذا التعبير، لا **تتعارض بحال مع الشكل الليبرالى للدولة بمعناه الصحيح.** فالظواهر الحقيقية التى تخفيها هذه الايديولوجية السياسية (الشمولية)، نجدها فى الدولة ذات الشكل الليبرالى، باعتبارها ظواهر ترتبط، بالتحديد، بنمط الدولة الرأسمالية. إنها ذات المشكلة التى واجهتنا عندما تناولنا الايديولوجيات السياسية، فقد لاحظنا أن أن السمات الحقيقية المميزة للايديولوجيات السياسية المعاصرة، التى ينطق عليها تعبير الايديولوجيات الشمولية، تحملها الايديولوجيات السياسية البرجوازية. أليس مما يثير الدهشة، أن نرى الكثيرين من ايديولوجى الظاهرة الشمولية، وقد اكتشفوا انها تنبع من الدولة الحديثة عامة، أصبحوا يسلمون صراحة بأن الدولة الليبرالية ذاتها تحمل بعض السمات الشمولية؟(٢٧).

***

الهوامش :

(١) وقد يكون من المفيد الرجوع فى هذا الموضوع إلى:
G - Burdeau, Traité dc Science Politiquc, T, V rt V11 وكذلك إلى
Lcibholz: Das Wessen der Repräsentation und der Gestaltwandel der Demokratie in Jahrhundert, 2éd,1960.

(٢) فى هذا الموضوع راجع:
Ch. Eisenmann, "L'Esprit des lois et la séparation des pouvoirs", in Mélanges Malberg, Paris. 1933.

(٣) قدمنا ايضاحات لهذا الموضوع فى مقالاتنا:

"L'examen marxiste de l'Etat et du droit actuels", in Temps Modernes, août-september, 1964 et "A propos de la théorie marxiste du Droit" in Archives de Philosophie du Droit, tome XII, 1967, Marx et le droit moderne.

(٤) de 18 Brumaire, p. 348

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق Ibid., . 347

(٧) المرجع السابق Ibid., p. 242

(٨) المرجع السابق Ibid., p. 348.

(٩) Dans l'introduction du 18 Brumaire, de l'éd. Pouvert, p. 15.

(١٠) K. Marx devant le bonapartisme, op. cit., p.155.

(١١) Luttes des classes, p. 185.

(١٢) 18 Brumaire, P. 245.

(١٣) le 18 Brumaire. p. 347.

(١٤) le 18 Brumaire, P. 327.

(١٥) Ibid., p. 342.

(١٦) Le 18 Brumaire, p. 315.

(١٧) Ibid, p. 343.

(١٨) Le 18 Brumaire, p. 360

(١٩) Ibid., p. 339

(٢٠) وقد تتناقض هاتان الحالتان لاستقلالية الدولة، بحيث يصبح تعايشهما فى الواقع الملموس مستحيلا فى أغلب الأحيان. ومما له دلالة فى هذا الخصوص، أن الدولة فى حالة الاستقلالية الناشئة من التوازن بين القوى الماثلة، تكف عن العمل كمنظم سياسى للطبقات السائدة. وهو ما يمكننا أن نتبينه بوضوح فى علاقات الدولة بالأحزاب: وفى هذه الحالة الأخيرة، قد نشهد أزمة عميقة فى السيطرة السياسية، أزمة هيمنة. وليس هذا اطلاقا الحالة فى الاستقلالية النسبية لنمط الدولة الرأسمالية. وبالمقابل، عندما لا يكون هذا التوازن فى القوى تعبيرا عن أزمة، أى عن تغيير فى مجمل علاقات التكوين الاجتماعى، فى مرحلة من مراحل تطوره أو فى طور من اطواره، بل تعبيرا عن تغيير ينحصر فى مجال المسرح السياسى عندئذ قد يتخذ هذان النمطان للاستقلالية، أشكالا تختلف باختلاف الأوضاع الملموسة.

(٢١) والكتاب فى «الشمولية» عامة، وفيرة. راجع بصفة خاصة:

- H. Arendt, The Origins of tolalitarianism, 1951;
- W. Kornhauser, The Politics of Mass Society, 1965

- Adorno, The Authoritarian Personnality, 1950
- C. Friedrich (éditeur), Totalitarianism, 1944

ونجد محاولة وحيدة لمعالجة هذه الظاهرة من وجه النظر الماركسية عند:

Fr. Neumann: Behemoth: The Structure and practice of Nationat Socialism, 1944, et the Democratic and the Authoritarian State, 1957.

(٢٢) راجع على سبيل المثال:

Arendt, opo. cit., et Talmon, les Origines du totalitarisme, 1966, p. et. suiv.

(٢٣) وثمة ملاحظات هامة تتعلق بهذا الطرح الماركسى الدقيق لهذه القضية عند:

R. Banfi: "Abozzo di una ricerca attorno al valore d'uso nel pensiero di Marx", in Critica Marxista, janvier-février, 1966, p. 137 et Suiv.

(٢٤) راجع فى هذا المعنى:

Arendt, op. cit., p. 305 et suiv.; Kornhauser, op. cit., p.33 et suiv., 48 et suiv., 76 et suiv.

أضف إلى ذلك، أنه يمكن اعتبار نقد دوركهايم للسلطة الاستبدادية قريبا من هذا المفهوم، وأن اختلف عنه من بعض الوجوه إذ يستند هذا النقد إلى غياب التنظيمات «الوسيطة» "médiatrices" بين الفرد والدولة.

إن قضية علاقة الدولة كاغتراب بأفراد المجتمع Etat aliénation-individus sociaux فهى فى النهاية قضية ايديولوجية، تخفى علاقة الدولة بالطبقات. وهى ذات القضية التى سبق أن طرحها روبل Rubel ، و نورا Nora - لما رأينا - عندما تناولا تحليلات ماركس للبونابرتية، التى كانا يعتقدان أنهما اكتشفا وجود مفهومين متناقضين، مفهوم علاقة الدولة كاغتراب بالأفراد rapport Etat aliénation - individus ومفهوم علاقة الدولة بالطبقات rapport Etat-classes .

(٢٥) وهذا هو بالتحديد، ما أوضحه جرامشى فى نصوصه عن «القيصرية» "césarisme" ، وعن «الفاشية». فقد حاول إبراز ظاهرة «القيصرية» باعتبارها ظاهرة عينية تختلف أشكالها باختلاف التكوينات الاجتماعية وهى لا تنشأ عن مجرد التوازن بين القوى الاجتماعية الموجودة وإنما هى وليدة **توازن مأساوى** équilibre catastrophique أى وليدة ذلك الوضع الذى «تتوازن فيه هذه القوى، بحيث لا يكون لاستمرار تصارعها سوى نتيجة واحدة، وهى أن يدمر بعضها بعضا.» وتختلف الأشكال السياسية التى يضيفها هذا الوضع على السلطة السياسية عن الأشكال التى تضفيها عليها حالة التوازن بمعناه العام équilibre général :

وفى التكوين الرأسمالى، يتخذ هذا الوضع، صورة الأزمة السياسية للقوى الاجتماعية المتواجدة فى الساحة، وتتمثل فى تحلل التنظيم السياسى للقوى الاجتماعية وخاصة التنظيم السياسى للطبقة البرجوازية.

ويرى جرامشى أن الفاشية هى بالتحديد القيصرية التى تتميز بها المجتمعات الرأسمالية المتطورة.

راجع بصفة خاصة، ما كتبه عن «القيصرية» فى: les OEuvres, éd. Sociales, p. 255 et suiv).

(٢٦) وسنكتفى هنا، بابداء ملاحظة واحدة عن الدولة الفاشية، هى أن هذا التعبير يفقد خصوصيته، إذا ما أضفنا عليه - كما جرت العادة - معنى «التسلطية» أو «الشمولية» الشديد الغموض: فأى شكل عينى للدولة الرأسمالية، يعتبر بهذا المعنى «فاشيا» بدرجة أو بأخرى. كما نصل إلى ذات النتيجة، وهى غياب خصوصية الظاهرة الفاشية، إذا اعتبرنا الفاشية مجرد شكل للدولة الرأسمالية، يلائم الرأسمالية الاحتكارية.، والامبريالية، كما فعل أتباع الخط الذى انتهجته الدولية الثالثة حتى مؤتمرها السابع: عندئذ يعتبر أى شكل معاصر للدولة «فاشيا»، مع اختلاف فى الدرجة.

بيد أن هذين المفهومين قاصران للغاية، خاصة، وأنهما لا يتيحان لنا الدراسة العلمية للأشكال السياسية النوعية. لهذا ينبغى أن نجعل لتعبير الدولة الفاشية معنى محددا، يدل على تلك الأشكال الخاصة للدولة، التى ظهرت فى ألمانيا النازية، وبدرجة مختلفة فى ايطاليا الفاشية. و نكرر، أننا بصدد أشكال خاصة للدولة: طالما أنه لا يمكننا إدخالها ضمن إطار تصنيف الدولة الرأسمالية le cadre typologique de l'Etat capitaliste ، حيث يختلف فيها تمفصل الاقتصاد والسياسة، عن تمفصلهما المميز للدولة الرأسمالية.

وليس هذا اطلاقا، حال الدولة - كما يتضح لنا - فى الاطار التسلطى lé cadre au-thoritaire للدولة الرأسمالية «النموذجية»، الذى يسمح لنا باعتبار البونابرتية «عقيدة البرجوازية» ونضيف إلى هذا ملاحظتين موجزين:

أولا- إن انحراف الدولة الفاشية، كما نتصورها، عن نموذج الدولة الرأسمالية، ليس من المفضلات النظرية inpossibilités théoriques ، شأنه فى ذلك شأن رأسمالية الحرب، أو حتى الرأسمالية الاحتكارية: فما تطرحه على تحليل اسلوب الإنتاج الرأسمالى من مفضلات لا يستعصى على الحل: أنها تعتبر إنحرافات تاريخية هامشية écarts historiques marginaux

ثانيا - لما كانت الدولة الفاشية تظهر فى التكوينات الرأسمالية فإنها - على خلاف الأشكال الأخرى «الدكتاتورية» و «الاستبدادية» - تنطوى على كثير من خصائص الدولة الرأسمالية، بالرغم من أنها تقع على هامش إطار تصنيف الدولة الرأسمالية marge de son cadre typologique وهى قضية نظرية، تتصل من الناحية الشكلية -

بالمشكلة التى واجهتنا عندما تتناولنا الدولة البسماركية.

هذا هو بالتحديد، ما جعل البعض ينسب الدولة الفاشية إلى «البونابرتية» وهو بهذا، يذيبها فى نمط الدولة الرأسمالية. أنظر على سبيل المثال: المماثلة بين البونابرتية والاشتراكية الوطنية عند: Aug. Thalheimer, Uber den Faschismus

H. Berl: Napoléon III, Demokratie und diktatur, 1948

ولا تجيب هاتان الملاحظتان على هذا السؤال: ما هى العوامل الملموسة، بل ما هى العلاقات السياسية الطبقية التى تولد فى الظروف العينية لتكوين رأسمالى معين، الدولة الفاشية كظاهرة سياسية نوعية؟: أنها مشكلة معقدة، ولا يتسع المجال لتناولها.

(٢٧) ومثال ذلك .Talmon, op. cit

هوامش المترجم :

---

[١] وهى الجمعية التى كانت تضم الطبقات الثلاث: النبلاء، ورجال الدين والبرجوازية فى فرنسا قبل الثورة .

[٢] وهو أدق من تعبير المجتمع «الجماهيرى» أو مجتمع «الجماهير» الشائع، فى الدلالة على حالة التفتت الشامل التى يتميز بها المجتمع الصناعى الحديث وفقا لهذه النظرة حيث يتحول افراده نتيجة لاغترابهم إلى ذرات لا يجمعها جامع.

الفصل الرابع
الدولة الرأسمالية والطبقات السائدة

١- الكتلة الحاكمة le bloc au pouvoir

درسنا - حتى الآن - وحدة نمط الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية، إنطلاقا من ارتباطها بالمجال العام للصراع الطبقى بصفة خاصة. وينبغى أيضا، أن نتناولها بالبحث، من حيث وظيفتهما النوعية، **فى مجال العلاقات بين الطبقات والأجنحة السائدة فى التكوين** الرأسمالى. وستكون هذه الوظيفة السياسية محور اهتمامنا فيما يلى من البحث. ومرة أخرى، سوف تستند إلى تحليلات ماركس، وذلك بقدر اتصالها بمفهوم الدولة الرأسمالية. من أجل هذا، يتعين الاعتماد على الملاحظات المتعلقة بالكتلة الحاكمة. ونذكر هنا، ما يعنينا منها بإيجاز.

(١) لقد أثبتنا أن التكوين الرأسمالى يتميز - على صعيد السيطرة السياسية - بتواجد عدة طبقات، بل عدة أجنحة من طبقات تشكل الكتلة الحاكمة. وهذا يرجع أولا إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية. فهو يرجع مثلا إلى التعايش الفريد بين كبار الملاك الذين يعتمدون على الريع العقارى - (فى البداية باعتبارهم طبقة النبلاء العقاريين أو قسما من طبقة النبلاء. ثم باعتبارهم قسما متميزا من البرجوازية) - وبين الطبقة البرجوازية. كما يرجع إلى ما تتميز به البرجوازية من انقسام إلى أجنحة، تجارية

وصناعية، وعقارية. وهو يرجع بعد ذلك، إلى سيادة نمط الإنتاج الرأسمالى على أنماط الإنتاج الأخرى غير السائدة - وما يترتب على ذلك من تواجد بعض طبقاتها فى الكتلة الحاكمة وهو يرجع أخيرا إلى هياكل الدولة الرأسمالية، التى تسمح بوجود عدة طبقات، وأقسام من طبقات على المسرح السياسى. إلخ.

(٢) ومن جهة أخرى ، حددنا نمط العلاقات القائمة بين طبقات أو أقسام الطبقات المكونة للكتلة الحاكمة. وعلى العكس من بعض المفاهيم التى استخدامها ماركس، كالاندماج fusion ، أو المركب synthése ، تؤلف الكتلة الحاكمة وحدة متنافضة من الطبقات أو الأجنحة السائدة وهى وحدة تسودها الطبقة أو الجناح القائد hégemo-nique [١]. وتتشكل هذه الوحدة فى كنفه، وهو الذى **يستقطب** سياسيا، مصالح الطبقات أو الأجنحة الى تتكون منها هذه الكتلة. وبهذا نكون قد اكتشفنا إحدى السمات الهامة المميزة للكتلة الحاكمة. إن تحليلات ماركس بالرغم من غموض بعض عباراتها، تستند إلى مبدأ مسلم به دائما هو: إن العلاقات بين الطبقات والأقسام المختلفة فى هذه الكتلة، لايمكن أن تقوم على **إقتسام** السلطة السياسية النظامية، حيث تستحوذ الطبقة أو القسم القائد على مجرد نصيب أكبر من غيره. وبعبارة أخرى، إذا كان تقسيم سلطة الدولة إلى أجزاء غير متصور فى العلاقات بين الطبقات السائدة والطبقات المسودة، أو حتى فى العلاقات بين الطبقات السائدة والطبقات المؤيدة أو الحليفة، فإنه يكون غير متصور من باب أولى فى العلاقات بين الطبقات والأجنحة المكونة للكتلة الحاكمة. وإذا صح أن تصور وجود توافق بين الدولة **والمصالح النوعية** للطبقة أو الجناح القائد فى الكتلة الحاكمة، باعتبارها تستقطب مصالح الطبقات أو الأقسام المكونة لهذه الكتلة، وهو التصور الذى يكمن خلف تحليلات ماركس هذه، فإن الطبقة أو الجناح القائد، هو الذى يبدو دائما فى صف التحليلات، الحائز فى النهاية **لسلطة الدولة كوحدة**، وبصورة سافرة، كما لو كان هو «المسيطر وحده».

إن الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت راية الطبقة أو الجناح القائد، تعنى إذن، وحدة سلطة الدولة، من حيث إتفاقها مع المصالح النوعية لتلك الطبقة أو الجناح. وترجع هذه السمة المميزة للكتلة الحاكمة إلى عدة عوامل، منها الأنظمة الداخلية لمؤسسات الدولة الرأسمالية، ووحدتها المميزة، واستقلاليتها النسبية، ونتناولها هنا: من زاوية وظيفة الدولة بالنسبة للكتلة الحاكمة. ذلك أن هذه العلاقة الخاصة التى تربط الدولة بالطبقة أو الجناح القائد، لا ترجع إطلاقا

إلى تبعية «جهاز» الدولة المباشرة لها: بل بالعكس، فهذه العلاقة توجد جنبا إلى جنب مع الاستقلالية النسبية لجهاز الدولة إزاء هذه الطبقة أو الجناح القائد، فضلا عن الكتلة الحاكمة ككل.

(٣) ويمكننا فى الحقيقية أن نلاحظ، أن تعدد الطبقات والأجنحة السائدة سياسيا، والمكونة للكتلة الحاكمة، يقترن بما تتميز به من عجز. عن تحقيق وحدتها السياسية، تحت رعاية الطبقة أو الجناح القائد.

وبعبارة أخرى، يلاحظ عجز الطبقة البرجوازية أو أى قسم منها، عن الإرتفاع بأحزابها الخاصة، إلى مسيتوى القيادة على المسرح السياسى. أى أها عاجزة، **بوسائلها التنظيمية** الخاصة، عن تحويل مصلحتها الخاصة إلى مصلحة سياسية، تستقطب مصالح الطبقات والأقسام الأخرى فى الكتلة الحاكمة. وهذا يرجع أساسا إلى إنقسام الطبقة البرجوازية إنقساما عميقا إلى أجنحة طبقية متناحرة بحكم علاقات الإنتاج ذاتها.

«تلك البرجوازية التى تضحى فى كل لحظة بمصلحتها الطبقية العامة، بمصلحتها السياسية، فى سبيل أضيق مصالحها الخاصة وأحطها شأنا...»(١).

وهذا يرجع أيضا، إلى أنه ليس هناك ما يعوض الطبقة الرأسمالية، طبقة «الرأسماليين الخاصين» عن النتائج المترتبة على تفتت علاقاتهم الاقتصادية الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للعامل الجماعى "travailleur collectif" أى بالنسبة لطبقة العمال الأجراء.

ولو تركت الطبقات والأجنحة السائدة سياسيا، وشأنها لأنهكتها الخلافات الداخلية، وهى غعالبا ما تغرق فى تناقضات تجعلها عاجزة عن الحكم سياسيا. صحيح أنها تعتبر تناقضات ثانوية فى مجمل العلاقات الطبقية للتكوين الرأسمالى، ونادرا ما تشكل الجانب الثانوى فى التناقض الرئيسى. ومع ذلك، فقد ثبت أن نتائجها جسيمة. وإذا إقترنت هذه التناقضات الثانوية بالتناقض الرئيسى، أو بالجانب الرئيسى فيه، فإنها تزعزع استقرار السيطرة الطبقية على الصعيد السياسى.

(٤) وهذا هو أيضا ما حرص جرامشى على ابرازه، فى نصه المذكور، عن «القيصرية» "le Cesarisme" فهو وإن كان قد أضفى على ظاهره القيصرية - فى هذا النص - خصوصية نظرية، ولم يعتبرها الطابع المميز لنمط الدولة الإزسمالية: إذ أرجعها إلى «توازن مأساوى» "équilibre catastrophique" بين القوى

الاجتماعية الأساسية. إلا أن جرامشى قد كشف مع ذلك، عن قصور هذا التفسير، فيما قدمه من ملاحظات مفيدة، فى فهم هذا النمط من الدولة، إذ يقول:

«إن النظر إلى ظاهرة القيصرية، باعتبارها ظاهرة تاريخية جديدة، ترجع إلى توازن «القوى الأساسية» يعد خطأ منهجيا (أحد مظاهر النزعة السوسيولوجية الميكانيكية). ذلك أنه، ينبغى أيضا، أن ندرك دور تلك العلاقات، التى تتدخل بين الجماعات الرئيسية للطبقات الأساسية، والقوى الثانوية التى تقودها القوة المهيمنة، أو تكون خاضعة لنفوذها»(٢).

والحاصل، أن هذه العلاقات المتناقضة، بين القوى الاجتماعية للطبقة البرجوازية المتشرذمة، بحكم تكوينها، إلى أجنحة طبقية، هى بالدقة، التى تلقى الضوء، على هذه الاتجاهات القيصرية، اللصيقة بنمط الدولة الرأسمالية، أى على البونابرتية باعتبارها عقيدة للبرجوازية.

وتتضح أهمية هذه الملاحظات، إذا علمنا أن معظم النظريات السياسية المعاصرة، التى تنكر وجود طبقة حاكم - إذ تستخدم مفهوم **النخب السياسية** élites politiques التى **تتقاسم** السلطة - تستند إلى حقيقة أن البرجوازية لم تعد كما كانت فى الماضى، تلك الطبقة المتماسكة الموحدة(٣). والواقع، أن البرجوازية لم تكن **فى أى وقت من الأوقات،** تلك الطبقة - الفاعل classe - sujet وهذا لا يغير من الأمر شيئا، فهو لا يغير - بداهة - من طبيعتها كطبقة حاكمة، أو يغير وحدة السلطة النظامية المستقلة عنها نسبيا، من حيث تطابقها مع المصالح النوعية للجناح القائد لهذه الطبقة وحده.

فما هو إذن دور الدولة فى هذه الحالة؟ إنها فى الحقيقة، تشكل عنصر الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت رعاية الطبقة أو الجناح القائد. **أى أنها تمثل العنصر المنظم** لقيادة هذه الطبقة أو الجناح facteur d'organisation hégemonique بحيث تصبح مصالحها النوعية، قادرة على استقطاب مصالح الطبقات، والأجنحة الأخرى، فى الكتلة الحاكمة. صحيح أن النظرية الماركسية تؤكد عادة على هذا الدور، الذى تؤديه الدولة، بالنسبة للطبقات أو الأجنحة الحاكمة: غير أنها كثيرا ما تصفه بأنه **دور الحكم.** هذه هى الخرافة، التى تنبغى تبديدها. وهى ترجع إلى إغفال الدور الحاكم، فى نهاية المطاف، الذى يمكن أن تلعبه التناقضات الثانوية فى تكوين اجتماعى معين. وهذا لا يعنى - إذ أردنا الدقة - أن الدولة تقوم فى هذه الحالة بدور الحكم، بين

طبقات وأجنحة منظمة سياسيا، بواسطة أحزابها الخاصة، أى بين قوى اجتماعية قائمة فعلا.

تبدو الدولة كما لو كانت تقوم دائما بدور التنظيم السياسى للكتلة الحاكمة. وهذا سيتضح لنا أكثر عندما ندرس علاقة الدولة الرأسمالية بأحزاب طبقات وأجنحة هذه الكتلة. وإذا كانت الدولة تقوم بهذا الدور، فهذا يرجع مباشرة إلى عجز أحزاب الطبقة البرجوازية وأقسامها المختلفة، عن القيام بدور تنظيمى مستقل، يشبه، ولو من بعيد، دور أحزاب الطبقة العاملة. ومن هذا، يتضح لنا، الدور الجوهرى الذى تلعبه الدولة، باعتبارها عامل تحقيق الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة، تحت رعاية الطبقة أو الجناح القائد. وبالتالى يتضح لنا دورها إزاء الطبقات أو الأجنحة غير القائدة فى الكتلة الحاكمة. ودورها باعتبارها العامل المنظم لمصالح الطبقة أو الجناح القائد، ومن ثم دورها الخاص إزاءها (٤).

وإذا أمعنا النظر فى خصائص الدولة الرأسمالية من حيث علاقتها بالطبقات أو الأجنحة السائدة، لوجدنا أنها تكشف عن الوحدة المميزة لهذه الدولة، المرتبطة باستقلاليتها النسبية، لا باعتبارها أداة لطبقة قد توحدت سياسيا، بل باعتبارها بالتحديد، **عامل تحقيق وحدة الكتلة الحاكمة**. لسنا إذن بصدد قوى اجتماعية تتقاسم السلطة النظامية. وإنما بصدد عدة طبقات وأجنحة مسيطرة سياسيا. ومع ذلك، لا يمكنها ضمان سيطرتها، إلا إذا توحدت سياسيا. وتستمد الدولة وحدتها المميزة من هذا التعدد، من تعدد الطبقات والأجنحة السائدة. فطالما أنه لا يمكنها، أن تقيم علاقاتها ببعضها البعض، على أساس إقتسام السلطة، فيتعين أن تكون الدولة، هى العامل المنظم لوحدتها السياسية الحقيقية. وهكذا تتطابق هذه الوحدة، التى تتحقق تحت رعاية الطبقة أو الجناح السائد، مع وحدة الدولة، باعتبارها العامل التنظيمى، فى وحدة هذه الطبقة أو ذلك الجناح. وتكمن وحدة سلطة الدولة، بهذا المعنى، فى نهاية فى المطاف، فى علاقتها المميزة بالطبقة أو الجناح القائد hégemonique أى فى حقيقة **التطابق بين الدولة والمصالح النوعية لتلك الطبقة أو ذلك الجناح** وحده. وهذا، هو بالتحديد، مغزى تحليلات ماركس، للفترة ١٨٤٨ - ١٨٥٢ فى فرنسا، والتى أوضح فيها هذا الارتباط، بين الدولة والكتلة الحاكمة، والدور الموحِّد الذى تلعبه السلطة النظامية لصالح الطبقة أو القسم القائد.

قد تفيد هذه الملاحظات فى تبديد خرافة تلقى رواجا كبيرا فى الوقت الحاضر. وهى

أن الدولة البرجوازية كانت فى السابق تمثل الطبقة البرجوازية. أما الدولة المعاصرة، دولة رأسمالية الدولة الاحتكارية، فتمثل الجناح الاحتكارى وحده. وهذا - **إذا أردنا الدقة** - غير صحيح ذلك من ناحيتين الأولى: أن الدولة الرأسمالية وإن كانت تمثل مصالح الكتلة الحاكمة، إلا أن نشاطها يرتبط دائما إرتباطا نوعيا بالطبقة أو الجناح القائد لهذه الكتلة. وهو دائما فى خدمة مصالحها النوعية. وهذا لا يحول دون سيطرة سائر طبقات وأجنحة الكتلة الحاكمة بل بالعكس يحققها.

والثانية: إن ارتباط الدولة الحالى بالجناح الاحتكارى القائد لا يحول دون انتماء باقى أجنحة البرجوازية إلى الكتلة الحاكمة. ولن نناقش هنا هذه القضية، حتى لا نبتعد كثيرا عن موضوعنا. ويكفى أن نشير إلى أن تطور **الامبريالية**، بما ولدّه من **إنقسامات جديدة، وتحولات فى التناقضات** (البرجوازية الامبريالية، والكمبرادور، البرجوازية الوطنية، والبرجوازية المتوسطة) لم يلغ المحددات الأساسية للكتلة الحاكمة.

(وذلك على العكس من الرأى الذى يضع الحد الفاصل فى السيطرة السياسية، فى الوقت الحاضر، بين حفنة من الاحتكاريين السفلة من ناحية. وبقية الأمة، من ناحية أخرى).

*

هذه الوظيفة التى تؤديها الدولة الرأسمالية، تحتم أيضا **إستقلاليتها النسبية** إزاء الكتلة الحاكمة، وإزاء الطبقة أو الجناح القائد. وتتعدد الأشكال العينية التى تتخذها هذه الاستقلالية. فقد تقدم الدولة نفسها مثلا، كضمان سياسى لمصالح مختلف طبقات وأجنحة الكتلة الحاكمة فى مواجهة الطبقة أو الجناح القائد. وهى أحيانا تستخدمها ضده: غير أن الدولة تفعل ذلك، بحكم وظيفتها كمنظم سياسى للطبقة أو الجناح القائد، الذى تجعله يقدم التضحيات اللازمة لتحقيق قيادته. فالقول بأن الدولة هى لجنة لادارة المصالح المشتركة للبرجوازية ككل، كما تقول عبارة **البيان الشيوعى**، هو إذن قول صحيح، وقاصر معا: قاصر، إذا ما أخفى عنا الدور المعقد، الذى تلعبه الدولة تجاه الكتلة الحاكمة، وعلاقتها الخاصة بالطبقة أو الجناح القائد.

إن هذه الاستقلالية النسبية للدولة، هى الجديرة بالملاحظة فى حالة البونابرتية. والحق، أن ماركس، قد بين لنا، كيف نشأت هذه الاستقلالية النسبية، فى حالة البونابرتية الفرنسية باعتبارها حالة تاريخية عينية نتيجة لتناقضات الطبقات والأجنحة الحاكمة، وعجز أى منها، عن توحيد الكتلة الحاكمة تحت رعايته، فينعقد له لواء

القيادة. ويرجع قيام الامبراطورية الثانية - وفقا لهذا النظر - إلى حل الكتلة الحاكمة، تحت رعاية رأس المال المالى:

«كان حزب النظام parti de l'ordre خليطا من عناصر اجتماعية غير متجانسة. وبفعل الحرارة السياسية، التى ولدتها قضية تعديل الدستور، تحلل ناتج هذا الخليط إلى عناصره الأولية... غير أن تحلل حزب النظام، لم يقف عند هذا الحد. فقد تحلل بدوره، جناحاه الكبيران...»(٥) وفى هذا السياق، أبرز ماركس - أيضا - الخطر الذى كان يهدد هيمنة رأس المال المالى، والذى لاح، عندما قطع هذا الجناح من البرجوازية صلته بحزبه السياسى، أى بالسياسيين الذين يمثلونه، وأصبح «بونابرتيا»(٦).

كانت دولة الامبراطورية الثامنة إذن، مستقلة نسبيا عن الكتلة الحاكمة، أى عن ذلك الجناح المالى، وأن كانت تخدم مصالح البرجوازية ككل، ولصالح رأس المال المالى على وجه الخصوص. وهذا ما عاد ماركس ليؤكده فى كتابه: **الحرب الأهلية فى فرنسا** (٧).

لقد كان ماركس وانجلز فى تحليلاتهما السياسية العينية يرجعان دائما البونابرتية - باعتبارها عقيدة البرجوازية، والسمة المميزة لنمط الدولة الرأسمالية - إلى الوحدة التى تتميز بها تلك الدولة، واستقلاليتها النسبية، اللتان تستمدنهما من وظيفتها إزاء الكتلة الحاكمة، وإزاء الطبقة أو الجناح القائد.

وعلينا أن نحذر هنا أيضا فكره التوازن: فاستقلالية الدولة النسبية إزاء الكتلة الحاكمة، وإزاء الطبقة أو الجناح القائد، لا ترجع إلى توازن للقوى بين **الطبقات والأقسام السائدة** تقوم فى ظله السلطة النظامية بدور الحكم بينها.

فالواقع، أن الطبقة أو الجناح القائد، الذى تعتبر الدولة تنظيمه السياسى، هو بالتحديد، ذلك الذى تكون له عادة الغلبة، بين سائر القوى فى الكتلة الحاكمة: غير أن هذا المركز الممتاز الذى يحتله، لا يحول مع ذلك، دون استقلالية الدولة إزاءه.

وتختلف - هنا أيضا - بطبيعة الحال، الأشكال التى تتخذها وحدة الدولة، ودرجة استقلاليتها، باختلاف الأشكال الملموسة التى تتخذها الدولة، والنظام السياسى: أى أنها تنوعات، فى الحدود التى تمليها هياكل الدولة.

٢ - فصل السلطات

قد تصبح هذه الملاحظات، المتعلقة بالوحدة المميزة للدولة الرأسمالية، أكثر وضوحا،

إذا تأملنا مؤسساتها المتميزة، وتوقفنا، بصفة خاصة، عند نظرية الفصل بين السلطات الشهيرة.

والحق أنه، بالرغم من إعلان الفصل بين السلطات، وبصفة خاصة، الفصل بين السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية، فإنه يلاحظ، أن الدولة الرأسمالية تعمل كوحدة متمركزة unité centralisée ، منظمة على أساس سيادة إحدى هاتين السلطتين على الأخرى.

وهذه التفرقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ليست فى الحقيقة، مجرد تفرقة قانونية شكلية. فهى تتفق مع وجود توازن دقيق بين القوى السياسية، وإختلاف حقيقى بين أنشطة مؤسسات الدولة المختلفة.

غير أن ما يعنينا الآن، هو أن نتذكر أنه على خلاف مفهوم التقسيم الداخلى المتوازن لسلطة الدولة بين مراكزها المتعددة، يمكننا دائما تفسير غلبة إحدى هاتين السلطتين، التشريعية أو التنفيذية، باعتبارها السلطة التى تشكل المستوى المركزى فى وحدة الدولة، ومن ثم تعتبر مكمن السلطة النظامية الموحدة lieu nodal فى التنظيم المؤسسى المعقد للدولة: إنها مؤشر لعلاقات **التهعية** الداخلية بين سلطات الدولة المختلفة، استنادا إلى تفويض سلطتها إلى «السلطة» المهيمنة "pouvoir" domi-nanl" ، التى تشكل أساس وحدة سلطة الدولة.

كيف نحل لغز هذا المستوى المركزى فى السلطة النظامية؟

ترجع وحدة الدولة الرأسمالية، إلى أنها تمثل - في آن واحد - الوحدة السياسية للشعب - الأمة، والوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت رعاية الطبقة، أو الجناح القائد. والمستوى المركزى فى وحدة هذه الدولة، **هو الساحة التى تعبر تعبيرا مركزا، عن الارتباط بين هذين المبدأين، اللذين تقوم عليهما هذه الوحدة.** أى تلك الساحة التى تعبر عن شرعية السلطة السياسية النظامية.

وفى مجال علاقة الدولة «بتفتت» العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، التى تختزل فى النهاية، فى مؤسسات الدولة، إلى علاقة بين الدولة والطبقات المحكومة، فى هذا المجال، يشكل ذلك المستوى، الساحة التى تعبر عن سيادة الشعب.

أما فى مجال علاقة الدولة بالطبقات والأجنحة السائدة، فيعنى هذا المستوى، ذلك الميدان الذى تتشكل فيه الطبقة أو الجناح القائد، باعتبارها كذلك، داخل الدولة، باعتبارها عامل تحقيق وحدة الكتلة الحاكمة، تحت راية الطبقة أو الجناح القائد.

ومع ذلك، نلاحظ أنها تبقى - كقاعدة عامة - ذات الساحة: طالما أنه يمكن للطبقة أو الجناح القائد، عن طريقة الدولة، وفى هذه الساحة المؤسسية بالتحديد أن تدعى تمثيلها للمصلحة العامة للشعب، وتجسيدها لسيادته، وأن مصالحها الخاصة هى مصالح الكتلة الحاكمة، أى طالما أنها قادرة على تحقيق وحدة الكتلة الحاكمة تحت رايتها. وفى كلمة، يتركزفى هذا المستوى من الوحدة الداخلية للدولة الرأسمالية، الارتباط بين المبدأين اللذين تقوم عليها وحدة السلطة النظامية. أنه الميدان الذى تقوم فيه الدولة بالتنظيم السياسى للطبقة أو الجناح القائد، وذلك فى مواجهة «المجتمع». والكتلة الحاكمة.

وفى ضوء هذه الملاحظات، يمكننا تفسير وحدة نشاط الدولة، بالرغم من الفصل الظاهرى بين السلطات، فضلا عن أنها تساعدنا على تعميق بحثنا لهذه الوحدة، من زاوية علاقة الدولة بالكتلة الحاكمة.

ومرة أخرى، نُذكر بأن التفرقة بين السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، تشمل فى الحقيقة مجموعة من العناصر غير المتجانسة. غير أن ما يعنينا هنا، هو أن نعرف، لماذا، وكيف، نظمت العلاقات بين هذه العناصر - التى تعكس علاقة الدولة بالكتلة الحاكمة - باعتبارها بالتحديد، علاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. بل، وأن ينظر إليهما باعتبارهما سلطتين منفصلتين.

إن تعدد الطبقات والأجنحة السائدة هو أساس تكوين الكتلة الحاكمة، ويعتبر هنا أمرا جوهريا. ويمكننا فى الواقع، أن نثبت أن التمييز بين السلطات، يرجع إلى العلاقات المعقدة بين الطبقات والأجنحة المختلفة، فى تلك الكتلة. وأن هذا التمييز قد وضع للحالة التى تختلف فيها الطبقات أو الأجنحة التى تسيطر على السلطة التشريعية، عن تلك التى تسيطر على السلطة التنفيذية. أى الحالة التى يتركز فيها وجود طبقات أو أجنحة مختلفة، فى مجالات مؤسسية مختلفة. وإختلاف السلطات النظامية على هذا النحو هو أحد السمات النموذجية لدولة تعمل فى مواجهة كتلة حاكمة.

وفى هذا الخصوص، يقدم لنا ماركس بعض الايضاحات، فى **١٨ بروميير، وفى الصراع الطبقى فى فرنسا**، حيث بحث العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل وقوع إنقلاب ل. بونابرت، باعتبارها إنعكاسا لعلاقة الجناح المالى (السلطة التنفيذية) بالجناح الصناعى (السلطة التشريعية).

فعلى أى نحو يجرى هذا التوزيع للسلطات فى الواقع؟ حيث تكون السلطتان

التنفيذية والتشريعية، خاضعتين لذات الطبقة أو الجناح القائد، **لا يكون هناك محلا** للتميز بينهما من الناحية العملية: فالمسألة واضحة، لا تحتاج إلى تأكيد. وحسبنا أن نذكر حالة بريطانيا العظمى باعتبارها مثلا كلاسيكيا. فهى بالرغم من **المظاهر** لم تعرف عمليا وحتى وقت قريب - التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية: وهذا يرجع - كما سبق أن أشرنا - إلى التركيبة الخاصة للكتلة الحاكمة فيها، واسلوب عملها الفريد.

والأهم من ذلك، دراسة ما يحدث، عندما تعبر السلطتان التنفيذية والتشريعية عن طبقتين أو جناحين مختلفين فى الكتلة الحاكمة. فهل يعنى هذا «فصلا» حقيقا لسلطات فى الدولة، أى باختصار، **تقسيما فعليا** للسلطة السياسية، لصالح هاتين الطبقتين أو القسمين المختلفين؟ إطلاقا. إذ تحافظ السلطة النظامية على وحدتها، فى هذه الحالة، بتركزها فى الساحة التى لها السيادة والغلبة، حيث تعبر الطبقة أو الجناح القائد عن نفسها. أما السلطات الأخرى، فهى تؤدى - بالتحديد - دور المقاومات للسلطة السائدة resistamces au pouvoir dominant فهى باندمجها فى الوظيفة التوحيدية للدولة fonction unitaire de l'Etat ، تساهم فى تنظيم قيادة الطبقة أو الجناح الذى يعبر عن نفسه كقوة سياسية داخل السلطة السائدة(٨).

وهذا هو ما نلاحظه سواء فى تكوين الدولة التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية، أو فى دولة الجمهورية الثالثة، أو على صعيد النظرية السياسية فى مؤلفات مونتسكيو، الذى يعد بغير منازع أهم منظرى الديمقراطية السياسية، وأبعدهم أثرا. وإذا أردنا أن نستهل حديثنا بكلمة عن مونتسكيو، نقول أن ش. إيسنمان ch. Eisenmann . ول. التوسير L. Althusser (٩)، قد أثبتنا أن مونتسكيو لم يقل أبدا بالفصل بين السلطات sépartion des pouvoirs ، كما يدعى البعض. وأن نظريته فى **توزيع** السلطات distrilustion des pouvoirs ، التى تفترض وحدة الدولة، لا ترجع إطلاقا إلى تصور قانونى - دستورى للفصل بين مجالات الشرعية المختلفة. وإنما ترجع إلى تصورٍ للعلاقات بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة، فى المرحلة الانتقالية التى كان معنيا بها. فالعلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، التى تنقسم إلى مجلسين، مجلس نواب ومجلس شيوخ، ترتبط عنده بتصور معين للعلاقات بين القوى الاجتماعية، بين الملكية وركيزتها السلطة التنفيذية، والنبلاء وركيزتهم مجلس الشيوخ، و «الشعب» أى البرجوازية قاعدتها مجلس النواب.

بل نجد لدى مونتسكيو ما هو أكثر من ذلك، فمفهومه لتوزيع السلطات، يفترض وحدة السلطة النظامية **unité du pouvoir instutionnel** . بمعنى أن لا يعتبر هذا التوزيع للسلطات، فصلا بينها وتقسيما لها - **séparation partage** يهدد وحدتها. وترجع هذه الوحدة إلى هيمنة إحدى هذه السلطات على السلطات الأخرى، وهى تلك السلطة التى تعتبر مكمن القوة فى الدولة.

لقد طرح التوسير القضية طرحا صحيحا. وإن كان قد أبقى على لفظ التقسيم إذ يقول:

«إذا إكتفينا بالكشف عن العملية الحقيقية، عملية تقسيم السلطة بين القوى السياسية المختلفة، التى تختفى خلف المظاهر الخارجية لاسطورة الفصل بين السلطات. فإننا نغذى بهذا وهم وجود تقسيم طبيعى وتلقائى للسلطة يستجيب لمطلب العدالة البديهى. وبهذا نكون قد إنتقلنا من الحديث عن السلطات إلى الحديث عن القدرات puissances تغيرت الألفاظ، وبقيت المشكلة كما هى: فهناك دائما توازن وتقسيم للسلطة. هذه هى الأسطورة الباقية، التى نريد تبديدها... فهذا الايضاح ذاته، يطرح السؤال الآتى: **لصالح من يتم هذا التقسيم؟**.

ولقد أوضح التوسير بجلاء، أن السلطة النظامية المهيمنة، أى مركز تنظيم وحدة الدولة، فى نظرية مونتسكيو، تتمثل فى مجلس الشيوخ، معقل النبلاء.

ولنتناول الآن - على سبيل المثال - توزيع السلطة فى الدولة التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية(١٠). فعندما إنفصلت السلطة التنفيذية (الملك ووزراؤه) عن السلطة التشريعية (الجمعية الوطنية)، فى عهد الجمعية التأسيسية la constituan te كان هذا الانفصال يرتبط بالصراع بين النبلاء الذين يسيطرون على السلطة التنفيذية، والبرجوازية التى تسيطر على السلطة التشريعية. هذا التوزيع للسلطة، الذى تم فى إطار وحدة الدولة البرجوازية الوليدة، المستندة إلى سيادة الشعب، كان لصالح السلطة التنفيذية والنبلاء.

لقد أحدث قيام المؤتمر الوطنى La convention إنقلابا فى هذه الأوضاع. أى توزيعا جديدا للسلطذة، بين السلطة التنفيذية (المجلس التنفيذى فى البداية ثم لجنة السلامة اللعامة بعد ذلك) والسلطة التشريعية (الجمعية التأسيسية). حيث أصبحت السلطة التنفيذية فى يد الجناح التجارى من البرجوازية، التى مثلها، فيما بعد، حزب الجبل la Montagne والسلطة التشريعية فى يد الجناح المالى والصناعى من

البرجوازية، ويمثله الجيروند la geronde وفى إطار وحدة هذه الدولة البرجوازية، كانت الغلبة فى النهاية، للجناح المالى، وللسلطة التشريعية مما أدى إلى إقصاء حزب الجبل نهائيا من السلطة.

وهذا نجده أكثر وضوحا فى دستور الجمهورية الثالثة(١١) فجمعية بوردو، التى وضعت لفرنسا النظام الجمهورى، الذى ظل معمولا به لفترة طويلة.. لم تقصد إطلاقا باصدارها ما يسمى «بقانون الثلاثين» "loi des trente" الذى ينظم المسئولية الوزارية، والعلاقات بين رئيس الجمهورية ورئيبس الحكومة والبرلمان - لم تقصد أن تكون الغلبة للبرلمان. فهذا أمر يكفله هذا الشكل من أشكال الدولة . فقد كانت البرجوازية المالية، وملاك الأرض - اللذين يمثلهم الملكيون والبونابرتيون - يهدفون فى الحقيقة، إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية: لأن قاعدتهم فى البرلمان كانت، على ما يبدو، ضعيفة بالنسبة لقوة الراديكاليين والجمهوريين. ولأنهم من ناحية أخرى، تمكنوا فى عهد تيير Thiers و ماكمهون من تعميق جذورهم فى الجهاز الإدارى للسلطة التنفيذية، فضلا عن أن هيمنة السلطة التنفيذية، كانت السمة المميزة لفترة رئاسة ماكمهون.

غير أنه مع تطور الجمهورية الثالثة، تمكنت هذا الطبقات والأجنحة بأساليب ملتوية من السيطرة على البرلمان (الجناح المالى)، وعلى مجلس الشيوخ (ملاك الأرض). ولم يعد لقضية توزيع السلطة سوى أهمية شكلية طالما بقيت السلطة التشريعية المستوى المركزى فى الدولة.

الهوامش :

---

(١) Le 18 Brumaire, p. 327.

(٢) نستشهد بهذا النص، نقلا عن الترجمة الفرنسية المنشورة فى: éd. Sociales, op. cit., p. 259

(٣) راجع فى هذا الموضوع: Bottomore: Classes in Modern Society, 1966, p. 28 et seuiv., Elites and Society, 1964, p. 24 et suiv, etc.

(٤) وهذا يتضح بصفة خاصة، من دراسة علاقات **الدولة بأحزاب الطبقات والأقسام السائدة.** وينبغى أن ندرك بوضوح، أن هذه الأحزاب، نادرا ما تكون قادرة على القيام بدور تنظيمى بالنسبة لتلك الطبقات والأقسام يشبه ولو من بعيد دور الأحزاب

الاشتراكية، والشيوعية. فهي تقوم بصفة خاصة، بوظيفة تمثيلها لدى الدولة وتتخذ على وجه الخصوص، صورة «الأجنحة البرلمانية».

"fractions parlamentaires" وهكذا يبدو، أن القول بأنها، كقاعدة عامة، تعمل، بصفة خاصة، **كسير ناقل لحركة** سلطة الدولة هو قول صحيح. غير أن هذه ملاحظة عامة للغاية. وحتى نجعلها أكثر تحديدا، نقول، أن الدولة تكتسب استقلالية أكبر ازاء الطبقات والأقسام السائدة في أدائها بهذا الدور التنظيمي، كلما تدهورت تلك الأحزاب. وبعبارة أخرى، لا يعنى تدهور هذه **الأحزاب تفكك التنظيم السياسى للكتلة الحاكمة**، طالما أن الدولة تحل محلها فى القيام بهذا الدور: وغالبا ما يكون ذلك، فى حالة استقلالية الدولة التى تتميز بغلبة السلطة التنفيذية، عندما تقترن هذه الاستقلالية بتدهور الأحزاب وحلول جماعات الضغط محلها. ويهمنا فى النهاية، أن نشير أيضا إلى أن التحليلات النظرية لكل من أحزاب الطبقة البرجوازية، والطبقة العاملة لا يمكن بحال أن تنطلق من ذات الأسس وذلك على العكس من معظم تحليلات علم السياسة الحديث بل على العكس من النظرية الماركسية. ومثال ذلك، المقام الهام لـ:

Umb. Cerroni: "per una teoria del partito politico" in Critica Marxista, Sept.-déc. 1963, p 15 et suiv.

ووجه الاختلاف، الذى نتحدث عنه هنا، لا يفتقر إلى أن ثمة حزب من نوع جديد يستهدف التغيير الثورى للعلاقات الاجتماعية: وبعبارة أخرى، لا يرجع العجز التنظيمى للأحزاب البرجوازية إلى مجرد أن الطبقة البرجوازية تستهدف المحافظة على العلاقات الاجتماعية القائمة. فالواقع أن الأحزاب البرجوازية عامة، لا تقوم اطلاقا بدور التنظيم المستقل لتلك الطبقات، وهو بالتحديد الدور اللازم للمحافظة على العلاقات الإجتماعية القائمة. وإنما تقع مسئولية القيام بهذا الدور على عاتق الدولة.

(٥) Le 18 Brumaire, pp. 313, 319.

(٦) Ibid., p. 322.

(٧) ولقد أثبتت الدراسات الحديثة صحة تحليلات ماركس هذه.

إن الإجراءات البالغة الأهمية التى اتخذها ل. بونابرت لصالح البرجوازية الصناعية، لا تعنى أن البرجوازية المالية، لم تكن هى الطبقة القائدة. لاسيما وأنها أصبحت فى عهد ل. بونابرت تهتم لأول مرة فى فرنسا بعملية التصنيع.

(G. Dupeux, La Société Française, 1789-1960, 1964, p. 132 et suiv.)

(٨) وقد تفيد الاشارة إلى أن مفهوم **«الرقابة المتبادلة والتوازن»** بين المؤسسات بعد تجديده la conception rénovée des " checks and balances" institutionnels يختلط عند انصار الاتجاه اللبرالى - الجديد بالمفهوم التكاملى للسلطة، حيث

تتعدد مراكز القوة وتتوازن فى المجتمع (مثال ذلك: R.Dahl, op. cit., p. 83 et suiv)

ومن الناحية الاصطلاحية، نود أن نذكر بملاحظاتنا، عن مفهوم السلطة، باعتبارها سلطة طبقية. وهذا هو فى الحقيقة، ما نعنيه بسلطة الهياكل الدستورية أو النظامية struc-tures institutionnelles ، أى مراكز القوة centres de pouvoir

(٩) Montesquieu, la politique et l'histoire, 1964.

(١٠) ومن المؤلفات التى تناولت هذه القضايا:

A. Soboul, Histoire de la Révolution Française, Paris, 1964, t, I et II.

(١١) فى هذا الموضوع، راجع: G. Hanotaux, Histoire de la France contempo-raine 1980 T.5.

R.Dreyfus, la République de M. Thiers; D. Halévy, La République des Ducs 1937.

هوامش المترجم :

---

[١] Hegemonie : «مفهوم صاغه جرامشى، ويعنى القيادة السياسية والثقافية التى تمارسها جماعة معينة لكل حلفائها وللمجتمع بأسره، وهى شرط لاستيلائها على السلطة وممارستها».راجع:

L. Séue: Une introduction á la phlosophie marxiste Ed. Sociales, p. 680.

الفصل الخامس
قضية اختلاف وحدة الدولة الرأسمالية واستقلاليتها النسبية باختلاف شكل الدولة وشكل النظام السياسى

١ - أشكال الدولة Formes d'Etat - صور الشرعية Formes de légetimité

تقدم لنا علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية نموذجا ممتازا للتحليل العينى لقضية **أشكال الدولة**، وإختلاف درجة وحدة الدولة، واستقلاليتها النسبية فى كل منها. وهذا سيساعدنا - فى ضوء تحليلاتنا السابقة - على إثبات أن علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، هى المعيار **الصحيح** للتميز بين أشكال الدولة المختلفة.

ولابد هنا من إبداء ملاحظتين أوليتين:

(١) إن هذا التمييز بين السطلة التشريعية، والسلطة التنفيذية، يشمل عادة عناصر كثيرة غير متجانسة، تخرج عن نطاق دلالته السياسية بالنسبة لعلاقات السلطة الطبقية، وتعبيره القانونى الدستورى، الذى غالبا ما يكون ذو طبيعة ايديولوجية. وهى

بالدرجة الأولى، عناصر ذات طبيعية **فنية** d'ordre téchnique، تتعلق بسير الدولة. وذلك على اعتبار أن السلطة التنفيذية، بمعناها الواسع، تشمل ما يسمى **بجهاز الدولة**: البيروقراطية والإدارة والبوليس والجيش. ونشاطه لا يمكن أن يندرج ضمن وظائف المجالس المنتخبة إنتخابا مباشرا، أى المجالس النيابية بمعناها الدقيق. لذلك، يتطابق هذا التمييز بين هاتين السلطتين وهيمنة إحداهما على الآخرى، مع اختلاف صور تمفصل الاقتصاد والسياسة formes differeneilles d'articulattion بل يتطابق مع تباين صور تدخل، أو عدم تدخل أحدهما فى مجال الآخر. فهيمنة السلطة التنفيذية، مثلا، تدل عادة على تدخل نوعى من السياسة فى المجال الاقتصادى(١).

(٢) يرجع التمييز بين أشكال الدولة - كما ذكرنا - إلى تنوع صور تمفصل الاقتصاد والسياسة فى الحدود التى تمليها سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى **فى المراحل المختلفة، فى تحقيب** تطور تكوين رأسمالى معين أى أن هذا التمييز يتصل بسلسة كاملة من التغيرات فى وظائف الدولة ويتبدل فى وظائفها النهيمنة، ويتباين صور تدخل السياسة فى الاقتصاد، والاقتصاد فى السياسة.

وإذا كنا قد لاحظنا التطابق بين تنوع أشكال الدولة، وتباين صدد تدخل أو عدم تدخل الاقتصاد فى السياسة، والسياسة فى الاقتصاد، فليس معنى هذا أنه **نتيجة لحتمية المباشرة**.

ويعبارة أخرى، يعكس هذا التباين فى أشكال الدولة، علاقات الدولة بمجال الصراع الطبقى: وبالتحديد علاقتها بتفكك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية من جهة، وعلاقتها بالكتلة الحاكمة فى إطار الصراع الطبقى السياسى من جهة أخرى. كما تختلف أشكال الدولة باختلاف صور التزاوج بين هاتين العلاقتين.

من هذا يتضح أن علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، هى المعيار الملائم لتصنيف أشكال الدولة.

وإذا كان التمييز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، يتفق مع تباين وظائف الدولة، الناشىء عن اختلاف صور تدخل أو عدم تدخل الاقتصاد فى السياسة، والسياسة فى الاقتصاد، **فليس هذا هو ما يجعله معيارا ملائما** للتمييز بين أشكال الدولة المختلفة: لأن **إرتباط** أشكال الدولة بالعلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، **يخضع** هو ذاته **لحتمية مركبة** sudéterminée .

وتستند سلامة معيار علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، إلى أنه فى هذه

العلاقة، تتركز صلة الدولة بالصراع الطبقى الاقتصادى والسياسى. وهذا هو، ما يفسر لنا أيضا، لماذا وكيف يكون لاختلاف أشكال تمفصل الاقتصاد والسياسة، إنعكاسا مؤثرا فى علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية(٢).

*

(أ) يبدو التميز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ملائما pertinente من منظور علاقة الدولة بتفتت النضال الطبقى الاقتصادى للطبقات المحكومة، التى ترجع إليها فى النهاية، علاقة الدولة بتلك الطبقات كما تظهر فى مؤسساتها ذاتها. فهذا التمييز يتطابق **مع تباين صور شرعية الدولة الرأسمالية:** وبالتالى مع تباين الأساليب الايديولوجية المعقدة، التى بفضلها تبدو الدولة ممثلة لوحدة الشعب - الأمة والتى تعتمد عليها الدولة فى نشاطها، باعتبارها عاملا مناهضا للتنظيم السياسى للطبقات المحكومة facteur de desorganisation politique . وهذا يرجع إلى أن تفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية - التى تدعى الدولة أنها تجسد وحدتها - هو ذاته نتاج للعامل السياسى - القانونى le Juridico - politique ، للعامل الإيديولوجى l'ideologique .

وسواء كانت السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية هى التى تعبر عن الطبقة أو الجناح المهيمن، فلابد أن تكون أيضا - من حيث المبدأ - تعبيرا مركزا عن علاقة الدولة بالصراع الطبقى الاقتصادى، باعتبارها السلطة المهيمنة فى الدولة.

إن هيمنة السلطة التشريعية، أو السلطة التنفيذية، هى إذن، السمة المميزة التى تحدد شكل الدولة الملائم لتباين أشكال الشرعية فى مجال علاقة الدولة بتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية. ويعبر هذا التباين فى صور الشرعية عن التحولات التى تطرأ على تمفصل الاقتصاد والسياسة، وعن التدخل النوعى لأحدهما، أو عدم تدخله، فى مجال الآخر، والذى يميز المراحل المختلفة لتطور تكوين رأسمالى معين.

والحق، أن **الشرعية légitinité** تنزع فى ظل هيمنة البرلمان، إلى الاختلاط **بالمشروعية légalite** ، أى ذلك النسق الخاص من القواعد التنظيمية systéme noimatif spécifique de réglementation ، الذى يبدو كتجسيد للارادة العامة التى يمثلها ممثلوا الشعب. أما فى حالة شرعية السلطة التنفيذية légetimite de léxecutif ، فتلعب العمليات الايديولوجية دورا مختلفا: إذ يتضاءل دور العلانية البرلمانية. وهذا يتجلى فى حجب المعلومات. وهو إحدى السمات المميزة

للبيروقراطية (الدور الغلاَّب لجهاز الدولة الذى يدل على غلبة السلطة التنفيذية)، كما يتجلى فى أهمية العناصر «الكاريزمية "élements "Charismatiques، التى ينطوى عليها - بلاشك - نمط الشرعية البرجوازية، والتى من شأنها أن تتركز الشرعية الهرمية légetimité hiérarchique، عن طريق التفويض فى السلطة، فى شخص «الزعيم»: ويظهر هذا «الزعيم» كممثل لوحدة الشعب - الأمة فضل تلك الترسانة ايديولوجية الفريدة، التى حللها ماركس وإنجلز تحليلا رائعا، بمناسبة تناولهما للوى بونابرت وبولانجيه Boulangcr (٣). وهو ما يعبر عنه حاليا «تشخص السلطة» "pérsonnalisation du pouvoir وهو تعبير إيديولوجى. أى الالتفاف حول علاقة الدولة «التمثيلية» بالطبقات الاجتماعية، وإختلاس دور الأحزاب، واستخدام جهاز الدولة فى التأثير المباشر فى الرأى العام إلخ...

هذا هو ما ينبغى أن يكون عليه فهمنا لتحليلات ماركس، وخاصة تحليلاته فى ١٨ برومير حيث إعتبر انتقال الهيمنة من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، المعيار السليم للتمييز بين أشكال الدولة المختلفة. وهو يعنى تغيرا فى شكل الشرعية البرجوازية. ويبدو لنا، أن هذا هو بالدقة، ما أراد ماركس أن يبرز، عندما قال أن «السلطة التنفيذية تعبر عن تبعية الأمة héteronomie de la nation، وذلك بعكس السلطة التشريعية، التى تعبر عن استقلاليتها». ولابد من التأكيد على هذه النقطة. لأن فى الحركة العمالية، تراث كامل من «النزعة البرلمانية» "parlamentarisme" ؛ يعبر عن عدم الثقة بالسلطة التنفيذية. هذا ويرجع بصفة خاصة، إلي أوهامها المثالية عن السلطة التشريعية. ولهذا ترى فى تحليلات ماركس هذه، تشكيكا فى شرعية السلطة التنفيذية مما أفسح المجال لنقد هيمنة السلطة التنفيذية، والتخلى عن النقد الجاد للدولة الرأسمالية باعتبارها كذلك.

وباختصار، يعتبر هذا التراث الشرعية البرلمانية، الشرعية «الحقيقية» الوحيدة للديمقراطية السياسية البرجوازية. والتعبير الشرعى الوحيد عن «الشعب». ويرى أن السلطة التنفيذية المهيمنة سلطة غير شرعية، و أن هذه الهيمنة تشويه للدولة القومية - الشعبية الطبقية(٤) وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة: فالشرعية البرلمانية، فى إطار الدولة الرأسمالية الطبقية، ليست بأى حال من الأحوال، أقرب إلى «الشعب» من شرعية هيمنة السلطة التنفيذية. فالواقع، أننا فى الحالتين، بصدد عمليات ايديولوجية. ويمكن القول بأن سيادة الشعب كإطار لشرعية نمط الدولة الرأسمالية،

يتسع تماما لشرعية هيمنة السلطة التنفيذية. فهذه الشرعية ليست إلا إحدى صور الشرعية البرجوازية. وإن كانت تشبه فى مظهرها الخارجى بعض أنماط الشرعية الأخرى، كالشرعية الكاريزمية مثلا، التى تستند إلى الحق الإلهى.

لقد بين لنا ماركس، بوضوح تام، فى تحليلاته للامبراطورية الثانية، كيف استطاع ل. بونابرت أن يجعل سلطته التنفيذية، تبدو كسلطة تمثل وحدة الشعب - الأمة، وتجسد السيادة الشعبية، عندما أعاد الاقتراع العام، الذى سبق أن ألغته الجمهورية البرلمانية.

ولهذا يلاحظ، أن البعض يصف خطأ، سعى السلطة التنفيذية لإخفاء عدم شرعية هيمنتها بالخديعة، عندما تستعير بعض الملامح المميزة لشرعية السيادة الشعبية، أى للشرعية البرلمانية. والحق، أنه ليس فى الأمر شىء من ذلك. وإنما هناك سمات مشتركة، تجمع شرعية السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية. فما هما إلا صورتان مختلفتان للسيادة الشعبية، لسيادة الشعب - الأمة. والعمليات الإيديولوجية التى تحكم الشرعية البرلمانية الكلاسيكية وشرعية البونابرتية الفرنسية واحدة، وإن اختلفت صورها. ولقد أثبت التاريخ أن السيادة الشعبية فى الديمقراطية السياسية، تعبر عن نفسها سواء فى نظام برلمانى كلاسيكى أو فى نظام «شبه دكتاتورى» بونابرتى.

والحق أن ماكس فبر قد لاحظ فى تصنيفه لانماط الشرعية، القرابة العميقة بين شرعية سيادة البرلمان وشرعية ما أسماه الأشكال السياسية «التسلطية» "authoritaire" (٥).

أما فى مجال علاقة الدولة بالطبقات المحكومة، فيرتبط هذا التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، بصلة الدولة بتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، ويتعلق بأشكال الشرعية: إن هذا التمييز - كقاعدة عامة - **لا يحدده بصورة مباشرة - النضال السياسى للطبقات المحكومة.**

ولايضاح ذلك نقول أن أصحاب تلك «النزعة البرلمانية المشوهة la deformation "parlementariste" يميلون عادة إلى اعتقاد أن البرلمان يمثل فى نظر الطبقات الحاكمة ساحة خطرة، بسبب مخاطر استيلاء الطبقات المحكومة عليه عن طريق الاقتراع العام. عندئذ، يصبح التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ضمانة للطبقات الحاكمة: لأنه سوف يسمح بنقل مركز الثقل فى وحدة السلطة، فى حالة تصاعد وزن الطبقات المحكومة فى البرلمان.

وقد فسر كتاب كثيرون، كما فعل كاوتسكى(٦)، تصاعد إتجاه السلطة التنفيذية إلى الهيمنة، بتزايد وزن تلك الطبقات فى البرلمان.

هذا التفسير، الذى يبدو أن ماركس وإنجلز قد جنحا إليه، وإ كانا لم يشهدا مثل هذه المواقف، ليس إلا **إسطورة**. فالطبقات السائدة تملك ترسانة من الوسائل، لحماية سيطرتها الطبقية من تلك المخاطر(٧). فضلا عن أنها لا تنخدع بها فى المدى الطويل. والحالات التى ارتطبت فيها هيمنة السلطة التنفيذية، كسمة مميزة لشكل الدولة، بخطر استيلاء الطبقات المحكومة على البرلمان، هى حالات نادرة للغاية" بدليل أن معظم البلدان الغربية الى تترسخ فيها حاليا رهيمنة السلطة التنفيذية، قد تخلصت من هذا الخطر منذ أمد بعيد، فى ظل النظام البرلمانى الكلاسيكى. وهذا لا ينفى أن الطبقات الحاكمة كانت تعتقد فى فترة من الفترات، وجود ذلك الخطر. وهو إعتقاد مماثل تماما لأوهام قسم من الحركة العمالية: غير أنه، سرعان ما بدد مسلك الديمقراطية الاجتماعية مخاوف الطبقات الحاكمة. إن هيمنة السلطة التنفيذية فى الوقت الحاضر، ترتبط فى الواقع، بالصعوبات التى يواجهها الجناح الاحتكارى فى تنظيم هيمنة السياسة فى مواجهة الطبقات المحكومة داخل البرلمان، أى أنها ترتبط باختصار بتغيرات فى الشرعية. غير أن هذه الصعوبات لا تدل على أن هناك خطرا حقيقيا، خطر استيلاء الطبقات المحكومة على البرلمان. فهذه مسألة أخرى، مختلفة تماما(٨). وفى كل الأحوال، لا يمكن اعتبار خطر استيلاء الطبقات المحكومة على البرلمان - حتى إذا ثبت أن له ما يبرره - استيلاء على السلطة السياسية. لا لمجرد أن سلطة الدولة تتركز فى هذه الحالة فى السلطة التنفيذية. وإنما بحكم آلية عمل سلطة الدولة وجهازها فى التكوين الرأسمالى.

*

(ب) أما فى مجال علاقة الدولة بالكتلة الحاكمة، فيعتبر إنتقال الهيمنة من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، المعيار الملائم للتفرقة بين أشكال الدولة المختلفة، وذلك من حيث إرتباطه بتغير الجناح المهيمن فى الكتلة الحاكمة حسب مراحل تطور التكوين الاجماعى، وتغير الساحة التى تعكس قوته السياسية فى مواجهتها، كانتقال القيادة من الجناح الصناعى إلى الجناح المالى، ثم إلى الجناح الاحتكارى. وعلى سبيل المثال، ترجع غلبة السلطة التنفيذية كسمة مميزة لشكل الدولة فى ظل هيمنة الاحتكارات، ترجع بصورة مباشرة إلى عجز الاحتكارات الفريد عن تنظيم قيادتها

للكتلة الحاكمة داخل البرلمان ويفسر هذا العجز، ما يتميز به طور الاحتكارية من تناقضات حادة بين مختلف أجنحة الكتلة الحاكمة. وانعكاسها داخل البرلمان. ويضاعف من حدة هذه التناقضات عدم التوافق بين هذه الأجنحة والأحزاب، الناجم عن وجود بقايا نظام التمثيل الحزبى التقليدى. ولهذا أصبح تنظيم القيادة يجرى **داخل السلطة التنفيذية**، بأساليب مختلفة.

وهذا أكثر وضوحا، فى علاقة الدولة بأحزاب الكتلة الحاكمة، التى ينطوى عليها **هذا الشكل من أشكال الدولة**. صحيح أن الصيغ العينية لتمثيل الأحزاب على **المسرح السياسى** يحددها شكل النظام السياسى، الذى يختلف باختلاف مراحل التحقيب السياسى غير أن هذا لا يعنى عدم أهمية العلاقة بين أشكال الدولة ونشاط الأحزاب. فهذه العلاقة هى التى ترسم حدود نشاط الأحزاب على المسرح السياسى: إنها تحدد **الإطار العام لدور** الأحزاب بالنسبة للكتلة الحاكمة، ولتنظيمها السياسى الطبقى. وبعبارة أخرى، هناك إرتباط بين اشكال الدولة، أى هيمنة السلطة التنفيذية. أو التشريعية، ودور أحزاب الكتلة الحاكمة، وذلك بحكم ارتباط أشكال الدولة بالعلاقات **الطبقية** لهذه الكتلة، وبصيغ تنظيمها السياسى: إن شكل الدولة هو إذن الذى يرسم حدود الحيز الذى يشغله المسرح السياسى.

يمكننا إذن، أن نقرر - بصفة عامة - أن هيمنة السلطة التنفيذية المميزة **لشكل من أشكال الدولة**، تتفق مع ما تتميز به أحزاب الكتلة الحاكمة، من تدهور فى دورها التنظيمى الخاص. ويترتب على ذلك عدة نتائج، منها على سبيل المثال، حلول **جماعات الضغط** محل الأحزاب...إلخ(٩).

إن هيمنة السلطة التنفيذية كسمة مميزة لشكل من أشكال الدولة، تعنى إذن، وبصفة عامة، أن الجناح الاحتكارى يعانى فى الوقت الحاضر، من عجز شديد فى تنظيم قيادته - عن طريق أحزابه الخاصة - سواء للشعب - الأمة، (تغيرات فى الشرعية)، أو للكتلة الحاكمة: أنها تعنى باختصار، إنبعاث ممارسة جهاز الدولة لدوره السياسى التنظيمى(١٠).

*

وفى النهاية، لابد من الاشارة هنا إلى أن هذه التفرقة الفضاضة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، لا تغنى بحال عن دراسة خاصة لمختلف مراكز القوة **السياسية** centres de pouvoir politique فى ظل أشكال الدولة المختلفة.

وتشمل هذه المراكز مجالات مؤسسية غاية فى التنوع، كالمجالس التشريعية، والإدارة، والجيش، والبوليس، والقضاء، والمحليات، ووالأحزاب السياسية ذاتها، ومختلف «اللجان» الموجودة حاليا، كلجنة الخطة، والمجلس الاقتصادى الاجتماعى فى فرنسا وغيرها.. ومن ناحية أخرى ينبغى أن نفرق بين **مراكز القوة الاقتصادية هذه، ومراكز القوة الايديولوجية.**

ومع ذلك، إذا تأملنا النشاط الملموس للدولة، وصور الشرعية المختلفة، فإننا نجد أن تقسيم تلك المجالات المؤسسية يتفق بصفة عامة مع التمييز بين السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية.

وهذا يتضح بصفة خاصة، من دراسة النظام السياسى الراهن، حيث نلاحظ تعدد مراكز القوة polycentrisme فى تلك المجالات، أى تعدد مراكز القوة السياسية، وهذا لا يعنى طبعا تعددية السلطة الطبقية pluralisme de pouvoir de classe. كما نلاحظ تركزها فى الوقت نفسه فى السلطة التنفيذية المهيمنة فى الوقت الحاضر. وتتفق هذه الهيمنة، مع هيمنة الاحتكارات، ومع عجزها عن تنظيم قيادتها للكتلة الحاكمة، وللشعب - الأمة داخل البرلمان استنادا إلى أحزابها الخاصة.

إننا نشهد إذن تدهور أحزاب الكتلة الحاكمة، وإنتعاش الدور السياسى لجهاز الدولة، وقيام الدولة بتنظيم هيمنة الاحتكارات داخل السلطة التنفيذية ذاتها.

ويعكس النشاط الفعلى لمراكز السلطة التنفيذية المتعددة علاقات الكتلة الحاكمة بالاحتكارات.

ولما كانت السلطة التنفيذية تتميز بتنظيم هرمى قائم على التفويض فى الاختصاصات، فإن هيمنة الاحتكارات عليها تتحقق حاليا باستيلائها على «القمم»: لا على الوظائف الكبرى فحسب، بل على **المراكز العليا** فى السلطة التنفيذية فى المقام الأول. وهذا لا يحول دون الاستقلالية النسبية لجهاز الدولة، أو يمنع البيروقراطية من اداء دورها السياسى الخاص.. إلخ، بل بالعكس يدعمها.

وفى كلمة، أن العلاقات الطبقية للكتلة الحاكمة، التى كانت تعبر عن نفسها سواء داخل السلطة التشريعية، أو فى علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، أصبحت تميل أكثر فأكثر إلى الانتقال إلى مراكز السلطة التنفيذية ذاتها، حيث تعبر عن نفسها من خلال نشاطها المتميز.

*

ولنتناول الآن، قضية وحدة الدولة الرأسمالية فى ضوء التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على النحو الذى بيناه. إن غلبة إحدى هاتين السلطتين تعنى أنها تمثل السلطة المركزية l'enstance centrale فى وحدة الدولة. إذ تعبر تعبيرا مركزا عن المبدأين اللذين تقوم عليهما هذه الوحدة. فهى من ناحية، تعبر عن الشرعية السياسية للتكوين الاجتماعى، وهى من ناحية أخرى، المقر التنظيمى للجناح القائد le siege d'organisation de la fraction hégemonique.

ومع ذلك، فقد تظهر فى فترة معينة بعض المفارقات: كأن يستمر البرلمان فى الظهور بمظهر الساحة التى تمثل سيادة الشعب، ووحدة الشعب - الأمة، بينما تعبر السلطة التنفيذية عن الجناح القائد. عندئذ نلاحظ التطابق بين شكل شرعية الدولة، وغلبة المجالس المنتخبة، بينما يفشل الجناح القائد فى تحقيق هيمننه داخل البرلمان فينسحب إلى السلطة التنفيذية. وهذا لا يعنى إطلاقا تفكك سلطة الدولة، أى **إزدواجية السلطة** **un double pouvoir** - إذا صح التعبير - فى ظل «الفصل» بين السلطات النظامية. فوحدة السلطة النظامية تتحقق فى ظل السلطة التى تكون لها الغلبة والتى تشكل قاعدة الطبقة أو الجناح القائد للكتلة الحاكمة.

وهنا، نجد أنفسنا فى الواقع، أمام اختلال فى وظيفة القيادة المزدوجة التى تمارسها هذه الطبقة أو الجناح (un décalage entre la double fonction hégemo-nique) فهى وأن كانت لاتزال تحتفظ - عن طريق الدولة - بقيادتها للكتلة الحاكمة، فقد فقدت قيادتها للتكوين الاجتماعى ككل. فى هذا الوضع، الذى قد يبلغ حد **الأزمة السياسية**، نشهد عادة، ولفترة قصيرة إنبعاثا لنشاط جهاز القوة فى الدولة، وتصبح الدولة خلالها تحت السيطرة المباشرة لتلك الطبقة أو ذلك الجناح. غير أن الدولة تستعيد فى النهاية، استقلاليتها النسبية إزاءه، بالعمل على أن يكون نشاطها متفقا مع شكل الشرعية، وذلك إما بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، أى تنظيم قيادة الطبقة أو الجناح المهيمن داخل البرلمان، بإجراء سلسلة من التعديلات فى النظم الانتخابية، والتدخل فى العلاقات بين الأحزاب.. إلخ، أو باستخدام مختلف الوسائل لتغيير الشرعية ذاتها.

٢ - أشكال النظم السياسية - الأحزاب السياسية

لا يمكننا بداهة، أن ندرس أشكال الدولة دراسة عينية، إلا فى إرتباطها **بأشكال النظم السياسية**. وذلك فيما يتعلق **بالمسرح السياسى** ، والتحقيب السياسى

بمعناه الدقيق. إن شكل الدولة، هو الذى يحدد ذلك الحيز الخاص، الذى يطلق عليه المسرح السياسي. إذ يرسم الإطار العام لدور الأحزاب إزاء الكتلة الحاكمة.

ويرتبط المسرح السياسى بالطرق العينية لتمثيل الأحزاب بالنسبة للنشاط الصريح أو العلنى للقوى الاجتماعية. والنظم السياسية هى نتاج الجمع بين أشكال الدولة وتركيبة المسرح السياسى. Configuration de lá scéne politique .

ليس فى نيتنا التعرض فى صميم مشكلة تصنيف النظم السياسية. ويكفى أن نشير هنا، إلى الملاحظات الهامة، التى قدمها لنا م. دوفيرجيه، فى هذا الخصوص، فى مؤلفاته المختلفة. لقد كان أول من أوضح الصلة فى هذا التصنيف - بين غلبة السلطة التشريعية أو التنفيذية (لا بالمعنى القانونى الدستورى وإنما بمفهوم قريب من المفهوم الذى نتبناه) أو توازنهما من ناحية، والتركيبة العينية للمسرح السياسى، من ناحية أخرى.

وفى هذا السياق، بين دوفيروجيه أهمية بعض العوامل، كعدد الأحزاب - **نظام الحزبين bipartisme أو نظام تعدد الأحزاب multipartisme** - والهيكل المميز لهذه الأحزاب - نظام الحزبين أو نظام تعدد الأحزاب المرن **souple** أو الجامد **régide** .. إلخ(١١).

وتقدم لنا هذه التحليلات ايضاحات قد تكون مفيدة، مع ملاحظة أن دوفيرجيه، شأنه فى ذلك غالبية منظرى علم السياسة، لم يفرق بين التحقيبين les deux perio-dis ations والحيزين les deux éspaces موضع الخلاف. أى أنه لم يفرق بين **أشكال الدولة، وأشكال النظم السياسية**. فالتمييز بين أشكال الدولة لا وجود له فى تصنيفه لأشكال النظم السياسية.

لقد أشرنا فى تحليلاتنا السابقة(١٢) للكتلة الحاكمة، إلى أن عدم التمييز بين هذين المجالين، وهذين التحقبين، يؤدى إلى الخلط بين التركيبة الطبقية للكتلة الحاكمة، والعلاقات الحزبية على المسرح السياسى. وعندئذ يصعب تحديد التباينات المختلفة déc-alages ويتعذر فى النهاية، الفهم الدقيق لحقيقة الهيكل الطبقى للمسرح السياسى. ولغياب هذا التمييز، نتائجه أيضا فى حالتنا: فلا نرى اختلاف النظم السياسية باختلاف شكل الدولة التى توجد فيها: فلا يمكننا تصنيف هذه النظم إلا على أساس شكل الدولة. فهو الذى يحدد الحيز الذى يشغله النظام السياسى. وبهذا وحده، يصبح ما قد يبدو انه ارتباط correlation (ارتباط هيمنة السلطة التنفيذية بنظام الحزبين المرن أو بنظام تعدد الأحزاب مثلا) تفسيرا، يستند إلى مجمل محددات مرحلة من مراحل تطور تكوين

اجتماعى، وإلى الممارسة السياسية الطبقية. ويكشف ما يبدو كخليط une combin-atiore عن توليفة محددة une combinaison précise.

لا يمكننا إذن أن ندرس درجة الوحدة المميزة للدولة الرأسمالية، ومدى استقلاليتها النسبية عن الطبقات والأقسام السائدة، وأشكالهما العينية، إلا إذا درسنا تلك التوليفة من أشكال الدولة وأشكال النظم السياسية: وذلك، من حيث إرتباطهما الوثيق بالصيغ العينية للتمثيل الحزبى، وبأشكال التنظيم السياسى للكتلة الحاكمة. ويكفى أن نذكر هنا، على سبيل المثال، الفصل بين السلطات، ووحدة السلطة النظامية: فوظيفة «الفصل» بين السلطات فى ظل هيمنة السلطة التشريعية، ونظام تعدد الأحزاب أو نظام الحزبين، تختلف كل الاختلاف عن وظيفته فى ظل هيمنة السلطة التنفيذية، ونظام الحزبين المرن أو الجامد أو نظام تعدد الأحزاب(١٣).

ومع ذلك، يبقى للتفرقة بين أشكال الدولة وأشكال النظم السياسية أهميتها الكبيرة فى مجال البحث عن العلاقة بين وحدة الدولة والطبقة أو الجناح القائد للكتلة الحاكمة، خلف المظاهر الخارجية للمسرح السياسى، فى النظم السياسية المختلفة.

وفى كلمة، أن لهذه التفرقة أهميتها البالغة للتمييز بين التأثيرات الحقيقية لتوليفة شكل الدولة وشكل النظم السياسية، فى وحدة سلطة الدولة، وبين المظاهر الخارجية للنظام السياسى وحده والتى غالبا ما تكون خادعة.

ولنأخذ على سبيل المثال، شكل الدولة الذى يتميز بهيمنة السلطة التشريعية، وبنظام تعدد الأحزاب: ونعنى تلك الحالة النموذجية، التى يظهر فيها إئتلاف حزبى حاكم على المسرح السياسى، مهددا وحدة سلطة الدولة، بتقسيمها بين أحزابه المختلفة. إنها فى الحقيقة قضية وحدة سلطة الدولة، فى مواجهة وحدة الكتلة الحاكمة تحت راية الطبقة أو الجناح القائد. إنها باختصار قضية علاقة التطابق بين سلطة الدولة، وتلك الطبقة أو الجناح القائد. ويمكننا إثبات هذا التطابق، إذا حللنا شكل الدولة، والتركيبة الطبقية للكتلة الحاكمة: فهذا التحليل يكشف لنا السلوك الحقيقى للممثلين المقنّعين على المسرح السياسى. والواقع أن وحدة سلطة الدولة - فى هذه الحالة تتجلى فى تنظيمها لقيادة تلك الطبقة أو الجناح للطبقات والأجنحة الأخرى داخل البرلمان. وذلك إما عن طريق سيطرة حزب الطبقة أو الجناح القائد على الأحزاب الأخرى بأساليب ملتوية - كما هو الحال فى «الحزب المسيطر» فى الائتلاف الحاكم، وإما باستخدام الطبقة أو الجناح القائد لأساليب ملتوية، لتمثيلها على المسرح السياسى، من خلال أحزاب هذا الائتلاف

المختلفة. وأما عن طريق حيازة حزب أو أحزاب الطبقة أو الجناح القائد للقطاعات الحكومية الرئيسية.

فضلا عن أن دراسة تلك التوليفة من أشكال الدولة وأشكال النظم السياسية، هى التى تتيح لنا تقدير **درجة** الاستقلالية النسبية للدولة، إزاء الطبقات أو الأجنحة السائدة. فمثلا، تتوقف هذه الاستقلالية النسبية، فى ظل شكل الدولة الذى تهيمن فيه السلطة التنفيذية، على التركيبة العينية للكتلة الحاكمة، وعلى الدور العام للأحزاب الذى يحدده هذا الشكل من أشكال الدولة. كما تتوقف على سلوك تلك الأحزاب على المسرح السياسى فى الإطار الذى يحدده شكل النظام السياسى. وبعبارة أخرى، أن هيمنة السلطة التنفيذية لا تعنى استقلالية الدولة، إلا إذا اقترنت هذه الهيمنة بتدهور الدور التنظيمى للأحزاب، الذى تمتد انعكاساته إلى **المسرح السياسى ذاته.**

وغالبا ما يوجد هذا الارتباط. ونجده واضحا كل الوضوح فى حالة البونابرتية الفرنسية كظاهرة تاريخية. ويتجلى كما لاحظ جرامشى، وماركس قبله، فى حالة أزمة **التمثيل الحزبى** أى أنه باختصار، يتجلى فى إنفصام الطبقات والأجنحة المختلفة عن ممثليها (١٤).

غير أن لهذا الارتباط صورا متنوعة، يمكن الكشف عنها، فمثلا قد تكون أهمية استقلالية الدولة النسبية أكبر فى حالة هيمنة السلطة التشريعية فى ظل نظام التعدد الحزبى (تتجلى فى دور البيروقراطية فى مواجهة عدم الاستقرار الحكومى) منها فى حالة هيمنة السلطة التنفيذية فى ظل نظام الحزبين ذى الهياكل القوية، والانضباط الحزبى الداخلى الصارم، كما هو الحال فى بريطانيا العظمى. بل قد تكون لهذه الاستقلالية النسبية أهمية أكبر فى ظل هيمنة السلطة التنفيذية، فى ظل نظام تعدد الأحزاب، كما هو الحال فى فرنسا فى الوقت الحاضر.

قد نجد تفسيرا لذلك فى التوليفة التى أشرنا إليها، ففى حالة بريطانيا العظمى، حيث نظام الحزبين الذى يتميز بالانضباط الداخلى الصارم، نلاحظ أن الاحتكارات المهيمنة تتميز بقدرة خاصة على التنظيم السياسى، مما يقلل من أهمية استقلالية جهاز الدولة إزاءها. فقد أصبح تنظيم قيادة الجناح المهيمن، للشعب - الأمة ، **ونسج الصلات** بين نشاطه العلامى والكتلة الحاكمة، **يجرى داخل حزب واحد،** أو داخل الحزبين اللذين يحتلان بالتناوب مقدمة المسرح السياسى. ويصبح الجناح القائد، الجناح **الحاكم** عندما يحتل «خدّامه» "commis" (بالمعنى السياسى وليس بالمعنى

الشخصى) «قمم» هذا الحزب، أو هذين الحزبين. وحالة الولايات المتحدة واضحة، حيث سمح التنظيم الأقل صرامة للأحزاب، بأن تلعب الاستقلالية النسبية للدولة دورا فعالا فى بعض الأحيان، فى «السياسة الجديدة» «الروزفلتية مثلا» "New Deal". كذلك لعبت هذه الاستقلالية دورها فى بريطانيا العظمى، فى عهد الحكومة العمالية عام ١٩٤٥ - وهى حالة خاصة، بالرغم من النظام الحزبى، إن جاز هذا التعبير(١٥).

***

الهوامش :

(١) ولابد هنا، من الاشارة إلى أن مفهوم السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية ذاته يختلف باختلاف شكل الدولة. ويصبح معناه أكثر تحديدا إذا ميزنا بين المؤسسات والوظائف المتفردة التى ينطبق عليها فى أشكال الدولة المختلفة. ولن نركز هنا على المغزى **القانونى - الدستورى** لهذا التمييز: التمييز بين سلطة الفرد وسلطة التنفيذ، بين السلطة السياسية والسلطة الادارية، بين سلطة الحكم والسلطة الاستشارية. فهذا ليس الا قناعا لعلاقات السلطة الطبقية. والواقع أن ما يعنينا هنا هو أن نلفت النظر إلى علاقات السلطة الطبقية التى **تصوغ التنظيم القانونى** للتقسيمات الفنية dés divisions techniques باعتبارها وظائف سياسة متميزة. وتعبير «السلطة التنفيذية» بهذا المعنى المحدد لا يتطابق مع تعبير «جهاز الدولة». وإنما يعنى أحد مراكز السلطة السياسية فهو يشير إلى **الدور السياسى الخاص الذى يلعبه جهاز الدولة** وهذا هو ما يعنينا ابرازه فى هذا الخصوص. نظرا لغموض بعض الاستشهادات بنصوص لماركس (١٨برومير)، ولينين (الدولة والثورة): إذ يبدو أنها توحد أحيانا ما بين تعبير «السلطة التنفيذية» و«الحكومة»، وتعبير «جهاز الدولة». حيث لا يشير تعبير «السلطة التنفيذية» إلى مركز متميز للسلطة السياسية. وإنما يشير فقط إلى جهاز الدولة الفنى، بل إلى «موظفى الدولة» "personnal d'Etat" وهذا المفهوم، لا يتيح لنا بداهة، فهم المبررات السياسية للتمييز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وما تنسجه العلاقة القائمة بينها من صلات. غير أن القراءة اليقظة لماركس تبين لنا أن غلبة السلطة التنفيذية فى شكل من أشكال الدولة تدل على الوظيفة السياسية المميزة لجهاز الدولة، والتى ترتبط بتحولات فى الشرعية، وفى العلاقات الطبقية للكتلة الحاكمة. ولابد أيضا، أن نشير إلى أن كثير من المنظرين المعاصرين لعلم السياسة، والذين يتمسكون أيضا

بمختلف المعايير غير القانونية، لتصنيف هياكل النظام السياسى ووظائفه، قد أبقوا على الصيغة العامة، صيغة التمييز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. ومثال ذلك
Almond et Coleman: The political system of Developing Areas, 1960 وذلك فى مقدمة تتضمن ملاحظات عامة فى تصنيف النظم السياسية (pp. 3-64)
R. Dahl: A Preface to Democratic Theory, 1964, p. 63 et suiv.
S.W. Eisenstadt, The Political Systems of Historical Bureaucratic Empires, 1963.

ومن أبرز هؤلاء المنظرين فى فرنسا:
Duverger, Vedél, Lavau

(٢) ولا يسعنا إلا أن ننقد بشدة، تلك النظرة التكنولوجية المشوهة، التى ترى فى هيمنة السلطة التنفيذية فى الوقت الحاضر نتيجة مباشرة لتدخل السياسة فى الاقتصاد ولتزايد الدور «التكنيكى» للادارة البيروقراطية: فالثابت أن هذا الدور الذى يلعبه جهاز الدولة، فيما يسمى بالاقتصاد «الموجه»، يمكن اداءه على أكمل وجه، فى ظل هيمنة السلطة التشريعية. والدليل على ذلك الاختلافات النسبية الموجودة حاليا بين هياكل الدولة فى فرنسا من ناحية وايطاليا وألمانيا من ناحية أخرى. وإن تدخل الدولة فيهما قوى، كما هو الحال فى فرنسا، بالرغم من المظاهر.

(٣) وخاصة ملاحظات إنجلز من «البولانجية» "Boulangisme"
Correspondance avec P.et L. Lafargue, éd. Sociales

(٤) وقد كان هذا التقليد متفشيا فى الحركة العمالية الفرنسية بصفة خاصة، وهذا تفسره أسباب تاريخية، ترجع إلى الثورة الفرنسية - هيبة المجالس المنتخبة - وتأثير النزعة اليعقوبية jacobinisme فى تلك الحركة.

(٥) انظر أيضا فى هذا الموضوع ملاحظات M. Duverger فى Institutions politiques, 1966, p. 162 et suiv.

(٦) Kautsky, la Révolution sociale, éd. Marc-Rivière, 1912

(٧) ويكفى هنا أن نشير إلى تلك النظم الانتخابية، التى تغير من هذه الناحية شكلا من أشكال الاقتراع الذى يشترط نصابا بالمعنى الطبقى للكلمة.

(٨) فعندما نقول أن انتقال السيطرة إلى السلطة التنفيذية لا يرتبط - كقاعدة عامة - ارتباطا مباشراً بالنضال السياسى للطبقات المحكومة، فإنما نعنى أنه ليس نتيجة حتمية مباشرة له.
إن تدهور النظام البرلمانى parlementarisme يرتبط - بلاشك - ارتباطا غير مباشر بالمد السياسى للحركة العمالية، أى أن هناك هامشا للاحتمية un: marge d'indetermination وهذا لا يتطابق مع القول بخطر استيلاء الطبقات المحكومة

على البرلمان. وأنما يعنى ان تدهور النظام البرلمانى يرجع إلى أسباب عديدة منها الصعوبات - التى أشرنا إليها - والتى يواجهها الجناح الاحتكارى فى تنظيم قيادته داخل البرلمان. أى أنه يرجع إلى مشكلة تتعلق بالشرعية.

وفى هذا السياق بالتحديد لا ينبغى الخلط بين غلبة السلطة التنفيذية فى إطار شكل من أشكال الدور، والدولة القمعى المتزايد للدولة فى حالة تصاعد النشاط السياسى للطبقات المحكومة. **فغلبة السلطة التنفيذية فى هذه الحالة ليست لازمة اطلاقا لكى تقوم الدولة بهذا الدور.** فالإطار البرلمانى الذى تكون فيه الغلبة للسلطة التشريعية **يسمح تماما** بالقيام بهذا الدور القمعى، على خلاف ما تذهب إليه بعض الآراء المثالية فى هذا الخصوص.

وباختصار، ان تصاعد النشاط السياسى للطبقات المحكومة، لا يستدعى أن يكون الرد المباشر فى هذه الحالة، هوهيمنة السلطة التنفيذية، فطالما أنه يستدعى بعث القمع بالقوة، فهو يتفق تماما - كما اثبتت التجربة - مع الإطار البرلمانى الكلاسيكى. ومن ناحية أخرى، فقد اعتبر لينين - كما تعرف **«الجمهورية الديمقراطية»** «أفضل نظام ممكن» بالنسبة للطبقة العاملة فى ظل التكوين الرأسمالى.

ومن ناحية أخرى، وصف لينين «الجمهورية الديمقراطية» كما نعرف بأنها «أفضل نظام ممكن بالنسبة للطبقة العاملة» فى ظل التكوين الرأسمالى. وهى عبارة مبهمة. وحتى إذا افترضنا أن هذا يعنى سيادة البرلمان، فلا ينبغى أن نتعلق بالأوهام. فنعتبر هذا الشكل من أشكال الدولة الرأسمالية، الشكل «الشعبى»، والوحيد «القريب من الجماهير». ونقيم على هذا الأساس نقدنا للسيادة أو الهيمنة الراهنة للسلطة التنفيذية باعتبارها غير شرعية.

(٩) صحيح أن جماعات الضغط كان لها دور رئيسى، حتى فى الفترة التى كانت الغلبة فيها للسلطة التشريعية. غير أن هذا الدور كان مرتبطا بدور الأحزاب السياسية الخاص.

أما فى الوقت الحاضر فدورها **يختلف كل الاختلاف**. إذا يبدو أنها حلت محل الأحزاب فى مجال المطالب المهنية، بعد أن حل جهاز الدولة محل أحزاب الكتلة الحاكمة فى دورها السياسى. فى هذا الموضوع، انظر:

J. Meynaud, Les Groupes de pression en France, 1958, et Nouvelles études sur les groupes de pression, 1962; G. Lavau, "Note sur un "pressure group" français : La Confédération générale des Petites et Moyennes entreprises", in Rev. Franç. de Science politique, 1955 et suiv.

(١٠) عن هذا الموضوع، نجد تحليلات رائعة فى:

A. Gorz, Le. Socialisme difficile, 1967, 1er chapitre,

"Syndicalisme et Politique: crise de la démocratie représentative"

(١١) انظر بصفة خاصة

Sociologie politique, 1967, p. 116 et suiv.; Institutions politiques, 1966, p. . 137 et s.; Les partis politiques, 1964, p. 387, et suiv. etc.

وفيه اقترح دوفبرجيه، التمييز بين النظم الرئاسية ذات «نظام الحزبين الزائف» "pseudobipartisme" (نظام الحزبين المرن) أو ذات نظام التعدد الحزبى، والنظم البرلمانية ذات نظام الحزبين، والنظم البرلمانية المتعددة الأحزاب. وفى هذا الموضوع انظر أيضا: تحليلات A, Haurio الهامة فى:

Régimes politiques et structures économico-sociales.

(١٢) انظر ما قبله

(١٣) انظر: Duverger, les partis politiques, le chapitre, "Les partis et la séparation des pouvoirs".

(١٤) «كيف تتشكل هذه الأوضاع، أوضاع التناقض بين الممثَّلين و الممثِّلين وتنعكس الأرضية الحزبية على جهاز الدولة بأسره، فتدعم مركز السلطة البيروقراطية المقابل...».

Gramsci, "Observations sur quelques aspects de la structure des partis politiques en période de crise organique", in OEuvres, éd. Sociales, op. cite., P. 246.

(١٥) أن أنصع ما كتب عن قضية الحكومات العمالية هو بلاشك كتاب: R. Milliland, Parliamentary Socialism, Londres, 1964.

الباب الثالث
عن البيروقراطية والنخبة

الفصل الأول
قضية ونظريات النخبة

الآن يمكننا أن نتناول جهاز الدولة بالبحث الدقيق. وكما نعرف كان الجدل فى النظرية الماركسية يتركز حول قضية البيروقراطية، وهى ليست إلا مظهرا من مظاهر جهاز الدولة وإن كانت تعتبر بلا شك أهمها. ونعرف أيضا أن البحث النظرى قد تعطل إلى حد كبير، نتيجة لبعض تحليلات تروتسكى الخاطئة، وبالأخص نتيجة للخلط الايديولوجى من جانب انصاره.

وسنحاول أن نتجنب الخوض فى الحديث عن الأرضية الايديولوجية لهذا الجدل، مكتفين بما قدمه لنا ماركس وإنجلز ولنين وجرامشى من ملاحظات علمية فى هذا الموضوع. وستكون تحليلات ماكس فبر محور اهتمامنا. فهو يعتبر، بلا شك، أفضل من أضاء هذه القضية، بغض النظر عما يمكن أن يوجه إليه من انتقادات.

ونستهل تحليلنا بفحص سريع لنظريات «النخب السياسية»، فلها تأثير كبير فى النظرية السياسية المعاصرة، وتطرح نفسها صراحة كنقد للنظرية الماركسية فى السياسية. غير أنه بلا شك، نقد موجه إلى تأويلات خاطئة للنظرية الماركسية، التي تعرضت للنقد نتيجة لتشويه كثير من مفاهيمها العلمية. وباختصار، لا يمكن لماركسية مشوهة على هذا النحو، أن تحل القضايا التى تطرحها معظم نظريات النخب السياسية، فضلا عن أنها

تطرحها من منظوراتها الايديولوجية: فهذه القضايا لا يمكن أن تجد لها حلا، إلا فى إطار الاشكالية العلمية للماركسية وتتصدى نظريات النخب السياسية فى الحقيقة لقضيتين مختلفتين بعض الشئ، من خلال طرحها لقضية العلاقة بينهما:

(١) قضية "الطبقة السائدة سياسيا»، وهى ما يعبر عنه أحيانا «بالطبقة السياسية» classe politique فى مفهوم نظريات النخب السياسية، وهو تعبير خاص. وينصب الاعتراض الاساسى على النظرية الماركسية، فى هذا الخصوص، على أنها تفترض وحدة الطبقة السائدة اقتصاديا والطبقة السائدة سياسيا. فى حين أن الأمر ليس كذلك دائما، كما لاحظت تلك النظريات بحق. ومن هنا كانت المحاولات المختلفة لصياغة مفهوم للسلطة السياسية، لا يمت للمفهوم الماركسى بصلة. ويضاف إلى هذا الاعتراض الأساسى، اعتراض تيار ما يسمى «بالتحولات» فى النظام الرأسمالى "transformations" الذى يرى أنه لا يمكننا فى الوقت الحاضر أن نقول، أن هناك طبقة سائدة اقتصاديا، بالمعنى الماركسى لهذا التعبير : انفصال الملكية عن الاشراف، وتداول وحراك الجماعات الاجتماعية، وهذا يقتضى اللجوء إلى تفسيرات أخرى لأساس السلطة السياسية.

(٢) قضية جهاز الدولة، والبيروقراطية. فهذه النظريات ترى أنه وفقا للمفهوم الماركسى، تتركز كافة الوظائف السياسية من الناحية الواقعية، فى يد الطبقة السائدة اقتصاديا وسياسيا. ويمارسها عمليا أعضاء هذه الطبقة ذاتها. غير أنه إذاكانت الطبقة الاقطاعية تجمع ما بين وظائف الحكم السياسية، والادارة العامة، والوظائف العسكرية..إلخ، فليس هذا هو واقع الحال بالنسبة للبرجوازية. ومن هنا كان اللجوء، لتنفسير هذا التباين، إلى مفهوم ينظر إلى وجود جهاز الدولة ذاته باعتباره أساس السلطة السياسية. وإذ يخلط هذا المفهوم بين **سلطة الدولة** و **جهاز الدولة**، فإنه يضفى بذلك على بيروقراطية الدولة سلطة **خاصة**، ومن جهة ثانية، ترى تلك النظريات إن الدولة فى مفهوم النظرية الماركسية، تعمل كمجرد إداة لسيطرة الطبقة السائدة: وهو مفهوم يحرم النظرية الماركسية من إمكانية بحث الاستقلالية النسبية للبيروقراطية إزاء الطبقة السائدة. ومن هنا، كان لجوء تلك النظريات إلى إضفاء سلطة سياسة مستقلة على البيروقراطية. سلطة **موازية** للسيطرة «الطبقية» الاقتصادية أو السياسية: فهذا هو – فى رأى تلك النظريات – السبيل الوحيد لتفسير نشاط البيروقراطية المتميز.

ولقد عبر رايت ميلز خير تعبير عن تلك الانتقادات، الموجهة إلى نظرية ماركسية

مشوهة، عندما أوضح لماذا يرفض تعبير «الطبقة الحاكمة» "classe dominante" ويتمسك بتعبير «النخبة الحاكمة» "élite au pouvoir" «التعبير الأول يحمل أكثر مما يحتمل: «الطبقة» تعبير اقتصادى، و «الحكم» "domination" تعبير سياسى. تعبير الطبقة الحاكمة إذن، يفترض أن الطبقة الاقتصادية classe économique تحكم سياسيا. هذه النظرية تختصر الطريق. وقد تكون صحيحة فى بعض الأحيان. ولكننا لا نريد أن نحمل هذه النظرية التبسيطية - إلى حد ما - بالمصطلحات التى نستخدمها فى تحديد قضايانا... إن تعبير «الطبقة الحاكمة» على وجه الخصوص لا يسمح - بدلالته السياسية المألوفة - للنظام السياسى، ولعناصره بقدر كاف من الاستقلالية. ولا يقول لنا هذا التعبير، شيئا عن النظام العسكرى... هذه النظرة التبسيطية «للحتمية الاقتصادية»، لابد أن تكملها - فى رأينا - **«حتمية سياسة»** "détermenisme politique" و **«حتمية عسكرية»** "determinisme militaire" ذلك أن العناصر العليا فى هذه الميادين الثلاث تتمتع بقدر معتبر من الاستقلالية..(١).

سنقف قليلا عند الحلول التى تقترحها تلك النظريات، قبل النظر فى العلاقات التى تقيمها بين جهاز الدولة بمعناه الضيق من جهة، والطبقة السياسية الحاكمة من جهة أخرى. ونعنى بصفة عامة اكتشافها لاسس للسلطة السياسية، مغايرة لتلك التى تقرها النظرية الماركسية. والتى تتمثل - فى النهاية - فى العلاقة المعقدة بين السياسية وعلاقات الإنتاج. وتتخذ هذه الحلول صورا عديدة ومتنوعة منها ما يعتبر امتداد لفكر باريتو Pareto الذى يرى أن أساس السلطة السياسية - إذا أردنا التبسيط - هو العلاقة شبه الوجودية بين الحاكمين والمحكومين rapport quasi - ontologique gou- vernants - gouvernés كما هو الحال عند س. شميت C. Schmitt . وينتسب هذا المفهوم إلى التصور الهيجلى المبسط لعلاقة السيد بالعبد. ومن هذه الحلول ما نجده عند اتباع مانهايم mannheim ، الذين يتبنون تصورا مبسطا «للانتلجنسيا المتحررة» حيث تستند السلطة السياسية إلى الاحتكار «الفكرى» للنخب فى مواجهة الجماهير.

ومن هذه الحلول، ما نجده عند تيار يرجع أصله إلى م. فير. وهو أبرز تلك التيارات وأهمها رينطلق فى تصوره لاساس السلطة السياسية من السيطرة على جهاز الدولة. وهو تارة، يعتبر جهاز الدولة الأساسى الوحيد، والمستقل عن الاقتصاد، للسلطة

السياسية. وتارة أخرى، يعتبره أساس سلطة سياسية مستقلة عن السلطة الاقتصادية، وموازية لها: وهذا التصور الأخير، هو الذى يعنينا بصفة خاصة. وهو يفسر عمل البيروقراطية استنادا إلى أن لها سلطة سياسية مخصوصة، تستمدها من مجرد سيطرتها على جهاز الدولة، وأن هذه السيطرة هى الأساس المستقل للسلطة السياسية.

*

والآن، ما هى العلاقات - المسلم بوجودها - بين الجماعة الاجتماعية المسيطرة على جهاز الدولة، وبالتحديد البيروقراطية، وغيرها من النخب السياسية؟ وفيما يتعلق بالنظرية الماركسية، ما هى علاقة البيروقراطية بالطبقة الحاكمة؟ ولهذا السؤال أهميته، لأنه يحيلينا إلى أحد الخلافات الناشبة بين نظريات النخب السياسية. التى يؤكد بعضها **تعدد النخب السياسية**، أو الفئات الحاكمة، بينما يؤكد البعض الآخر **وحدتها**. تعلق هذا السؤال كما بإحدى قضايا النظرية الماركسية الصحيحة: قضية الوحدة والتماسك، المميزين للبيروقراطية كفئة اجتماعية.

(أ) لا ينبغى الوقوف طويلا عند مفهوم تعدد النخب السياسية أو الفئات الحاكمة. فما هو إلا رد فعل ايديولوجى نموذجى للنظرية الماركسية فى السياسة: إنه مفهوم التيار «الوظيفى»(٢) فهذا النفى لوجود أية وحدة بين ما يسمى بالنخب السياسية أو الفئات الحاكمة، يستهدف من حيث وظيفته الايديولوجية، تجنب الانزلاق إلى التسليم بوجود الصراع الطبقى: فمن يسلم بوحدة النخب السياسة أو الفئات الحاكمة يجازف بالالتقاء مع القائلين بوجود طبقة حاكمة. وليس صدفة أن يدرك آرون Aron ذلك، أكثر من غيره.

إن الذين يستندون إلى المذهب الوظيفى، الذى يجرد مفهوم السياسة والواقع السياسى من خصوصيته، يعتبرون السياسة وظيفة غير محددة diffuse وغير متميزة، هى «إدارة» مختلف «العناصر - المجلات» "élements - domaines" التى يتألف منها المجتمع «ككل» "totalité" «متكامل» "integrée" ومن ثم يخلص هؤلاء إلى تعريف النخب السياسية إستنادا إلى موقعها القيادى فى مختلف مجالات الواقع الاجتماعى، ومنها المجال السياسى المنظم، أى الدولة. فهى تعد إذن نخبا سياسية باعتبارها فئات حاكمة categories dirigeantes . ويرجع **تعدد** هذه النخب إلى عدم وجود روابط بين هذه الميادين المختلفة سوى تكاملها فى الكل الاجتماعى، كما يرجع إلى أن هذه «**الشرائح الاجتماعية العليا**» من الجماعات الاجتماعية المختلفة، تمثل مصالح متباينة، وإن كانت متكاملة.

وحسب هذه النظرية، تعتبر «القيادات النقابية العليا»، و «القيادات العليا» لكل الأحزاب السياسية الهامة، و«المديرين الكبار» للاحتكارات، و «كبار البيروقراطيين فى الدولة»، يعتبر هؤلاء - ولذات السبب - فئات حاكمة. فهل يمكن القول بأنهم يشكلون وحدة سياسية؟ إن فى هذا القول اسرافا شديدا. وفى هذا السياق، يفترض أن لجهاز الدولة، وأن للبيروقراطية ولاسيما «قممها»، سلطة سياسية مخصوصة. ويحكم علاقة هذه السلطة بغيرها من السلطات، المفهوم العام «لتجزئة» "parcéllisation" السلطة السياسية، المميز للنظرية الوظيفية.

(ب) والتيار الذى يسلم بوحدة النخب السياسية ويعبر عنه مفهوم «الطبقة السياسية»(٣) هو الذى يعنينا. وهو فى نقده للمفهوم الماركسى للطبقة الحاكمة، لا يدع مجالا لبحث ظاهرة حديثة هى، ظاهرة انتقال مركز الثقل فى الوظائف السياسية من وظيفة إلى أخرى la décentration moderne des fonctions politiques أو لبحث الدور الخاص للبيروقراطية. وإذا كان هذا التيار يفترض الوحدة السياسية للطبقة البرجوازية، وهى وحدة لم يعدلها وجود فى الواقع، فمن الطبيعى أن يميل إلى التمسك بمفهوم عام ومبسط **للسيطرة السياسية**. وهنا أيضا، تتنوع صور التعبير عن هذا التيار: فمنها ما يؤسس وحدة النخب المختلفة على علاقتها بالسلطة السياسية النظامية، من حيث التأثير أو المشاركة، وهذا هو ما فعله وعبر عنه مفهومه موسكا Mosca «للطبقة السياسية». وليس للسلطة عند أصحاب هذا التيار أساس واقعى. فما هى إلا مجال. يكفى أن يوجد لتتوحد النخب المختلفة. وتعتبرو البيروقراطية العليا إحدى هذه النخب.

وعلينا - وفقا لهذا التيار - أن نكتشف مصادر أخرى للسلطة موازية parallelles للسلطة السياسية. فهناك الاقتصاد، الذى يعتبر مصدرا للسلطة، والدولة الى تعتبر مصدرا آخر. وترتبط هذه النخب، ومنها البيروقراطية، بهذه المصادر المختلفة للقوة. ومع ذلك، يفترض أنها موحدة. وترجع وحدتها - كما أوضح رايت ميلز - إلي أن «رؤساء الشركات الاقتصادية» و «الزعماء السياسيين» ومنهم كبار البيروقراطين، و«القادة العسكريين» - أى النخبة - ينتمون إلى **«أثرياء المنظمات»** **"corporate rich"**.

هذا التصور الذى أراد أن يتجاوز ما يسمى بالحتمية الاقتصادية الماركسية،، وأن يبحث النشاط المستقل للبيروقراطية قد إنغمس هو ذاته فى حتمية اقتصادية مفرطة

sur - déterminisme économique فهو يفسر النشاط السياسى لجهاز الدولة بإنتماء أعضائه، وغيرهم من النخب الأخرى، إلى ذلك المركز الذى يوحدهم، الى أى انتمائهم الى جماعة أصحاب الدخول المرتفعة.

ومن أنصار هذا التيار أيضا، من يرجع وحدة النخب المختلفة، إلى سيطرة النخبة التى تحوز السلطة، على النخب الأخرى، استنادا إلى علاقات الإنتاج، كمينو Mey-naud . أو استنادا إلى سيطرتها على جهاز الدولة، باعتباره أساس مواز للسلطة السياسية.

كما هو الحال عند ميشيليز R. Michels ، وغيره ممن تتلمذوا وأعلى نظرية فبر فى البيروقراطية: وهى مفاهيم غير كافية لتفسير هذه السيطرة السياسية.

ويفسر بيرنهام Burnham وحدة النخب المختلفة بانتمائها إلى الطبقة الجديدة التكنوبيروقراطية من المديرين، التى تسيطر على الإنتاج، من خلال ما يسمى بالفصل بين الملكية والاشراف، فى المشروعات الكبيرة، ومن خلال انتمائها إلى جهاز الدولة بالنسبة للقطاع المؤمم.

لن ننقد هذه المفاهيم ومسلماتها النظرية. فقد فعل ذلك غيرنا باستفاضة(٢). غير أن العيب الرئيسى لهذا النقد هو أنه لا يقدم أى ايضاح لاساس السلطة (القوة) السياسية. وهى مع تسليمها بتعدد مصادر القوة السياسية، عجزت عن تفسير العلاقة بينها. فضلا عن انها إنتهت إلى نتائج تتناقض مع ما كانت تهدف إليه. فنقدها للمفهوم الماركسى المشوه للطبقة الحاكمة، وبحثها لألية عمل البيروقراطية، ينتهى إلى التسليم بوحدة النخب السياسية. غير أنها تبقى فى هذه الحالة، وحدة ايديولوجية: فبالنسبة للبيروقراطية تؤدى هذه المفاهيم إما إلى الخلط بين آلية عمل البيروقراطية وانتمائها إلى جماعة اقتصادية خيالية(ميلز). أو إلى اعتبارها «فاعلا» "Sujet" ينفرد بالسلطة السياسية بمعناها الضيق (الاتجاه الفيبرى)، أو بمعناها الواسع (بيرنهام).

***

الهوامش :

(١) C. W. Mills, The Power Elite, 1963. p. 277. وقدم T. B. Botto-more شرحا ممتازا للانتقادات التى وجهتها نظريات النخبة للفطرية الماركسية. وذلك

فى الفصلين الأول والثانى من كتابه Elites and Society, 1966, والفصل الأول من Classes in Modem Society 1966.

ولقد سبق أن حللنا مفهوم السلطة، الذى تنطوى عليه أغلب نظريات النخبة السياسية، وذلك فى الفصل الخاص بالسلطة.

(٢) ونجد المبادىء الوظيفية التى ينطوى عليها هذا المفهوم فى نقد ت: بارسونز T. parsons لمؤلف ميلز الذى استشهدنا به وهو: "the Distribution of power in American Society", in World Politics, vol. X, n° 1.

ومن أنصار التعددية آرون Aron : "Classe sociale, classe politique, classe dirigeante", in Revue Européenne de sociologie, 1 (2) 1960.

- "Classe politique ou catégories dirigeantes ?", Revue française de sc. politiques.

(٣) كما هو الحال عند بوسكا: The Ruling Class, 1439, p. 1 et suw وعند R. Michels فى نظريته عن البيروقراطية - طبقة سياسية فى كتابه: Political Parties, 1966, p. 43 et suiv.

ومليز فى كتابه الذى أشرنا إليه. و ج. مينو J. Meynaud فى: les Elites politiques, 1960.

ويلاحظ أن تيار الطبقة «الادارية» classe "manageriale" الذى يمثله بيرنهام وغيره من المدافعين عن مفهوم وحدة النخب قد أثر أكثر من غيره بالمفهوم الماركسى.

(٤) ونشير هنا بصفة خاصة إلى نقد سويذى لمليز فى:

"Power Elite or Ruling Cllass", extrait de la Monthly Review, 1963.

الفصل الثانى
موقف الماركسية
من قضية الانتماء الطبقى لجهاز الدولة

إذا رجعنا إلى الانتقادات التى توجهها نظريات النخبة إلى النظرية الماركسية، لوجدنا أنها انتقادات موجهة إلى تشويهات الماركسية. فالاشكالات التى تطرحها تلك النظريات يمكن حلها فى ضوء النظرية الماركسية فى السياسة.

لنبحث أولا، نقد نظريات النخبة لمفهوم **الطبقة المسيطرة**: فإذا كان مفهوم الطبقة يتعلق بالمستوى الاقتصادى فقط. ومفهوم السيطرة يتعلق بالمستوى السياسى وحده. فإن مفهوم الطبقة السيطرة، يفترض إذن، أن تكون الطبقة المسيطرة اقتصاديا، هى الطبقة المسيطرة سياسيا.

ولقد أوضحنا فى الفصل الخامس بالطبقات الاجتماعية[1]. أن مفهوم الطبقة لا يقتصر على علاقة عناصر المجتمع بعلاقات الإنتاج. وإنما يشير هذا المفهوم إلى انعكاسات البنية الاقتصادية ككل، على مجال العلاقات الاجتماعية. كما بينا فى الفصل الخامس بالسلطة، أن مفهوم السلطة، ومفهوم السيطرة لا يشملان - من حيث

ارتباطهما بالطبقة - **الأبنية السياسية فحسب**، بل يشملان أيضا **مجال العلاقات الاجتماعية بأسره**، أى كل مجال الممارسات الطبقية، الاقتصادية والسياسية والايديولوجية.

هذه هى الاعتبارات التى استندنا إليها لتفسير امكانية انتقال مركز الثقل من موقع إلى آخر من مواقع السيطرة الاقتصادية

والسياسية، والايديولوجية، التى تحتلها طبقات مختلفة، وامكانية عدم التطابق بين هذه المواقع décalage . وإذا كان المستوى الاقتصادى لعلاقات الإنتاج، هو الذى يحدد فى نهاية المطاف، مواقع القوة (أو السلطة) و السيطرة فى مجال الصراع الطبقى. فذلك إنما يكون من خلال انعكاسه على التكوين الاجتماعى ككل مركب. ولقد رأينا أمثلة عديدة، لعدم التطابق بين الطبقة المسيطرة اقتصاديا، والطبقة المسيطرة سياسيا. وأبرزنا، من ناحية أخرى، الطابع المعقد للمستوى السياسى، واستقلاليته النسبية. فضلا عن استقلالية المجالات التى يشملها وبهذا أمكننا أن نثبت امكان تبدل مركز الثقل فى الوظائف السياسية المختلفة التى تتولاها طبقات مختلفة. décentration des di-verses fonctions politiques : أى إمكان التفرقة بين الطبقات المسيطرة سياسيا والتى تعتبر جزءا من الكتلة الحاكمة، والطبقة القائدة لهذه الكتلة، والتى بيدها فى النهاية مقاليد السلطة السياسية، وتلعب دور المنظم السياسى للكتلة الحاكمة، فضلا عن التفرقة بين هذه الأخيرة، وبين الطبقة الحاكمة classe régnante التى تمثلها على المسرح السياسى.

وباختصار، لا يفترض المفهوم الماركسى الدقيق للطبقة تركز الوظائف السياسية المختلفة - فى الواقع - فى يد أعضاء طبقة معينة. بل أن هذا المفهوم هو الذى يفسر إمكانية عدم تركز هذه الوظائف، تبعا للأشكال الملموسة التى يتخذها الصراع الطبقى، والأبنية السياسية، وأنماط وأشكال الدولة، ونظم الحكم.

غير أن الحديث عن العلاقات بين الطبقات المختلفة، لا يحل مشكلة تحديد طبيعة الجماعة الاجتماعية التى تنتمى إلى جهاز الدولة. وإذا كنا نتمسك هنا بتعبير «البيروقراطية» فذلك للأهمية التى اكتسبها، وإن كان لا يشمل قسما من الجماعة التى درجت كلاسيكيات الماركسية على تسميتها «إدارة الدولة» التى تضم أيضا الجيش والشرطة إلخ...

ولقد أوضحنا بمناسبة التمييز بين القسم والشريحة والفئة أن البيروقراطية تشكل فئة

نوعية وإذا أخذنا بعين الاعتبار الوحدة المركبة لاسلوب الإنتاج، والفاعلية الخاصة لمستوياته المختلفة، لنتبين لنا أن البيروقراطية هى النتاج النوعى لتأثير الدولة كبنية ميدانية structure régionale فى عناصر التكوين الاجتماعى. ونجد ذات الميكانزم فى حالة «المثقفين»، فى علاقتهم بالميدان الايديولوجى. وإذا كان لبنية هذا الميدان السياسى، إنعكاساتها أيضا على عناصر المجتمع المقسم إلى طبقات اجتماعية وأجنحة طبقية؛ فإن البيروقراطية كفئة اجتماعية، هى نتاجها النوعى. ويتجلى هذا بالدرجة الأولي فى انتمائها إلى جهاز الدولة، وفى أنها هى التى تُشغِّل مؤسسات السلطة السياسية، إذا جاز التعبير واعتبار البيروقراطية فئة اجتماعية تنتمى إلى جهاز الدولة، ليس إلا أحد وجهى المسألة. فلتعبير البيروقراطية عند ماركس وإنجلز ولينين وجرامشى معنيان مختلفان، والتمييز بينهما أمر بالغ الأهمية. وقد أشرنا إلى معناه الأول، أما المعنى الثانى للبيروقراطية، فهو ذلك **النسق التنظيمى الخاص بجهاز الدولة، وآلية عمله الداخلية**، والذى يتجلى فيه التأثير السياسى للايديولوجية البرجوازية فى الدولة: ويتمثل هذا التأثير فيما يسمى عادة **بالنزعة البيروقراطية** bu-reaueratisme أو **إشاعة البيروقراطية** Bureaucratisation (١).

ولهذا التمييز أهمية مزدوجة: فهو أولا: يطرح قضية العلاقة بين البيروقراطية والنزعة البيروقراطية. أى العلاقة بين تحديد وضع تلك الفئة الاجتماعية، وسير ذلك النسق التنظيمى لجهاز الدولة، فى تكوين اجتماعى معين. وهو ثانيا، يطرح قضية إمكانية استمرار النزعة البيروقراطية، بصرف النظر عن وجود البيروقراطية كفئة اجتماعية أو عدم وجودها. وهى الاشكالية التى كانت محور نصوص لينين، عن دولة مرحلة الانتقال، واستمرار النزعة البيروقراطية. وهو ما اسماه لينين «الميل إلى اشاعة البيروقراطية»، دون وجود «البيروقراطية» كفئة اجتماعية متميزة.

*

ومهما يكن من أمر، فإن هذين الوجهين للظاهرة البيروقراطية، يتعلقان دائما بجهاز الدولة، لا بسلطة الدولة. فالبيروقراطية بصفة خاصة، تستند كفئة اجتماعية نوعية، إلى النشاط الملموس لجهاز الدولة، لا إلى سلطة الدولة. ولا تشكل البيروقراطية فى ذاتها طبقة متميزة، أو حتى قسما مستقلا أو غير مستقل من طبقة. وإذا كان إنجلز قد سماها طبقة، تجاوزا، فليس هناك ما يبرر تمسكنا بهذه التسمية.

فما يميز البيروقراطية هو بالتحديد علاقتها الخاصة بالسلطة المؤسسية، وإنتماؤها لجهاز الدولة. فهى ليست إلا نتاجا لعلاقة الدولة بالأبنية الاقتصادية من جانب، وبالطبقات الاجتماعية وأقسامها المختلفة من جانب آخر. وفى هذا الخصوص، لا يكفى أن يقال أنه ليس للبيروقراطية مكانا معينا فى علاقات الإنتاج بمعناه الدقيق، وهى العلاقات التى تحدد على أساسيها الطبقات. فإذا كان هذا كاف لاستبعاد مفهوم البيروقراطية كطبقة. فهو غير كاف لاستبعاد مفهوم البيروقراطية كقسم من طبقة إذ يمكننا ان نحدد أقسام الطبقة استنادا إلى العلاقات السياسية وحدها.

بيد أن الطبيعة الطبقية لنشاط الدولة، هى التى تحكم بدقة نشاط البيروقراطية على الصعيد السياسى. أما ما كان يعتبر أحيانا، سمة تمتاز بها البيروقراطية، هى علاقتها الخاصة بالدولة، وانتماؤها إلى جهازها، فلا يجعل منها طبقة اجتماعية، أو قسما من طبقة. وإنما هذا هو بالدقة، ما يحددها كفئة اجتماعية، ويجعل نشاطها محصورا فى الحدود التى ترسمها سلطة الدولة الطبقية. وهذا هو، بالتحديد، ما يستبعد وجودها على الصعيد السياسى، باعتبارها قسما مستقلا من طبقة.

ومن جهة أخرى، أدى - أحيانا - الجدل الذى دار حول دور الدولة فى عملية الإنتاج، ووظائفها الاقتصادية المختلفة، إلى طمس تلك السمة المميزة للبيروقراطية. وبدا كما لو كانت هذه الوظائف تجعل للبيروقراطية - فى حالات معينة - مركزا خاصا فى علاقات الإنتاج بمعناها الدقيق. غير أن الطبيعة الطبقية للسلطة السياسية، هى التى تحدد بدقة تلك الوظائف. وتقدم لنا **برجوازية الدولة**، فى بعض البلدان النامية، نموذجا لهذه الحالة: حيث يمكن للبيروقراطية أن تجعل لنفسها مكانا خاصا فى علاقات الإنتاج القائمة، أو التى لم تتشكل بعد وعندئذ تشكل طبقة، لا باعتبارها بيروقراطية، وإنما لأنها أصبحت طبقة حقيقية.

لقد كان هذا الايضاح لازما، لكى نطرح قضية علاقة البيروقراطية بالطبقات وأقسامها المختلفة.

تشكل البيروقراطية فئة اجتماعية نوعية وهذا يعنى أن لها - هى ذاتها - إنتماء طبقيا. ونعنى إنتماءها إلى الطبقات الاجتماعية، والأجنحة، التى خرجت شرائحها المختلفة من صفوفها. فمنها يجند أعضاء الإدارة.

ولقد أكد ماركس وإنجلز ولينين، على ضرورة التمييز بين شرائح البيروقراطية المختلفة، من حيث تجنيدها، وانتمائها الطبقى.

وعلى سبيل المثال، ميز ماركس وإنجلز - فى حالتى البيروقراطية الالمانية، والبيروقراطية الفرنسية - بين ما اسماه لينين «قمم» البيروقراطية التى تنتمى إلى طبقة النبلاء ملاك الأراضى فى الحالة الأولى، وإلى البرجوازية فى الحالة الثانية من جهة، وبين الشرائح الدنيا من البيروقراطية، التى تنتمى إلى البرجوازية الصغيرة من جهة أخرى. كما ميزا بين أجنحة الطبقة البرجوازية التى تجند منها البيروقراطية العليا، لا سيما بين جناحها الصناعى، وجناحها المالى(٢).

ولقد حرص ماركس وإنجلز على إبراز أهمية الطبقة أو الجناح الذى تجند من صفوفه «قمم» البيروقراطية. فاستخدما مفهوما خاصا. **هو الطبقة - الحائزة للدولة** classe - tenant de l'Etat ، وهو فى رأيهما مفهوم لازم لايضاح أن تلك الطبقة أو ذلك الجناح قد يكون، وقد لا يكون هو المهيمن فى الكتلة الحاكمة. وهو ما جرت العادة على تسميته خطأ بالطبقة أو الجناح السائد سياسيا. أى باختصار، قد تنتمى قمم البيروقراطية إلى طبقة أو جناح سائد سياسيا، هو جزء من الكتلة الحاكمة، ولكنها ليست الطبقة أو الجناح المهيمن فيها. والمثل النموذجى لهذه الحالة، جهاز الدولة فى بريطانيا العظمى. بعد عام ١٨٣٠، وفى ألمانيا بعد بسمارك، حيث كانت قيادات جهاز الدولة تجند من الملاك العقاريين، فى الوقت الذى كانت البرجوازية فيه هى الطبقة المهيمنة. ومن ناحية أخرى، قد تكون الطبقة أو ذلك الجناح الحائز لجهاز الدولة، هى الطبقة أو الجناح السائد على المسرح السياسى وقد لا تكون.

ولقد صادفنا فى الأمثلة الى قدمناها، العديد من التباينات، بين الطبقات أو الأجنحة المهيمنة، والحاكمة، والحائزة للدولة، وتلك التى تجند قمم البيروقراطية من صفوفها.

*

ولهذه الملاحظات أهميتها. فمشكلة البيروقراطية تكمن فى أنها **تشكل فئة اجتماعية من نوع خاص** categorie spécifique بمعنى أن آلية عملها الخاصة، التى تميزها كفئة، **لا تتحدد مباشرة بانتمائها الطبقى**، أى أنها لا تخضع مباشرة للنشاط السياسى للطبقات أو الأجنحة الى خرجت من صفوفها. وإنما تتوقف آلية عمل البيروقراطية، على طبيعة النشاط الملموس لجهاز الدولة، بل على الموقع، الذى تحتله الدولة، داخل التكوين الاجتماعى ككل، وعلى علاقاتها المعقدة بالطبقات والأجنحة المختلفة. وهذا هو ما يسمح للبيروقراطية، بالوحدة والتماسك،

المميزين لها كفئة اجتماعية، بالرغم من تنوع مصادر تجنيد شرائحها المختلفة، وتباين انتماءاتها الطبقية ومن ثم، لا يمكننا إرجاع الوحدة السياسية للفئة البيروقراطية، إلى وحدة الطبقة الحائزة للدولة.

كذلك لا يمكن إرجاع وحدة البيروقراطية إلى وحدة الطبقة أو الجناح المهيمن، الذى بيده فى النهاية مقاليد **سلطة الدولة**. ولنقف عند هذه النقطة. فعندما ميز ماركس وإنجلز، بين **سلطة الدولة وجهاز الدولة**، أكدا على أن البيروقراطية ليست طبقة، أو قسما متميزا من أقسامها. ومن ثم لا يمكن أن تكون لها **سلطة** سياسية مخصوصة. أما يسمى «بالسلطة البيروقراطية» فليس فى الحقيقة إلا ممارسة الدولة لوظائفها - وهذا هو المعنى الثانى، الذى أعطاه ماركس ولينين، لعبارة جهاز الدولة - والدولة ليست أساس السلطة السياسية، بل **مركز القوة** السياسية centre de pouvoir politique لطبقات محددة، هى فى حالتنا الطبقية أو الجناح الميهيمن(٣). أى أن نشاط البيروقراطية يتفق فى النهاية، مع المصلحة السياسية للطبقة أو الجناح المهيمن. غير أن هذا يتحقق من خلال علاقة الدولة المعقدة بالسلطة السياسية لتلك الطبقة أو الجناح، لا من خلال التجنيد أو الانتماء الطبقى للبيروقراطية.

ليس للبيروقراطية إذن، سلطة مخصوصة. بل ولا تمارس - بصورة مباشرة - سلطة الطبقات التى تنتمى إليها، بحكم هذا الانتماء: وهذا واضح فى حالة اختلاف الطبقة أو الجناح الحائز للدولة، عن الطبقة أو الجناح المهيمن: ففى هذه الحالة، لا تمارس البيروقراطية سلطة الطبقة الحائزة لجهاز الدولة، بل سلطة الطبقة أو الاجناح المهيمن، على ما أوضحه لنا ماركس وإنجلز فى كتاباتهما عن بريطانيا العظمى. ولهذه المسألة أهميتها، لأن البعض يحاول تأسيس علاقة البيروقراطية بالسلطة السياسية للطبقة أو القسم المهيمن، على إدعاء أن هذه الأخيرة هى ذات الطبقة التى خرجت البيروقراطية العليا من صفوفها. وهذا التوحد خيالى، كما هو الحال عند رايت ميلز، أو موغل فى الخيال، لأنه يستند إلى البحث عن علاقات القرابة والنسب الحقيقة بين عناصر البيروقراطية العليا، وأعضاء الطبقة أو الجناح المهيمن.

وهذا ينقلنا إلى الحديث عن الجانب الثانى من القضية فحتى فى الحالة التى تجند فيها قمم البيروقراطية من الطبقة أو الجناح المهيمن، فتصبح بهذا الطبقة أو الجناح الحائز للدولة، حتى فى هذه الحالة، لا يحدد الانتماء الطبقى للبيروقراطية، علاقتها بالسلطة السياسية للطبقة أو الجناح المهيمن بصورة مباشرة. وإنما تتحدد هذه العلاقة عن طريق

الدولة ومن خلالها.

ولا يمكننا أن نرد الوحدة والتماسك المميزين للبيروقراطية كفئة اجتماعية نوعية، إلى وحدة وتماسك الطبقة الحائزة للدولة، التى هى فى الوقت نفسه الطبقة المهيمنة. ذلك أن، وحدة البيروقراطية وتماسكها، تستند إلى علاقتها الخاصة بالدولة، وإنتمائها إلى جهازها. هذا هو بالتحديد، ما يسمح لنشاطها السياسي بالاستقلالية النسبية، إزاء الطبقة أو الجناح المهيمن، الذى تمارس سلطته.

تطرح البيروقراطية إذن مشكلة فريدة. ففى حالة توحد الطبقة المهيمنة والطبقة الحائزة لجهاز الدولة، تحقق البيروقراطية استقلاليتها النسبية إزاء هذه الأخيرة بفصل علاقاتها المتميزة بالدولة. أما فى حالة تباين هاتين الطبقتين، تضع البيروقراطية نفسها فى خدمة المصالح السياسية للطبقة المهيمنة، بالرغم من انتمائها الطبقى للطبقة الحائزة لجهاز الدولة. ومع ذلك فهى تتمتع دائما باستقلاليتها النسبية إزاء الطبقة المهيمنة، لا لأنها تنتمى طبقيا للطبقة الحائزة لجهاز الدولة. وإنما لأنها فئة نوعية مرتبطة بالدولة.

وكما سبق أن أشرنا، ليس هناك ما يدعو نظريا لاضفاء سلطة سياسية مخصوصة على البيروقراطية، لتفسير الاستقلالية النسبية لنشاطها السياسى، شأنها فى ذلك، شأن الدولة فلسنا فى حاجة إلى أن ننسب إلى الدولة سلطة خاصة، لتفسير استقلاليتها النسبية عن الكتلة الحاكمة، والطبقة المهيمنة.

*

وإذا كان الانتماء الطبقى للبيروقراطية لا يحكم نشاطها السياسى بصورة مباشرة، فليس معنى هذا أنه لا يوثر فيه. ولقد قدم لنا ماركس وإنجلز بعض الأمثلة، التى يتجلى فيها تأثير هذا الانتماء، وذلك فى **الحدود** التى تمليها علاقة الدولة بالطبقات المهيمنة. وهذا يظهر بصورة صارخة فى حالة اختلاف الطبقات أو الأجنحة المهيمنة عن الطبقات التى تجند من صفوفها البيروقراطية، ومنها الطبقة - الحائزة لجهاز الدولة. غير أن تأثير انتماء البيروقراطية إلى الطبقة الحائزة للدولة، لا يتمثل فى هذه الحالة - فى إضفاء سلطة سياسية خاصة على هذه الطبقة **لمجرد أن** البيروقراطية العليا تجند من صفوفها: أى أن تصبح لها سلطة سياسية أخرى، غير السلطة التى تحوزها بحكم وضعها فى الصراع الطبقى. وإنما يتمثل تأثير هذا الانتماء الطبقى للبيروقراطية العليا، فيما يصف من حواجز، وما يمليه من قيود، **من الدرجة الثانية** **au second degre"**، على سلطة الطبقة أو الجناح المهيمن. هذه هى النتيجة العامة، التى يمكن

استخلاصها من تحليلات ماركس، فيما يتعلق بجهاز الدولة فى بريطانيا العظمى، حيث كانت الارستقراطية، التى تعتمد على الريع العقارى الرأسمالى تقف ضد البرجوازية هو أيضا ما يمكن استخلاصه من تحليلات إنجلز لجهاز الدولة البروسى، حيث كانت طبقة ملاك الأرض الاقطاعيين ضد البرجوازية(٤).

وهذا هو ما نلاحظه فى مراحل **الانتقال** بمعناها الدقيق. وإن يكن بصورة أقل وضوحا. ففى مراحل الانتقال، يمكن للانتماء الطبقى لجهاز الدولة، أن يلعب دورا حاسما لصالح الطبقات الحائزة له. وإن لم تكن هى الطبقات المهيمنة. وذلك نتيجة للدور البارز، الذى يقع على عاتق المستوى السياسى، فى مراحل الانتقال، وما تتميز به سلطة الدولة خلالها، من عدم الاستقرار. فضلا عن التوازن الهش وغير المستقر بين الطبقات المتصارعة: وهذا الوضع فى ذاته، لا يضفى على الطبقات الحائزة لجهاز الدولة سلطة سياسية. **وإن كان يهيىء الظروف لوصولها إلى السلطة.** هكذا كان ماركس ينظر إلى جهاز الدولة فى فرنسا، إذا يقول:

«أما إذا فى ظل الملكية المطلقة، وإبان الثورة، وفى عهد نابليون، فلم نكن البيروقراطية غير الاداة التى مهدت الطريق لحكم الطبقة البرجوازية. (وكانت البرجوازية، كما نعرف قد أصبحت فعلا الطبقة الحائزة لجهاز الدولة).

وإبان عودة المليكة، وفى عهد لوى فيليب، وفى ظل الجمهورية البرلمانية، كانت البيروقراطية أداة الطبقة الحاكمة، بالرغم من الجهود التى بذلتها لكى تصبح قوة مستقلة»(٥).

غير أن الحالة الفرنسية تعتبر حالة خاصة. ففى بريطانيا العظمى نجح اسلوب الإنتاج الرأسمالى، خلال مرحلة الانتقال، فى بسط سيطرته، بالرغم من إنتماء جهاز الدولة إلى طبقة النبلاء العقاريين. أما فى ألمانيا، فقد استطاعت الطبقة البرجوازية أن تحقق هيمنتها خلال مرحلة الانتقال **عن طريق** جهاز الدولة، بالرغم من انتمائه إلى طبقة النبلاء العقاريين. لقد تمكنت البيروقراطية من القيام بهذا الدور المحدد، خلال مرحلة الانتقال، معتمده على التوازن الدقيق للقوى الاجتماعية، وعلى دور الدولة.

ونلمس التأثير المحسوس للانتماء الطبقى لأجهزة دولة الانتقال، فى المقاومة التى تبديها هذه الأجهزة، والعراقيل التى تضعها أمام سيادة اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى حدود الإطار العام لعملية الانتقال: ويختلف هذا التأثير، باختلاف الدور المحدد الذى تلعبه الدولة فى هذه العملية. وهذا واضح بصفة خاصة فى ألمانيا، التى كان فيها لهذا

الدور أهمية بالغة.

هذا هو الخط النظرى، الذى حكم تحليلات لينين لمشكلة البيروقراطية فى المرحلة الأولى من طور الانتقال فى الاتحاد السوفيتى (مشكلة الاخصائيين البرجوازيين فى جهاز الدولة).

ولا تقتصر أهمية الانتماء الطبقى لجهاز الدولة على قمم البيروقراطية: فإذا كان للانتماء الطبقى للبيروقراطية العليا، تأثيرا حاسما بحكم الطابع الهرمى لنشاط البيروقراطية. فإن لانتماء المستويات **الدنيا** فى جهاز الدولة، إلي البرجوازية الصغيرة، أيضا، أهمية خاصة، لاسيما فى فرنسا، وألمانيا. لما لها من وضع متميز فى هذين البلدين. وذلك على خلاف الحال فى بريطانيا العظمى.

هذا الانتماء الطبقى للمستويات الدنيا فى جهاز الدولة جدير بالتأمل. فهو فى الحقيقة أحد أسباب **التوسع المميز لجهاز الدولة البيروقراطى.**

ولقد أكد ماركس فى **١٨** بروميير. وفى **الحرب الأهلية فى فرنسا**، وفى كتاباته عن أسبانيا، وإنجلز فى **الوضع القائم فى ألمانيا** وكذلك جرامشى، على الارتباط بين توسع جهاز الدولة البيروقراطى، ووجود الطبقات أو الأقسام التى تنتمى إلى اسلوب الإنتاج الصغير - سواء البرجوازية الصغيرة أو صغار الفلاحين.. إلخ - فى التكوين الاجتماعى، الذى يسير فى طريق دعم وتعزيز سيادة اسلوب الإنتاج الرأسمالى. فجرامشى مثلا، طرح المسألة على النحو التالى:

«هل توجد فى بلد معين شريحة اجتماعية واسعة، تعتبر الوظيفة البيروقراطية، المدنية أو العسكرية، عنصرا بالغ الأهمية، سواء فى حياتها الاقتصادية، أو التأكيد ذاتها سياسيا؟»(٦).

إن هذا الارتباط، يرجع أولا إلى أسباب اقتصادية: **فتعايش** أساليب الإنتاج الصغير مع اسلوب الإنتاج الرأسمالى قد «خلق فائضا سكانيا بلا عمل. فهو لا يجد لنفسه مكانا، لا فى الريف ولا فى الحضر. ولهذا يسعى للحصول على الوظيفة، باعتبارها نوعا من الضمان المحترم، وبهذا يشجع على خلقها»(٧).

كما أن لهذا الارتباط أسبابا **سياسية**:

فتوسع جهاز الدولة البيروقراطى يمكن الطبقات الحاكمة من اخضاع تلك الشرائح الدنيا، لتصبح سندا طبقيا لها. classes - appuis .

وأخيرا، هناك أسبالب **ايديولوجية** لهذا الارتباط: تتمثل بصفة خاصة، فى

ايديولوجية تلك الطبقات، وهى عبادة السلطة fetichisme du pouvoir . وترجع إلى أن هذه الطبقات تتميز بالافتقار إلى تنظيم سياسى خاص بها. مما يجعل أعضاءها صالحين - بصفة خاصة - للعمل فى المستويات الدنيا من الجهاز البيروقراطى.

غير أن أسباب توسع الجهاز البيروقراطى بحكم إنتماء مستوياته الدنيا إلى طبقات اسلوب الإنتاج الصغير، ليست هى أسباب وجوده ونشاطه المرتبطة بوضع هذه الطبقات فى ميدان الصراع الطبقى. فوضعها، وخاصة شروط حياتها الاقتصادية - عزلتها وتفتتها،، إلخ - وعجزها عن تنظيم نفسها سياسيا، هذا الوضع، يقتضى وجود **جهاز بيروقراطى يمثلها بطريقة متميزة.** إن نشاط هذا الجهاز هو إذن الذى يتحكم - بماله من تأثير خاص فى - تأييد تلك الطبقات للسلطة الحاكمة، وليس الانتماء الطبقى لمستوياته الدنيا.

ومن ناحية أخرى، لا يخفى أن نشاط المستويات الدنيا البرجوازية الصغيرة من جهاز الدولة، الذى يرتبط «بقممه» برباط الوحدة، يختلف باختلاف هياكل الدولة، وطبيعة السلطة الطبقية الحاكمة.

وأخيرا، أن ارتباط البيروقراطية، كفئة اجتماعية، بطبقات اسلوب الإنتاج الصغير، ناشئ عن كون البيروقراطية ذاتها، انعكاس لتأثير الدولة فى تكوين اجتماعى معين باعتبارها أحد مستوياته الميدانية، instance régionale. والبيروقراطية هى التعبير الملموس عن التزاوج بين اسلوب الإنتاج الرأسمالى وأساليب الإنتاج الأخرى، فى ذلك التكوين، وما يولده هذا التزاوج من طبقات اسلوب الإنتاج الصغير. فعلاقة البيروقراطية بتلك الطبقات، تحكمها إذن، حتيمية معقدة surdétermination . إذ تحكمها علاقات تلك الطبقات، بطبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فضلا عن علاقاتها بالدولة الرأسمالية ذاتها.

***

الهوامش :

(١) ونجد هذا التمييز أيضا عند فيبر:

Wirtschaft und Gesellschaft, op cit., III partie, 6° chapitre.

وكذلك عند ميشيلز Michels . وقد تمخضت المناقشات اللاحقة حول هذه المسألة، عن التفرقة بين مفهوم البروقراطية «كنظام لنقل وتنفيذ الأوامر» (النزعة البروقراطية (bureaucratisme ، والبيروقراطية كسلطة (البيروقراطية بمعناها الدقيق).

كما هو الحال عند تورين: A. Touraine, "L'aliénation bureaucratique", in Areguments, n° 17, 1960.

وعند س . لوفور: C. Lefort, Ou'est-ce que la bureaucratie? " ibid.

وج: لاباساد: G. Lapassade, Groupes, organisations, institutions 1967, p. 57 et suiv.

كما نجد هذه التفرقة فى التحليلات المتأثرة بالنزعة التروتسكية التى تضمنها كتاب: Socialisme ou Barbarie.

ولابد من إبداء ملاحظة بسيطة: هى أن هذا التيار يعتبر النزعة البيروقراطية مشكلة عامة فى التنظيم ووجود البروقراطية يرجع عنده إلى أن لها سلطة مخصوصة ولا يغنى هذان المفهومان عن التمييز الماركسى بين البيروقراطية والنزعة البيروقراطية.

(٢) انظر:

Marx, Le 18 Brumaire, p. 344 et suiv., 355 et suiv.

وكذلك:

ومؤلفاته التى استشهدنا بها عن بريطانيا العظمى.

وانجلز:

La Statu-quo en Allemagne, op. cit., La Question du logement op. cit., la préface à La Guerre des paysans, op. cit., la préface à la première édition anglaise de Socialisme utopique et socialisme scientifique, etc.

(٣) والفكرة العامة التى يتبناها ماركس وانجلز، هى أن البيروقراطية «خادم» و «ممثل» «للطبقات المهيمنة».

(٤) فقد رأينا فى نقدنا لمفهوم «السلطة - محصلة صفرية "pouvoir-somme zero" إن تقييد سلطة طبقة من الطبقات، لا يعنى بذاته زيادة قوة الطبقة التى تعارضها. وهى

فى حالتنا، الطبقة الحائزة لجهاز الدولة عن طريق البيروقراطية.

(انظر الجزء الأول - المترجم).

(٥) Le 18 Brumaire, op. cit., p. 348.

(٦) انظر ما كتبه جرامشى عن «القيصرية» وهو النص الذى استشهدنا به، وسنعود إلى موقف لينين من هذه القضية.

(٧) Marx, Le 18 Brumaire, p. 355.

هوامش المترجم :

---

[١] فى الجزء الأول.

الفصل الثالث

الدولة الرأسمالية

النزعة البيروقراطية - البيروقراطية

يمكننا إذن، أن نقول، أن تحليل قضية البيروقراطية، يتطلب تحديدا دقيقا لعلاقة **البيروقراطية.** كفئة اجتماعية نوعية، والنزعة البيروقراطية Bureaucratisme ، كنسق تنظيمى خاص لجهاز الدولة، **بهياكل نمط معين من أنماط الدولة،** لابد إذن، أن نبحث ظاهرة البيروقراطية، فى إطار اسلوب إنتاج معين، هو اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الاجتماعى الذى يسود فيه من جهة. وأن نبحثها، من جهة أخرى، فى إطار الصراع الطبقى فى هذا التكوين وهى قضية تختلف، كل الاختلاف، عن قضية الانتماء الطبقى للبيروقراطية.

وسنكتفى هنا، بتقديم بعض الايضاحات، عن البيروقراطية، والنزعة البيروقراطية، فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الرأسمالي. وذلك فى ضوء ملاحظات ماركس روإنجلز وجرامشى ولينين، واضعين فى الاعتبار تحليلالت م. فبر، الذى أسهم

إسهاما كبيرا فى تحديد علاقة البيروقراطية والنزعة البيروقراطية الفريدة، بالنظام الرأسمالى من جهة، وبالديمقراطية السياسية من جهة أخرى. والتحليلات الصحيحة الوحيدة لظاهرة البيروقراطية فى علم السياسة اللاحق، هى تلك التى تعتبر امتدادا لملاحظات فبر. وتعطينا هذه الملاحظات مؤشرات مفيدة آخذين بعين الاعتبار، ما قد يوجه إليها من إنتقادات.

ولنعرض الآن بايجاز، نقدنا السابق لاشكالية فبر العامة فى البيروقراطية لقد تمخضت هذه الاشكالية، عن مفهوم غير مكتمل، وغير دقيق للنزعة البيروقراطية. وعن تحديد خاطىء لوضع البيروقراطية.

أولا، فما يتعلق بالنزعة البيروقراطية، يؤسس فبر علاقتها بالنظام الرأسمالى على مفهوم غامض هو «الرشد الشكلى أو العقلانية الشكلية» "rationalité formelle" ويتمثل فى مجموعة القواعد القانونية، التى تحكم تنظيم مختلف قطاعات النظام الرأسمالى.

أما البيروقراطية كفئة اجتماعية، فتصبح عند فبر، ذاتا خلاقة sujet créateur . فهى التى تصنع السلطة الحديثة، والتطور السياسى، طالما أنها هى التى تضع قواعد السلوك فى الميدان السياسى(١).

هكذا، أخفى فبر - بطريقة منهجية - علاقة البيروقراطية بالطبقات الاجتماعية، بل وعلاقتها بالصراع الطبقى السياسى: فقد كان الهدف الواضح من صياغة فبر لمفهومه للبيروقراطية، هو - كما نعرف - محاربة مفهوم الصراع الطبقى.

ومع ذلك، لابد أن نذكر أن فبر، كان يرى مثل الماركسيين الكلاسيكيين، أن البيروقراطية، أو النزعة البيروقراطية ترتبط بالضرورة باسلوب الإنتاج الرأسمالى. وهو وإن كان يعتبرها ظاهرة عامة، توجد فى مختلف قطاعات التكوين الرأسمالى دون تمييز إلا أنه كان يؤكد بصفة خاصة، على ارتباطها بالشكل السياسى للدولة الحديثة، أى بالدولة الرأسمالية. أنها علاقة ضرورية، وإن كانت ذات وجهين: وفى عبارة مبسطة، الظاهرة البيروقراطية (البيروقراطية، والنزعة البيروقراطية) هى فى رأى فبر، ضرورة لا غنى عنها لسير التكوين الرأسمالى ككل، ولعمل أشكاله السياسية. المختلفة. ولكنها تنطوى فى الوقت نفسه، على بذور تناقضات خطيرة، تتجلي فى الميدان السياسى بصفة خاصة.

وإستنادا إلى تحليلات ر. ميرتون R. Merton ، وهو أحد ممثلى الاتجاه الوظيفى،

أصبح علم السياسة المعاصر يبحث ظاهرة البيروقراطية فى إطار مفهوم «المعّوق الوظيفى» "dysfonction"[1] وهو فى هذا يسير على نهج فبر(٢). ووفقا لهذا المفهوم، لا يمثل نشاط البيروقراطية مشكلة، ولا يشكل ظاهرة سياسية متميزة، إلا فى حالات استثنائية، بل «مرضية» "pathologiques" ، عندما يتجاوز هذا النشاط، الأطر المرجعية لوحدة النظام الرأسمالى وتكامله.

وتندرج فى هذا المنظور معظم تحليلات علم الاجتماعى الامريكى للبيروقراطية، التى ترى، ضرورة التمييز بين بيروقراطية تؤدى وظيفتها فى النسق بكفاءة، وأخرى معوقة لاداء هذه الوظيفة dysfunctionelle. وأن اصلاحها يقتضى اصلاح «العلاقات الإنسانية» relations humains فى إطار ذلك النسق. عندئذ يبدو فبر كعدو لدود لهذا المفهوم: فهو وإن كان يربط ما بين وجود البيروقراطية أو النزعة البيروقراطية، وما يسميه رشد النظام rationalité du systéme : أى باختصار، ينظر إلى البيروقراطية باعتبارها أكفء إطار للعمل فى ذلك النظام. إلا أنه يؤكد فى الوقت نفسه، على حتمية التناقض بين البيروقراطية والديموقراطية السياسية.

غير أن فبر قد أخطأ فى تحديد موضع هذا التناقض، مما أدى إلى ظهور مفهوم ميشيلز Michels «للبيروقراطية كطبقة سياسية». ويتمثل خطأ الفكر الفيبرى النظرى، فى الربط بين البيروقراطية، والنظام الرأسمالى، استنادا إلى فكرة «الرشد» أو «العقلانية» "rationaleté" ولها عنده معنيان: الأول، معنى ضيق، ويشير إلى نظام حسابات ميزانيته المشروع، أو الدولة الرأسمالية systéme de comptabilité budgétaire وهو فى هذه الحالة، ليس إلا نتيجة جزئية، وثانوية، لطبيعة أبنية اسلوب الإنتاج الرأسمالى. والمعنى الثانى «للعقلانية» عام، وهو المعنى الشائع، ويتسم بالغموض الشديد.

واستنادا إلى هذا التصور العام للعقلانية، يصبح التناقض بين البيروقراطية، والرأسمالية، عند فبر، تناقضا بين العقلانية الشكلية للنشاط البيروقراطى، وبين «اللاعقلانية» "irationalité" التى يؤدى إليها، والتى تثقل كاهل النظام الرأسمالى على ما أوضحه هـ. ماركوز H. Marcuse (٣).

وتجدر الإشارة إلى أن ماركس نفسه، كان فى مؤلفات شبابه، ينطلق من نقده للبيروقراطية، وعلاقتها بالدولة الحديثة وبالمجتمع البرجوازى من تيمه (théme) «العقلانية - اللاعقلانية»، التى تميزت بها اشكالية الاغتراب عنده.

ولقد حدد ماركس فى مرحلة نضجه، وإنجلز وجرامشى ولينين، العلاقة الضرورية، التى تربط «الظاهرة البيروقراطية» (البيروقراطية، والنزعة البيروقراطية) بالدولة الرأسمالية، وبالتكوين الرأسمالى، والطبيعة المتناقضة لهذه العلاقة. **فالبيروقراطية** بالذات - كموضوع للبحث النظرى - لا تعنى بحال، **نشاطا شاذا، ومرضيا،** لجهاز الدولة الرأسمالى: انها سمة مميزة لطبيعة جهاز الدولة الرأسمالية، ترتبط بالنموذج النظرى لهذه الدولة. لم يكن إذن، المقصود من نقد ماركس - فى مؤلفاته الناضجة - أو نقد إنجلز ولينين، للبيروقراطية، ولجهاز الدولة الرأسمالية، باعتباره «جسما طفيليا»، و«غريبا»(٤) عن المجتمع، لم يكن المقصود إذن، هو تحديد الطابع الشاذ الذى يتسم به ذلك الجهاز فى ظل وضع ملموس، فى تكوين رأسمالى معين. وإنما كان المقصود، فى الحقيقة، هو تحديد طبيعة التناقضات القائمة بين البيروقراطية كفئة نوعية تنتمى إلى جهاز الدولة، والتكوين الرأسمالى. إنها «جسم طفيلى»، ومع ذلك فهى بلاشك، ضرورية لسيره. ويرتبط وجودها بالنمط الرأسمالى للدولة.

وتنحصر هذه التناقضات، فى علاقة نشاط البيروقراطية **بالطبقات الاجتماعية** وهى من جهة، ترجع إلى علاقة البيروقراطية بطبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى فى التكوين الاجتماعى، ومنها الطبقة البرجوازية: الاستقلالية النسبية للبيروقراطية إزاء البرجوازية. وهى من جهة أخرى ترجع إلى علاقة البيروقراطية بطبقات أساليب الإنتاج الأخرى فى ذلك التكوين، أى طبقات اسلوب الإنتاج الصغير.

من هذا تتضح ضرورة البيروقراطية، وعلاقاتها بالطبقات، باعتبارها إنعكاسا لتأثير éffet نمط الدولة الرأسمالية فى التكوين الاجتماعى الرأسمالى، يختلف باختلاف صور تزاوج اسلوب الإنتاج الرأسمالى وأساليب الإنتاج الأخرى، وما يولده من علاقات سياسية.

وهذا هو ذات النهج الذى إختطوه فى معالجتهم للنزعة البيروقراطية: فلقد كان عليهم أن يبينوا ضرورة وجود نسق تنظيمى معين لجهاز الدولة، وأن يحددوا تناقضاته، وإرتباطه بالأشكال الايديولوجية modéles idéologiques لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، واسلوب الإنتاج الصغير. أى ارتباطه **بالايديولوجية البرجوازية، والايديولوجية البرجوازية الصغيرة.** وتوجد هذه التناقضات فى قلب الايديولوجية السياسية الرأسمالية ذاتها: التناقض بين شرعية الديمقراطية السياسية، والأشكال الايديولوجية الرأسمالية التى يتخذها النشاط البيروقراطى. والتناقض بين تلك

الشرعية، والمظهر البرجوازى الصغير للايديولوجية الحاكمة لعمل البيروقراطية.

*

إذن، القول بأن البيروقراطية، أو النزعة البيروقراطية ترتبط بنمط معين من أنماط الدولة، هو النمط الرأسمالى، وبأشكاله العينية، يعنى النظر إلى **ظاهرة البيروقراطية** من منظور الماركسيين الكلاسيكيين: أى **باعتبارها، بالتحديد، ظاهرة سياسية.** ولما كانت النزعة البيروقراطية ظاهرة عامة فى التكوين الرأسمالى، فمن الطبيعى أن تكشف عن تماثل homologie فى النمط الايديولوجى للقواعد المنظمة **لمختلف قطاعاته:** تنظيم العمل فى المشروعات. وإشاعة البيروقراطية فى الثقافة .. إلخ. ويرجع هذا التماثل إلى سيادة ذلك النمط الايديولوجى فى مجمل التكوين الاجتماعى.

أما البيروقراطية بمعناها الضيق، أى باعتبارها فئة اجتماعية نوعية، فترتبط بجهاز الدولة، بحكم إنتمائها إليه.

ويتيح لنا هذا المنظور، تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة فى ظاهرة البيروقراطية.

وإذا كان المقصود بالعوامل الاقتصادية، علاقات الإنتاج الرأسمالية، وما يرتبط بها من علاقات أساليب الإنتاج الأخرى فى التكوين الرأسمالى، **فليس لها تأثير مباشر** فى توليد البيروقراطية ذاتها، أو فى علاقاتها بالطبقات الأخرى **إلا بقدر إنعكاسها على هياكل الدولة ووظائفها.** (كأن يدفع «الفائض السكانى» فى قطاع الإنتاج الصغير طبقاته، إلى البحث عن الوظائف البيروقراطية كمصدر للدخل). وأهم ما فى هذه المسألة - كما قال ماركس - هو بالتحديد، ذلك التوسع المميِّز فى «اختصاصات، ووظائف» الدولة فى التكوين الرأسمالى، لاسيما تلك الوظائف التى تتعلق بتدخل الدولة النوعى فى الاقتصاد. وهو ما يميز الدولة الرأسمالية عن أنماط الدولة الأخرى(٥). وهى وظائف غاية فى التنوع إبتداء من فرض الضرائب، وزيادة ميزانية الدولة -- التى أبرز فبر والماكسيون الكلاسيكييون أهميتها - حتى تدخل الدولة المباشر، الذى يتجلى فى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. وهى مسألة جديرة بالاهتمام، نظرا لما أثارته من تأويلات خاطئة، منها على سبيل المثال: التيار الإدارى la tendance "manageriale" ، الذى يستند إما إلى مفهوم يخلط ما بين علاقات الإنتاج، والتقسيم التكنيكى للعمل فى المشروع، أو إلى ما يسمى «بالفصل بين الملكية والاشراف» أو يستند إلى مفهوم عام «للمنظمات» "organisations" ، ينظر إلى

الاقتصاد نظرة ايديولوجية. فيعتبر تنظيم المشروع organisation de l'entepriseو أساس «طبقة» البيروقراط.

ولا يقتصر هذا التوسع فى «اختصاصات ووظائف» الدولة الرأسمالية على وظائفها الاقتصادية. بل يشمل أيضا وظائفها السياسية والايديولوجية. ولهذا التوسع اهميته بالنسبة للبيروقراطية. لأنه هو الذى يحتم زيادة عدد موظفى الدولة: صحيح أن توسع البيروقراطية من الناحية العددية، قد يزيد عن القدر اللازمة القيام بتلك الوظائف غير أن هذا الا ينفى الأهمية البالغة لارتباط اتساع جهاز الدولة (نمو البيروقراطية كفئة اجتماعية) بالتوسع فى وظائفه.

ويكتسب هذا التوسع فى وظائف الدولة أهمية اضافية، إذا ما قابله تغير فى المستوى السائد فى التكوين الاجتماعى. وهو أمر عادى:

ونعنى ذلك الوضع الذى يصبح فيه دور الدولة هو الدور السائد فى تكوين رأسمالى معين. وهذا الوضع يؤثر فى النشاط السياسى للبيروقراطية، الذى يتزايد فى ظل الدور المسيطر للدولة. ولابد هنا من التمييز بين تأثير اتساع وظائف الدولة فى النمو العددى للفئة البيروقراطية، وتأثير الدور المسيطر للدولة فى النشاط السياسى للبيروقراطية. فهذان العاملان لا يتطابقان بالضرورة: ولقد حلل ماركس وإنجلز أجهزة الدولة، والبيروقراطية، من هاتين الزاويتين، فى فرنسا، وألمانيا وإنجلترا. ففى فرنسا وانجلترا، كان للبيروقراطية دور سياسى فريد وهام، نظرا للدور البارز الذى كان على الدولة الاضطلاع به. فكان لاتساع وظائف الدولة فى فرنسا بصفة خاصة، أثر ملحوظ فى نمو الفئة البيروقراطية نتيجة لتزايد عدد صغار الفلاحين، الذين يخضعون فى نهاية المطاف لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، ولهذا يصب «فائضهم السكانى» "surpopulation فى جهاز الدولة.

أما فى بريطانيا، فقد أدى النجاح الفذ، الذى حققه أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى بسط سيطرته على أساليب الإنتاج الأخرى،. إلى تحلل طبقات اسلوب الإنتاج الصغير، وسيادة الدور الذى يلعبه الاقتصاد. أي باختصار، نشأة المصفوفة المميزة لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى التكوين الاجتماعى البريطانى: ولهذا كان دور البيروقراطية كفئة اجتماعية نوعية -- أقل شأنا - ولم تشكل فى أى وقت من الأوقات قوة اجتماعية.

فى ضوء هذه الملاحظات، يمكننا تحليل التطور اللاحق للبيروقراطية، ودورها

السياسى الذى يختلف باختلاف تلك البلدان.

*

غير أن دراسة الفئة البيروقراطية فى التكوين الرأسمالى، لا يمكن أن تقتصر على قضية وظائف الدولة الرأسمالية. فهى تعتمد بالدرجة الأولى على دراسة هياكل هذه الدولة، ومن ثم تحديد مكانها بين مختلف مستويات اسلوب الإنتاج الرأسمالى. والعنصر الجوهرى هنا، هو الاستقلالية النسبية للاقتصاد.. والسياسة. وهو ما يميز اسلوب الإنتاج الرأسمالى عن أساليب الإنتاج الأخرى، ومنها على سبيل المثال، اسلوب الإنتاج الاقطاعى.

ولقد أشار ماركس، وماكس فبر، إلى تأثير هذه الخصوصية فى شروط نشأة البيروقراطية كفئة نوعية.

ففى اسلوب الإنتاج الاقطاعى، وفى ظل علاقة الاقتصاد بالسياسة التى تميزه، تعتمد ممارسة الوظائف العامة على العلاقات الشخصية، السياسية والاقتصادية، التى تربط شاغليها بالملك، الذى يمثل سيادة الدولة. وتتوحد ممارسة هذه الوظائف، بوجه خاص، مع وضع الطبقات فى ظل ذلك الاسلوب، أى أنها تتوحد مع «مكانتها العامة» "statut public" باعتبارها «طوائف أو طبقات مغلقة» "castes" ، ومع ممارسة الحقوق الاقطاعية. وهو ما اسماه فبر «إدارة الأعيان» "administration des notables" ، حيث تتركز ممارسة الوظائف السياسية فى يد الطبقة الاقطاعية. ويمكن القول، بأن **الانتماء الطبقى**، الذى يتخذ شكل الانتماء إلى طائفة caste ، أو مرتبه état هو بالدقة الذى يحكم مباشرة إدارة الدولة، ويستبعد إمكانية وجود بيروقراطية تعمل كفئة متميزة.

وهذا واضح أيضا، فى الدور الذى يلعب المستوى الايديولوجى فى التكوين الاقطاعى، والذى يحول دون تكوين «المثقفين» كفئة متميزة: ويتعلق الأمر بقضية إعتبار رجال الدين clergé ، طبقة، بل طائفة مغلقة Caste .

سبق أن درسنا باستفاضة، الانتقال من هذا الوضع إلي البيروقراطية الحديثة، فى تحليلاتنا للدولة الاستبدادية. ويفترض هذا الانتقال وجود النمط الرأسمالى للدولة. أى وجود سلطة سياسية - قانونية، مستقلة نسبيا عن الاقتصاد، وهى أساس الخصائص العينية المميزة للبيروقراطية.

وهذا «النمط» الرأسمالى للدولة، هو الذى قصد ماركس الاشارة إليه، عندما وصف

نشأة البيروقراطية الفرنسية، فى **١٨ بروميير**، بقوله:

«تكونت هذه السلطة التنفيذية، بتنظيمها الهائل، فى عهد الملكية المطلقة... حيث تحولت امتيازات السادة الاقطاعيين، كبار الملاك العقاريين فى الريف وفى المدن، إلى اختصاصات لسلطة الدولة. وأصبح السادة الاقطاعيون موظفين معينين. وحل محل حقوق السيادة الاقطاعية المتضاربة، قواعد تنظم سلطة الدولة... لقد أخذت الثورة الفرنسية الأولى على عاتقها مهمة القضاء على السلطات المستقلة، المحلية والاقليمية، التى كانت تتمتع بها البلديات والمحافظات، لتحقيق الوحدة البرجوازية للأمة. فكان يتحتم على هذه الثورة، أن تنجز وتطور العمل الذى بدأته الملكية المطلقة،: أى أن تحقق مركزية السلطة الحكومية، مع توسيع اختصاصاتها»(٦).

*

وقبل أن نتناول بالتحليل، تأثير الدولة الرأسمالية فى عمل البيروقراطية، نتوقف لحظة، عند الوجه الآخر للقضية، عند النزعة البيروقراطية bureaucratisme.

وتعنى بالنزعة البيروقراطية، اسلوبا خاصاً فى تنظيم جهاز الدولة الرأسمالية، وفى ادائه لعمله. **ويتسع هذا المفهوم، في حالة الدولة الرأسمالية، ليشمل** البيروقراطية كفئة نوعية. وترجع النزعة البيروقراطية، - **فى هذه الحالة - إلى طبيعة هياكل الدولة الرأسمالية، وإلى تأثير الايديولوجية الرأسمالية السائدة فى القواعد القانونية المنظمة لجهاز الدولة معا**: وهما عاملان متميزا نسبيا.

ويتخذ تأثير الايديولوجية الرأسمالية السائدة، فى النزعة البيروقراطية، صورا عديدة:

(أ) فهو فى صورته العامة، يتمثل فى الطابع المميز والمكون لأية ايديولوجية، كإخفاء المعرفة أو حجب المعلومات مثلا. وهذا يتجلى فى «السر» البيروقراطى le "secrét" bureaucratique .

(ب) أو يتمثل فى تلك الأشكال المتميزة للايديولوجية الرأسمالية، التى تناولها ماركس، فى دراسته لفيتشية السلعة fétichisme de la marchandise إبتداء من الطابع اللاشخصى للوظائف البيروقراطية (بناء المفهوم الايديولوجى للفرد - الشخص "individu - personme " حتى الأشكال القانونية لتقسيم العمل modéles normatifs

(جـ) أو يتخذ أشكالا سياسية - قانونية، وهى الجانب الغالب، فى الايديولوجية الرأسمالية السائدة. ونعنى بصفة خاصة، تأثير الشرعية البرجوازية فى النزعة البيروقراطية «القانونية - العقلانية» "légitimité "rationelle - légale ذلك التأثير الذى أبرز أهميته م. فبر، وماركس فى مؤلفاته الناضجة.

وفى إطار هذه الشرعية، تبدو البيروقراطية كممثل لوحدة الشعب - الأمة. ويمكنها أن تدعى أنها «هيئة محايدة» "Corps neutre" تجسد الصالح العام. وبهذا تخفى بانتظام، دورها السياسى بالنسبة للطبقات.

(د) وأخيرا. يتجلى تأثير الايديولوجية الرأسمالية السائدة، بل وتأثير الايديولوجية البرجوازية الصغيرة المتمثل فى النزعة البيروقراطية buréaucratisme، يتجلى هذا التأثير فى افتقار الجماهير للثقافة، والمعرفة: وهذا هو بالتحديد ما يمكن البيروقراطية من احتكار المعرفة.

من هذا يتضح، أن الطابع البيروقراطى لجهاز الدولة le bureaucratisime يكشف بحكم ارتباطه بالايديولوجية السائدة فى التكوين الرأسمالى - عن تماثل القواعد القانونية المنظمة لتقسيم العمل فى مختلف قطاعات ذلك التكوين. فى المصانع، وفى المؤسسات الثقافية..إلخ(٧).

غير أن هذا التماثل لا يعتبر **نتاجا خاصا** éffet spécifique لتلك الايديولوجية إلا بالنسبة لجهاز الدولة، طالما أن جهاز الدولة يرتبط فى التكوينات الرأسمالية بوجود البيروقراطية كفئة اجتماعية. وطالما أن الايديولوجية فى هذا المجال ترتبط ارتباطا وثيقا بجهاز الدولة، مولده النزعة البيروقراطية فى علاقة **البيروقراطية بصراع الطبقات السياسى.**

*

وإذا كانت البيروقراطية تشكل فئة اجتماعية نوعية، فهذا يرجع إلى وحدتها المتميزة، التي تتجلى فى نشاطها كجماعة اجتماعية، وفى استقلاليتها النسبية عن الطبقات الاجتماعية، سواء كانت الطبقات الى تنتمى إليها، أو الطبقات الحاكمة.

وترجع هذه السمات المميزة للبيروقراطية فى التكوين الرأسمالى، بالدرجة الأولى، إلى النزعة البيروقراطية، باعتبارها نتاجا للايديولوجية السائدة، وللدولة الرأسمالية. كما ترجع إلى علاقة هذه الدولة بصراع الطبقات.

أما عن النزعة البيروقراطية، فقد كانت موضع تحليلات كثيرة، ولسنا فى حاجة إلى

المزيد. ويكفى هنا أن نذكر بايجاز، بعض سماتها، دون حاجة إلى الاشارة إلى ما يرجع منها إلى الخصائص المميزة للدولة الرأسمالية، أو للايديولوجية، أو حتى محاولة تصنيفها حسب أهميتها.

لقد درس ماركس وإنجلز وجرامشى ولينين(٨) وفبر تلك السمات. وهنا تظهر فائدة تحليلات فبر.

ويمكننا أن نعرّف البيروقراطية تعريفا عاما. فنقول:

أنها تمثل تنظيما هرميا لجهاز الدولة، يستند إلى تفويض فى السلطة، له انعكاسات خاصة على آلية عمله. ويرتبط بصفة عامة ارتباطا وثيقا بالأمور الآتية.

(١) تحويل النظام القانونى إلى نظام بديهى L'axiomatis ation du sys-téme juridique إلى مجموعة من القواعد القانونية، المجردة، العامة، الشكلية، المنضبطة، التى تحدد مجلات النشاط، والاختصاص (إنجلز، وفبر).

(٢) تمركز الوظائف centralistion des fonctions ، والتركز الادلرى لجهاز الدولة (ماركس، وإنجلز. وجرامشى).

(٣) الطابع اللاشخصى لوظائف جهاز الدولة (ماركس، وفبر).

(٤) يتمثل مقابل إداء هذه الوظائف فى مرتبات ثابتة (ماركس. وفبر).

(٥) اسلوب تجنيد الموظفين. بالاختبار أو بالتعيين من «القمة» أو وفقا لنظام خاص للمسابقات (ماركس، وفبر).

(٦) الفصل بين حياة الموظف الخاصة، ووظيفته العامة، أى «مكتبة» (ماركس، وفبر).

(٧) اخفاء معلومات جهاز الدولة بانتظام عن الطبقات، أى السر البيروقراطى (ماركس، وانجلز، ولينين، وفبر).

(٨) حجب المعرفة، واخفاء المعلومات، حتى داخل جهاز الدولة ذاته. حيث تملك «قمم» الجهاز مفاتيح العلم (لينين).

(٩) ما يتميز به جهاز الدولة من تفاوت بين التكوين العلمى «لقممه» ، وانعدام ثقافة مستوياته الدنيا (ماركس، ولينين)،..إلخ.

وتستتبع هذه النزعة البيروقراطية فى تنظيم جهاز الدولة، تدرجا هرميا صارما فى نشاطه، عن طريق تفويض بعض السلطات، والاختصاصات. كما تستتبع نمطا خاصا

للشرعية و لتوزيع السلطة داخل جهاز الدولة ابتداء من القمة، والرجوع باستمرار إلى المستويات الأعلى المسئولة. وهى سمات، وصفها ماركس وإنجلز. ولينين، وكثيرون غيرهم.

إن هذه النزعة البيروقراطية فى نشاط جهاز الدولة، هى بالتحديد التى تضفى على البيروقراطية طابع الوحدة، فتجعل منها فئة نوعية. فهى (إندماج الايديولوجية السائدة فى هياكل الدولة الرأسمالية) تمكن البيروقراطية من القيام بدورها كفئة اجتماعية، بالرغم من تباين الانتماءات الطبقية لشرائحها.

صحيح أن لهذه الجماعة الاجتماعية، مصالحها الخاصة، (الوصول إلى الوظائف الإدارية كمصدر للدخل، وكعمل محترف...إلخ). ولكن هذا لا يكفى، لكى يجعل منها فئة نوعية: نظرا لتباين مصالح شرائحها المختلفة. ولأن هذه المصالح، وإن كانت تفسر إلى حد ما، إرتباط البيروقراطية الوثيق بالطبقات الحاكمة. إلا أنها لا تفسر استقلاليتها النسبية إزاءها. تلك استقلالية التى تجعل منها فئة نوعية.

***

الهوامش :

(١) فيما يتعلق بفبر، رجعت فى هذا الخصوص، إلى الفصل الذى سبق أن استشهدت به من كتابه: Wirtschaft und Gesellschaft

(٢) Merton, "Bureaucratic Structure and Personality" in Social Forces, t. XVIII, 1940, p. 560 et suiv.

والممثل النموذجى لهذا التيار, M. Crozier Le Plénoméne bureaucratique, 1963, p. 223 et suiv.

(٣) One Dimensional Man, op. cit.

(٤) انظر على الأخص:

Marx, Le 18 Brumaire, p. 346

وما كتبه لينين عن التكوينات الرأسمالية فى: L'Etat et la Révolution

(٥) ولقد أبرز ماركس أيضا هذا الجانب فى: **١٨ برومير**، وفى **الحرب الأهلية فى فرنسا**.

(٦) Op. cit., 346

(٧) ولقد أبرز ماركس هذه التماثلات homologies ، سواء فى تحليلاته المتعلقة بالتقسيم التكنيكى للعمل فى المشروع الكبير (فى الكتاب الأول من رأس المال). أو فى تحليلاته المتعلقة بجهاز الدولة «حيث يقسم العمل ويتمركز، كما هو الحال فى المصنع» (Le 18 Brumaire, p. 347).

(٨)ونجد فى مؤلفات لينين، ابتداء من ١٩١٨، أهم تحليلاته للدولة الاشتراكية فى مرحلة الانتقال، وخاصة فى الأجزاء من ٣٢ إلى ٣٥ من أعماله الكاملة).

* ويقصد لينين تعبير البيروقراطية فى هذه النصوص «النزعة البيروقراطية» le " bu-reaucratisme" ويستخدمه عادة، كمرادف لتعبير «اشاعة البيروقراطية» "bureaucratisation" (الميول البيروقراطية).

إنه قد يوجد فى ذلك الوضع الانتقائي «نزعة بيروقرطية» ، **لا ترتبط بوجود «البيروقراطية» كفئة نوعية.** وهذا يرجع إلى عدة سمات، تميز مرحلة الانتقال. كغياب الطبقة المستغلة، أو التنظيم السياسى للبرولتاريا .. إلخ.

واستمرار «النزعة المستقلة البيروقراطية» ودون وجود «بيبوقراطية» يرجع بالتحديد – فى رأى لينين – إلى **الميراث الايديولوجى** للتكوين الاجتماعى السابق (إلى الايديولوجية الرأسمالية بصفة خاصة) والى **استمرار وجود خصائص الدولة السابقة فى الدولة الاشتراكية.** وجود «الاخصائيين» البرجوازيين»، باسلوب حياتهم، وايديولوجيتهم» في مستويات الادارة المختلفة. عن هذه القضايا، راجع بصفة خاصة: الجزء ٣٢، ص ١٦٠، وما بعدها. وص ٢٦٧، وما بعدها. و ص ٣٧٢، وما بعدها. والجزء ٣٣، ص ٣٧٢، وما بعدها. والجزء ٣٥ ، ص ٥٠٥ وما بعدها).

كما يرجع استمرار النزعة البيروقراطية، إلى النتائج الاقتصادية والسياسية والايديولوجية لوجود **رأسمالية الدولة** وطبقات **أسلوب الإنتاج الصغير** بل واسلوب انتاج الفلاح الصغير فى التكوين الانتقالى الروسى.

وقد تفيدنا تحليلات لينين هذه، في دراسة التكوين الرأسمالى، إذا أخذنا فى الاعتبار، تلك الملاحظات: وذلك من حيث تأثير الايديولوجية الرأسمالية، والبرجوازية الصغيرة فى «النزعة البيروقراطية». كما تفيدنا فى تحديد الخط النظرى العام، فى بحث الظاهرة البيروقراطية: ولابد من الاشارة إلى أمر بالغ الأهمية، وهو أن لينين لم يرجع استمرارالنزعة البيروقراطية فى الاتحاد السوفيتى، إلى انتماء الاخصائيين البرجوازيين العاملين فى جهاز الدولة، إلى الطبقة البرجوازية، استنادا إلى علاقات الإنتاج، بل أرجعها إلى ايديولوجيتهم البرجوازية: ذلك ان البرجوازية كطبقة كانت فى ذلك الوقت، قد صفيت تقريبا فى الاتحاد السوفيتى.

هذه الاشكالية، ينبغى أن تتسع لتشمل وجود البيروقراطية فى التكوينات الرأسمالية فحتى **البيروقراطية**، فى هذه الحالة، لا ترجع إلى انتمائها الطبقى، وانما إلى طبيعة هياكل الدولة، وتأثير الايديولوجية.

هوامش المترجم :

---

[١] «والمعوق الوظيفى» «نتيجة تترتب علي وجود (أو عمل) أحد جوانب النسق الاجتماعى وينظر إليها باعتبارها مهددة أو معوقة ليتكاملون او توافقه أو استقراره».. قاموس علم الاجماع (محمد عاطف عبيد). ص ١٤٢ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٩.

الفصل الرابع

البيروقراطية وصراع الطبقات

والحديث عن إرتباط البيروقراطية والنزعة البيروقراطية بالدولة الرأسمالية، لابد أن يطرح قضية علاقة البيروقراطية **بصراع الطبقات** فى التكوين الرأسمالى. فهذه هى العلاقة التى تتجلى فيها وحدة البيروقراطية، استقلاليتها النسبية إزاء الطبقات الحاكمة. وهما السمتان اللتان تجعلان منها فئة نوعية.

ويمكننا أن نستخلص من نصوص ماركس وإنجلز موقفا نظريا ثابتا من هذه القضية، هو أن علاقة الدولة الرأسمالية بصراع الطبقات، هى وحدها التى تحتم الاستقلالية النسبية للبيروقراطية عن الطبقات الحاكمة. وهى فى الحقيقة، ليست سوى الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية فى مجال علاقات القوى فى الصراع الطبقى. لأنه ليس للبيروقراطية سلطة مخصوصة. فالسلطة بيد الطبقة الحاكمة. والدولة ليست فى الحقيقة إلا مركزا من مراكز القوة.

ولابد هنا من التذكير برأى ماركس وإنجلز، فى قضية الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية. وهو: أن هذه الاستقلالية النسبية ترجع إلى توازن القوى الاجتماعية الماثلة

وحدة. هذا هو مفهومها النظرى الوحيد لهذه الاستقلالية. وهذا هو الرأى الذى انتهى إليه ماركس فى بحثه لقضية البيروقراطية، بمناسبة تناوله لظاهرة «البونابرتية» الفرنسية باعتبارها ظاهرة تاريخية عينية. حيث اختزلها - تعسفا - إلى شكل من أشكال توازن القوى إذ يقول:

«لقد كانت البيروقرطية إداة للطبقة المسيطرة. سواء فى ظل عودة الملكية، أو فى عهد لوى فيليب، أو فى عهد الجمهورية البرلمانية وذلك بالرغم من الجهود التى بذلتها لكى تصبح قوة مستقلة.

«فالدولة لم تبد كقوة مستقلة تماما، إلا فى عهد بونابرت الثانى»(١).

(والمقصود هنا، الاستقلالية النسبية للبيروقراطية البونابرتية إزاء الطبقات المسيطرة). ونجد هذا المعنى أكثر وضوحا عند إنجلز، إذ يقول:

«والواقع أن الدولة فى ألمانيا أيضا، هى نتاج حتمى للبنية الاجتماعية التحتية التى أفرزتها. ففى بروسيا - التى أصبحت اليوم نموذجا له حجيته - توجد إلى جانب طبقة النبلاء ملاك الأراضى، التى كانت قوية دائما، برجوازية تعتبر فتية إلى حد ما، ولكنها غاية فى الجبن. لم تستول حتى الآن على السلطة السياسية. لا بصورة مباشرة كما حدث فى فرنسا. ولا بصورة غير مباشرة كما حدث فى إنجلترا. غير أنه يوجد إلى جانب هاتين الطبقتين، بروليتاريا. بلغت درجة عالية من التطور الثقافى، ويتزايد عددها بسرعة، وينمو تنظيمها. وهكذا، نجد، إلى جانب التوازن بين النبلاء العقاريين والبرجوازية، وهو الشرط الأساسى لقيام الملكية المطلقة القديمة، التوازن بين البرجوازية والبرولتاريا، وهو الشرط الأساسى لوجود البونابرتية الحديثة.

أما سلطة الحكم الحقيقية، سواء فى ظل الملكية القديمة أو فى ظل البونابرتية الحديثة، فهى بيد طائفة متميزة caste من الضباط والموظفين المختارين من بروسيا...

وتبدو هذه الطائفة المغلقة، وكأنها خارج المجتمع، بل فوقه وهى باستقلاليتها تضفى على الدولة مظهر الاستقلالية عن المجتمع»(٢).

من هذا يتضح أن إنجلز يضفى على البيروقراطية سلطة خاصة. بل إنه يذهب أحيانا إلى حد اعتبارها طبقة: وهو - كما هو واضح - تعبير خاطىء غير أن ما يعنينا هناو هو طرحه لقضية الاستقلالية النسبية للبيروقراطية. أحيانا يقصر إنجلز الاستقلالية النسبية للبيروقراطية على وضع التوازن المأساوى **situation d équilibre catastrophique** فهو مثلا، يقول فى كتابه **الوضع الراهن فى ألمانيا:**

«هذا النظام الذى تمثله البيروقراطية، هو نتاج للعجز السياسى العام.... والمصيبة فى الوضع الراهن فى ألمانيا، تتمثل أساسا فى أنه لا توجد حتى الآن، طبقة قادرة على التصدى لتمثيل مصالح الأمة بأسرها»(٣).

هذا التفسير الذى يستند إلى التوازن المأساوى، يقترب من تفسير ماركس للاستقلالية النسبية للبيروقراطية فى ظل البونابرتية الفرنسية والذى يرجعها إلى أن:

«الطبقة البرجوازية لم تعد قادرة على حكم الأمة، والبرولتاريا لم تكتسب بعد القدرة على الحكم».

*

غير أن أنماط التوازن هذه، ليست كافية لتفسير الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية إزاء الطبقات الحاكمة، ولا لتفسير الاستقلالية النسبية للبيروقراطية، كفئة نوعية لجهاز الدولة، إزاء تلك الطبقات. فهذه الاستقلالية النسبية هى إحدى الخصائص المكونة لنمط الدولة الرأسمالية، ومن ثم لأشكاله العينية، حتى فى الحالات التى لا يوجد فيها أى توازن للقوى.

كذلك نجد فى دراسة ماركس (**التطبيقية**) للاستقلالية النسبية لنمط الدولة الرأسمالية إزاء الطبقات الحاكمة، أن هذه الاستقلالية، **تحكم مباشرة** الاستقلالية النسبية للبيروقراطية إزاء تلك الطبقات، حتى فى الوضع الذى لا يوجد فيه توازن للقوى. أما فيما يتعلق بعوامل الاستقلالية النسبية لهذا النمط من أنماط الدولة، وأشكالها العينية فى التكوينات الرأسمالية المختلفة، فنكتفى بإحالة القارىء إلى الفصل السابق.

وتحليلات ماركس للبيروقراطية تتسق تماما مع تحليلاته للدولة الرأسمالية، وذلك من حيث علاقتهما بالطبقات. ولقد أكد ماركس، فى هذه التحليلات، على طابع الوحدة المميز للبيروقراطية، فى مواجهة تلك الطبقات. وهذه الوحدة هى نتاج لامتزاج هياكل الدولة بالايديولوجية السائدة، وبالأخص الايديولوجية السياسية - القانونية فمن خلالها، ترتبط وحدة البيروقراطية، بكافة مستويات صراع الطبقات فى التكوين الرأسمالى. سواء كانت طبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، أو طبقات أساليب الإنتاج الأخرى غير السائدة فى ذلك التكوين.

وترتبط وحدة البيروقراطية، بالدرجة الأولى، بتفتت البرجوازية والطبقية العاملة الناجم عن الصراع الاقتصادى. وهو أحد خصائص هذا الصراع. كما ترتبط بالعزلة، التى

يتميز بها صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة. وهذا التفتت أو العزلة isolement ، هو الذى يسمح لبيروقراطية الدولة، بأن تظهر بمظهر الوحدة السياسية، المعبرة عن وحدة الشعب - الأمة.

وقد أكد ماركس على هذه النقطة فى تحليلاته لعلاقة البيروقراطية الخاصة بصغار الفلاحين، إذ يقول:

«تصلح الملكية المفتتة، بحكم طبيعتها ذاتها، أن تكون قاعدة لبيروقراطية جبارة، لا تعد ولا تحصى. فهى تخلق فى طول البلاد وعرضها مظهر المساواه، على مستوى العلاقات، والأشخاص. وهى بهذا، تمكن السلطة المركزية من توحيد معاملتها للناس»(٤).

كما أكد إنجلز أيضا على هذه النقطة، فى تحليلاته لعلاقة البيروقراطية بالبرجوازية الصغيرة الألمانية «بمصالحها المحلية الضيقة، وتنظيماتها المحلية فى المدن المختلفة، وصراعاتها المحلية، وما حققته من تقدم محلى»(٥).

أما عن علاقة البيروقراطية بالبرجوازية، فنعنى بها علاقتها «ببرجوازيين عاديين» غير مستعدين للتضحية بمصالحهم الخاصة، فى سبيل مصالحهم الطبقية العامة، نتيجة لتفتتهم، وعزلتهم éffet d'isolement ونعنى بها من ناحية أخرى، علاقتها ببرجوازية منقسمة انقساما عميقا إلى أجنحة طبقية.

أما على صعيد الصراع الطبقى السياسى، فالحديث عن علاقة البيروقراطية بصراع الطبقات الحاكمة وأجنحتها المختلفة، يقودنا إلى قضية التنظيم السياسى للبرجوازية. فقد أصبحت البيروقراطية عنصرا يمثل وحدتها السياسية، من خلال الدولة، التى تلعب دور التنظيم السياسى.

أما علاقة البيروقراطية بطبقات اسلوب الإنتاج الصغير، فما يعنينا منها، هو عجز هذه الطبقات، بحكم تكوينها، عن تنظيم نفسها سياسيا. ومن هنا، كان تقديسها للسلطة fétichisme du pouvoir ، والدور الذى تلعبه البيروقراطية كممثل لوحدتها: فصغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، ممثلون تمثيلا «نموذجيا»، على الصعيد السياسى، من خلال الهيئة البيروقراطية le coprs bureaucratique ، وبهذا تبعتهم الدولة بلا تنظيم سياسى politiquement désorganisées (٦).

وباختصار. يلاحظ أن الاستقلالية النسبية للفئة البيروقراطية إزاء الطبقات الحاكمة، ترجع إلى الاستقلالية النسبية لنمط الدولة الرأسمالية، والأشكال التى تتخذها فى

التكوينات الرأسمالية. وإذا أردنا أن نستعيد بدقة، ما توصلنا إليه من نتائج، فى بحثنا للاستقلالية النسبية للدولة، يمكننا أن نقول أن البيروقراطية ذاتها تتمتع كفئة اجتماعية بهذه الاستقلالية، لكى تعبر بدقة عن السلطة السياسية للطبقات الحاكمة، وتمثل مصالحها، فى ظل الظروف الخاصة، الاقتصادية والسياسية والايديولوجية للصراع الطبقى فى تلك التكوينات.

*

تلقى هذه الملاحظات الضوء على عدد من القضايا:

(أ) فهى تكشف عن بعض جوانب علاقة البيروقراطية، كنسق تنظيمى لجهاز الدولة، بأشكال السيطرة السياسية للبرجوازية". لقد كان محور الجدل الايديولوجى، حول هذه القضية، هو صيرورة الجهاز البيروقراطى «عائقا وظيفيا» la "dysfonctionnalité de l'appareil bureaucratique" والواقع، أن هذه القضية ليست قضية تقنية، هى كفاءة أو عدم كفاءة هذا الجهاز، من الناحية التقنية. وإنما هى قضية سياسية بالدرجة الأولى. ومن جهة أخرى لا تساعدنا فكرة العائق الوظيفى dysfumction على فهم هذه القضية. وتبين تحليلات ماركس وإنجلز، بوضوح، أن البيروقراطية، وإن كانت نتيجة سياسية حتمية لسادة اسلوب الإنتاج الرأسمالى،. إلا أنها تكشف عن سلسلة من التناقضات مع أشكال سيطرته السياسية. **وما نعنيه هنا، هو بعبارة أدق، تلك التناقضات المتأصلة فى الايديولوجية السياسية السائدة، وفى هياكل الدولة الرأسمالية على السواء.** ومثال ذلك: التناقض الذى أشار إليه إنجلز، بين السرية البيروقراطية اللازمة لجهاز الدولة، ومبدأ العلانية الذى يميز كلا من الايديولوجية السياسية البرجوازية (الرأى العام...إلخ)، والدولة «النيابية»(٧). فضلا عن التناقض، الذى أشار إليه ماركس، بين نشاط السلطة التنفيدية، بما فى ذلك البيروقراطية، وبين ممارسة البرلمان لوظيفته النيابية le fonetionement de la répresentativité parlementaire. غير أن للمسألة وجها آخر، لا يستوقفنا عادة، هو أن هذه التناقضات، **ترجع أيضا، إلى علاقة النزعة البيروقراطية بطبقات الإنتاج الصغير.** وذلك بقدر ما تؤثر البيروقراطية والنزعة البيروقراطية (كنتاج لنمط الدولة الرأسمالية) فى الصراع الطبقى فى التكوين الرأسمالى. وهذه العلاقة المولدة لهذه التناقضات، واضحة وبديهة، لدرجة أن إنجلز بنى كل نصه، الذى نحن بصدده، على فكرة «التعارض بين السيطرة السياسية

البرجوازية، والأشكال السياسية البيروقراطية فضلا عن أن لينين، كان ينظر إلى النزعة البيروقراطية. فى االدولة الاشتراكية الانتقالية، باعتبارها من المخلفات الايديولوجية للنظام الرأسمالى، وباعتبارها نتيجة لتأثير ايديولوجية البرجوازية الصغيرة.

بيد أن هذا الجانب، من علاقة النزعة البيروقراطية بالأشكال السياسية لسيطرة البرجوازية، يشير إلى:

(١) التناقضات بين الايديولوجية الرأسمالية السائدة، والايديولوجية البرجوازية الصغيرة، فى جهاز الدولة الرأسمالى.

وهذه الايديولوجية البرجوازية الصغيرة، لازمة، لكى تؤدى النزعة البيروقراطية دورها فى جهاز الدولة الرأسمالية. فعبادة السلطة le fétechisme du pouvoir ، وهى احدى خصائص هذه الايديولوجية. تساعد على إرساء القواعد التنظيمية التى تكفل خضوع المستويات الدنيا فى جهاز الدولة، للتسلسل الرئاسى. غير أن عبارة السلطة، تعرض جهاز الدولة كله للخطر، وعندئذ، تتعارض مع الايديولوجية الرأسمالية السائدة فيه. ومثال ذلك، التعارض بين شخصنة personnalisation الوظائف، بمنح الامتيازات لشاغلها، وطابعها اللاشخصى. كالتناقض بين النزعة القدرية fatalisme، وغياب الفعل، وايديولوجية الفاعلية ideologie d'éfficacité .. إلخ..

(٢) التناقضات بين نمط الدولة الرأسمالية وخصائصه، التى يمليها وجود طبقات الإنتاج الصغير، فى تكوين اجتماعى: كما هو الحال فى «تضخم» جهاز الدولة، فى فرنسا، نتيجة لوجود طبقة صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة. ذلك التضخم الذى يعتبر أحد أسباب التناقض بين السلطة التنفيذية والطابع النيابى للبرلمان فى ذلك البلد.

هذه الملاحظلات، تقدم لنا تفسيرا «للمفارقة» التى تنطوى عليها قضية البيروقراطية، باعتبارها ظاهرة رأسمالية نموذجية. فهى تفسر لنا لماذا يتصاعد تأثير النزعة البيروقراطية، تتزايد فرص تحول البيروقراطية إلى قوة اجتماعية، كلما كانت سيطرة اسلوب الإنتاج الرأسمالى، على أساليب الإنتاج الأخرى، فى التكوين الاجتماعى، أقل صراحة، ووضوحا. والدليل على ذلك ماثل فى الحالتين، الفرنسية، والالمانية، فى مقابل الحالة البريطانية.

*

(ب) ومن ناحية أخرى، أشار كتاب كثيرون، منهم فبر وميشيلز، إلى ما أسموه

تناقض النزعة البيروقراطية مع أشكال «الديمقراطية». ونعنى، ذلك الاتجاه الذى يربط ما بين النزعة البيروقراطية، والأشكال السياسية «الشمولية» totalitaires، باعتبارها أشكالا لا تختلف اختلافا جذريا عن الأشكال «الديمقراطية» عامة. بل أنه ينظر عادة إلى البيروقراطية، باعتبارها الفاعل - الخالق sujet - créateur للنزعة البيروقراطية، أى لتلك القواعد التى تحكم النشاط البيروقراطى، والسلطة النظامية. ومن ثم يعتبر البيروقراطية، أساس الأشكال المؤسسية الشمولية.

ولتحليل الظواهر الحقيقية، التى تخفيها هذه الآشكالية الايديولوجية، لابد أن نفصل بين عدد من القضايا المتميزة، والمتشابكة. فننحى جانبا، قضية التناقض بين النزعة البيروقراطية، والديمقراطية الاشتراكية لدكتاتورية البرولتاريا كما طرحها ماركس، فى كتاباته عن كوميون باريس، ولينين فى كتاباته عن الدولة الاشتراكية، فى مرحلة الانتقال، لأنهما طرحا هذه القضية، فى سياق مختلف كل الاختلاف، عما نحن بصدده.

ماذا نقول، عن قضية ارتباط النزعة البيروقراطية **بالديمقراطية البرجوازية**، بل وبالاشكال المؤسسية لسيطرة البرجوازية سياسيا؟

من ناحية **الشرعية**. وهى أساسية فى تحليل النزعة البيروقراطية، نلاحظ **أن شرعية البيروقراطية الخاصة**، أى تأثير الايديولوجية السياسية السائدة فى عمل جهاز الدولة، تساهم فى تكوين **نمط الشرعية البرجوازية**.

والنزعة البيروقراطية، بهذا المعنى، تشكل إحدى سمات هذا النمط من الشرعية. مثلما تشكل البيروقراطية، إحدى خصائص نمط الدولة الرأسمالية.

صحيح أن لجهاز الدولة شرعيته الخاصة. وهذه الشرعية، ليست سوى سمة النزعة البيروقراطية المميزة له. وتتضمن شرعية جهاز الدولة، بحكم التسلسل الهرمى لنشاطه، استنادا إلى التفويض فى السلطة وبحكم تقديس السلطة ذاتها، تتضمن هذه الشرعية على سبيل المثال، عناصر كاريزمية élements charismatiques، تنقل إلى السلطة العليا، سلطة «الرئيس»، قمة هرم الدولة، ميل جهاز الدولة إلى الانعزال عن الشعب بدلا من تمثليه... إلخ.

ومع ذلك، فهذه الشرعية البيروقراطية الخاصة، ليست إلا **شكلا متميزا، من أشكال الشرعية البرجوازية**. هو الشكل الذى تتميز به هيمنة السلطة التنفيذية.

ولا تتعارض الشرعية البيروقراطية بحال مع الشرعية المميزة للدولة الرأسمالية، مثلما لا تتعارض أشكال الدولة، التى تكون فيها الغلبة للسلطة التنفيذية، (ومنها

البونابرتية - القيصرية على اختلاف صورها) مع مختلف مؤسسات الديمقراطية السياسية.

ومع ذلك، يلاحظ وجود سلسلة من التناقضات والمفارقات بين شرعية جهاز الدولة، حيث تكون الغلبة للبرلمان، بل بين شرعية شكل الدولة حيث تهيمن السلطة التنفيذية، وشرعية التكوين الاجتماعى. وذلك، عندما تكون الشرعية البرلمانية هى الشرعية السائدة.

*

(جـ) وفى حالة اتفاق شكل الدولة الرأسمالية، الخاضع لهيمنة السلطة التنفيذية مع الشرعية السائدة فى تكوين اجتماعى معين، تكون الشرعية الداخلية للجهاز البيروقراطى مطابقة للشرعية السائدة.

وهذا يطرح بشدة، قضية **دور البيروقراطية الخاص**، فى ظل شكل معين للدولة خاضعة لهيمنة السلطة التنفيذية. وعلينا أن نبحث عن هذا الدور - إن كان له وجود - فى تأثير النزعة البيروقراطية، باعتبارها ظاهرة سياسية - ايديولوجية، لا فى تأييد البيروقراطية لهيمنة السلطة التنفيذية، دفاعا عن مصالحها الاقتصادية الخاصة. فإرتباط البيروقراطية بالميدانين السياسى والايديولوجى - كما ذكرنا مرارا - هو الذى يجعل منها فئة اجتماعية نوعية. وهذا الدور الخاص للبيروقراطية، يتوقف على ما إذا كانت تشكل فى الظروف الملموسة **قوة اجتماعية** أم لا. وهنا، لابد من إبداء ملاحظتين أوليتين:

(١) الملاحظة الأولى، بديهية. وهى أن البيروقراطية ليست طبقة، أو جزءا من طبقة. ومن ثم لا يمكن أن يكون لها بحال دور رئيسى فى تحديد شكل الدولة.

فعوامل الصراع الطبقى، ككل هى التى تحدد شكل الدولة الذى تكون فيه الهيمنة للسلطة التنفيذية، والمتفق مع الشرعية السائدة فى التكوين الاجتماعى. وهذا يصدق أيضا، فى حالة عدم توافق décalage هذا الشكل من أشكال الدولة، مع الشرعية السائدة فى التكوين الاجتماعى. ولا يمكننا اعتبار وجود البيروقراطية، السبب الوحيد، أو الأساسى، لعدم توافقهما، فى هذه الحالة.

(٢) أما الملاحظة الثانية فهى أقل وضوحا: وهى أن البيروقراطية - كموضوع للبحث للنظرى - هى فئة نوعية. وأنها إذا كانت تتمتع باستقلالية نسبية ووحدة متميزة، فهذا لا يعنى أنها **قوة اجتماعية**، كالطبقات، أو الأجنحة الطبقية المتميزة. ومع ذلك، قد تصبح البيروقراطية - كفئة نوعية - فى ظل ظروف معينة، قوة

اجتماعية. وهو ما أكد عليه لينين، بالنسبة للدولة الرأسمالية. عندئذ تلعب البيروقراطية دورا متميزا في العمل السياسي. غير أن هذا الدور لا يخولها سلطة خاصة وهذا، قد يحدث أيضا لطبقات تعد قوى اجتماعية clases - forces sociale . كالطبقة العاملة مثلا، أو كما هو حاصل حاليا لطبقات مؤيدة للطبقة الحاكمة classes - appuis ، ويمكن أن تصبح قوى اجتماعية، دون أن يعني هذا أن تصبح لها سلطة خاصة.

ويتوقف تحول البيروقراطية إلى قوة اجتماعية على الظروف: فهو يتوقف مثلا، على ما إذا كان دور الدولة، هو الدور المسيطر، بين مجمل مستويات التكوين الاجتماعي: كما حدث في ألمانيا بصفة خاصة، وفي فرنسا، وإن كان بدرجة أقل. عندما كانت البيروقراطية تشكل قوة اجتماعية في الإطار العام لدور الدولة المسيطر. وهذا، يتوقف أيضا، على الوضع الملموس للصراع الطبقي: فمثلا، تخلق أوضاع التوازن العام، أو المأساوي بين القوى الاجتماعية، في إطار الدولة الرأسمالية، الظروف المواتية لتحول البيروقراطية إلى قوة اجتماعية. وهذا يصدق أيضا على حالة افتقار الطبقات الحاكمة إلى تنظيم سياسي desorganistion politique (أزمة التمثيل الحزبي على المسرح السياسي) وذلك سواء إقترنت هذه الحالة، أم لم تقترن، بتوازن القوى. وهذا، يصدق أخيرا، على تحول طبقات اسلوب الصنع الصغير: الفلاحون ولاسيما صغار الملاك، والبرجوازية الصغيرة إلى قوة اجتماعية ففي هذه الحالة تصبح البيروقراطية قوة اجتماعية. إذ تقوم بدور «الممثل» السياسي لهذه الطبقات. كذلك تتحول البيروقراطية إلى قوة اجتماعية، في حالة وجود أزمة عامة للشرعية في التكوين الاجتماعي.

وبإختصار، هناك مركب فريد من العوامل، التي إذا ما توفرت في تكوين اجتماعي، سمحت للبيروقراطية بالعمل كقوة اجتماعية فعالة، لا كمجرد فئة نوعية لها وحدتها المتميزة، وإستقلاليتها النسبية.

وارتباط البيروقراطية ببعض أشكال الدولة الرأسمالية، قد يفسر وجودها كقوة اجتماعية وهذا يتضح بصفة خاصة في الأشكال التاريخية الفريدة للدولة الرأسمالية. وهي الأشكال القيصرية les formes césaristes ،كالامبراطوريتين البونابرتيتين في فرنسا. ففي هاتين الحالتين، هيأت الظروف البيروقراطية، لتلعب دورها، كقوة اجتماعية، بفاعلية، في تكوين ودعم هذا الشكل الرأسمالي للدولة.

ودور البيروقراطية في هاتين الحالتين، هو دور قائم بذاته: يتمثل في توطيد

دعائم هذا الشكل الفريد للدولة الرأسمالية، من خلال النزعة البيروقراطية، التى تتسم بها شرعيتها الداخلية.

ولقد أوضح لنا ماركس، بجلاء، فى ١٨ برومير، ما قدمه جهاز الدولة - فى فرنسا - بنزعته البيروقراطية، من دعم وتأييد للوى بونابرت، وهو دعم تمليه النزعة البيروقراطية، لا المصالح المادية لعناصر جهاز الدولة.

مصر الجديدة فى ٢١ يناير ١٩٨٨

الهوامش :

(١) Le 18 Brumaire, p. 348

(٢) La question du logement, chap. II , p. 2.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦

(٤) Le 18 Brumaire, p. 355

(٥) Le Statu quo..., p. 22, CF.

كذلك، يتدل لينين:

«لدينا سببا اقتصاديا آخر للنزعة البيروقراطية هو: عزلة صغار المنتجين وتشتتهم، وبؤسهم، وأميتهم، وجهلهم، وافتقارهم إلى الطرق، وغياب التبادل بين الزراعة والصناعة، وانعدام الترابط والتفاعل بينهما» (oeuvres, t. 32, p. 227)

(٦) وتوجد هذه التحليلات، بصفة خاصة، فى مجموعة نصوص ماركس عن فرنسا ويلاحظ أن علاقة «التمثيل» النموذجى لجهاز الدولة لطبقات الإنتاج الصغير، تختلف باختلاف التكوينات الاجتماعية موضوع البحث. فقد تتجسد فى هيئة أخرى من «هيئات الدولة» غير البيروقراطية بمعناها الضيق، كالجيش مثلا، كما هو الحال فى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية.

فى هذا المعنى انظر: José Nun, "Amérique Latine: la crise hégémonique et le coup d'Etat militaire", in Sociologie du travail, N° 3, 1967.

(٧) ونعنى (النص) الذى سبق أن استشهدنا به وهو: **الوضع الراهن فى ألمانيا.**

المحتويات

هذا الكتاب

نيكوس بولانتزاس هو من أكبر المفكرين الماركسيين المعاصرين . وينتمي إلى «المدرسة البنائية» . وهو الاتجاه الذي يتزعمه في فرنسا لوى التوسير . ويضم عدداً من علماء الاقتصاد والفلسفة والاجتماع والسياسة .

وهذا الكتاب هو أهم مؤلفاته . وهو محاولة جادة لاستخدام المنهج الجدلي البنائي في مجال السياسة . وبالتحديد في دراسة السلطة السياسية وعلاقتها بالطبقات والصراع الطبقي في الدولة الرأسمالية الحديثة . ومن خلال نقد الأفكار النظرية الأساسية في الفكر الماركسي والفكر البرجوازي المعاصر ، يقدم لنا بولانتزاس الخطوط العريضة لنظرية علمية متكاملة في السياسة في ظل أسلوب الانتاج الرأسمالي .

فيتناول في (الجزء الأول) : القضايا العامة في علم السياسة ، فيحدثنا عن مفهوم السياسة ، وعلاقة السياسة بالتاريخ ، وطبيعة وبنية المستوى السياسي في التكوين الرأسمالي ووظيفة الدولة فيه . ويحلل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية للطبقات الاجتماعية . وفي ضوء هذا التحليل يعرف السلطة السياسية . ويحلل العلاقة الجدلية بين الدولة وعلاقات الانتاج الرأسمالية من ناحية ، وميدان الصراع الطبقي من ناحية أخرى . ويناقش مفهوم القيادة السياسية للكتلة الحاكمة ، وعلاقته بقضية السلطة . ويعني بقضية تصنيف أنماط وأشكال الدولة الرأسمالية . ويقدم تحليلاً عميقاً للدولة الاستبدادية باعتبارها دولة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية . وفي نهاية هذا الجزء يفند القول الشائع بأن الثورة البرجوازية الفرنسية هى النموذج الكلاسيكي للثورات البرجوازية في العالم الغربي .

وفي (الجزء الثاني) يحلل المؤلف السمات الأساسية للدولة الرأسمالية . ويعالج قضية وحدة السلطة والاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية . ويحلل البيروقراطية ويقدم نقداً عميقاً لنظريات النخبه .

دار الثقافة الجديدة

